

حاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري

(#10Y+ - 1814 / 477 - AYE)

على شرح الإمام المحلي على جمع الجوامع

تقديم فضيلة الشيخ الاستاذ الدكتور مصطفى سعيد الخن

> تعقيق وتعليق ودراسة مرتضى علي الداغستاني

> > الجزء الثالث



الجرءالثالث

الكتاب الثاني

في

السنة الشريفة



جميع الحقوق محفوظة الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م

مكتبة الرشد ـ ناشـــرون الملكة العربة السعودية ـ الرياض شارع الأمير عبد المُد من مثل الرحمل اطريق الحياز) ۱۷۵۳۷ الدياش، ۱۹۶۵ - هاكس، ۱۹۵۵ - هاكس، ۱۳۵۵

الريشن ۱۹۹۲ الريشن ۱۹۹۲ ماشت: ۱۵۹۲۶۵ - فكس ۱۸۶۹۲ المریشن ۱۵۹۲۶۸ - هاشت: ۱۵۹۲۶۸ - فكس ۱۸۹۲۹۸ المریشن الم

قروخ للطثية باخل للملكة

الرباني: فرح طريق للأبلاد فهريد و القر: ١-١٥٥٥ - في القرين الموه محكمين ١٥٥٦٥ و في الكرين المعتمود ال

مكاثبنا بالغارج

القساهرة - معيد في في ح من القياد ٢٧٤٤٦٥ - من ايل: ١٦٢٢٦٥٦ - د التكسية ٢٨٥٨٥٦ - د التكسية ٢٨٥٨٥٠ - د التكسية ٢٨٥٨٥ - د التكسية ٢٨٥٨ - د التكسية ٢٨٨ - د التكسية ٢٨ - د التكسة ٢٨٨ - د التكسة ٢٨٨ - د التكسية ٢٨٨ - د التكسية ٢٨ - د التكسة ٢٨٨ - د التكسية ٢

الكتاب الثاني في السنة

وهي أقوالُ محمدٍ ﷺ وأفعالُه .

الكتاب الثاني في السنة

(وهي أقوالُ محمدِ ﷺ وأفعالُه) ومنها تقريرُه لأنَّهُ كُفُّ عن الإنكار. والكفُّ فِعلَ كما تَقَدَّمُ وقَدَ تقدَّمُ مَاحِثُ الأقوالِ التي تشرك السنة فيها الكتابِ من الأمرِ والنهي، وغيرهما، والكلام هنا في غير ذلك.

الكتاب الثاني في السنة

قوله: (وهي أقوالُ محمدِ ﷺ وأفعاله) المرادُ منهُمُ ما لم يكن على وجه الإعجاز . المالب قال الزركشي : «كان ينبغي أن يزيد «وهمهُ فقد احتج الشاقعي في الجديد (١) على استحباب الشكيس الرداء في الاستسقاء بحَمْلِ أعلادُ اسفله (١) ، بأنه عليه الصلاة والسلام ، هَمَّ بذلك ، وتركه لِنْفَلِ الحَميصةِ (١) عليه (١) .

部田

۸



⁽١) لقد اشتهر عن الإمام الشافعي علاه، قولان: أحدهما القديم وهو ما كان قبل قدومه مصر، وأشهر رواته: أحد بن حتل، والزعفراني والكرايسي وأبو تورا وثانيها: ما كان يعقد، وأشهر رواته: المزني، والربيع، والبويشي، وللرادي، واغرطة، ويونس بن عبد الأهل. دمني المحناج»: (٣٣/١).

⁽٢) رهو المعتبد. المُقلة المحتاجة : (١٩ ١٩٥٠).

 ⁽٣) الحنويجة : كساء أسود مُقلم الطرقين ، ويكون مِن جِزْ أو صُوفٍ ، فإن لم يكُنْ مُعَلمًا فليس بخميصة . اللصباح > ((/ ١٨٢) .

⁽٤) عن عبد الله بن زيد، رضي الله عنها، قال ت المتشفل رسول الله على وطليه لحيصة له مؤداء، فأراد رسول الله على أن بأخذ بالسفلية فيجملة أغلاقا، فلي تفكّ تُقلّيقا على عاتيقه، رواه أبو داود في الصلاة، باب جاع أبواب صلاة الاستسفاء وتفريعها (١١٦١)، وبالحاكم في الاستسفاء وابن حبان في الصلاة، باب صلاة الاستسفاء (١١٨/٧٠)، وقال : ٢٩٥١)، وقال : دصعيع على شرط صلم، وقال اللهي في اللطخيص؛ (٢١٥١): دعل شرط سلم، وأخرجا، للفظ أخره.

⁽٥) انشيف المسامع بجمع الجوامع البدر الدين الزركثي: (١/٤٤٦).

لللُّمَيَّةَ وَيُحَابُ: بِأَنْ الْهُمُّ دَاخِلَ فِي الأَفْعَالُ كَمَا يَدْخُلُ فِيهَا تَقْرِيرُهُ وَصَفَاتُهُ بَجَامِع تَعَلُّقُهَا بِهِ.

وأجاب العراقي: «يأن المُمّ خَفِيٌ قلا يطلّع عليه إلا يقولٍ ، أو فِعلِ فيكون الاستدلال بأحدهما فلا يحتاج إلى زيادة، (١).

قوله (كها تقدُّم) أي في مسألة : «لا تكليف إلا يفعل».

الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، معصومون لا يصدر عنهم ذنبٌ ولو صغيرة سهوًا وِفاقًا للأستاذ والشَّهرَستاني وعِياض والشيخِ الإمامِ؛ ...

النَّنِيُّ قَمَالَ : (الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، معصومون لا يصدر عنهم ذئبٌ ولو صغيرة سهوًا) (١) أي لا يصدر عنهم ذنب أصلًا لا كبيرة ولا صغيرة ...

لَلْنَيْنَةَ قُولُه (معصومون) أي محفوظُونَ عن أن يصفرَ عَنهُم ذَنبٌ، فقولُه الا يصدر عنهم ذنب... الخ>

تفسير لقوله المعصومون، ومِن شمّ قيل: إنّ التوبة في خير: وإلى السَّتَغْفِرُ الله وأتوب إليه في اليّومِ صبعينٌ مَرَةً (٢) توبةٌ لغوية، وهي مُجرّدُ الرجوع لرجوعه من كامل إلى أكمل بسبب تزايد قواضله وفضائيله واطلاعه على ما لم يتكن المُلق عليه قبل، وهو الله ما زال يترقى في الغواضِل والقضائل، مع ما اشتهر مِن أنّ احسنات الأبرار سبئات المقربين، وبِها تقرر عُلم أنه العصمة بالحقظ من الوقوع في ذنب، ويقال: المنع منه، ويقال: اعدم قدرة المحصمة بالحقظ من الوقوع في ذنب، ويقال: المنع منه، ويقال:

(1) الكلام في عصمة الأسياء ، عليهم الصلاة والسلام يرجع إلى خسة أمور ، أربعة متفقة عليها ،
 وهي عصمتهم عن الحطأ في الاعتقاد ، والتبليغ ، و«الأحكام» ، والأنعال .

رخاسها المختلف فيه: عصمتهم عن الصغائر، وللعلماء فيها ثلاثة طاهب، الأول: عصمتهم منها مطلفًا، قاله المعزلة؛ عصمتهم منها مطلفًا، قاله المعزلة؛ الثالث: عصمتهم منها عمدًا لا سهوًا، قاله الجائي والنظام. «المواتح» (١٤٦/١٠)، «المحصول» (٢١٨/١)، «الأحكام» (١٤٦/١)، «المحر» (١٤١/١٠)، «الرحر» (١٤٦/١)، «الكوب» (١٤/١٧).

(٣) رواه البخاري في الدعوات ، باب استغفار التي قاق هاليرم والبلغة ، (٣٠٩٧) ، ومسلم في الذكر والدعاء ، باب استحباب الاستغفار والاستكثار منه (١٧٩٨) باللفظ : (إنه ليغان على قلبي ، وإن لاستغفر الله في اليوم منه مرة».
 (٣) قاله اختابلة ، فشرح الكواكب» (٣/ ١٦٧) .

(١) والغيث الحامع): (٢/ ٤٤٩).

التلك لا عمدًا ولا سهرًا (وفاقًا للاستاذ) أي إسحاق الإسفرايتي (و) أبي الفتح (١) (الشهرستاني، وَ) القاضي (١) (عياض (٦)، والشيخ الإمام) والد المصنف لكرامتهم على الله تعالى عن أن يصدر عنهم ذنب.

والأكثر على جوازٌ صدور الصغيرة عنهم سهوًا، إلا الدالة على الحسة كسرقة لُقيةِ، والتطفيف بثمرة، وينبهون عليها.

للنَّبَّة ويقال: «خلقُ ما يَمنع منها⁽⁴⁾»، وهي متقاربة، وأحسن ما قبل: إنَّها ملكةٌ نفسانيةٌ تمنعُ صاحِبَها عن الفجور.

قوله (وقاقًا للأستاذ... الخ) اقتصاره على من ذكرهم لا ينافي عزو الروضة وغيرها ذلك إلى المحققين، ولعل اقتصاره على من ذكرهم لتصدّيه ولمناجم في ذلك.

قوله (عن أن يصدر) اعن، يِمعنى امن، متعلقة بـ اكرامتهم، لتضمينهم متعهم، أي لكرامتهم على الله مانعًا لهم من أن يصدر عنهم ذنب. قوله (والأكثر على جواز صدور الصغيرة عنهم) أي جوازه عقلًا.

(1) هو همد بن حمد الكريم بمن أحمد ، أبر الفتح الشهرستاني الشافعي ، كان إمانا مبرزًا فشها متكليًا أصوليًا ، برع في الفقه وتفرد في هلم الكلام ، وله مصنفات كثيرة منها : بهاية الإقدام في علم الكلام ، والملل والنجل ، والمتاهج والبيان ، وغيرها ، توقي سنة ١٤٥هـ . «طبفات الشافعية للسبكي : (٦/ ١٣٨).

(٣) والشفاء بتعريف حقوق الصطفي النفاضي عباض (٢/١٠٠١-١١٠).

(٤) قاله الحنطية . والفيراتيع (٢/ ١٧٢).

المَانَ فَإِذَنَ لَا يُقِرُّ مِحمدٌ ﷺ أحدًا على ياطل . وسكوتُه بلا سبب ولو غيرُ مستبشر على الفعل مطلقًا وقيل : ﴿ إِلاَّ فعلَ مَن يُعَيِّرُ الإنكارُ » . وقبل : ﴿ إِلاَّ الكَافرَ ولو منافقًا » وقيل : ﴿ إِلاَّ الكَافرِ غيرِ المنافق الله الميالُ الجوازِ للفاعلِ وكذا لغيرِه خلاقًا للقاضي .

الذي وتفرع على عصمة نبينا على منهم ما ذكره بقوله: (فإذن لا يُقر عصد على الحداً على الباطل، وسكوته ولو غير مستشر على الفعل) بأن عليم به (مطلقاً - وقيل: الا الخافر) بناءًا على سقوط الانكار عليه (١٠)، (وقيل: الا الكافر) بناءًا على أنه غير مكلف بالفروع (ولو) كان (منافقاً)، لأنه كافر في الباطن، (وقيل: الا الكافر غير المنافق) لأن المنافق تجري عليه أحكام المسلمين في الظاهرة - (دليلُ الجواز للفاعل) أي وفع الحرج عنه، لأن المسلمين في الظاهرة - (دليلُ الجواز للفاعل) أي وفع الحرج عنه، لأن سكونه من على الفعل تقرير له، (وكذا لغيره) أي غير الفاعل، (خلاقاً للقاضي) أبي بكر الباقلابني قال: الأن السكوت ليس بخطاب حتى يعم النا، وأنه كالخطاب فيعم.

للانبة قوله كفيره (٢١) (لا يقر محمد ﷺ أحدًا على باطلٍ) يشمل غير المكلف، ووجهه أن يمنع وليه من تمكينه من فعل ذلك، فتعبير البرماوي بــ امكلُفّا، بدل الحدِه نظر فيه إلى أن الكلام في حكم فعل المكلف، والأول أقرب إلى مقامه ﷺ.

قوله (أي رفع الحرج عنه) يعني اللَّوْمَ، لا الإنهم، وإلا تصدق بقعل المكروه، وليس مرادًا.

⁽٢) هو عباض بن موسل بن عباض أبو الفضل البحصي الستي الملكي ، الفاضي ، عالم المغرب ، الحافظ، وهو من أهل التضايف الحافظ، وهو من أهل التضايف التي سارت بها الركبان منها الشفاء وشرخ مسلم، وكان أعلم الناس يعلوم الحديث، والسعو، والأصول، واللفة، ووكلام العوب، وأيامهم وأنسابهم، وفي قضاء سبنة ثم غرناطة، توفي سنة 28هـ معراكش، والمدياح للقعيه لابن فرحون (٢٤ (٢)).

⁽¹⁾ أي اتفاقًا كما في «الأحكام» (١/ ١٦١) والمخصر ابن الحاجب» (٢/ ٥١٧)، واشرح الكوك، (٢/ ١٩٥).

⁽٢) انظر: التقريب والإرشادا للقاضي أبي بكر الباقلاني: (٣/٩-١٠).

⁽٣) كابن الحاجب في المختصر ١ (٢/ ٢٥).

.... BU

الذَي كَرْيَادَتِه فِي النَّكَاحِ عَلَى أَرْبِعِ تَسَوَّةٍ ، (قواضِعٌ) أَنَّ النِيانَ دَلَيلَ فِي حَقَّنا ، وغيره لسنا مستعبدين به .

للنَّنَةَ قوله (كقطعه السارق من الكوع بيانًا لِمُحل القطع) النمثيل به كها يصع على الفول المرجوح من أن آية السرقة مجملةً ، يصع على الراجع من مقابلوه ، إذ المراد هنا بالبيان بيان معنى النص الشامل لما أويد به غير ظاهره ، ولفظ «البد» ظاهر في العضو إلى منكيم .

قوله (وغيره) أي غير البيان، وهو الجبل، والمخصص به تلاق السنا متعبدين
به، لكن قال ابن السمعالي: فإن الجبل دال على الإباحة، لأنه القدر المحقق،
والحرامُ والمكروه متنفيانه (١٠)، وقال الأمدي وغيره: فإنه لا نزاع فيه (٢٠)، لكن
حكن القرافي في تنفيحه قولًا: فإنه للندب (٢٠)، وبه جزم الزركشي، فقال: فأما
الجبل قللندب لاستحياب التأمي به (٢٠)، وحكن الأستاذُ أبو إسحاق فيه
وجهن: أحدها: الإباحة، وثانيها: الندب، وعزاه لأكثر المحدثين.

النه (وتعلّه) ﷺ (غير محرّم للعصمة، وغير مكروو للشّدرة) بضم النون بضبط المصنف، أي لنّدرة وقوع المكروه من التّقي من أمته، فكيف منه أ وخلاف الأولى مثل المكروه، أو مندرج فيه، (وما كان) من أفعاله (جبليًا) (1) كالقيام والقعود والأكل والشرب، (أو بيانًا) (1) كقطعه السارق من الكرع بيانًا لمحل القطع في آية السرقة، قال المصنف (1): «رُوي بإسنادٍ حسنِ أنه ﷺ قطع سارقًا من المقطع في أرد غصصًا به).

لللثنَّة قوله (فكيف منه) لأن كهال شرفه يأبئ أن يقع منه ما ثبي عنه ، ولأن الناسي به مطلوب، فلو وقع منه لعلَّب فيه الناس ، واللازم باطل ./

 (١) قال سيف اللبين الأمدي ، رحمه الله تعالى ، في الأحكام (١٤٨/١) : اأما ما كان من الأفعال الجباية كالقيام والقعود والأكل والشرب ونحوه فلا نزاع في كونه على الإماحة بالنسبة إليه وإلى أمن ا

(٢) قال الأمدي في الأحكام (١/ ١٤٨): او أما ما قرف كون فعله بيانًا لنا فهر دليل من غير عملات،

(١٠) وقع الحاجب من الخصر ابن الحاجب؛ (١٠٦/٦).

رُجِلًا مِنْ المُفصِلِ النَّهِينِ ، وهو مرسل.

(ع) روي الدارتيني في داخدرد والديات (١٩٣٠ ، ١٩٣٣) عن عمرو بن شعيب عن أيه ، عن حده ، قال: وكان صفوان بن أمية بن خلف نائيًا في المسجد، ثيابه تحت رأسه ، فجاء سارق فأخذها ، فأي به النبي على النبي الله أن المقطع ، فقال صفوان : يا وسول الله ، أيقطع رجل من العرب في ثوبه . فقال رصول الله على أفلا على أي أن يميه به ، من ما رسول الله ، أيقطع رجل من العرب في ثوبه . فقال رصول الله على أن قدا قلا عما الله عنه ، ثم قال رصول الله والله تعدد بن عبد الله بن ميسرة العربي ، وهو مترون كما قال المعمي في الله عنه ، ثم الله يه بن الله الله يه بن الله يه بن الله يه بن الله بن عبد الله بن عامر وقال : "قطع النبي الله الله يه الله بن عدر وقال : "قطع النبي الله الله ي الله ي عبد الله بن عدر وقال : "قطع النبي الله الله ي الله ي الله ي عبد الله بن عدر وقال : "قطع النبي الله الله ي اله ي الله ي الله

الثالث: ما رواء البهتي عن جابر الله على كان يقطع من المفصل ، وفي إساده مقال كما قال البهتي في السن الصدر (٢٥٣ /٢) .

الثاني: ما رواه امن أبي شية في امصناعه؛ (٢٨٥٩٠) عن رجاء بن حيوة : الن النبي ﷺ قطع

الرابع: فعل اخلفاء الراشعين. «السنن الصغير» لنيهني تا / ٣٥٣ و انهب الرابة : ٣/ ١٥٩). والسائي في وأصل حديث صفوان رواه أبو عاره في الحضود، ياب من سرق من حرق (٤٣٩٤)، والسائي في تقطع السارق، ياب ما يكون حرزا وما لا يكون (٤٨٩١)، وإنن ماجه من الحدود، باب من سرق من الحرز (٥٩٥١) من الزهري عن حبد الله بن صفوان عن أبيد : الله تام أبي السجد وتوسد وتاهد، فأخذ من أحد أبد عالمي على والمدود بالنهي على المقوان عن أبيد التي الله على المقوان عن المحدود المعالم المقوان عن المحدود المعالم المقوان عن المحدود المعالم المقوان عن المحدود المعالم المقوان عن المحدود المحدود المعالم في المحدود المعالم في «المحدود المعالم في «المعالم في معالم في «المعالم في معالم في «المعالم في معالم في معالم في «المعالم

لمُلم أن صدر الحديث صحيح ، وعَجِزَه أي قوله : اللم أمر يقطعه من القصل، حسن لعره والله أعلم.

⁽¹⁾ قواطع الأدلة في الأصول لابن السمعاني: (١١/ ٣٠٣).

⁽٢) ﴿ الأَسْكَامِ لَارْسَيْ : (١/ ١٤٨).

⁽٣) اتنفيح القصول؛ للغراقي (ص: ٢٨٨).

⁽٤) الثنيف السامع ١: (١/ ١٥٠).

للنات وفيها ترَدُّد بين الجبلُّ والشرعيُّ كالحجُّ راكبًا تَردُّدٌ.

الله (وفيها تردد) مِن فِعلِه (بين الجبلي، والشرعي كالحج راكبًا (1) تردُدُ) الشئ من القولين في تعارض الأصل والظاهر، يحتمل أن يُلحق بالجبلي لأن الأصل عدم التشريع، فلا يستحب لنا، ويحتمل أن يُلحق بالشرعي لأن النبي على بُعث ليبان الشرعيات فيستحب لنا.

لللثيّة وأما المخصص به فالمراد بكوننا لسنا متعبدين به : أنا لسنا متعبدين به على الوجه الذي تعبّد هو به، وإلا فقد تتعبد نحن به على وجه آخر كالضحى والمشاورة، فإنه تُعبّد بهما على وجه الوجوب وتُعبّدُنا بهما على وجه الندب.

قوله (ناشئ من القولين في تعارض الأصل والظاهر) فقضيه -كيا قال العراقي - ترجيح الأول ، فيكون كالجبلي ، قال : «لكن كلام أصحابنا في الحج راكبًا ، وجلسة الاستراحة (٢٠٠٠) ، وغيرها يدلُ لترجيح الثاني ، فيكون للتأسي ، -قال - وقد حكن الرافعي (١٠) وجهين في ذهابه إلى العيد في طريق ، ورجوعه في أخر (٥٠) ، / وقال - إن الاكثرين على التأسي فيه انتهن (١٠) .

للك وما سواه إنْ عُلِمت صغتُه فأُمّتُه مثلُه في الأصح، وتُعلَّم بنص، وتسويةٍ بِمعلومِ الجهةِ، ووقوعِه بيانًا، أو امتثالًا لِدَالِ على وجوبٍ أو ندبٍ أو إباحةِ .

الذَلِجُ (وما سواه) أي سوئ ما ذُكر في فعله (إن علمت صفته) من وجوب، أو تدب، أو إباحة، (فأمته مثله) في ذلك (في الأصبع)^(١) عبادة كان أؤ لاّ. وقيل: امثله في العبادة فقط، وقيل: الا، مطلقًا، بل يكون كمجهول الصفة، وسيأن.

(وتُعلَم) صفةُ فعلِه (بنصي)(1) عليها كقوله: اهفا واجب، مثلًا (وتسويةٍ بمعلوم الجهة) كقوله: اهذا الفعل مساو لكذاء في خُكمه المعلوم (ووقوعه بيانًا، أو امتثالًا لِدالُ على وجوب، أو تدب، أو إباحق فيكون حكمه حكم المين، أو المتشل.

اللَّذِينَة قوله (من وجوب، أو تدب، أو إياحة) سكت عن التحريم والكراهة، لأنها لم يصدرا عنه الله كام أو والكلام إنها هو في الصادر عنه الا في القعل المطلق الذي يتعلق به الأحكام الخمسة.

⁽١) عن جابر بن عبد الله ، رضي الله تعان عنهما، قال: اطماف النبي على في حجة الوهاع على راحلته بالبيت وبالصقا والمروة ، ليراه الناس وليترف ، ولي ألوه، فإن الناس غشوه ، رواه مسلم في الحج ، بالب جواز الطواف هل بعير وغيره . . (٣٠٥٥) ، وأبو داود (٢٩٢٨) ، والنسائي (١٨٨٠) .

⁽٢) قال بدر الدين الزركشي رحه الله في التشنيف (١/ ٥٥٠): (والأكثرون على الناسي فيه).

 ⁽٣) والمشهور سنّها بعد السجدة الثانية في كل ركعة يقوم عنها بأن لا يعقبها تشهدً. دكنز الراضين (١/ ١٨٤).

⁽٤) هو عبد الكريم بن عمد بن عبد الكريم القزويني، الرافعي، أبو القاسم، الشافعي، كان منطقًا من علام الشريعة تفسيرًا وحديثًا وأصولًا، وورعًا ثقيًا زاهدًا طاهر الذيل مرافيًا لله، ويحتبر مع النووي عزري المذهب الشافعي وعفقيه في القرن السابع، له مصنفات منها : ويحتبر مع النووي عزري المذهب الشافعية الشرحان على الوجيز : الكبير والصفير، والمعرر، توفي سنة (١٣٢٧هـ). (١طبقات الشافعية الشرحان على المدين : (١٨١/٨).

⁽٥) أظهرهما استجباب التأسي فيه كيافي الروضة؛ (١/ ٥٨٤).

⁽١) اللغيث الحاسع ١: (٢/ ١٤٦٠).

⁽¹⁾ قاله الجياهير من اللقها، والمعتولة . "البحر؛ (١٨٦/٤).

⁽٢) الطرق التي بها تُشرف جهة الفعل من كرنه واجها، ومندونًا، وساحًا، قسيان؟ عام، وخاص ، فيداً بالأول، وهو أربعة ، الأول: أنَّ ينصل على حكيه، التاني: أنَّ يساوي بها عُلم حكمه ، الثالث: أنَّ يكون استالا للاية، الرابع : أنَّ ينصل على حكيه ، السعر، (٨٧/٤) -

لْمُنْكُ كُونُهُ مُمْنُوعًا لَو لَمْ يَجْبِ كَالْجِتَانِ وَالْحَدُّ؛ وَالنَّدْبُ مُجُرَّدُ قَصْدِ الفُريةِ، وهو كثيرٌ. وإنْ جُهلت فللوجوب،

الذَّج (وكونِه تمنوعًا) منه (لو لم يجب كالختان (١١)، والحد) لأن كلّا منها عقوية.
وقد يتخلف الوجوب عن هذه الأمارة لدليل كما في سجود السهو (١١).
وسجود التلاوة (١٣) في الصلاة.

(و) يُحْصُ (التَذَبُّ) عن غيرِه (جُمَّرَهُ قَصْدِ القُرْيَةِ) (1) عن قيد الوَّجوبِ.
 (وهو) أي الغِمَّل لمجرد قَصْدِ القُرْيَةِ (كثيرًا) مِنْ صلاةٍ، وصومٍ، وقراءةٍ،
 وذِكرِ، ونحو ذلك من التطرُّعاتِ.

(وإِنْ جُهِلْت) صنتُه (فلِلْوُجوبِ) في خَيْدِ وخَيْنَا، لأَنَّه الأَخْوَط (٥٠).

لْهَاشَةَ قَارِلُهُ (مُجَرَّدَ قَصْدِ القُريةِ) مُجَرِّدٌ قَصْدِها، لا اطلاع عليه، فالمرادُّ أن تَدَلُّ فَرِينة على قصدِها لذلك النِّعل مُجَرِّدًا عن قيدِ الوجوب يأنَّ لم يكُنَّ دليلُ الوجوب. قول المصنف (وهو كثير) أي كثير بالنسية بقية الأمارات.

(١) والحتان قطع جميع الحادث التي تُلفقي حشقة ذكر الرجل. وفي المرأة قطع أدنين جرء من الجادة التي في أعلى الفرح. وهو واجب للرجال والنساء عند الشافعية والحنابلة، وسنة تفرجال وضكرما للنساء عند الحنفية والمالكية. فضع القديره (٩٩/٥). فشرح الرسالة للتعرواني: (٩٩/٥)، «التحقة (١١/ ٥٠١)، «المفنى» (١/ ٥٩٥).

 (٢) وهو سنةً عند الشاهية والحنابلة ، وشرطً لصحة الصلاة عند الحنفية ، وواجبً إن كان لتفعي وإلاً ندبُ عند الثانية ، «المداية» (٢/ ١٦٧) ، وبداية الججهد ١/١/ ١٣٤) ، اكتر الراضي ١/١/ ١٣٣٧).

(٣) وهو سنة عند الجمهور ، وواجبٌ عند الحنية . ابداية الجنهذه (١/ ١٩١) ، اكثر الراهيرة (١/ ١٩١)).

(٤) أنا فرغ الصحف من بيان ما يُمرف به الوجوبُ شرع في بيان ما يعرف به النعبُ ، وذكر له أمرًا واحدًا ، ويغي ثلاثاً ، الأول : بيانٌ كو يه غيرًا به ويين ما عُلم عدمٌ وجوبه ا الثان : أهاوه في جاعةِ د الثالث : التوفيث ، «البحر» : (٤/١٨٨ / ١٨٨).

(٥) قاله المالكية والشافعية ، الأحكام؛ (١٤٩/١)، «المحرة: (٤/ ١٨٢)، «الإياح» (٢/ ٢٨٠)،
 «غاية الوصول» (ص : ٢٢).

......

(ويخمَّقَ الموجوب) (١) عن غيره (أماراتُهُ كالصلاة بالأذان) لأنه ثبت باستقراء الشريعة أن ما يؤذن لها واجهً بخلاف ما لا يُؤذَّن لَمَّا كصلاة العيد (٢)، والاستسقاه (٢)، ... والسنة الله المراجعة المراجعة

للَّهُ قُولُه (ولا إشكال الخ) جوابٌ عمَّا يُقال : إن كلامه هنا فيها سوئ البيان بقرينة قوله : •وما سواه أي وما سوئ ما مرّ ، والبيان مما مرّ فيصير المعنى : •وما سوئ البيان تُعلم صفته بوقوعه بيانًا، وذلك تهافت ، وتكرار ؟ .

وحاصل الجواب: مَنْعُ هذا، لأن «البيان» ذُكر أولًا لِمعرفة حُكم الفعل الواقع بيانًا، وثانيًا لِمعرفة أنَّ وقوع الفعل مطلقًا، لا بقيد يكونه سوئ ما تقدم بيانًا مما تُعلم به صفته.

 ⁽١) لما قرغ المصنف، رخمه الله تعالى، من بيان طرق العام شرخ في بيان الحاص، وهو قسيان:
 خاص بالوجوب، وخاص بالندب، وذكر للأول طريقين، ويقي أربعة :

الأول : أن يقع قضاة لعبادة عُلم وجوبها عليه .

الثاني: أنْ يقع جزاء شرطٍ كفعل ما وجب بالنذر ، إنْ قلنا : النذر غير مكروه .

الثائث: أن يداوم على الفعل مع عدم ما يدل على عدم الوجوب، لأنه لو كان غير واجب لأخل بتركه.

الوابع : أن يفعله فصلًا بين المتداعيين جزاءًا. وكذا ما أعذه من مان رجلٍ وأعطاء لأخر . «البحرة (١٨٧/٤).

⁽٢) وهي سنةً عند الحمهور ، وواجد عند الحنفية ، «الهذابة» (٢١٦/٢) ، الشرح مسلم» (١/ ٤١١).

⁽٣) قال الدوي في اشرح سلمه (٢/ ٤٣١) : «اجمع العلماء عن أن الاستقاء شنة ، واختلفوا هل تسنّ له صلاة أم لا؟ فقال أبو حنيفة : «الا تسنّ له صلاة ، بل بُست عن بالدعاء بلا صلاة ، » وقال سائر العلماء عن السلف والحقف، والصحابة والتابعون، فمن بعدهم : «تسنّ الصلاة، ولم يخالف فيه إلا أبو حنيفة ، «الهداية» (٢/ ٣٤٥).

للنُّكُ وقيل: اللندب، وقيل: اللإباحة، وقيل: ابالوقف في الكل، و: (في الأولَينِ مطلقًا، و: افيهما إنْ ظهر قصدُ القربة،

(وقيل: اللنتَّبِ اللَّهُ التُتحقُّقُ بعد الطلب)، (وقيل: اللاباحَةِ) (*) لانَّ الأصلَّ عدمُ الطلب، (وقيل: اللاباحَةِ) (*) لانَّ الأصلَّ عدمُ الطلب، (وقيل: البالوقف في الكُلِ) (*) لتعارُض أَوْجُهِه، (وَ) قيل: البالوقف (في الأوَّلِين) فقط (مُللَّفًا) لأنتها الغالبُ مِن فِعلِ النبي ﷺ، (وَ) قبل: البالوقف (فيهِمًا) فقط (إنْ ظهرَ قصدُ القُربَةِ)، وإلاَ فللإباحة وعلى غيرِ هذا القولِ سواةً ظهرَ قصدُ القُربَةِ، أَوْ لا. وجامعة القربةِ للإباحة بأنُ يُقصد بفِعلِ المُباحِ بيانُ الجُولِ لِلأَمَةِ، فَيُنابُ على هذا القصد، كما قالم المُستِف.

- وقولُه اإنْ ظَهْرَه عَدَل إليه عن قوله : اإنْ لَم يَظْهَرُ الذي هو سَهرٌ كما رأيتُهما مشطوبًا على الثاني منهما مُلحقًا بَدَلُهُ الأوَّل .

للنَّنَةُ قوله (كيا رأيتُهم) في خطِهِ مشطوبًا على الثاني منهم)) نَبُه بِه على أنَّ الثاني مرجوعٌ هنهُ، وأنَّه الذي رآه الزركشي (1)، فاعترضه .

[تَعَارُضُ القولِ والفعلِ]

اللك

وإذا تَعارَضَ القولُ والفعلُ ودلُ دليلٌ على تكرُّرِ مفتضى الفولِ فإنْ كان خاصًا به فالمتأخرُ ناسخٌ،

الذَى (وإذَا تَعَارَضَ القُولُ والفَعلُ) (1) أي تَخَالَفًا (وذَلُ دَلِيلُ عَلَى تَكُرُّو مَقْتَضَىٰ القَولِ فإن كَانَ) (1) القُولُ (خاصًا به) ﷺ كَانَ قال: «يَجِبُ عَلَى صَومُ عَشَراءَ فَي كُلِّ صَنْهُ عَلَى أَنْ القُولِ فَي كُلِّ صَنْهُ عَلَى أَنْ القُولِ أَو قِبْلُهُ (فَالْمَتَاخِرُ) مِنَ القُولِ وَلِيمُ لِنَا عُلِمُ (فَالْمَتَّخُورُ مَنْهَا فِي حَقَّهُ وَذَلِكَ ظَاهَرٍ فِي تَأْخُورُ الفِعلِ وَلَنْهُ وَلَلْكَ ظَاهَرٍ فِي تَأْخُورُ الفِعلِ وَكَذَا فِي تَقَدِّمُ وَلَلْكَ ظَاهَرٍ فِي تَأْخُورُ الفِعلِ وَكَذَا فِي تَقَدِّمُ وَلَلْكَ ظَاهِرٍ فِي تَأْخُورُ الفِعلِ وَكَذَا فِي تَقَدِّمُ وَلَكَ ظَاهِرٍ فِي تَأْخُورُ الفِعلِ وَكَذَا فِي تَقَدِّمُ لِلْمُؤْلِقُ الفِعلُ عَلَى الجُوازِ الشَّقَمِ .

اللَّيْلَةُ مُولِه (أي تُخَالَقًا) أي تُخالَفُ مُقتضًاهما.

 ⁽١) قاله المعترلة وجاحة من الحنفية، واختاره إمام الحرمين. «البرهان» (١/١٨٤)، «البحر»
 (١٨٤/٤).

⁽٢) قاله الحفظة والحتابلة الاكتبف الأسوارا للمنظري (٣/ ٢٧٧)، اشرح الكوكسية (١٨٩/٢).

⁽٣) قاله الغزلي في المتصفى (٢٥٩/٢)، والإمام في اللحصول، (٣/ ٢٣٠)، والبيضاري في المنهاج، وقال الصفف في شرحه (٢/ ٢٦٥) اوطلي جهور المحققين منا كالصيرفي، وصححه القاضي أبو الطب في الكفاية عن أكثر الأصحاب، وأي بكر الدقاق، وأي القاسم ابن كج».

⁽٤) الشيف المنامع المزركشي (١/١٥١).

⁽١) اتعارض إما أن يكون بين القعلين، وإما أن يكون بين القولين، وإما أن يكون بين القول والفعل، أما الأول قال يُصور ، وأما التابي سيد أده المصنف كعادة الأصولين في «اتمعادل والتراجيح»، وأما الثالث فعن أربعة أقطاب، لأن الفعل إما أن يدل دليل عل وجوب لكرر مقتضى القول ووجوب تأمي الأمة به علاقي القعل، وإما أن يدل عن التأمي دون التكوار. وكل من هذه وإما أن يدل عن التكرار دون التأمي ، وإما أن يدل عن التأمي دون التكوار. وكل من هذه الأربعة على تلائية أقسام لأن القول إما أن يكون خاصا به على، أو بناه أو يكم وإمام «المراجعة» (المراجعة على المراجعة (١٩٣٤)، وهنصر إن الحاجبة (١٩٣٤)، وشرح الكوكية : (١/ ٢١) .

 ⁽٧) هذا هو القسم الأول (وهو ما إذا كان القولُ عَاصًا به ٤٤) مِن القطب الأول (وهو ما إذا دلُـ
 دليلُ هان تكرُّر مقتضى القولِ وتأسى الأُمةِ به ﷺ في النعل ، الاحكام (١١ (١٦٣).

 ⁽٣) انفل العلمياء على أن صوم يوم عشراء اليوم سنة، واختلفوا في محكمه في أول الإسلام قبل
رمضان فالمشهور عند الشائعية كان سنة. وعند فيرهم كان واجها. اشرح مسلمة
(١٤٥ /٨)

اليبرى واحبرو بقوله. أودلُ إلى أحردا عم لم يدُن أَ فلا يسبح حسند، لكن في باخر المعلق دول تقدمه ما بقده من دلانه القعل على حو أنسسم

للديه موله (واحثرَرُ مقونه: اوإنُ دَلُّ ﴿ إِنْيَ آخرِهَ عَمًّا لَمْ يَدُلُّ ﴾ أَبِ في هند النسم وقسميَّه الآيتَتِيْ

> قوله (لمَا تَقَدُم الح) معلَ لسبح المد نفو م دون عنده . قوله (والفعلُ إنّها يَدُلُّ بقرينةِ) أي الأنّه محامل .

قوله (مدليل أنه يُمينُ مه القولُ) ي يُسكن "، ودلك كالإث ه وعجوبو الأشكال الخاصية

البيريخ (قَالَتُ خُهل) لمتأخر من القول والفعن (قطائها) أي الأقول (الأصبحُ الوقفُ) أو عن أن شرحه أحدُها عن الآخر في حقّه إلى تشر الربيح لاستوائها في حيال عدم كُل منها عني الآخر وقيل الدخيجُ عنولُ لاك أهوى من الفعل وضعه ها والفعل بي بدّل بعربيه أن وقيل الدُّحجُ عنولُ لاك بعد لأنه فوى في تساريه الدُّريةُ به الفولُ الله عنه لائه فوى في تساريه الدُّريةُ به الفولُ الله

ولا بعد ص في حمد حيثُ في دينُ عن بأنب به في يقعل تعمد بدؤل الموال

4-1

 ⁽۱) قاله الحنفية والمالكية وجمع عن الشافعية. (بيسه ۱۹ ۱۹۸)، امحنصر بن حاصة (۲۷/۲) قالمة السول؛ (۲۸۵/۲)

 ⁽۲) فاله الشاعمة واحديث المحصولة (۲۵ ۲۵۸)، الأحكام (۱۱۵ ۵۱)، المحرة (۲۱۵ ۵۱)، المحرة (۲۱۵ ۵۱)

⁽٣) قاله العاضي بو العنب مي شاهمه (البحاء) (٣)

 ⁽۲) مشكل عن علم ددي لا يدن نصحه على مراد به رس لابد من قريبه حار حيو أيس عراد منه كأن يكون انتقصاب كا بدر مصاب فأكل كـ ادر ۱۰ (أثر الاحتلاف بمدكور احمل ۱۷۰)

سَنَ وإنْ كان خاصَ بن علا مُعارصةً فيه وفي الأمةِ المَتَاحرُ ناسخٌ إنْ دلَّ دلينٌ على التأسي، فإنْ جُهل فثالثُها الأصعُ أنه يُعملُ بالقولِ ؛

اليه (وإنْ كان) المولُ (حاصًا سا) كن فان * وحلُ عليكُ صومُ خاصُ الله الله الله الله العدم تناولي ما عدم (فلا مُعارضة فيه) أي في حَقْه به يه بين القول والفعل لعدم تناولي المعول له . (وي الأُمة المتأخِرُ) مله بال عُمه (باسمَ) مستنده (إن قلُ دليلُ على التأمِي) به في بعمل (فإنْ حُهل التاريخ فالله الأصحُ آلهُ يُعمل بالقول) ". وفي وقيل : المارة على المعل وحد ملها لمثر ما عدد المدد المعلل المعلل

وراب حلب مصحح في المستدر في في محص أن أنا الأممدُ با في يتمثلُ بنا بالمنه بعض به تحلاف ما ينعشُ بالسي سرارة الأصروادي الترجيع قيم وإذُّ رجَّع الأمديُّ (2) تقدَّم القولِ فيهِ أيضًا ،

للله قوله (وإنْ رجْع الأمديُ تقدُّم القولِ فيه أيضًا) هو المندلُ عن حمهم الله

ي في ورن كان عامًا لما وله فتقدُّمُ الفَعِلِ أو القولِ له وللأمةِ كما مرَّ، إلاَّ أن يكون العامُ طاهرَ فيه فالفعلُ تحصيصٌ

وال خهر ساحرً والأفوال صبحها في حمه الوقف، وفي حمد عندة عنول (إلا ألل يكون) المهال (الممامُ ظاهرًا فيه) عرد لا نصاكان فال الحمد عن كان واحد صومُ عاشراه إلى أخر ما تقدمه (فالهملُ تجميعلُ) للقبل العام في حمه نقدم عليه، أو تأكد اله الجهار ذلك، ولا سبح حبيد لان الحصيص هوال منه "

للنبلة قرلُه (مُتقدّم على الآخر) أي في العملِ ، لا في الوجودِ .

قوله (لأن التخصيص أهولاً منه) أي من النسخ لما قيه من اعيان المشمل. لأمه وقا للشمل، والسمخ في المنصم ، محل ذلك في تأخر المعمر اد لم يعمل بحير فسم مستصى المول، والافها بسح في حمد حد ما من في حراء شخصيص

تشهد الوالديكن عنول طاهر في حصوص . ولا في العموم كال قال الصوم عالم ادراجت في كل سدا فالطاهة الهاكالعام لأن الأصل عدة الحضوص

⁽١) هذا هو القسم التاني من أنسام الفعب الأول - الأحكام؛ (١/ ١٦٦) ، اللحرة (٤/ ١٩٨). قشرح الكوكية (٢/ ٢٠٥)

 ⁽۲) د.ه حید الاحکام (۱/۱۲۳)، انتصر این اطاجیه (۲۷/۲)، االتنسف.
 (۲۰۵۱)، شرح الکوکسه (۲/۲۰))

⁽۳) اعتصر بن تحجیدا ۹ (۹)

^(2) الأحكام بالأمدى ١١ ١١١ ١١

⁽²⁾ هد هر عصب ب رهو ما د باراناس على بكر العصلي عبال دون بأمي لأما به يخلخ ال الفعل، الون كان بدار حاجب به فلا بعا صال الا إلى جهه يخيرة الا إلى حق الأحد تقدم حمياعها إلى تحرر الحداد الا تاب حاجب به يحد إلى حداث ما دمه يخيرة فلا بعا صال في حمد، والما حراً باسط في حمد يحد باعد دور حها المداري فلاصح بوقف الأطراع ((133))

 ⁽١) هذا هو القسم الثالث من القطب الأوب.

المركّبُ إمَّا مهملٌ وهو موجودٌ خلاقًا للإمام وليس موضوعًا، وإنّ مستعملٌ والمحتارُ أنه موصوعٌ. والكلامُ ما تضمّن من الكلِم إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاتِه.

(الكلام في الأخبار)

أي يعتج همره، و فسجه بنفسه لمُرتب تصادق باحد بسجر لكلام بنه ريادة للتاسدة فقال (المُركَثُ) اي من ينتصا (إلما مُهُملٌ) بان لا تكون به معلى (وهو مؤخّوةً) كمدلُون شف هدان (خلافًا للإمام) بر بي في نشبه وجوداً فابلاً: (بـُدَكَبِتُ آب نُصا الله بلافادة فحثُ سنب سبي " فمرحمُ خلافه إن بامثر ما ذكر لا تُسمى أدان، (ويُس مؤضّوعًا) بناف ((وإلما مُسْتَعَمِلٌ) بأن تكون به معلى، (والمُحتارُ أَنَّهُ موضوعٌ بي حدم عالم

للنم في الأخبار

وقيل: لا ، والموضوعُ مُفرداتُهُ .

قوله (كمَذَلُولِ لعطِ المتبيان) ، ي دربه بعظ مركبُ موجود ، لا معنى له قوله (قاللًا التركيب الغ) اشارة إلى ما درعه عسه بدونه المبرحة حلاقه بان أن مثل ما دكر الله ي من مدنول بعظ اهدنان بأنه لا أسنمي مُركب من أن ما قاله الإمام مسيَّ عني تفسير بركيب بأنه صلهُ على يُل لعظ للإعادة ، والأول مسيَّ عني تفسير ديانه صله بقط إلى العظ احرال والداء الامام لا يُلكُولُ ورد لفظ صُعر بعضه إلى بعضي بلا الادة

(١١) المعبريات ي (١١ ١٣٥)

(۲) وروي الشمارة (۱۱۵) راشاح لکا کا ۱۱۵ (۱۱۵)

النزع منتعبر عنه بالكلام فال (والكلام ما تصفي من الكنو) ي تعبير فضاعدا لصحب (رسياد مُعِيدًا مَقْضُودًا لِدائه) فجرح عبر المدالجول الرحل الكنورة الدائه فجرح عبر المصود كالصاد من ليجلاف الكنورة أو الراب فيه بيان ليجر الجاء لذي فيه الوه فيها معيدة بدائية بدائية بدائية بدائية المحدد ولا فلاق الكلام على الصاح المحدد ولا فلاق الكلام على الصاح كالسالي، والاختلاف في أنّه دقيقةً في ماذا قال حاكيًا له :

حالله قوله (وللتعبير عنهُ) بعني عن سرتب مسعمن تُصد عا لله

قويه ا قال والكلامُ ما تصفى الع الاعل ما كم سيميل معند ، لأنه عمد من كلام به رابعير داديد عمد به

وله (كنت و فصاعدًا - الح) عسرُ د اما نصش -

فولہ (فحرح عبرُ المفید بحو فرحلُ پتکلمُ اللج؟) فله بعثرُ لأل بعینهُ الدي ذكرهُ الله تُدُال اللهُ في لدكورس كم بطهرُ بدسامن، همدهُ ال يكون كُنُ منهم مصد، عنى بالمرادي ضدح بال الذي لمفهرم منه الأمال بالأولى عبرُ الممد، وهو الأوجه

قوله (فإلمًا مفيدةً بالضّمُ إليه) أي إلى الموصول، لا تُحمى الله ألى يُصد بالضمّ إليه مع غيره كـ (جازه في مثاليه ، المائل الماماء

للنظ وقالت المعترلة : «حقيقةً في اللساني»، وقال الأشعري مرةً : «في النفساني». وهو المختار، ومرةً : «مشتركً». وإنّم يتكلمُ الأصولي في اللساني.

النظام (وقالت المعتولة: فإنه) أي الكلام (حقيقة في اللساب) أو هو المحده ذاب تعدم شافره إلى الادهاب دول المساني الدي أنسه الأشاعرة دول المسانه (وقال الأشعري مرة) الماب حديثه (في المساني) أا وها العمل أعائم بالمس المعتراعة بن صدفات المساني، محارًا في المساني (وهو المحتار) أقال الأخطل (1) :

(إن الكسلام لعبي المُستراد، وإسْما حُمل اللسانُ على العُوْدِ دسيلًا» (ومرّة) : ابن (مُشتركُ) من المسيء المسلوا، لأنه لأصلُ في لاصلاق»

لْلََّيْنَةُ قُولُهُ فِي النَّنْ (وهو المختارُ) قَدْمَتْ مَا فَيه فِي مُبحث الأمر .

١٠ وكذا اشابلة ، واعتاره الإمام والإسوي قشرح الكركبة (٣/ ١٢) ، «المحصول» (٣/ ٩)
 عياية السول» (١/ ٧٧٧)

(٢) وتغتاره إمام القرمين في «البرعان» (١/ ٩١) ---

 ١٠ عدد برحمن بشد بهن إلى بدر به عن اشدح بحوي حيث حو مع ١٨٠١) ادين المصنف (وهو المختار) يلزئه صحةً بقي كلام فق تعالى حقيقةً عيّا بشر، ، م حلاف الإحاج، كيا في حواشى المقائدة .

 عائد س عدت الر عملت ، يا الله الاجهار الشاعد بشهار كال ساعر في عصر سي أمه الرائد جائداً يهي أمية وهو أحد الثلاثة للشهود هم في عصرهم : الفرادي وحرير « لاحمر كالاعتباد بالميناً عبينًا» توفي سنة (٩٠هـ) الأعلام المركل (٢٥٥٥)

 (4) سه إن الأحظار براغد من المان المدينة (ص ۲۷)، والمرائعين جنبي في الشاخ المفضلة بداغشاني (۲۱ م.۲۰)، واحاط في «اليبان والشيين» (۲۱ م.۲۱)، و والقراق في الشرح الشماح (ص ۲۶۱) وعداهم

 (1) فانه اشتح الد حسال في حوال حساس البصوية ، كيها قاله جمال الدين الإستوي في النهائية السوال ١٠/١٧٧٠)

اله قد الامام الرائي الرعبة محقول مناه ما مكن على بعوس عن بدؤر بندور عن بدؤر بندور عن بدؤر بندوري، ما واحد معيية لحصيل ديدوري، ما واحد معيية لحصيل فسندال في لادهال والمعندي مشوب إلى النفسي يزيادة ألها وتوثي الدلالة على بعدمة في في توجه المحالية الفظية الشعر

(وإنْم يتكنُّمُ الأصويُ في اللِّسانِ) لأنا بحنَّهُ عنه ، لا في الْعَبَى عنسي

درب و له (ويحاب الح) حاصة أن مُفس الناد الس علامه سحقيقه و علامة علامة سحقيقه و علامة علامة سحقيقه و علامة علامة الحامل حكثرة ولاستميال، لأنه وجد في المجار مع أنه ليس يحقيقه وفي أحد المعيين مع أن الحقيقة .

وريد (لأن يحيد في دلك) ي لأنه "مني أستدر به في الأحكام

⁽۱) د لحصوبيه بر اي (۱ (۱۱)

لدَّ فَإِنْ الله بالوضع طَلْبًا فطلبُ دِكْرِ المَاهِيةِ استفهامُ، وتحصيبِها أو تحصيلِ الكفِعنِ عنها أمرُّ وجيُّ ولو من ملتمسِ وسائلِ ،

البرق (فإن أفاد) أي ما صدق بدن (مالوضع طباً فطلت دِكُر لماهية) اي تنفط المقد بعدت دنت (استههام) بحو (با هدا) (و) صب (تحصيلهم) أو تحصيل الكف عنها) ي بنبط بعد بدنت (أمراء وبنيّ) بحد الأبهاء لا بنعد (ولوّ) كان طبا حصيل ما دكر (بن مُلتوسي) بي سنا ، بيمصوب منه سه (وسائل) ي دول بعدو ب منه بنه ، ولا بنبط بلد بنت منها بنسي بندى وبنيًا ، وقيل : قلاء بل يُسمِى من الأول النياساء ومن الثاني سؤالًا ، وأشار المسيفة إلى هذا الخلاف، بقوله : قوله : قوله .

لعاشية قولة (أي ما صدق اللساني) بنه له على ال فاعل ٥ قادا - فينما العماد إلى قاللساني؛ لأنه أقات ذكرا ومعلى، لأا لى ١ لذكت؛ او ١ كلامه ش قبل كان منف

قوله (ذكر الماهية) أي سواء كانت ماهيةً لِكُلِّ أم لِجْزُني .

قومه (أي النفطُ المهيدُ لطلبِ دلك) أي ساكر الماهـة يعني دكرها دال أو صفةً ، إذ الاستفهامُ يكون طلبًا لذاتها كالمثال الذي دكرهُ ، وعدت صفه من صفاتها كتمييز فردٍ من أفرادها نحو فنن ذا أريدًام عشرٌ » .

ران وإلاَّ في الايحتملُ الصدق الكذب التبيةُ وإنشاهٌ ، ومحتملُهي الحرُّ.

النظ (وإلا) أي دان م أند ناه ضع طلبًا (قيا لا يحتول) منه (العملق والكلميّ) هيا دن عليه (تبيهُ ، ورشاءٌ ، يسمى لكن من هدين الاسمن سر ، م بيك علل عدد دن سال الارم كالملي ، و بترجي لحد ديت السال لعود يوماه ، و «لمراق أن يعمو عني».

(وعُتَمِلهُم) أي الصدق، والكذب من حيث هو(1) (الحبر)(1). وقد يُقطع بصدقه، أو كذبه الأمور خارجة عنه، كياسياتي.

اللذية قوله (أم أقاد طبئا باللازم) بي بان بكون بناد لا م معنا كے في سامي والترجي، إذ معنى در منها منها بدر منصب لا بيت، دعود بشب في لنمي سار تمكن عاده فلا بصب من با معناد حرّل عن في به ، مدم دنك كونه معنو با با مكن يا به حتى به فع حقيون محبوب بنكن كانعتو في مئات كان با ما ديا كان كان به معنات وقوقي ان عرد الشباب لا بليكي عادة الحيون على بنيت بيات بعود الثوه ، بساط حامين في الشجوجه، والتون بان عام المكن عندا المي على بنيت بالس بديا مسجود اللائن في مكن عاديات منسدة حمم بن بالمنصور ، وهو مسجود عقاد في اللائن في مكن عاديات منسدة حمم بن بالمنصور ، وهو مسجود عقاد في الوالد وقد يُقطع الله وقائدة مرعه حشة الني ذكر ها فينا

⁽۱) این میلید در از پیالانجند ایا بسته مینی داران مینی، اماع قطع ایند عمر ایالانت او نام این خدایه و او دین به این علی خصاصیه این از ایسی (۱۰۷ از ۱۰۷)

للنَّ وأمن قومٌ تعريفه كالعلم والوجودِ والعدم، وقد يقال: «الإنشاءُ ما تجصل مدلولُه في الخارحِ بالكلامِ، والخبرُ خلافُه: أي ما له خارحٌ صدقَ أو كذب.

ابيري (وأبي قومٌ ' تعربههُ كالعِلم والوحودِ، والعدم) اى كي ب تعديف ما دك . قيل: الأنَّ كلًا من الأربعة ضروريَّ فلا حاجةً إلى تعريفه ، وقيل: العُسرِ نعربه ،

(وقديقال: « لإنشاءُ ما) أي كلام (يحصُلُ مدلولُهُ في الخارج بالكلام) نحو «الب صاراء» (فيه، قال مدلولة من المدح الطلاق، وطلب المدم حصلُ يه الا يغيره.

وقوله المالكلام أمن فالله تصاهر مندم أنصمر المالصاح. فالأنشاء بهد المعتنى أعثم منه بالمعنى الأوّل لشموليه ما قبل الأوّل منه .

لتنته قوله (وقد يقال الع) حاصله المسيدُ الكلام السال إلى حدر ورائده ، وهو ما عليه الله أول، وحاصل ما مرائفسيمه إلى حير ، وهسب ، وإلشه ، وهو ما علمه الإمامُ الراري ومن للعدُّ، فالقسمةُ على قوهم ثلاَّلةُ ، وعلى قول البياليين للتهُ وقد سطتُ لكلام على ذلك مع وياده في الترح الشدور ال

(۱) فالله الإمام أبر راق في المحصول ((۲۲۱)

البينية (والخبرُ حلاقه) بي ما محصلُ مدم به في حارج بعد ه (أي مالهُ حارجُ صِدْقَ أو كُلُبُّ) تُنحو القام زيدة ، فإنَّ مدلوله ، أي مضمونه مِن قيام زيد بحصُّل بغيرِه ، وهم أن تُحسل لأن تكون واقعا في خارج فتكون هو صدقا ، ، عد واقع فيكون هو كذنا »

(ولا غُرْج لهُ) في لبحد من حث مصدية (عهي، أبي عن الصدق ، كدب (لأنه إمّا مطابق للجارج) فاصدق أز لا) فالكدك (٢)

(وقيل بالواسطة، من العبدق والكذب، (فالجاحظ)(٢) قال عجر (إما مطابق) بمدرح (مع الاعتقاد) في عبدد لمجر بصابقه،

للانئة قوله (صِدقٌ أو كذبٌ) بالرقع، صقة لما يعد وصفها بجملةٍ. قوله (أي مصمونه مِن قيام ريد) به به على أن المراد بمثلُولِ الخبر هنا سننه لما أن من أنْ مدلوله الحكمُ بها أو بثبوتها،

⁽١) صمة الموا بمور على عصدون ما فراف ما بدا وقوية الميكون هوا ورقم يبدّ عمي مر حيرًا وأمرز التسمير في ميكون الثانية في الوضيري لموقع لغير ما عد عنه صمير أول فيهياء فإن الضمير في الأولى يمودًا على فلتلول، وفي الثانية على حكلاء، كما في احتشبه الباني (١١/١/٢)

 ⁽۲) قاله أَجْهَاهِيْرُ. تالهُرُونَه (١/ ٢٤)، فيهاية السولة (٢ (٦٦٤)، فلسنف، (١ (٢٦٠)،
 دشرم الكركية (٢٠٩/٣).

⁽٣) هو همرورين يحرين هيوب ١٠ كنان بعثي تنصري ، أبو عثيان عدوف تاجاحه ، كان وأما في الكلام والاعتراف واليه أسب بديه حاجفه من تصريه ، صحب تصابف كثاره مها الليال والسام وحدال والله أسب ، وكان مع فضاحته وقضائيه عشوه خنفه ، ومات بالنظرة سنة ٢٥٥هـ البدرات تدهية (١٧٠٠)

اليرى (ونهيه) في بعي عنده ب اعتقد عديه، أو لم بعتمد ثب (أو لا مطبق) للمحارج (مع الاعتقاد) ي عند لمُحر عدم مصنة (وبهيم) تي بغي اعتداد عدمها بأن اعتمدها، او لم يعتقد شد (فالثاني) أي ما استى فيه لاعتقاد بدكر لصادف مصور من (مهها) في في للصدق وعبر مصدق، ودنك ربع صور ، (واسطة) بين الصدق والكذب، والأول وهو ما معه الاعتقاد المذكور في المطابق الصدق، وفي غير المطابق الكدب.

عاديه قوله (أولم يعتقد شيئة أن كاشائه، راسشكان بال شائد لاحكم مه، ولاتصديق، بل الحاملُ منه تصوُّرُ مجرّدٌ، فلفظةً بالجملة الخبرية ليس بخبر، ورُد نسبع أن تعلَّمهُ به لسل تحدر، بن هو آل ، يكن منه حكمة وتصديق معنى أنه لم يُلْزِلدُ وقوع السبة، أو لا وقوعها.

النال وعيرُه: "الصدق المطابقة لاعتقاد المخير طابق خارج أو لا، وكذبه عدمُها، فالسَّدحُ واسطةً، والراعث: «الصدق لمطابقة الخارجية مع الاعتقاد، فإن فقدا أو أحدُهما همنة كدت وموصف سها مجهني،

نه وعيره) ي عبر حاجد قال ۱ (الصدق لمطابقة بي صدق حبر مصاعبه الاعتقاد المحبر طابق اعتداد الخارج ، أو لا ، وكدئه عدمها ، ي عده مصاعبه لاعتداد بحبر صابق عندة حرج ، ١ لا (فالسادع) شبح بدب لمحبد ، ه ما السل معه عبداد ، (واسطةً) بين عبدي و كدب صابق الخارج ، أو لاك .

الدالية الوعيرة) اي وها النصام الدام واقتله والدالي بالسبية مع اله مشهور عبد . كل فعل في قبلة وتعدلاً الشارة أن بالعدة واقتله ي دلك بحلاف دليك قولة (فالسادح واسطةً) إلى وها حراك . وهذا مدفيا لكلام عارة كالسمد لتصاريب ويه قد صرح باله لا والسفة على قد المول العدال حفية المدعا على للمول لا تحصر حار في تصدف و الكداب أن وماحدًا المستفال ما للسال معه اعتماد اللسال على داكل المستفال والماحدًا المستفال ما للسال معه اعتماد الله الشاريب الماحدة والكادب الماحدة المكتبة الماحدة الماحد

⁽¹⁾ هو إبراهيم بن يسار بن معاتبي و أبو إسحاق و البعد بن بدره ف بالتحد عدر كال فت متكالم و شفيد الحقيد و هو أستاد الحاحظ و جالح ثب الملاسمة و حلما تلامها المعترفة و كالا رئيس للمترفة و له مزالات كنده و شهاها الكب الوارات (١٤٤). المين (١٤/١٤).

⁽٢) نظر حاشه نسبد شد اي على اسرح بعصد ١٥٠ (٢)

وإلاَّ لم يكُن شيءٌ من الخبر كدنا

出出

ومدلولُ الخبرِ الحكمُ بالنسبةِ لا تبوع، وفاقَ للإمام وخلافًا لنقرابي،

الديم ال ١٠ شـ (لا تَتُونُهِ) في حارج (وَقَاقَ للإَمَامُ) . الله في أنه حكمًا

ب (وحلاقًا للقرافي (`` بي له أنجهم. (وإلا) بي وال م تُحْل مدله أن حمر

احكم بالنب ، بن كان جربه (لم يكُن شيءٌ من الخبر كدنا) أي عمر ثانب

سينه وراجا ج و وقد على بعدلا وعلى بامل حد كديا

لللب قوية (أم يعدم اعتقاد شيءٍ) الدخالة به في لكنات تحالف لحجل الداهب به واسطة بينه وبين الصدق.

إرج (ومدلولُ الحبر؛ في لاثبات (الحكمُ بالنسة) عني تصميه ك اقدم ريدة في

وأجيبٌ بالْ كدب الخبر بأن لم تُثبتُ سنة في خر - نس مدو لا ما حيي يئاقي ما جعل مدلوله من تنوب سننه عليه لأمر أن حم كدب تحلق فله المدلولُ عن الدليل لأن دلالتُه وصعة لا عندً . ، نعسمُ خد إن نصدق والكذب باعتبار وجودٍ مدلولِه معة رتخلْفِهِ عنه .

لللبيَّة قوله (ومدلول الحبر) أي مدلول ما صدقه.

قوله (لا عقلية) أي ليس دلالتُه لعلاقةٍ عقليٌّ يقتصي اسمرء عدس معدس استلزاها عقلبًا يستحيلُ معه تُخلُّفُ المدلول عن الدليل عن و ٧٤- الأثر عن لمؤثر

قوله (وتقسيمُ الخبر إلى الصدق والكلب) أي عن بقول بأن مدوله ثنوب لسبة في الخارج بقرينة مقابليّةٍ بقولهِ بعد اوسسم حمر نح. وهومه اباعبار وجودٍ مُدلولِهِ معَةُ وتَخلُّفُه عنه! يقتصي مع ما فدمهُ من حواب أن مدلول الخير أي ما صدقه هو الصدقي، لا الكناب

١١١ (محصور المرادي ع ١٣٣ ع ٢٣١)

⁽۲) الأحكام؛ علم في (ص (۲)

الله وإنها هو حثيل عمل، وهو ما صرح به حماعةً. منهم السعدُ بتصاري ' ينهم، الأول أنو في بالإمام براي سنة من هذا المخلف وتقليمُ الحراعدة إلى لصدق؛ لكدت باعدار ما تصميهُ من السنة، كي سأي

ويقاسُ على حر في لإنبات حرًا في علي، فيُقال المداوِلُه حكمًا بالنفاء النسة، وقال: النفؤه؛

وقوله اوإلا م بكن شيءً من حمر كنده اوضحُ كن قالُ أن من عنا ه المحصول: قلم يكن الكنبُ خبرًاه^(٣)، ومن عبارة فالتحصيل؛ وغبره 1 مكن الخبرُ كذبًاه.

التشبة وما رحمة من أن مدمانة حكم بالسب لا شبهته في حارج لا أخالف ما حجمة في الكاب الأول من قال النقط موضوع المنطق حراجي، لا الدهمين الأن الكلام ثم في قاسم الحنس التكرةِ، والكلام هذا في الخبرة

قويه (تعم، الأول/ الموافق للإمام الراري سالم من هذا التجلف) مشعرً على المرحج الأول، لكنه قد بعا صلى يعوفه، وهو بنا يقطع بال ما يقصده مقوب الريد فائده ويقهمه منه هم فاده المحاصب بثنوب بسبه المدام بريد الأحكمنا بدلك ، وهم الدي عضاء سعد بتصاري

قوله (أوصح كم قال. المع) وحهُ أوْضَحيته سلامتُهُ مِن إيهام العبارة الأولى وحود الكدب لا يوصف حدية، والفصد التداؤد، ومن إيهام الثالية أن كلّ حمر كدت، وليس كديك

للن وموردُ الصدقِ والكذبِ السنةُ التي تصمئها، ليس عيرُ كد "قائم" في الزيدٌ بن عمرو قائم لا بنؤةُ ريد، ومن ثمُ قال مالك ويعصُ أصحابِنا: "الشهادةُ بـ "توكيلِ فلاللِ ابنِ فلانِ فلانَ" شهادةً بالوكالةِ فقط، والمذهبُ بالسبِ ضميًا والوكالةِ أصلًا.

ال في (ومؤردُ الصدقِ والكدب) في حد (السنةُ التي تصفيه ، ليس عبر كفاتم في الريدُ سن عمرو قاتمُه لا يبوة ريدٍ) عدد ، د اقاتمه للسدُ بن صمر الريدة مسير عن سيدًا أن هي اقيامُ زيدِه ، وهي موردُ الصدقِ والكذبِ في الخبر لمدك لدك الاسدو ، ده أحت د ، يقطد به الاحدر به

(ومِن قُمَّ) أي مِن هند . و هند با مو د بسنة و أي من أحل دلك (قال) الإمام (مالك و بعض أصحابيا (** - الشهادة تتوكيل فلانو أبي فلانو فلانا شهادة بالوكاية) أي بالموكدار وقطًا) . أي دول بسب مُوكل ووحة بنائه على ما فكو أن معلق الشهادة كم سان

الدفح فرله (ليس غير) هو نفيج بره، وصمها باشوين وتركه فنها

قوله (كفائم) أى نسمه (فائم) وهي (فام بد) فالمردُّ لَـــَةُ الإسادية، لا التعبيدية كشوةُ بديمه و، وفي إهال كي أفادة تقريرُه

⁽١) خاشته النصر بي عن اشرح المعيدة (١) (٥٠)

⁽٢) أي كها قال للصنعا في أصلع مو يما (ص ٢٠٦)

⁽٣) اللحصوب الدري (٤ ٢١٤)

⁽¹⁾ ومن هار عسر با حكى با الأمام بن عرفه حقد عقد بكانع عقده شيخة بر عبد السلام برده ، والله عقد في ، كلب هن المحلس شهادتهم فيه - فلم وصال بن ابن عرفه للكلب شهادته وجد بنه الدوح بقاير أغاصل خلال ... المحا فاسلم من كلبه سهادته وفال ... الم أعرف أنه على حتى شهاد به الديان به شيخة . (الك حاص الدالي شهد عن للكاح دوية بعلم (الدين (۱۹ تا ۱۹).).

⁽٢) حشيف بسامع (١٠ (١١٥))، فعيد توضون (فين (٩٤)

الخبرُ إِمَّا مقطوعٌ بكذبه كالمعلوم حلاقه صرورةً ، أو استدلالًا ، وكلُّ خيرٍ أوهمَ باطلًا ولم يقبل لتاويل فمكدوثُ أو ساقطٌ مه ما يُريلُ الوهم .

عصمر ثنوت النوكيل معصده شوب سب الوكل عمله أي ستوكيل (أضلًا) عی محسی احکم

للته قوله (والمدهبُ) أي الراجح عدد ب شهادة بالسب للموكر صحد ، لدل به المتدلال الشافعي، وغيره من أصحاب عن فيحه الكحه لكف التوله بعالى ﴿ وَقَالَتِ ٱمْرَأْتُ فِرْعَوْنَ ﴾ ``، وقد نشال هذا مستشي من محل حالاف

اليني (والمذهبُ) اي ال احمُّ عدمًا اب شهادةُ (بالسُّب) للمُدِنِّي (ضِيمًا، والوكالة)

(إِمَّا مَفَطُوعٌ * كَالْكُنُّومُ عَلَاقُهُ صَرُورَةً) شَلَّ قَدِلَ خَاسَ (السَّمَاسُ حتمدت ، برعديه ، (أو استِذْلالًا) نحو قولِ القلسفي : (العالمُ قديمه .

(مسألة : الخبرُ) بالنظر إلى أمور خارجيةٍ عنه

(وكلُّ خير) عبدُ سن (أؤهم باطلًا) أي اوقعه في نوهم أي خدهن، (ولم يقبل التأوين فمكَّدوتُ؛ عدم تبج بعصمته عن بول النظل. (أو **بقِصُ صهُ**) س جهه رويه (ما يُريل الوقم) حاصل بالمصل مله 🦈

مِنَ الأَوْلِ. مَا رُونِ مَا لَا عَمَوْ مَعَدَهُ فَيَهُ نُوهُمَا حَنُونَهُ ، أَي يُرْفِعُ فِي مُوهُم أني الدهن ديك ، وقد دن بعض القاطع على أنه بعني شرة عن الحدوث!"

مسألة : الخبر إمّا مقطوع بكذِبهِ

تولُّه (أو نَقِصٌ منه) معطوف على المكذوب؛ قوله (ويوافقه فيها) أي ال لعظة اليوم، أي في إثباتها .

⁽١) عمد بالنصاري مواحد حيد بلاية المعلوم بكتبية ممعرع تصدقه الخليلي . الأحكادة

⁽٢) احد التصاع بكديه هل ب أفسام ب أوها ما وهم باحلا (منح ٢٠٥ و ٢٥) (٣) عبد الأول يصاعل فسمان أحدهما أما تحديث لدسل بعقبي وهو أبدي مني له بشارح. والشاني مناجاعما بنتي انقطعي ولا يقبر بتأويل مثأنا حدث امقدار بدمناه المحالمة فدول الله عمان الإبشتأونك عي أنشاعة أيَّان تُرْسِيهِ اللَّلِي إِنَّهَا عَلَيْهِا عِندِ رَقِي لا تُطلع لوقة؛ إلا هُوْ تَقْتُ فِي كُنْسُونَةِ وَكَارْسُ لَا تَأْسِكُمْ إِلَّا بِمُنَّذَّ يَسْطُونِكَ كَأَنْكَ حيلًا عنها أَفَلَ إِنَّمَا وللها ويدالله فالمراء وماساه الاستان سماه لاص ١٨٠٠

وهداو صبح بالأبدموات بكلاه ومعصودت وتنسبب صما

رهده المساب مدك ، في الإشراق للهروي مواخاوي للهاوردي، واللبحر" للروباني -واعدم أراهدم المددد مهمه وقد أعملها الأصوليون، وذكرها البيانيون كالسكاكي ومنهم

⁽۲)سوره بتعبض، لأبه ۱۹)

أسيج ومن الثاني ما رود تشبحان عن س عمر قال اصلى سا رسولُ الله سجو صلاة العشاء في آخر حياته، فليًا سلّم قام فقال أر أيتُم ليلتكُم هده، فإنَّ على رأس مائة صدة بيها لا يَنْقَى بَمْنَ هو اليوم عن طفي الأرض أحدُ قال اس عمر : فوهل السسُ في مقالتِه، وإنَّ قال : لا ينقى مَنْ هو اليوم بريدُ أنْ ينحرم دلك القرنُ الله المراس على المقرن عَنْ هو اليوم بريدُ أنْ ينحرم دلك القرنُ الله القرنَ الله المناس ا

قولُه * الموشل الناسُ الله يفتح الهاه ، أي غلطوا (3) في فهم المواد حيث لم يسمعو عطة الاسره ، ولو فقا فها حديث أن سعد حدى الا تألي مائة سنة وعلى الأرض بفش معوسة اليوم الله وحديث حداد ما من معلي متفوسة اليوم يأتي عليها منة سنة ، وهي حية يؤمنو، الله ما مسلم

وروئ مسلم أيضًا عن جامر : «أنّ ذلك كان قبل موتِهِ ﷺ بشهر ا^(6) وقوله التنفُوسة» أي مؤلّوه أاحترز مع عن الملائكة .

مورثيه

(١) رواه السحاري في مواقبت الصلاد، باب السمر في الفقه والخير بعد البشاء (٦٠١). ومسلم
 (والمعتد له) في فصائل الصحابة، باب قوله على الا تأتي منه سنة وعلى الأرضى بصن منفوسة اليوم. (٦٤٢٦، ٦٤٢٦)

(٩) قال الميومي في المصباح (٦/ ١٧٤) (وهل هن الشيء وقيه وهأد من باب تعب : غلط
قيمه ، ومثله في المقاموس (٦/ ١٣٤) ، والساد المرب (١٩٦/ ١٩٤)

(٣) رد مسمد إي فصائل المسحابة ، ياب قوله إنها : الا ثأتي عنه سنة وعلى الأوض تقس متقوسة الهوم : ٢٥/٢)

(٤) مست ن نصال الصحابة، ياب قوله ﷺ: الا تأتي متة ستة و على الأرض نفس متقوسة البوع (١٣٥٠).

ين وسيتُ الوضع : نسيانٌ ، أو افتراهٌ ، أو علظٌ ، أو عيرُها .

ومن المقطوع بكذبه على الصحيح : خبر مدعي الرسالة بلا معجزة أو تصديق الصادق ؛

ايج (وسبتُ لوصع) محبر بأنَّ يكلَف على النبي اللهِ: (يُشِيَّافُ) مِن الراوي لِمَا وواه عدد مد ده دها مد دي ، (أو افترافُ) عده الله كوصع مدده أحديث جُدهث معمل سد اللعقلاء عن شريعته الملهرة ، (أو غَلَقًا)(١٠) من الراوي بأنَّ يسبِق سده أن عدد دو دو مهم مكانة مدعل مديزدي مداد (أو غيرُها) كم في وضع معصهم أحاديث في الترغيب في الطاعات (١٠) والترهيب عن المعمية (١٠)

بدارد اورای او افتراده الامان ایا بنده ایاد الامار دفسیم من بدفیع و لا مستامه ا قوله (پال پیش بسائه از الام) این و برون مایعه حدث

- (۱) مثالًا ما رواه ابن ماحه ان الصلاة ، باب ما حاه اي قيام اللهل (۱۳۳۳) هي سرعت بن هيد الطلبي من ثابت بن موسئ الراهد عن شريك عن الأعشق هن بن ساب من حدر مرف عد امن كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالتهاره ، ذلك أنّ ثابتًا دخل على شريك ، هم سن وجه بالد عن المن ميان عن جابر قال : قال رسول الله الله و مكت حدد حسسن عميد من باب در من كثرات صلاته بالليل حسن وجهه بالنهارة وقصد بديات سد ما در وروعه ، فلني ثابت آنه على ذلك الأساد عكى خدد به شده من حدث من حدد من حدد من المدينة الراوي (على 1845) و معدن عن المدينة على المدينة على المدينة المدينة المدينة المدينة المدينة على منا المدينة المدينة على هذا المدينة المدينة على هذا المدينة المدينة المدينة على هذا المدينة ال
- (۲) منها : أحاديث صالاة الرفائد، وفيرها في شهر وجيد، و حاديث صائب سفيف من محدد و "حاريث صادر بأدم محصد صدرا حداء والحاديث صائب باد الأسداع وبالمها، وبحو ديل عن ما ذكرها بداي في اجياد عقود، وأند عالما الكي في قادت عقوما، وعيات الأقسام حيلاني في عند عقال وعرضه عن أمد في لأو الدانوفائف فيها الأهاني (صل ١٩٤٣)، الذات باداري (صل ١٩٥٥).
- (٣) منه حديث والحديث في المسجد باكل الحسنات كما تأكل الدر الحصية ، ومسرع (ص ١٩٣)

رين وما نُقب عنه ولم يوحد عند أهله؛ ومعضُ المنسوبِ إلى النبيُ ، الله والمنقولُ آحادًا فيها تتوفُّرُ الدواعي على نقلِه حلاقًا للرافضة

البيع (وما نُقب) ي فُسْل (عنهُ) من الحديث (ولم يُوجَد عند أَهْلِهِ) مِن الرواة من لمصوح بك به لمصاد العادة بكذِبِ قائِلهِ (1) . وقيل : الا يُقطع بكذَبِهِ لتجويقِ العقل صدق ناقله (1) .

وهذا مفروض بعد استقرار الأخبار، أما قبل استقرارها حمل في عصر اليسحان فيحور أن يروي حدثم مابس عدعره كوناه الإمام الراي "

عديه دوله (وبعض المسوب إلى لبي على من المقطوع بكديه) فعيمه كلاء المسعب دوله (وبعض المنافق الم

التَّبِيُّ (ومن المُقطُّوعِ بَكَذِيهِ على الصَحيحِ حَبَرُ مُدَّعَيِي الرِسَالَةِ ؛ في هوله الرَّمَّ رَسُولُ اللهُ بِنَ النَّاسِ؛ (بَالا مُفْجَرَةٍ ، أَو) بلا (تصديق الصَّدَقِ) له لأن برساله عراقة على خلاف العادة ، وأعادةُ تقصي بكدت من يندَّعي ما يُخَالِّمُها بالا دَليلِ . وقيل ، فلا تقمع بكدته تحوير العقل صدف؟

أما مُذْعي لَسُوة أي الأبحاء إليه فقط فلا يُقطعُ بكديه كي قال مام الحرمين(٢٠).

للائمه قوله (أو تصديق) ئوهم أنَّه لا ئد مع معجرة عن تصدير سوده، وبيس كذلك فلو قال: فوتصديقة ألبلم من ذلك.

موله (أمَّا مُدَّعَيِ السوة، أي الإيجاءُ إليه فقط علا يُقطع بكذيه) محنَّهُ من مرول قويه نعن ﴿ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّسُ ﴾ "ا، اما بعدةُ فنُنصع بكديه وقوله (فقط) أي دون دعوى الرسالة

⁽٢) قال به جاهة من الأصوب والمحدثين السحراء في ٢٥٤)

⁽٣) المحمران در ري ٦٠٠٤)

⁽٤) ديايه السول اللاسبان (١ ٢٠١٤)

 ⁽١) عنا هو معسم الشرس الأقسام السنة للمقطوع بكليه. «اليموه (٤/٥٥٧)» الشرح
 منك ك ١٠١٠)

⁽٢) المحدة لأسرنس (١٠ ١٧٧)

⁽T) صورة لأحرب لأبه (+1)

البيري (وتعص المسئوب إلى السيل سح) من مقصى بكديم أنا لايه أنه ب عند بد فان وميكناتُ علي أن جار كان قال دلك فلالله من وفوعه ، الا فيه كدب عليه . وهو كما قال المصنف حديثٌ لا يُعرف .

(واللَّقُولُ آجادًا فيها تَتَوَقَّرُ الدَّوَاعِي على نقْلِه) مد يسته ط حصب من مدر وقب حُصه من منصح بكدت لحديث معدد "، (حلافًا للرقصة) بي في قولهم : قلا يُقطع بكذبه لتجويز العقل صدقه ، وقد قالوا بعمدق ما رواه منه في إمامه عيد حجر ألت الخليعة من بعدي المسيس عديد مد مد مد

عدية قول (وإلا فيو) بمُوجِدةٍ ، أي فقوله : اسيُكدتُ علِّه .

(١) هنامو التسم الرابع من أتمام المتعرع بكتبه الت اللحسول؛ (١٤١٠/٢٠)، المرادة (٢٥٥/٢٥٥)

(٣) قال المحموي في اكتماء (١/ ١٤٥٥): «قال اس الملتى في تحريج أحاديث البضاوي ،
 لم أواقل سمم في أواقل مسمر[مقدمة مسمى ، نامد النهى عن الرواية عن الضمعاء
 صى 1.13 عن أي غريرة أن رسول الله كلا الله اليكون في آخر الرماك دجالون كالمابوب
 وقال الزركشي في «التسمي» (١/ ٧٤٠): ١٧ يُعرف»

(٤) هذا حديث باطل لا أصل له، والصحيح ما رواء البحاري في الداري. باسه خروة تاموك(٢٤٤٦)، ومسلم في فضائل الصحابة، باب من فضائل غني من أي طالب الله، (٢١٦٧): «أنت سي ممرلة هارون من موسى إلا أنه لا سي معدي. (تجمة الأحودي: (٢١٠١)، «البداية والنهاية» : (٢٠١٧)، «سهاح السنة» (٢٣٩).

 (٥) هلا حديث متواثر تراترا معويا روي من عشرة صحايي، هر جاير بى عبد الله رصي الله عمها، رواه البحاري في لملف، دباب علامات البوة في الإسلام(٢٥٨٤)، والسندني في حمد، باب مقام الإمام في الخصة (١٣٩٥ ـ ٢٣/٣٠)، وابن ماجه في إقامة الصلاة، بأب مدح، في بلد شأن المدر (١٤٤٧)

وعن سرات منت شاه در با مدول سفت بات حين حدع به ﷺ (۳۹۲۱)، و س ماحه ي قام الصلاة، بات ما جاه لي بله شأن عبر (۱۶۱۵)، و س حان في با سخ ، بات عمد سا(۱۹۰۷/۱۹۶۹).

الي المسام حدث المسح حقى الم

Apr. 134

- وعن ابن حمر رمي ك مها رواه البحاري في ثلثانب، باب هلامات البوة في الإسلام (٣٥٨٣)، والبرمدي في ابسالات ماب ما جاه في الخطه عن ثلتبر (٤٠٥٥)

- الله المستدال المدينة المستدالية المستدانية المستدالية المستدالية المستدانية المستدانية
- وهر اللي عباسي رضي الله صفيا رواه المدارس في المقامة ، بالب ما أكرم لله السي ينحين المبير (٣١/١٠/٢١) ، وأبي ماحد في إقامة الصبالاة ، ماب ما جاء في بلد شأن المدر (١٤١٥)
- وعن هائشة أم المؤمين رضي ألله خيباً رواه الطرائي في الأوسط (٢٢٧١) ، قال الحص همي في عصم لروائده (٢/ ٤-٤) : «فيه صالح س حيان وهو صعيف» .
- و هر أم سلمة أم كلؤمس وقبي الله عميها رواه الطبراني في الكبير، قال حدامد هسمن في خميم الروافته (٢/ ٥-٤): فرجاله موشرقونه
- ا) من جاير بن سمرة قال قال رسول لله ﴿ وَإِنْ لِأَهُولِهُ حَيِرًا بِيكُةَ كَالِي يُسلم هِنْ إِلَا مَثْتَ إِلَي الْعُرِقَةِ حَيْرًا بِيكُةً كَالِي يُسلم هِنْ إِلا مَثْتَ إِلَي الْعُرِقَةِ الْكَانَا وَوَالِمَسِلمِينَ الْعَسَانِ مِنْ الْمَثَانِ وَإِلَيْ الْمُعْلَى وَلِي اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهِ اللهُ ا
- ۲۰ علی بی در بصدری بشداند ۱ فساوی سی کافر سم حصاب داسم فسیحل آن یشه حتی سمعت بی حداث کنین سخن سه داشتها فیدر سن دائد و صحیح آن در بر مرد فسیحل قل بدد حتی سمعت بی در سخن سه کمین سخن سه در صمیح قل در سخن سه فیل حداث کنید فسیح آن در فسیح فیل حداث کنید سخن فیل حداث کنید سخنی فیل مداخی فوضیحی آن بدد حتی محمد بی محداث کنید شخص شد و فسیمی فیل در فیلمی فیل در این در فیلمی فیل محداث کنید شخص شد و فسیمی فیل محداث کنید شخص شد و فسیمی فیل محداث کنید شخص شد و فسیمی فیل محداث کنید شخص شده و فیلمی فیل کنید شخص شده فیلمی ف

يتى

اليرفي قدم الهده كانت موادرة، واستعنى عن نو نُوهد إلى لأن نتو نُر نقرآن، بحلاف ما يُذكرُ في إمامة عنيّ، فونه لا يُعرف فنو كان ما حني عن آهن سعه السفيفة، إلى نصحانة ندس ديمو أنا بكر في سفيفة سي ساعده من الجراح، وهي ضُفةً مُصنةً سيرت لذر هذه، ثه بايعةً عليَّ وعيرُه، رضي لله عنهما أن

التبتيه قوله (هلُو كان ما خَفِي) أي ولو كان تُعرف ، محف على أهل سعه السندعه . . . الح. .

(۱) عالى حدود بر كت في المداية والنهاية (٣٣٣/١) وقد الفرق الصحابة و وهي الله عنهم و على بيعة الصديق في ذلك الوقت حتى هني بن أبي طالب و والربير بن العوام و وهي الله عنها و والدلل دلك ما وواه البهقي ... وهي تأمل ما ذكرتاه ظهر له إحاع الصحابة حداث منها و والدلل دلك ما وواه البهقي ... وهي تأمل ما ذكرتاه ظهر له إحاع الصحابة حداث منه و الأعتب على بعد على حداث منها ما أخل لله يحلا و بعد منافع من أهل لله والا لهي كه يعوله صائعه من أهل لله والا بعن كه يعوله صائعه من أهل لله والدلل العن كه وقال الشم عند بعني العلمي في المرح المعاتبة الصحابية (من المالا) الوقد شمد حلاله الصدابية المن المالية عدائم الوقية المنافعة عن المالية عدائم المالية المنافعة عن رؤوس الأشهاد المساوية عدائم عدائمة عدي مرافع المساوية عدائم عدائمة عدي مرافعة المساوية عدائمة عدي مرافعة عدائمة عدا

الديج (وإمًا) مفطرع (بصدَّقِه كحر الصادقِ) (اي الله بعال لشرهه عن الكدب، و سوله يج العصمه عن بكدب، (ويغض المسوب إلى محمد التج) (وإن كُنَّ لا بعد عمد الله عند ال

للهبيه قوله (أي الله - المح) ـ بددٌ مع حار فه درسونه حار لأمه، وهو الإحماغ الأنه المتلف في قطعيته.

مدن وإما بصدقِه كحير الصادقِ، ويعضِ المنسوبِ إلى محمدِ ﷺ، والمتواترِ معنىّ أو لفظاً وهو خبرُ حمع يَمتنعُ نواطؤهم على الكذبِ عن تحسوسِ.

⁽۱) هذا هو الشدم الثاني من أشام الثير ، وهو ها يقطع عمدته ، وهو بعد هن سه أصام كالسنن داله هان (۲۱ ۲۲۲) و الاشتماعية (۲۱ ۲۵۱) محمد ن (۲ ۲۷۲ ۲۷۲ بينم (۲۱ ۲۳۰)

⁽ ٢) هد هم الفسم الثاني ، وهم حد الرسول ﷺ « ستصامي ا (٢ ١ ١) ، اللحصون (٣٧٦ ، 23 ، اللحصون (٣٧٦ ، ٢٧٦) . الأحكم (٢ - ٣٥٦)

الين (والمتواتر ' معنى أو لعظًا وهو خبرُ جمع يُمتعُ) عادة (تواطؤُهُم على الكدب عن مخشوس) لا معقول حور عنظ فيه كحم علاسمه بقدَم بعد

وإن التق لحيم المدكر أو اللفط والمعلى فهو اللفظي، و با حلاه افتها مع وحود معلى كأن فهو المعلوي كها دا أحد وحدً عن حاتم أنه أعطى دينا . وآخر الله أعطى بعد ، وقكد ، فقد المعلوا على معلى كُنى، وهو الإعطاء

الشتية قوله (عتم عادةً تواطؤهم عن الكدب) هر ما صدح به حمعٌ من للحديمين. قالقُولُ بِأَنَّهُ عَتَمَّ عِقْلًا وهُمَّ ، أو مُؤولُّل .

قوله (في اللفظ والمعمل) أي المعنى حرثي أو الكُنِّي، وقوهم الدلاية عنوان طبيةًا محمول على دلانيه على المعنى حرثي المحتف فيه في الأنماط الصاهرة المعنى، . وهي مع دلك منو بردًا لفف

ية (وخصولُ العلم) من حر بمصمونه (آلةُ) أي علاية (احتياع شرائطه) أي مد يا في وحداثه عدم كوله مد يا في وحداثه عدم كوله حداث كالم يحت بدين المداخلة على الأربعة في المداخلة على الأربعة في عدد حيم المدكور (وفاقًا للقاضي) أي يكر سافلاني (والشافعية) لاحتاجهم من سركيه في يو شهدوا بايريا، فلا يُعت في مدد حيم في ديم بدين (والمرافعية) أي لا بعد (صابح) لأن يكني في عدد حيم في يد ير (من غير صبعي) أي بعدد مين (والوقف لقاضي في الخيسة) أي هل يكني الكين (والوال الأصطحري أن اقله) أي أفل عدد حيم لدي يُعتدُ حيرُه الميلة (هشرةً) لأنّ ما دونه أحادة .

عاديه دوله (وخُصول العلم من حدٍ) بن ولم مع در تن لارمه، فحرح حدًا لمو حد الذي أفاد العِلم بالقرائن المنفصلة كها سيأتي.

قوله (في ذلك) متعلق ١١٠ جنهاع ١٠

⁽¹⁾ هـ هـر نفسم شاب، وهو الخير التواثر .

ولا مع حد كل الأمة للصميتها من الحطؤه الحامس: ما كان موافقًا لحديد للله تعالى، أو رساله كانه، أو كل الأمة السادس: ما كان موافقًا للضروري كقولنا: «الواحد نصم» «لاسب» استصمى ١١ - ٢٠٠)، اللحصول» (٢٨٣/٤)، «الأحكام» (٢٥٦/٣)، ويسعر، ٤٤ -٢٠)

بیدت لاسترد ، بعد به «جمع عقه» علی با حد بند بر لا جداهمی حافق معصر باخی .
 بل عمد عمد عمر ابد یمانی ۱ لاحکم (۲ ۲۲۱ میرخ کدشته ۲ ۲۶۸)

⁽¹⁾ باره خیره ... کشت لاس ۱ (۲۵ (۱۵۸)، الشاح اسفیه ((ص ۱۳۵۱)، (محصوبه (ع ۲۲۵))، دیرام یک شاه (۲۱ (۳۳۵))

⁽TIV TINGE WITE)

⁽³⁾ هو حسن بن حد بن بريد بو سعد لأصعيمري، فاضي أد، شبح شافعه بالغراق، و حد أصبحات يرجيه بالغراق، و حد أصبحات يرجيه بالغراق عدد بالله عن سجيدات، وصبحات حسد، فيها أدب المقياد، وكتاب الفرائص الكريم، يولى به 179. (27)

للنال وقيل : «اثنا عشرة» ، و اعشرون» ، و «أربعوث» ،

البيرج (وقيل). (أنه (النا عشرَ) كعدد النداء في قوله لعلى. ﴿ وَيَعَثْنَا مَنْهُمُ آتُنَّي عَشَرَ يَقِيبًا ﴾ أن أعلو كم قال أهلُ لتفسير أن المكتمانيين بالشام طلبعة سي إسرائيل المأمورين بجهادهم للحروهم بحهم الدي لايرهب فكوئهم على هد العدد لسي الإ لأنَّهُ أَقُلُ ما يِفِدُ العلم للطلوب في مثل ذلك ،

لللُّبُنَّةُ قوله (المأمورين) صَفَّةً لبني إسرائيل

قوله (بجهادهم) أي الكتعانيين.

قوله (لِيُخْبِرُهُم) في يُحد عماءُ مي مد من محاهد، في محال مكتماس، وقیل اللہ مقاہ مذکر بن بصہم موسی علیہ بصلاء و سیلام، سی مہائیل لِيُخَبِّرُوهُ بِأَحْوَاهُمِهِ .

والكنفاسون أمة لكسب يلعه يهيم أن يعربنه أولالا كتعال بن سام بن يوج ا عليه الصلاة والسلام (٢).

النظ (و) قيل . • قنه اعشرون كال به عنى قال ﴿ يَا يَكُنُّ مَنْكُمْ عَقْمُونَ صَيْمُونَ يِغْلِبُو مَانْتُينَ﴾ (١٠)، فيتوقفُ بعث عشرين ليُتنبِّي على إخبارهم بضيِّرِهم. فكونُهم عني هذا العدد ليس إلا لأنه أقلُّ ما يفيدُ العِلم الطلوب في مثل ذلك (و، قال الْأَنْ عُولُ) لاناله بعالى قال الله يَالِمُ اللَّهِ حَسَلَكَ اللَّهُ وَهُنِ ٱتَّبَعْكَ مِنْ ٱلْمُؤْمِنِينِ ﴾ (^{١)}. وكانوا كما قال أهل التفسير– أربعين رجلًا، كمنهم عمرُ الله مدعوة البي (٣) علا ، فإخبارُ الله عنهم مأثبُم كافؤًا بيئة يَسْتدعي إحيارهم عن انقسهم بذلك لهُ ليصمن فنهُ ، فكويهُ عن هذا بعدد بسي إلاّ لأنه قراما يُصد العلم للصوب في مش ديك،

الديمية قوله (وكانوا-كها قال أهل التفسير- أربعين رحلًا الح) لدي في بفسير المعري⁽¹⁾، وغيره⁽⁰⁾ أنهم كانوا ثلاث وثلاثين رجلًا، وستة نسوقٍ، ثُم 'سم عُمر فتمُّ به الأربعون (١٦)، فعليه في الرواية الأولى تغليب.

- (١) سورة الأنعال ، الأية : (١٥).
- (٢) سورة الأصال الأية (١٦)
- (٣) قال الحافظ الهيشمي، رحمه الله تعالى، في المجمع الروائدة (٩/ ٥٥). (هو عند الله بن استعبد قال: قال رسول الله على: ﴿ اللَّهُمُ أُمُّو الإسلامُ يعمرُ بِن الطَّابِ وأو مأن حهل من عشام ١ فعيمل تلك دهوة رسوله ﷺ العمر بن الخطاب، فيتني فليم لاسلاء وهدم به الأوال ما 🔹 الطبران إلى الكبير والأوسط شعوه باحتماره ورجال الكبير حال عمصح عد محامدس سعيد وقد وش؛ وهناك رواياتٌ عفيدة بأسائيد فيها مقال 🛥 ((صاب ١١/١٥). دعيم الروائدة (١/ ٥٥).
 - (٤) المسير البعرية (٦/ ٢٦٠).
 - (٥) كالألوسي ل دروح المانية (١٠/٤٤).
- (٦) قال الألوسي، رحمه تلح تمالي، أي ﴿ وَحَ الْعَالَيَ ا ﴿ أَ كَا كُنَّا خَلَقِ لِي صَافَ الْعَرَفِ (ص: 197) النوج الطبران وغيره هي س عاسر واسر المدر عن س حدر ، وأن السح عن السيب: أنها برلت يوم أبيد عمد س خصصها مكملا ربعير صلي دكه را وبالله هن صته ومقاره على سحدي سر شر بكاهي، وها كدب كيا دن حافظ هشمي لي انجمع الروائدة (٧/ ١٠٤) .

⁽١) سو ۽ لماندي لايد (١١)

⁽٢) كالمرصى في الحسم لأحكاد عمر ١١٢/ ١١٢)، والألوسي في الروح للعانية (١٢٧/١).

الله (وَ) قَدَلَ الله (شَهُول) لأن لله نعنى قال ﴿ وَأَحْتَازُ مُوسَى قَوْمَهُ مَسْعِينَ وَجُلِّا لَمَهَ تَسَالُ أَنْ إِلَا عَتْدَرُ فِي لله نعنى من عادة العجل، ولساعهم كلاماً من أمرٍ ولهي لشجرُو فومهم لها لسمعوله فكرئهم عن هذا بعدد سن إلاَّ الآلة أقلَّ ما لِشَهِد العِلمَ المطلوبِ في مثل ذلك،

(قَ) فِينَ اللَّهُ (ثلاثُمِثةُ ويضعة عشر) عنذُ أهل عروه بدره "

والصع بكسر ١٠٠٠ وقد تُكتبع ، عابينَ الثلاثِ إلى التسع (٢٠).

فاشية

ومتن الحديث أيضًا مكر ، ولهذا قال الفرطبي عقيه في «تمسيره» (٨/ ٤٤): ١ ما ذكره س إسلام حمرته هن إبن صاب فقد وقع في السيرة خلاقه ، عن هند الله من سحم د د ب ١٠٠٠ كند لا مقدر على أن نصلي عند الكعية حتن أسلم عمره فلها أسلم قاتل فريضًا حتن صل عند الكعية وصنحا معه ، كان علام عبد معد حر دح من "صحاب حرل لله يماذين الحيشة قال ابن إسحاق الحبيرة اللبي هشام : (١/ ٩٨) وكان جهيم من طق بأرض الحبشة وهاجر إليها من المسلمين من على أسائهم الذين خرجوا جم صفارًا ، أو ولدوا جا ثلاثة وشاحر وتباس رجالًا إل كان عبار من ياسر منهم ، وهو يشك قيه .

وفات نسهیل فی فالروض الأنصا (۱۲۰ ۱۳۰) - اوکان اسلام عمر ، وانستمون ددن نصعه و انجوب حلا وإخلي هائر\$ بر ۱۰

(١) سواء لأعرف الأنة: (١٥٥)

- ٢) عن المراء بي عد ب الحد الكنا بتحقيق أن أصحاب بدر ثلاثمتة ويضمة عشر بعدد أصحاب طابوب الذي جاوروه معه النهر وما جاور معه إلا مؤمن؟. وأه التحاري في المعاري، دات عدد صحاب بدر (٩٥٥٦).
- (٣) ويستوي به مدى ولماست. ويُستعمر بيصا من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر ، لكن تثبت الماء في
 (مصم) مع طدى ، وحسم مع منوت كالمقاء ولا يستعمل فيها ولد على العشرين. فالمصاح!
 (١ مه)
 مه المدى ، وحسم مع منوت كالمقاء . ولا يستعمل فيها ولد على العشرين. فالمصاح!
 (١ مه)
 مه المدى ، وحسم مع منوت كالمقاء . ولا يستعمل فيها ولد على العشرين. فالمصاح!
 (٣)
 (٣)
 (٣)
 (١ مه)
 (١ مه)

بدى وعبارةُ إمام الحرمين (1) وغيره (2): اوثلاثة عشرة (7). وراد أهلُ البعير على الغولين اوأربعة عشراء، اوشهانة عشراه، اوشهانة عشراه، اوتهانة عشراه، اوتسعة عشراه، اوتسعة عشراه، وبعضهم قال: اإل تهانية من الثلاثة عشر لم عشراه (2)، من شرب شم سهنهُم راجرُهم فكانوا كمن خصرها (2).

المرث لط

- (١) عبارت في البرعال؛ (٣١٧/١) : اوذكر بعضهم : هددرجال بدر ، وهم ثلاثمة وثلاثة هشرة
 - (٢) كالقامي أي بكر في التقريب، البحرة: ٢٠٣١
- (٣) هم أي أيوب الأمساري فه تي حديث طويل: «الخقا نحن ثلاثمئة وثلاثة عشر وجلاه، وواه الطبراني تي الكبير، قال اغيشي في «المجمع» (٩٥/ ٩٥): «إستاده حسى». وهو رواية ابن لميمة، وإنّه أهلم.
- (٥) دان حافق آل (دينج (٧) (٣)) ، و سمد بن سمية من مرسل بي جي عام الموروية ووصله الطرائي والبيهشي من وجه أخر هن أبي أيوب الأنصاري قال: العرج رسول الله إلى المو فقال الأصحابة: التعاقواة فوجدهم ثلاثمة وأريعة عشرة رحالاً - كم قال لم ع: التعاقواة لتعادوا مرتبي، فأقبل رجل عن يكو له ضعيف وهم يتعدود فتحت المفة ثلاثمئة وخمية عشرة
- (1) قال الخافظ في «المنح» (٧/ ٢٤٠): «وأما الرواية التي فيها «وتسمة حشر» فيحتمل أمه صب إليهم من استصغر ولم يزود له في القتال يوشد كالبراء وابن همر، وكملك أنس، معد روى آخذ يستن صبحح عنه أنه ستل: هل شهفت بمنز؟؟ فقال: وأبي أغيب بقو، النهى ركامه كان حسد في حديد من حديد من حديد من عدد من حديد عند حديد عند حديد من عدو مديد»!
- (٧) وهم : عثبان بن عمان گلف هی روجه رفیه بنت. سر با به علی باده ، کسب یی مرض الموت و وطاعه و وسعد بن رید بختها پنجستان عم فریش فهر لام من مهاحای داود گبانهٔ رقد من الروحاه وانتجامه علی المدینه و هامید بن عدی سحمه علی هار حاله و خارث بن جاوی علی می عمر با سر طوی و داها شدن الصحم و هم فکم بالروحاه فرد ی المدیم ، وجو با اس حجر الاطاعة (۳۱) (۳۱)

النافي وهي العطشة الكدى التي أعراقة به الإسلام، ولدلث قال على المغمر فيها رواه الشخص وهي رواه الشخص المستحد الوما يُدرِيك لعل الله اطلع على أهل مدر، فقال : الحَدُوا ما شِشْم عقد عَمْرتُ لَكُم الله وهذا الاقتصافة ريادة احرامهم المسدعي شفس عهم المحرفوا، وله يُعرفون باحارهم الكوشم على هذا العدد المدكور سال الألابة ألم أنوا العلم المطلوب في مثل ذلك .

وأجيب يمنع سبة يرحسن

للنبه قوله (وأجيب يصع اللَّيسيُّة في الحميع) ان حميع لأنو ل. لكمة لا يساولُ فا ل لاصطحري، دس فنه كلمة اليشَّة وإلاَّ أنْ يقال: هي مقدَّرةً فنه

بان والأصحُ لا يشترط فيه إسلامٌ، ولا عدمُ احتواء بلدٍ، وأنَّ العلم معده صروريٌ، وقال الكعبي والإمامان: «نظري»، وفسرُه إمامُ الحرمين بتوقفِه على مقدماتٍ حاصلةِ، لا الاحتجاج إلى النظرِ

اليرجي (والأصنحُ) به (لا يُشترط فيه) بي في نتو به (إسلامُ) في راويه . . (ولا عدمُ احتواع بالميد) عديهم، فيعورُ أن يكونو كفار ، وان حويهمُ بعدُ كان يُجر علَى فيصطلمه بمان ممكهم، لان الكثرة مالعةً من الموضئ على لكدت

وقیل: الا یجُوز ذلك حوار بوطی انكفار و هن النساعن انكست فلا بُعبد حدًا مها انفسه!

(و) لاصحُ (أنَّ العِلم فيه) أي في لمو ير (صرُّرويُّ) أَ أَي خَصَّلَ عَمَّدُ سيعه من عمر حسح إن يشر خصوله لن لا يناني صة النظرُ كالله و تصمال

لهنميه ويجياب عن موجمه اشتراط الأربعين: بأنَّهُ لا معنى لإخبارهم سي سي ذُكِرَ بعد إخبارالله تعالى إيَّاهُ به فِحُصول الاطمئنان به .

⁽۱ فاته خیاهمر (النفر بح (۲ ۱۹۱۶). انجمت اس اهمجت (۲ ۵۵) و لأحكاية (۲۱۹،۱۲۱). (اشراح الك كتباه (۲۱ ۲۶۱)

⁽ ۲) عالد العيامد (العوالية (۲۰۱۲)، التراح الشفيح (ص) (۳۵۱)، الأسكام (۲ ۱۳۲۲)، الشرح الكوكات (۲ ۱۳۲۲)

 ⁽۱) رواه سجاري کي حهاده د ... باب حاسوس (۳۰۰۷). ومستم في فصائق لصحامه د باب س فصال هاي بد (۱۳۵۱)

الناخ (وقال الكفيي) من معنوله (والإماهان) أي إمام خرمين والإمام الراري : (ريظويه ، وهشره إمام الحرمين) أي عسر كونه نصريا كم أقصح به العربي " التابع له أنحدا من كلاء الكعبي (متوقّه على مقدّمات حاصلة) عند تسامع وهي لمحققة بكور احرر متواتر من كونه حر حمع، وكونهم بحيث لمسيع تواطؤهم عن الكدب ، وكونه عن محسّوس ، (لا الاحتياح إلى النظر عقيلة) " أي عقيب سياع المتواتر .

فلا حلاف في لمعنى في الله صرّوري ، لأنّ للوقّه على للك المعدمات لا ساق كوله صروريا " الله وللصروري عتر الإمامُ الراري ، حلاف لما عدّ له المصنف شَهُوا ، أو نظرًا إلى أنّ المراذ واحد .

للاشية

د١٠ «الصحيح الدالات الدراس مع حمهو كما قال الصنف بعث في ١ ﴿ إِياح ٢١٠ ٢٨٦)، والمؤركة في والمحصولة (٢٤٠/٤) • العمل خمس طيب عبر التواثر خروري،

اليرى وقولُه (عقيمة ناماء بعه فسنه حرت على لائنة. ، لك: الله والماء كم مثالة (أ).

(وَتَوَقَّفُ الْأَمِدِيُّ)^(۱) عن القولِ بواحدٍ من الضروريِّ والنظريِّ، أي لتعارض دلسهم أسامقس من حصوبه من لا يمأمي منه منطأ ، «بوقعه على ثلك المقدمات المحققة له من غير نظر إلى عدم التنافي مينهما.

لللبية توله (أو نظرًا إلى أنّ المواذ واحداً) أي المأخود من قوله (أو نظرًا إلى أنّ المواذ واحداً) أي المأخود من قوله (

قوله (مِن غير مُظَرِ إِلَى عدم التناقي بينهم) إذ أو نظر لم يتوقف ، بل قال باحد الفولين .

⁽٣) د بر عال ۱ (مام لكرين : (١/ ١٣٠- ١٢١).

⁽۱) قال نصد عمد عد الداء و دالده و هو منصل ما ياس في دنه الفريفين ، كهافان لمصلف في الانهاج: (۲ ۱۲۹۷ - دارستي في السحراء (۱ ۱۲۵۰) ، و س السجار في الشرح الكوك-(۲ ۲۰۱)

١٠٠ وي شرح معريف المعبورة

⁽٢) الاحكام الملامدي (٢ ١٩٩٢)

للنُّ ثُمَّ إِنْ أخبروا عن عيانٍ هذاك، وإلاَّ فيُشترَطُ ذلك في كل الطبقات.

الدي (ثم إن أحروا) أي هل سوت (على عياني) بأن كدو طبقة بقط (قداك) و صح (وإلاً) أي وب م عدد على عدد بأن كانو صفات فلم خبر على عال الا الطبقة لأول مهم (فيشترط دلك) أي كوجم حمد لمسح به صوهم على لكدت (في كل الطبقات) بي في كل صفيه صفه ليعد حد هم علم بحلاف ما إد لم بكور كدمت في عبر الصفة لأول، فلا تعدد حراهم لعلم، ومن هذا يستر أن لمو حراق عبد لاول قد يكول حدد في بعداد ، هذا عبل القراءات الشاذة كما تقدم (1).

علثية قوله (عن عيان) وصرُ على للدينة، وينس ما دا، والأمل اعلى محسوس! [11]

قوله في المتن اولاً فيشترط دلك) لا عنى بالشارط بالمد عُمه من حدد الموالم الله ومدة ، ولادى بالمعالى الالهاب بالدار على محسوس هم فلالا ، والأكمى دلك بالراء عُراد كلهم عن محسوس هم بالالله عن محسوس هم ما عُلِم مِن كون كُلهم مُعْقًا يُؤْمِنُ تُواطُّؤُهُم على الكذب .

من والصحيحُ ثالثُها أنَّ علمه لكثرةِ العددِ متفقٌ وللقرائنِ قد مختلف فيحصل لزيدِ دون عمرهِ ، وأنَّ الإشماع على وفقِ خبرِ لا يدلُّ على صدقِه ، وثالثها : "يدلُّ إنْ تلقوهُ بالقبولِ» .

النابج (والصحيح) من قال (ثالثها أنّ علمه) بي بنواني، أي بعد حاصل مه (لكثرة العدد) في راء به (ثلثماثي) بسامعن فيحصل بكن منهم (وللقرائل) لم بنده عن فن بعدد عداده بالله بكون لا مه باس أحواله العديم به والديجتلف فيحصل يربيد دون عمرو) اشلامل السامعين ، لأن القرائل قد تقومُ عند شبقهي دون آخو ،

أما الخبرُ المعيدُ للعلم بالغرائن المتعصلةِ عنه فليس بِمُتواثر .

والقولُ الأوَّلُ * حَتْ حَصَوْلُ بَعْلَمُ مَا كُولُ مِن السَّمَعِينُ مَصَفَاءً . لأَلُو اللَّهِ مِن في مثل دلك صاهرةً لا تحقي عن حد منهما * "

والثاني؟ ﴿ لا جِبُ دَنِكَ مِن قد حَشُنِ العِلمُ لَصِيمًا لِكُنِي سَهُمَ ، وللعَصْهُمُ فقط بحوار أن لا تحصُّل العلمُ للعص لكثره العدد كالقراش؛ *

عطيه قوله (الصالح له) للخبر المتواتر قوله (بأن تكون لارمةً له) أي سجر ، احترر به عن القرائن غير اللازمة ، وهي المنفصلة كيا بيتها الشرخ بعد ، مسعم إصلاق ما فس ١٠١ عجر الذي لا عضر العلمُ منه إلا يالصهام بقدائل لبس مصوائر ه

⁽١) وبه قال جمهر ١٠ والأحكام (٢٦ ١) ١٠ شيعاد ١ ١١٠ و ١٤٠١ عشر قالك كساد (٢١٠)

⁽٢) وقاء لفاضي شاعلاني (الأحكاما ١١١)

⁽٣) والوالصعي المبدي من الشاهم والشنص (١ (١٧٦))

ا عاند حياد . «كشف الأسرار» (٢/ ٢٥٧) ، المستصمين» (١/ ٢٩٩) ، «الأسكام» (٣/ ٢٢٧) «
ا سعراء ٤ ٢٣٠٠)

⁽٢) اي لرصد اللقاب (١١٠)

المِنْ وكذلك بقاءُ خيرِ تتوفَّرُ النَّنوعي على إبطالِه خلافً للزيديةِ ، واعتراقُ العلياءِ بين مؤوّلِ ومحتجّ حلافًا لقومٍ .

اله في الوكدلك مقاة حبر تتوفّر للواجي عن إنطابية الهال. عند المواجي مع مع السيعة على المعاد الماد المواجدة الم السرعهم به حاد الأسار عن صدفه (الحلاق بلزيديّة الله فاهم سأل عليه الله الماد ال

قلما الاستان على في به التي يدن على صهد فيدية، ولا يدله من يلك فيه له له في يفيي الأمن المثل في يفيي الأمن المثل موله يجهز يعني الأمن من بمأرية هارون من موسيل الآلة الآلة الآلة الآلة الأله على حاميد الله على حاميد المثل في التي في حاميد المثل المدلان في حاميد المثل المدلان في حاميد المثل المدلدة المثل ال

ا وافترائی انعلمهم این حد (بیتر مُؤوّل به (وتُحتیعُ) به لا بدر علی صدفه ۱ . (حلافا لعوم) این فدهه بدر عدم ادار اسلامدی عن فید به حدیثه

قل الانداق عن قوله الم الذي عن السهد صدقه، ولا يترمُ من فعال صدقه ولا يترمُ من فعال صدقه في يقسل لام

النبية قوله (كها قيل) أي قاله الشيعة .

فوله (وإن مائ قلم أي مات ها در فيل موسى علمهم الصلاه و اللام. عاله (ولم يُنطلوه) اي سو أسم حبر

﴿ وَثَالِتُهُمَا اللَّهُ أَلَا تُلْقُونُهُ ﴾ ق المحمد عنا (بالقبول) بال صديد الالمساد به ، قول لم شتقوة النسود بال لم شعاصد اللاسباد بنه فلا بدّل خو الشادهم إلى عارد مى السلطاء من عارات ا

وثانیها: ایدُلُ مطلقاً (؟) لأن الظاهر استادهم إلیه حیث لم یُصرَّحوا بدلك عدم صهور تسمد عرد، ووحهٔ دلایه مسادهم مه عن صدف به ما کن حیتلًو عدقاً بال كان كذبًا لكان استنادُهم إلیه خطا، وهم معصومون منه.

قدا: لا تُستم حمل حيسد لأمهم صو صدفة ، ولا بدم من صيم صدفة ما فلم المراسدة في ما فلم على صدفة ، ولا بدم من صيم صدفة في تقلي الأمر .

وقيل: ﴿إِنَّ ظُنُّهُم معصوم من الخطأة.

لعتبة قوله (ولا يعرمُ من طنّهم صدقهُ صدقه في نمس الأمرِ) لا نعاب فلاحاغ حيد طيّ، وقد قانو الله قصمي الآل نعوب ، مريز موا نانه قصمي ، تل احلموا قده ، وتتدبر الله قصميّ الله إلى هو قصميّ في العاهر وإن كان في طريقه طيّ، لأن طنّ المحممين معلومٌ هم قصعا ، وذلك لا ينافي في قطعيه الإحماع في الطاهر

۱۷ سے افران کی ایک اور انکار کی انکار میکار میکاری میکاری میکارد کر

⁽۳) قال الإنطاع الدامل على الدام الدام الدام الدامل على الدامل والدامل والدامل والدامل والدامل والدامل الدامل الدامل الدامل والدامل الدامل والدامل الدامل والدامل الدامل والدامل و

⁷²⁷ E 1 - 1 (YAT T) 10 Co S 1 year world

⁽٥) فاله الشبح الواستخال، والل سنجال (١٠٤٥، ١٠١٠)، النجرار (١٠٤١)

 ⁽¹⁾ فالد حميد و السعد (المواتح (۱/ ۲۲۱)، (الأحكام (۱/ ۲۸۲)، (البحر ((3/۲٤۱).)

⁽۲) فاية لذكية و حاسم الشرح الكوكسة : (۲/۹۱۹).

⁽٣) عالمه ب هنشم، ب عند الد النصري وهير الهامن للمنزلة (الأحكام): (١٨١).

المان

الدي فيه حبر مه دب كان أو دُنيوب لأن سبي على لا يُق حد على كدب احلاقاً
لِلمَتْأَخْرِينَ) (1) منهم الأمدي (1) وابنُ الخاجب (1) في قوضه لا يَدلُ
سكه تُ سبى على عن صدق منحر ، ما في لدسي عنحو . سيكرت سبي تلكي
سبه ، حر سبه بحلاف ما أخبر به المخبر وأما في الدنيوي فلجوار أن لا يكون
لبي على بعد حالاً كن في شاح سحن ، روى مسلم عن سن ، أنّه تلك مؤسفوم
للمن الشكرون ، فقال : لو لم تعملو لصلح ، قال : فحرح شيضا فعر سم ، فقال ما للمخاكم ؟ قال : كنا ، وكنا ، قال : أشم أعدم شام در دُنياكم أ

(وقين : البدلُّ) عن صداء (إنَّ كان) محمد (عنَّ) أمر (دُنْيوي) محلاف الديني ال⁽⁰⁾.

وى شرح المحتصر (1) عكس هذا النفصيل بدية ، و يوجهه يؤجد ما تصدم وأحسب في الديني بأن سنق الساق أو باحد لا لا يلمخ السكوت عند وقوع شكو لما فيه من إفهام تعدر الحكم في لأول ، وتأجد الساق عن وقب حدجه في الثاني •

علله دويه (بحلاف ما أخبر به المُحبرُ) سارعه سه وجامه

(١) قاله الحتمية والمالكية والمبايلة «المواتع» (٢٩٩/١)، «فلتصر ابن حاحب، ١٠٠ دد) المالة الكوك، (٢٥٣/٢).

(٢) الأحكام؛ الأسمي (٦/ ١٨٠)

(٣) اغتصر المتهيء لأبي الحاجب (٣/ ٥٧)

 (3) رواه مسلم في المضائل ، ياب وجوب اعتال ما هنه شرع دون ما دكر. 35 مر معيش بدنان. (۱۰۸۱).

(٥) بايد الإمام العراق في السنطى (٢ ٢١)

(1) رفع طاحت عن اعتصر الل حاجب (٢١٤/٣)

للسُ وأنَّ المُخرَ بحضْرَةِ قَوْمٍ لم يَكَذَّبُوهُ، ولا حامِلَ على سُكوتِهِم صادقٌ، وكذا المحرُ بِمسمع من النبيُ ﷺ، ولا حامل على التفريرِ والكدبِ خلاقًا للمتأخرين، وقيل: أيللُ إنْ كان عن دنيوي،

اليه (و) نصحت (ال المُحير محضرة قوم لم يُكدُّنُوهُ ، ولا حامِلُ على سُكوتِهم) عن كدسه من حوب ، و صبع في شيء منه (صادق) في أحير به ، لأن سكوبهم تصديقٌ لهُ عادة (١١) ، فقد اتّفقوا - وهم عندُ النواتو - على خير عن تُحْسوسِ ، إذْ فرض سنامه كديث ، كي صبح به الامدي ١١) ، مكون صدد قصم وقبل ولا يدره من شكوبهم مصديقه حواراً أن يسكو عن بكدسه لا شيء الله (١١)

(وكذا المحبرُ بمنسع من النبي بير) أي سكان يسمعه منه سبي مين (ولا حايل على التقوير) سبي من (و) على (الكليب) ستحر صادق ()

لهشه قوله (**ين حوفي، أو طمع في شيءِ ص**ه) أي وأنهم لا لعلمون لحبر لكوله عوبنا

قوله (إذ قرض المسألة كذلك) أي أنّ الذين أحبر بنجم عبد تواتر ، وأنّ خبر عن محسوس، وبه عُمم أنّ الأون بالمصلف أنّ يصف القوم بقوله: اليُومن تواطؤهم على الكذب عن محسوس،

 ⁽١) داء الحنفية والمالكية والشافعية. «التسمير»(٣) «٨)» «خصير ابن الحاجب» (٢/٥٥)،
 دادست عر ١/ ٢٢٠)

⁽٢) الأحكام الأمدن (٢ ١١١)

 ⁽٣) الله المحالية، و حدره الرابي ، لأندي منا القعصولة (١٨٢)، الأحكام؟
 (٣) ١٨١) عشرم دك ك. (٣ ١٥٥)

⁽٤) قاله الشيخ أبو سحاق في (النمج مص ١٥٣)، و حياره المصف والشارخ وشنخ الإسلام

اليني وق الدُسوي بالم داكار كدن دير يعلم له للني سيخ بُعلمهُ الله له عصلية له من أن يُفر أحدا على كدب كم اعلمهُ بكلمه المُنافقين في قولهم لهُ: (فشهدُ إنّك لرسول الله) أن من حيث تصيفُ ب عبولهم واقفت تستهم في دلت وال كان دينيا

أَمَا إِذَا رُجِدُ حَاملٌ عَلَى الكَذَبِ وَالتَقْرِيرِ كَيَا إِذَا كَانَ الْمُخَرِّ عَنْ يُعَالِدُ السَيْ تَتِيَةُ وَلَا سَعَجِ فَهِ لَا نَكَارٌ . فَلاَ بَدَلَ سَكُنْ تُنْ عَنْ يَصِدَقِ فَوْلاً ، حَدَّا

للعشه فوله (وإن كان دينيًا) منعنو بالنصر ، وهو قوله التي عنده لكدت المنافقين".

قوره (أما إذا وُجِد حامِل عن الكدِب والتقوير) بن بر حدهم، لأن حكم إذ قُد نقديل بستي بالثقائهي وباللغاء حدهما ، حامل على بكدات صدرتُه أن لكون الكدتُ ماحا هذا وصدا باللي حامل على سند لا بعلي على لتي الخامِلِ على الكدب وعكسه لاشتِلزام كل منها الأخراء

۱۱۱ شاره بن ادامه معنى ال ساره مدون (الأنه ۱۱) فراد، جازك المُستِقُون قالُوا اللَّهَا بَلْكَ الرُّسُونُ اللّ الرسُّونُ اللهُ وَاللَّهِ عَلَى الرَّحَالُ، وَاللَّهِ يَعَبُدُ إِنَّ الْمُستِقِقِ لَكَدَيُونَ ﴾

اله و أما مطبول الصدقي فحير الواحد ، وهو ما لم ينتو إلى حد التواني ، و حد كان راويه ، أو لا أوسة) جيد كان راويه ، أو لا أوسة) حيد دالم المُشتَقَعَلُ (المُشتَقَعَلُ (" وهو الشائع كا عَنْ صر (وقد يُسمن) كي لمستفض (مَشْهُورًا ، و أَقَلَّهُ) من حيث عدد راويه ، أي عن عدد روى المُستفيض (الثنان (الله) ، وقبل : فثلاثة) ه (الله) .

d. 13

- ای هد هم النسلی بیاث من قیام حد با ده داد لا آمنی صدفاً ولا کدف، وهو الفت علی الماده قیام اما تکشی بیدف ایرد پیشی بوید، و دلا پیشی صدفه ولا دیم ۱ لاحکاده ۲۵۰ ۲۵ - داید (۱۹۵۶۵).
- ١٧ د. حياد ودر قتمية: خيراً الواجل: كلَّ خير يوويه واحدًا ، اكتر ما ميمس رو به بود .
 ١٠ حياد سبع الأسرارة (٢٧/١٠) ، التلويجة (٢/٢) سبعيل ٢٠ ١٣٣٠ .
 ١٤ خاللاحكامة (٢٧/٢١) ، اعتصر إبن الجاجب (٢/٥٥) ، المرح الحياد حي ٢٠ شرح الكوكبة (٢/ ١٥٥) ، المرح الكوكبة (٢/ ١٥٥) ، المرح الشقيعة (ص: ٣٥١)
- (٣) التشبيم هند الخياهير ثنائي: المتواتر، والأحاد، وعنه اسمير وعند حمد ملائي المتواتر، المشهور، وهو ما تواتر بعد القود الثاني و لاحد عدب، (ص ١٣٥٠) الأحكامة (٢٧٤/٢)، المتحر إبن الحاجب، ٢٥٠١، «سريح» ٢٠٠١ «درح النجية (ص: ٣٤)، «شرح الكوكية (٢٤٥/٤٥)» «كشم لأس ٢٠٠٠)
- (3) قاله الشيخ أبو إسماق، وأبو حامد الأسقوابيي، «أبو حدم ند وسي، و حدو م كثي في والتسيم، (١/ ٤٧٩).
- (٥) فايد للمدالون (البرح التحديد) وسي (٤٣)، المدرية در وي (١٥٠ مر (٣٥٠) (١٩٥٠ معر (الأماني)).
 (عبر (١٧))

البنزي الأولُ ماخوذٌ من قول الشيخ في الشبيه؟: او أقلَ ما يَتَبتُ بهِ الاستفاضةُ .شاله ''، وعدرة من احاجب ' المستعبضُ ما راد مقلتُهُ على ثلاثه، ''

للشيه قوله (الأوَّلُ مَاخُودٌ العِم) أشر به بنى أنَّ الأول فولَ الفقه، لا قولَ الأصولي، وهذ عقه بعوبه الموعارة للى الخاجب الحا، بشاره بلى أن الثاني هو قولُ الأصوليين، فقد حرم به لأمدي (") وعره أنَّ لكن المحدثول على أنَّ أقلهُ ثلاثةً (")، وما بقله الشارحُ كالمصنف من أن أقلهُ الدان بقله الرافعي في الشهادة عن جمع.

(١) التيم للشيراري (ص: ١٦٢).

يىن

(۲) هذا هو مدحث حهور الأصولين من الملاكية والشائدية واشتايلة. «فتصر إس الجلجية» (۲۵/۳)، «الأحكام» (۲۷۲/۳)، «تدريب الرادي؟ (ب. ۲۲۹))، «تدريب الرادي؟ (ب. ۲۲۹)

(4) 118-50 Marie (4)

(٤) کالم الحاطب لي محمد النهي (١٥٥)

 (a) اشرح البحية (ص ٤٣). لند ب ب س اص (ص ٣٥٠)، وظهر الأمان لللكوي (ص ١٤)

خبرُ الواحدِ لا يُقيد العلم إلاَّ مقريةٍ ، قال الأكثرُ : «مطلقًا» ، وآحمد : «يُقيد مطلقًا» ، والأستاد واسُ قورك : «يهيدُ المستعيضُ عن مظريًا»

البرقية (مسألة ؛ حبرًا الوحد لا يُقيدُ العِلم إلاَ مقريبةِ) ! كم ق حد دخُن مموت ، بده المُشرف على موت مع قابنه كناء واحقد كمان و بنعش

(وقال الأكثرُ : الا) يُفيد (مُطلقًا)(٢) ومَا ذُكِر مِن القرينةِ يُوجَد مع لاعي،

(و) قال الامام (احمدُ: فيتبيدُ مطلقًا) آستاط عدله، لانه حبيبِ حت عملُ به كيا سيأتي، وإنها يجبُ العملُ بها يُقيدُ العلمُ لقوله على ﴿ وَلاَ تَقَفُ ما نَيْسُ لَكَ بِهِ، عِلْمُ ﴾ (٤) ﴿ إِن يُتَبِعُونَ إِلَّا الطَّنَّ ﴾ (٥) بي عن سع عم العدم و دم عن تدح العن و أحب بالديك في الطنوبُ فيه العدمُ من أصول لدين كوجد بنة به لعني و بدائه عن لا ينشُ به ما تب ما عمل بالعثر في لغارج

مسألة : [فيها يفيد خبرُ الواحد]

ترابه (حيرُ الواحد لا يُعيِدُ العلم إلا بقريبةٍ) هو ما عليه الأمدي ``

دا فاتد جهد الأصيد . المحد المحد الذا ١٩٢٤ - المسلم ١٩٦٤ المعددة .
 دا الصلاح إلى ١٩٤ - كن الإس حجد العن ٥٠١٥ - قال ١٩٣٣ - المدالمات .
 دا الوادات ١٠)

۱۷ دله خلف خلید ، خان بیوی (بیونجانه) «کا طبع منظا(۱۳۸۱)، استخ خوالت ۱۳۲۱ تا ۱۳۲۲

 ⁽٣) وأنه الهداهرية وحديث من حديث الساهرة السهرة العليم (٩).
 الأحكام لأم حدام (١٠١١)

وقايس والاساء الأيه والما

ده سره لايم لايه دو ده

^{(2) (} لأسكام) بالأمدين (2 3 14)

مسألة [في وجوبِ العملِ بخبر الواحد]

يجبُّ العملُ به في الفتوى الشهادةِ إحماعًا وكذا سائر الأمور الدَّبيّةِ. قبل : السمعًا؛ .

اله (مسألة: يحث لعمل به) اي بحد ماحد (في العثوى والشهادة) أي يعث لعمل به كني مدر العمل به كني مدر العمل به كني مدر العمل به كني مدر العمل المحرد العمل أن المحرد بدحود الوحد كالاحد بدحود الوقت (1) ، أو تنجي الماد(2) ، وغير دلك(2).

(قبل: الشمعًا) لا عقار⁽¹⁾، لأنه ﷺ كان يبعثُ الأحاد إلى عنان. و سراحي شمع الأحكام كم هو معروف. فلولا أنه لا نحثُ العملُ لحرهم لم يكنُ لِمِثْهِم قائدةً.

النان مسألة: يجبُ العمل به

قوله (في الفَتُوَى) في معناها الحكيدُ، لأنه فتوى وزيادةً قاله البرماوي قوله (يشرطه) أي من عديه، وسمع، ويصر، وعبره مدهو معروف في محلّه عوله (وكذا سائر الأمور الديبية) أي وكد الأمور الدينوية، كم حسّر به البصاري أن وعبره الكوبار طنب أو عبره بتصره شيء أو يفعه اليمير الله الله الله وعيرهما "، وحدره الصمال" مع قوله في شريع المختصر: الآن ماعليه الأكثر هو الحقَّة (١٤).

(ق) قال (الأصتافُ) أبوإسحاق الأسفراييني (وابنُ فَوْرَك: لاَيْقَيْلُ الشَّعْمِيْسُ) الدي هو مه عدد (علَمُ نَظريًا) ؛ حعلاهٔ واسعه سر لمتو بر المُعْبِد للعلم الصروري، و لاحد لمعبد سمر وقد منه لأسددُ به يمنلُ عمه المُعْبُد للعلم الصروري، و لاحد لمعبد سمر وقد منه لأسددُ به يمنلُ عمه المُعْ أَلَمَةُ أَلَالِيث.

وإنها لم يقيد الواحد بـ العدّل؛ كيا قيّد بو ابنُ الحاجب وه، وعيرُه لأنه لا حاحه إليه على لأور حيث نُعيدُ العنم، لأن التعوس فه على عرب، ولا على لثاني كها هو فدهر وإن حبيح به على الثالث كم نقده، وكدا عن برابع فيه يظهر، كها تُجتاج إليه حيث يقان: اينعيدُ لص ا

طالتها قومه (وعيره) أي الأمدي (١٠ وفيه إشارة إلى أن قول المصنف في شرح المختصر (١٧) : فلم أز من صرح بذلك، يعني عبر الل حاجب، وقع لا على النساع بطر.

⁽¹⁾ shalikale (1)

⁽Y) (Sas (Los) (1/1047)

⁽٣) كالأحد على عندير بالتكافيل عنه اللمي عجاج ١٠١٠

⁽٤) بعد ان اتفق العقياء على حوار التعبد بحد طواحد ووقوعه أحدم في حرح هن هو بالسبح أو المقل هلي مدهيش، الأول: أن وجوب العملي به مسعا لا عملاً، فأنه خيره، اطحصوبه (٢٧٧٧)، فالأحكام؛ (٢٩٧/٣)، فالسم ١٤٤٥/١٠٠، حرح الكوكسة (٢١٠ ٣١٠).

⁽٥) قال رحمه لله في عليهاج (من ١٨١٨): فواتفقوا عن الوحوب في أمموى ، والشهاده ، والأمور الديوية

⁽٦) كاخطيب المدادي في الكداء (ص ٤٣٦)، و عراق في شرح المعم المعمول؛ (ص ٢٥٦)

⁽١) اهتصر اين الحاجب، (١) ٥٥).

⁽٣) كابر أري في المحصول (٢) - ١٣٨٤، واستعماري في الملهاسة (ص - ١١٥)، و الإسماي في التهاية السولية (٢/ ٣٩٨).

⁽٣) أي في اشرح المتهاج (٢٨٣/٢)، تُم منا.

⁽¹⁾ وربع شاسب (٢٠٩/٢). ألَّف المصنف يعد الشرح المنهاج؛ وقبل البمع الجومع؛

⁽⁴⁾ عال رحه عد معال في عنصره (١/ ٥٥): مسألة : قد يُحصُّل العلمُ بعنبر الواحدِ العدلِ بالقرادي .

⁽٢) دار في الأحكام؛ (٢/ ٢٧٤): اللسالة الأولى: اختلفوا في الواحد الصدل إذا أخبر بهذير هل

⁽٧) وقع خاخب على الخنصر اللي حاجب (٧)

المان . . . المان

الربج (وقالت العاهرية : ١٤ بحث) عدل به (مُطلق) . " ي على تعصيل لأن، الأنه على تقدير حجيته إنها يُعيد الظنّ وقد ثهن عن ابتاعِهِ ودم عليه في قوله بعدى ﴿ وَلاَ نَقْفُ مَا بَسَ بلك به، عِلْمُ ﴾ " " ﴿ إِن يَشْفُون إِلّا الظّنُ ﴾ " " .
بد بندم حو تُ دنك و به

(و) عان (الكرحيّ) الأحث لعملُ به (في الحدوه)(٤) والآنها تُقرّاً بالشيهة حديث مسد إن حيثه: القرّوُوا الحدود بالشّهات، واحتيالُ الكلبِ في الآحاد شيهة، قلنا: لا نسلم أنه شبهة على أنه موجود في الشهادة أيضًا.

الدنية في له (وقالت الطاهرية: لا يجيدُ العملُ مُطلقًد) صادق هو ويعيهُ لاهو ل يعدهُ عام حد العمسُ له ، وبأنه يعتنعُ العملُ بهه وأدلتُها المُذكورةُ تنطيقُ على الدن دون الأول. قائدليل أخصُّ من المدعى، فلو قال: "وقالت الظاهريةُ: تُمتع مصلت بوق دامر دا عوله (تفدّم جواتُ دلك قريمًا) أي إل المسألة للساعة

(۱) بل قائد بمشى انظامرية كالقاشان وأي بكر ابن فاود «فلسصفي» (۱/ - 33) و و التشيف» (۱/ ۸۱):

(٢) سورة الإسراء الأية (٢٦).

(٣) سررة الأنمام الأية : (١٩٦٦)،

(1) افواتح الرهوت؛ (1/ 107).

 (a) قال أغايفت الزيلمي في «بهيب «اراية» (۱۳۳۴) ۵ «مريب بيد بمعم، وداد به ال «اللاجات للبيهائي عن علي وفي مستد أي حتيمة عن ابن عاس» ود هند بن ماك به في مسمد أي حياية و كلام الرياضي بلاياد».

(٦) روأن ألترمتني في الطفود بأياب ما جاه في فقوه مقدودة (١٩٧٤) والدرفسي في «اخدودة (١٩٧٥) محاكم في مراحد بر رفاد (٢٠٧٥) والدرفسي في «اخدودة الدران عالمي وقت مرود على مراحد بر رفاد الدران الدران الدران على مرود مرود مرود الدران الدران الدران الدران الدران الدران وقت مرود في السيم (٢٥٥٥) ولكن في عند الدران الدران وقت محدود بالمراسطة (٢٥٥٥) ولكن في المدران الدران وقت الدران (٢٥٥٥) ولكن من المدران الدران وقت مرود باب عن بنواس فقع الخدود بالشياب (٢٥٥٥) ولكن من المصل ، وهو مدول التعرب (٢٥٤٥) ولكن من المصل ، وهو مدول التعرب (٢٩٥٥)

السائية (وقيل: اعقلاً) وان دُن سمع يصاء ابي من حهة انعقل، وهو آنه به بر يحب العملُ به لتعصب وقائع لاحكام الدوية بالأحاد، وهي كثه ه حد . ، ولا مبيل إلى القول بذلك،

وإنها لم يُرجُع الأوّل (٢) كيا رجُحَة غيرة (٢) على ما هو المعتمدُ عند أهل السند، لأن شي منبول عن لاماء أحمد ، و نفعال - و من أسم بنح من أسمه السند كيمض المعتولة .

للفتهة وقوله (وقيل: عقلًا) لاول، الوقس (وعقلا) به فل بسول، بنه عليه البركشي أن وعيرًا، وشهر ربيه نشارخ تقويه (اول ب) بسمع بصااء بنجفل الوال للحال.

قوله (من جهة العقل) من به بن اعقلاء مسرّ عن المسه، ومثنه بأن في فوته اقبل. سمعاء وله فابه ثبه كان وي قويه (دربع لذات حم الاول) اي في المتن وإلاّ فقد رجَّحة في شرح المختصر (٥).

قوله (كيعض المعتزلة) هو أبو الحين البصري(١٠).

(١) قاله اين سرعج والصيرقي والمتعال مناء وروي عن الإمام أحمد (المحصول» (٣٥٣/٤).
 ا لاحكام (٢/٨٦٨).

(٢) كمه رحمة والإياح اشرح المنهاج، (٢/٦٠٦).

(۴) كالعربي السنصمي ١٠١٠ (١٤٤) و مري في المحصوب (٢٧٦,٤)

(۱) اشیف استماند کشی (۱) ۱۹۹۱)

(٥) ومع العالم العلم الل العالمية (١)

(٢) علممده لأبي خير (٢ ١٩٥٢)

يستل ممم

الينظ (وَ) قال (قومٌ). لا يجتُ العملُ به (في انتفاه النَّصُب) محلاف ثواميها حكاه بنُ السمعانِ عن نعص احته. قال * فعموا حر الواحد في لنصاب الريد على حمية أوْشَقِ ، لأنه قرع ، ولم يقبلُوهُ في ابتفاه تصابِ الفصلالي والعجاجيل لأنه أصلُ الأن على على الله ما المحدد في الله الما ما خول بعد الولادة وتم حوف عن الولاد فلا كاه عندهم عن الاه لاد مع شمال خدمت طا، وهو قول أبي حتيفة الأخير ، قال لعدم اشتها فاعلى السن الواجب (٣) ،

لهشه قوله (مع شمول الحديث ها) ي حديث أسحا ي عن أسر حيث كب به أبو يكر لما وجُهَةُ إلى البحرين^(؟):

(1) التواطع الأدلة؛ للسيماني: (٢٧٤/١)

(٣) (المُعَايِنُةُ اللَّمَرِ مِيثَالَ (٣) (٣))

من ثيرته من عدد عد بن الله إلى الله الحديد الله الله على الله عدد الله الله الله على الله على

له أديم وهشرين من الإيل فيا قرنها من القدم من كلّ طبي شاة، فإذا بلفت خشا وهترين بن حسر بالا بن حسر بالا بن حسر بالدين بن حسر بند بندس شي فقيها حدة في دور بنعت بندس بند و بنعت بندس بن بناهم بند و بنعت بندس بند و بند بندس بن بناهم في الدين بندس بند و بند بندس بن بناهم بند و في الدين بندس فو الدين بند و في الدين بناهم والدين في الدين بناهم والدين بناهم بناهم بناهم والدين بناهم بناهم بناهم والدين بناهم بناهم والدين بناهم بناهم بناهم والدين بناهم بناهم بناهم والدين بناهم والدين بناهم بناهم بناهم بناهم بناهم والدين بناهم بن

النَيْنَ . ابسمانَه الرحمن الرحيم، هذه فريضةُ الصفقةِ التي مرص رسولُ الله عنه في الرحم وعشرين من الإبل الله عدد منا المعمم في كلّ حسي شاة ، فإد بلعث حسا وعشرين إلى خسي وثلاثين ففيها / ينتُ هاض . . . الحديث .

وقال أوَلَا: «يجِبُ تحصيلهُ» كقول مالك(١)، وثانيًا ﴿برحد سهـ، كعول الشافعي(١).

سنبة قوله (يجبُ تحصيلةُ) أي السُّ الواجبُ لِنُحرجه وكاةً

۱۱) احالت المدوي (۱۱ ۱۳۱)، الامايه (۱۱ ۲۳۹) (۲) الاعد لمحت رابع (۲۲۱، عدید ۲۹۹)

للثُّل وقومٌ: (فيها عمل الأكثرُ بِخلافِه، والمالكيَّة: (فيها عملَ أهلُ المدينة، والحنفية: (فيها تعمُّ به السلُّوئ ، أو خالفه راويهِ،

البنى (و) قال (قومُ) ١٠ تحتُ العملُ به (فيها غَمل الأكثرُ) فنه (محلافِهِ، إن عملهم بحلاقه حيمة مقدمة عنيه كعمل بكُلُ " فسالا أسنة أنه حيثة (و) قال (المانكيُّةُ) الاحدُ العملُ له (فيها عِبل أهلُ الهديمة) فيه يخلافِ الأنْ عملهُم حجةً مقدمةً عليه، قلنا: لا نُسلم حجية ذلك.

وقد نفت المالكية خيار (٢٠) المجلس الثانث بحديثِ الصحيحين: ١١٤١ تبايم الرحلان فكل واحد منهم بالحار ما لم يشرق الأسم يعمل هن عديمه بحلافه

اللغيمة قوله (وقد نعث المالكيةُ حيار المجلِسِ. الح) سال لمدهم لمدن

(1 4/4 als sau Yours) (Drangle (17/27)

احاشيه الدسوقي (١١/٣) .

اللاق والمسامية

الرقي (أو حالفةُ راويهِ) فلا محت بعمل به لأبه الي حابقه بدس

وسس لعبره الناغه لأن للحليد لا لفلد محلهد كم سيالي "

ولوعِهِ ثلاث مراتِ الله عال الوالصحيحُ عنه سنعُ مراب الله

و و شارة حديث أن هر دة في الصحيحين ١٠ إذا شرب الكلث في إماء أحدِكُم

فليغْسِلُهُ سَمْع مراثِه " ، وقد روى الدرتمبي عنهُ : اأنه أمر بالعسلِ مِن

عليه فديه المر بالعشل) مبني بتفاعل اأي مر أبو غريرة به او ليثيل بديك مني

على الصعم بعراء بعدُ عدل: والصحيحُ هنةُ سبع مراتِ الي أنه أثر جاء.

(٢) مان الشيخ حد بدرير بالكي في الشرح الكبر (٣١) ، من حدار شراط لا بالمحسى

فإنه بيس معمد لا به عندنا لأن عمل هن بدينه على خلافه وان و اداية اجديث الصحيح؟

⁽١) اكتف الأمرارة لبحاري (١/ ١٩٣٢).

⁽۲) ان ال مكاب ساية كاب الأحمادة

⁽٣) روء اليان او ال برنياء الاسافاء بدي يعشو به شعر الإسان ١٩٩٧، ومبيد في الطها وونات لحكوم يرج الكلب (١٦٤٨)

عن أي عد بره وال ١٠١٠ ولع الكلبُ في الإماء فأعرِفَهُ ، شم اعبيعَهُ ثلاث مراتِ ، وعاب عصد

⁽٥) اسى بدرنظى ١(١ ١٦١)

 ⁽³⁾ و «الدريطي في بسياره، بات و يوع الكلب في الإناء (١٩٣١ - ١٩٠١) عن مطاه موقوف ويريزوه فكد عبأ عبداللك على معادة والله علمة

⁽٣) رواه النحاري في سبوع، باب النهل عن بلغي الركبان (٢١٦٥) . ومسلم في السرع، باب توب حد «جلس للمتبايعين (ATTT)

وَفَالَ مَالِكُ فِي * لَمُوهَا* (٣٨ /٣) م شرح الرَّزِهَايِ \$ "وَلِيسَ لَمْنَا حَدْدُنَا حَدُّ مَعْرُوفُ ، ولا أمرُ معمول به فيه

عاشيه واحب عن الاستدلال الأول بأن تباؤل الأصل بنجل حد الوحد عبر معطوع به خد استباده من دلت لأصل وعل الذي السنم أن همع لأصول تقتفني عبيات باعش أو عدمه، فإن الحد الصمل بالديد أن و حيل بالعُود الله وليس واحدمتهما بمثل ولا قيمة للمُلكف.

للنُّذُ أو عارَضَ القياسَ، وثالثُها في معارضِ القياسِ: ﴿ إِنْ عُرَفَتَ العَلَّهُ بنصي راجعٍ على الحدير

الفيرى ويُؤخذ مِن قوله (أو حائفه ما صرّحو به من أن حلاف فيه إذ بقدمت الروايةُ، فإنْ تأخّرت، أو لم يُعلم الحالُ فيجبُ العملُ به اتفاقًا(1).

(أو عارَض القيامي) (1) يعني ولم لكن راوله فتيها حدَّ من قوله بعد أورَفن من ليس فقها خلافا للحقه فيها حالف القلاس؟ لأن محالفته أراححُ حيال الكلابة . قاتا: لا تُسلم ذلك .

(وثالثها) أي الأقوالِ (في معاوض القياس) أنه (إنْ عُرِفَتْ المنةُ في لاصل البنص راور حدت قطعًا في النص راجع) في المدلان (على الحبر) المعرض المتسل الورض حليه حيثة (أوْ ظنّا الفرع لم يُقْبُلُ) أي الحبر المعاوض الرُجحانِ القياسِ عليه حيثة (أوْ ظنّا فالوقفُ) عن المدرس حدد و عدد فداله المداول عدد عدد المعرف المداولة المعرف المبنة بنصي واجعً مانْ عُرفَتْ باستناط أو نصي مُساوه أو موجوح (قَبِلَ) (؟) أي الخبرُ .

لتنشية هونه (لم يُقتل) في حمر معارض لرحجال للساس حسد، في لان الأصوب المعلومة مقطوع به من لتشارع، وحمر الوحد مطول، ولمصول لا يعارض المقطوع، فلا تحد العمل لخير الواحلياء كذا استدل به الحلقية ، كيا استدلوا مها دكرة لشارخ من محافقة خبر للعماس فيه يصمل له المتلف من مثلة أو قيمته

⁽١) اكتف لأسر المنحان (٣ ١٣٠)

⁽۲) اکشف لاسر را ۱ ۱۹۹۸ (اصول سر حسی (۱ ۲۲۸)

⁽٣) الأحكام الأصلى (١ ١١)

⁽Y) 42344 JAN (177 11) (11) (Y)

 ⁽۲) اي رفايا ۱۰ هـ په ۱۵۱ (۲۱۸) ايد په انجاميده (۲۱۹) ۲۰۱ (۲۱۸) در اير خپر ۱۹۱۹ (۲۱۸)

النظ مثال الخبر المعارضي للقياس: حديث تصحيحي، والمعط ندحاري الا تُضرُّوا اللهِيلَ ولا العتم، فمن انتاعها معدُّ فإنهُ يحرُّرِ النظيريْنِ معَد أن تخلِيها، إن شاه أنسك، وإن شاه ردَّه وصاعًا مِن تُمْرِه (١١)

125-11

سيخ وقال القال معلى عارب؟ وأله فيه محمدً بلَّ منتهم الأنصابي . والمعلمُ التولك هذه وأداد والأواد والأداد .

وعد = م عمل حم ي موسى لأشعري اله يجيد ف المهادن المتأدن أحدُكم ثلاث فدم يُؤون لهُ فديرُ حمَّم مان القمّ عليه ليشة المواعدة لل سعد الحدري أي فقيل ذلك عمرٌ ورواه الشيخان (؟).

مندم مدام التعدد لاعتصاد، في طب التعدد بسل تعدم قبول الواحد. الل المشت كي قال عمر في حمر الاستندال الربها سوعتُ شيئًا فأحبيثُ أنْ التُلْتُهُ * . . (١٥ مسلم

April 6

ا ها خدد بر مسلم بن بيليمة الأوليي، وألك قبل النهائة السير قدلي عن بدي مصحب بن الدال عند الدال من الدي مصحب بن الدال الدالي الدال الدا

الم والمستول لأدب بات لاستان ١٩٨١ه ١٩٩٩ (١٠٠١)

در العدد عله عدد الها و و عدد حدد كلاه ساح الدور غير كاد هد شهده و معيد عدد لأي ما معيد كاد هد شهده و معيد دو كان ما معيد كان مدس من الدون دو كان ما معيد كان مدس من الدون دو كان حدد سه عدد حدود الدون و معيد و ما من و حدود كان المعيد و أن وجد به أن المعيد عالم الدون و كان عدد سه عدد حدود الله عيد مدود الله على المعاد الم

 ⁽١١) و داسخاري ال سوخ الديد الهي لد عال الأخطال الآمار (١٤ عليه د الله ١٣٦٥).
 (السبعة ال السبعة السبعة التعريج (١٤٤٥).
 (السبعة الواقعية (١٤٧٤)).

⁽٢) (٢٤هـ- الأسرار) (٢/٤/٢).

⁽٣) قال الإمام الدوري، رحمه لقائماني، في شرح بسيد (١٠ - ١٠٠) و لا يقد و الاسرام ما تصد لتا و فتح الصاده وتصب الإيل من التصرية، ١٠ من حيث المادة وتصب الإيل من التصرية المين حيث بنشية ومن تكسرت بعد وطراها إصريح التصرية مهي مصراة كافت ما بنشية بنشية مين تكسده ومن عامي الدورية في عامي المحديد المادة المادة المادة التحديد والصوائب الشهورة، والمسياحة (١/ ٣٣٨).

⁽٤) لمستدلاني حسر (١٣٠٦) المحصورا للرزي (١١٧٤)

⁽٥) هو المعره ان شعبه ان إي عامل و ابو عبد الله ، أمنيه على عمرة اجديبية و شهدها و ويجه الرحيات و بيمه المرحية و المرحية و

للنُّكُ والجبائي: الابكُ من أربعة في الزناء.

التماج (و) قان (عبدُ الحائز: الابدُّ مِن أَرْبَعَةِ فِي الرِياء) فلا تُعَمَّلِ حَدُّ مَا دَوْمِهَا فِيهِ كالشهادةِ عليه ٥.

وحكى هذا في المحصول عن حكاية عند الجبار عن الجنائي (١)، ومشئ عليه المصنف في شرح المنهاج (١). فسقط منه هنا لعظة عنه، وهو إما تقييدُ الإطلاق بقي الاثنين عنه، كم مشى عليه الراحدجيد " . وحكاية قبل حراعة في حبر الزنال!).

لله في فرله (فلا يُقتل حبر ما دومها فيه كالشهادة عليه) أحب عنه ما راب الشهادة العبد، أصبي كما سيأتي في المسألة الآتية .

(۲) عديد إن شرح مهات (۲۰۱۳) و فرند بدار، عن حدي المدد إن يوجد، و دارات كها
 حكن عند القاضى عداً الحيار - لا يُقتل إن الرباؤلا خبراً أربعة كالشهادة هذيه ال.

 (٣) عنامًا بن خاصل الاعتصاء (٦٨/٤) أفالمدكّلين بشرط خلاق بنجابي، وبه شيرط حداث مأر شاهر ، والشامُ في الصحابة ، أو همل بعضها، وفي حداث ربه ربعه

(3) فار العبد عقد عدد عدد دور بده عدد القدد هو سعدًا عبد آن جدي في المعدد الاستراق المدينة المدينة المدينة العبد الع

مسألة [تكذيب الأصلِ الفرع]

المختارُ وفاقًا للسمعابي وحلافًا للمتأخرين أنَّ تكذيب الأصلِ لفرعٍ لا يُسقِطُ المرويُّ ، ومن ثمَّ لو اجتمعا في شهدةٍ له تُردُّ .

القرغ] (مسألة: [تكذيب الأصلِ القرغ]

(المحتارُ وِفَاقًا للسمعاني وخلاقًا للمتأخرِينَ) كالإمام الرازي (1)،

ا لا در ن ، وعد هما آ (أن تكديث الأصل بعرع) در وادعه كان دن ، در مدت الألا يُسقِطُ لمرويُ) عن المعود لاحداد بسباد لأصل به بعد ووايتِه للعرع، فلا يكون واحدًا منها بتكديم للأخريجووشا(2).

للدنيه (مسأنة: لمحدارُ وفاقًا للسمعاني) فيه (لا يُسقِطُ المرويّ) قال المرودي وعاد الالا والاحر المعال الرواة عن الاصل ووقة لعثر، والمراد بالمروي ما تكادما فيه سواه كالدحديثًا أمّ بعضه. /

قوله (بتكليب للأخر) الأولى ابتكديب الأحر له،

(1) Harangletting (1)

1) Keper Mary + 1999)

۱۳۰ بایدان و دستمنی ۱۹۰ با در جاجب و (عیمہ ۱۹۱۹ - ۲۹

(1) لايك السيم اديد عدم عدد اساعدل ثلاث حرات الأمن الديكمات الشيع المرح الديد عرب الديد عرب الديد عدد عدد المداعد الحداث والمعهد الديد المداعد الحداث المعهد الحداث الديد المداعد المداعد

شابه ایک است و به بدع می قد تکذیب به در دن افد اید و بحده فیزه یک مشرف میشود.
مشرف هید جامیر اللحقیق والمقهاه والاصیاس و محدث الحادی بنجیمیه ۱۰ سند ۲۰ (۲۰۱۷) و اللحی (۲۰ تا ۱۳۳۵) و (سالم ۱۳۳۵) و (۲۰ تا ۱۳۳۵) و (سالم ۱۳۳

(٥) كالروياني. الليمرة (٢٤٣/٤)، المديث تروي (ص ٢٠١)

1_-

يبن وإنَّ شَكَّ أو طنَّ والفرعُ جارمٌ فأول بالقبولِ ، وعليه الأكثرُ.

النبيج (وإنَّ شَفَّ الأصلُّ في ما ما مامين (أوطلُ) الدما يومام والعرغ) عملُ (جارمٌ) ره په عدد فأون بالقبول، المحر ما حرم به لأصب سمي (وهيه) أي على القبول (الأكثر)(١) من العلماء لما تقلم من احتمال نسيال الأصل.

ووجه عدم القبول؛ القياسَ على تظيرِه في شهادةِ الفرعِ على شهادة الأصليال

وأجبب بالفرقِ بأن باب الشهادةِ أَصْيَقُ إِذَا اعتُرْ فيه الحريَّةُ والدكورةُ وغيرها (٣).

أوبه على المرح الره له واحرم الأفيال بلغلهاء أو علمًا، قال في للحصول الثي الأوَّل؛ تعيِّن الرُّهُ، وفي اشر عد ف، والأصل عدمُ [ورز دهب بن صانير الأقسام](١) قالأشه قوله(١).

النَّي (ومَّن ثمَّ) أي من هنا وهو أنْ تكذيبُ الأصلِ الفرع لا يسقط مروي. أي من أحل دلك يقول . (لو اجْتَمْعا في شهادةٍ لمَا تُردُّ) ووحهُ الإسقاط الدي يقي الأمدي المهلاف فيه 🕟 أنَّ حدهما كادتُ ولائدًا، ومحتملٌ با بكان هو العربُّ فلا بشتُ

ولا ينافي هذا قبول شهادتِهما في قضيةِ لأنَّ كلَّا منهما يعلنَ مَهُ صادفٌ. والكدث على السي يجر بدي عروب إليه الأمر في ديث على بقدير اللم أسقط العدالة إذا كان عمد ، ويو استا فيح الصعبُ على الأه با بي سادُ عبيه يسمم من دهوي التنافي بين المُبُنيّ والثاني التي أفْهَمهُما سَازُه .

لعاشبة فوله (ولا يُشافي هذه) أي المولُّ بوسماط المروي فنون شهادين أن حام، إذَّ لما أمهمة ساءً الصنف المذكورُ [وصرّح به المصيّفُ في شرح (٢١) المختصر] (٢١) م مِن أَنْ مَثِّي رِدُ السُّهادةِ إنها يكونُ على القولِ بعدم الإسقاط.

هونه (ولو استوضحه المصيف على الأوَّل) أي من بقولين، وهو ما احباره مها بدأ عليه أي عدم رد [الشهادة كأن قال بدن فوية . اومن ثم الحام بالدين أمهم بو حتمعا في 1 شهاده لم الرد سنيم كلائم هنا من دعواني التنافي بين المني (وهي نغي ردَّ الشهادة) - بين عوال لئانِ (وهو إسقاط المُرْوِيّ

قوله (أفهَمُها) أي دعُوين التنافي.

للتل

والأواف والحرار المراب المحار المراكي المحال الأفيار الكا المتناوع فضاء سال المعارة فيه الدهارة حداقي في حديث فيه جمهو من تحديد والمفهام والأصوال تانها والحديث في حدث الكف لادارا سحاني الأعلاما والأعلاما (٢/ ١٩٣٤)، اشرح التقيع ((عني ١٣٦٩) (عنصر بن جاحب) ٢- ١٠،١٧ بكتابه (ص: ۱۲۹) ، القريب الرازية (ص ۲۲۲) ، اسخ مك شاه ۲۰۰

⁽That the think of med to the the

⁽٣) انظر ١ لأحكاما بلامدي (٢ ١٣٥)

⁽⁴⁾ ما بال مفكر فيان سافط من الأصورة السامل (يعطفون (٢١ - ٢١)

⁽۱) استعمران د د (۱ ۱۲)

⁽١١) الأحكادا للأمدي ١٠ (١٣)

⁽٢) انظر فالرح لمحتصر (١) ١٩٣٢)

⁽٣) ما يني معكا فين سابط من ١١ و دم ا

⁽٤) جا دين ممکر مان ښافط مي (۱ و والي)

وزيادةُ العدلِ مقولةٌ إِنْ لَم يُعلَم اتحادُ المجلسِ، وإلاَّ قثالتُها: «الوقفُ». والرامعُ: قإنَّ كان غيرُ، لا يَعَفُل مثلُهم عن مثلِها عادةً لم تُقبَل، . .

الدي (وَزِيادَةُ العَدْلِ) ' فسى رواه على عده من العُدُولُ (مَقُولَةُ إِن لَمْ يُعُدُم الْحَادُ الشَّخِلِينِ) بال عُده معدده حور أن لكون السي تشخ دكرها في تحديل، وسكت عليه في احراء أو لم يُعمد معددًا، (وإلا) أي واحراء أو لم يُعمد معددًا، (وإلا) أي والراب في مثل دلك معددًا، (وإلا) أي وإلى عليه كادُ لمحدل (فالله) أي لأنو ل (الوقَدُ) ' عن فيوها وعدم

الله (وريادة العدل مقولة) متاها حدا مسلم وعده الحُميث لما الأرض مشجدًا وحُميث لما الأرض مشجدًا وحُميث لما الأرض الشجعي⁽¹⁾ عن يبعي⁽¹⁾ عن خليفة (¹¹⁾ ورواية سائر الراء ما خعلت لما الأرض مشجدًا وطهورًا (⁽⁴⁾).

(والرابعُ : قَانْ كان فيرُهُ) أي غيرُ من زاد (لا يَغْفُلُ) بصمّ العاء (مثلُهُم عن منها عاده لم تُعللُ (^() أي الزيادةُ ، وإلا تَبلتُه .

ندتبه فيمه (إن لم يُعلم اتحادُ المجلس؛ قصتُ أنه لا عرب هـ خلاف كاتي عصم. وعليه جمعً، لكن بعضهم أجراهً.

قوله (وولأولُ القبولُ) أي معنفُ هو الذي شُهُر عن شافعي، ويهل عن جهور الفقهاه والمحدثين (٣).

⁽١) ويادة الثقة إنا تكون لعظية كتوله في الرئا ولك الحملة دئقلُ وفاقا، وإنا مصوية كـامن المسلمين، فلها تلاثة أحوال. لأنه إما أن يُعلم تعلّد المجلس فقيل رفاقًا، أو يُجهل الأمرُّ فتُكِل أيضًا وفاقًا، أو يُعلم اتحادُ المجلس فهي موضعُ الخلاف المسد ١٠١٠ ١٠١٠)، الأحكاد ١٠ ٢٣٠٠، حجر، ٢٠ ١٣٠٠، السرح عكم نب ٢٠ ١٤٠٠)

 ⁽۲) قاله الصفي الشدي من الشاعمية «المحر»: (۶/ ۳۲۳)
 (۳) دولت الدوال الدوال الدوال الدوال الدوال (۳)

⁽٣) رواه مسلم في المساجد، مات جعلت في الأرض مسجدًا (١٩٩٥).

 ⁽٤) هو سيمد سرص ي در السب الدامات الأشخصي لكوفي، رادي عن اليه وأسس او العي، داما هديده الدارات الصد للعي العي، ين الحدد دلا الدامات المهدات الدامات الإلامات المهدات المهد

⁽٥) عن عمل رح ما من حجب عسى بكول، قدم شده دادسته حصد عبد باحديد. اردون عدد عراض حد دعد دعد عدد عدم عليه على ثقيد وكان من عدد اهر الكوف رمات مداد اهر الكوف رمات مداد اهر الكوف رمات العداد عد المداد العداد المداد العداد العد

⁽٦) هو حديثه أن حسان من حداد مده في المجديقة أن النهاب وأند النهابة وأسفم عوا وألوفه الرامشهد الما الحداد وسهد حيال وما عدها السعمة عما على مدان قدم برانا به حيى مات العدفار عليا والمدالعد عليان المان لدماره ديما حياد أن الأثن الالإصابة (٩٩ ٣٠)

⁽٧) رواه حد ي في صدر الله المساور (٢٩٩)، وصده في الماحد، بال حملت في الأرض صحد (١١٦٢)

ايــــ والأوَلُ: القبولُ لِجُوارُ غَفلةِ غيرِ من زَلة عنهاه . والثاني : حدثُه لحواز خطأ من راد ' '

⁽¹¹⁾ ob use, use, + Let (1)

 ⁽۲) الانه الحيفية والذاكلة و حديثة (۱ پيرائح) (۲ ۲۲۹)، اعتصر بن خباحث (۲ ۲۷۱).
 الله حالكوكية (۲ ۲ ۲۵).

⁽٣) قامه بررکشي يې ۱۰ سخه (۲۱ ۱۳۳۰)، و ساوې يې شاح مسلم(۲ ۱۵۳)، واسمه طي يې ا (البدريساه (ص. ۱۵۹)

للمن والمختارُ وهاقًا للسمعاني المعممُ إن كان غيرُه لا يعفُل ، أو كانت تتوفُرُ الدواعي على نقلِها ،

فإنْ كان الساكتُ عنها أصبطُ أو صرَّح بِنفيِ الزيادةِ على وجهِ يُقتلُ تُعارَضا.

البيرى (والمحتارُ وفاقًا للسمماني الممُّ) بي منع العندل (إن كان عيرُهُ، بي عمرُ من رو (لا يغُفُلُ) أي مثنهم عن مثب عاده (أو كانت تتوفُّرُ الدُّواعي عن نقْلِها) وبهذا يزيدُ هذا القولُ على الرابع وإن لم يكن الأمرُّ كذلك قُبلت

(فإن كانَ الساكتُ عنها) أي غيرُ الذاكرِ لهَا (أضط) عن دو ما (أو صرّح بنفّي الزيافةِ على رَجُو يُقبلُ) كَانَ قال : هما سوعَتُها؛ (تعارض) أن الى حد الرابع المنها لحلاف ما إذا لعده عن وحد لا نُقس أن تحص الدى ، ودال الدين الله الذو لذلك .

للعشبة قوله (لا يعقل ، بصم الهام) أي عن تشهير ، ولا فضحتها حار عند بعصهم

وره (فإن كان الساكثُ عنها أضبط الح) نفسه محل لمحرر الساس، ولا بقدل أصنعية أساكت أقوى من عدم عديد عن بالدو، ومن يوفر بدو عي عن بقيه يمكونُ وفي منه أسمع المتوب، لأنا يعرل لا أسبه دلك، من الأمر بالعكس كد لا تحقى على المتأمِل، على أنَّ العلامة الأثياري (٣) حكى قولًا في الساكثِ الأضبط أنَّ الزيادة تُقبَل، واستظهرهُ.

يئن ولو رواها مرةً وترك أخرئ فكراويين. ولو غيرت إعراب الـ في تُعارَضًا ، خلافًا للبصري .

اللہ به به اداعلی واقحو پُقبل، بن بال لکول سفیُ محصور المحلاف عصلی کے دکرڈ الشارش

فوله (كأنَّ قال: (ما سومتُها) ي وه يسمهُ مانعٌ من سهاعها كها قلمةً أبو حسم لنصري "

قوله (فكراويين) حمية شرع كمه ورجع بن ما أسكن عشة هد عمّ مرقي عادة العدلي، قلا يُعلم منه الراجعُ هنا فيها إذا عُلمَ اتحادُ محسن، لأن الرجع مه تم لا سائي هنا، فظاهرُ أنّ الراجع فيه هو الراجعُ فيه بأن من فوج عوثو الفرد واحدًا. ، الغرف

^(#44 -) June (20 m) 112

⁽٢) رياض عد حايد (المحصول) (٤٧٣/٤) والداح لكوك، (٢ (٥٤٥)

⁽٣) عو عي بن إسباعيل بن على الأبياري وشمس المدين و أبو الحسن و المصري و فقيه مالكي و المسرو و عداد عن المدين و عداد عن المدين و عداد عن المدين و عداد عن المدين و (٥٣) و المدين و المدين و المدين و (٥٣) و المدين و الم

 ⁽۲) و «ديجا ي ل ر ن در باب صديه المجرعن حر (۱۹۵۱ ، و سنيم في برگاه دیات کان انقص عن سنيان (۲۲۷۳)
 (۳) المعتبدة الأي اختين (۲/ ۱۸۳)

منَّلُ وَلَوَ انْفُرَدُ وَاحَدُّ عَنَّ وَاحَدٍ قُبِلُ عَنْدُ الأَكْثَرِ ۚ وَلَوَ أَسَدُّ وَأَرْسَلُوا ، أَوَ وَقُفَّ وَرَقَعُوا فَكَالَزِيَادَةِ .

الله (وَلُو الفَرد واحدٌ عن واحدٍ) فنها روناه عن شبخ نونادد (قُبُل) شَّمَرَدُ فيها (عندالأَكْثَرُ) لأن معه إناده عمم وقبل (لأن لمحافثة نوفشه)

للشيئة قوله (ولو المقود واحد على واحد قبل عبد الأكثر) لوحد منه ال ما مر مل فوله ووزيادة العدل مقبولة ، مصورً بها إذا الفرد العدل بزيادة عن عدد من العدول ، لا على واحد لفرسه فوله الوليان لا كان عداد لا يعلى مثلهم حيث أنى للمصير احمع ، وحامل كلامه ، كلام شدح بهل مسألس، وهو لوحة ، إذ لا سألمى في هده عي ، العمل للحداسة العدال للساح المراشية الوحة ، إذ لا سألمى في هده عي ، العمل المحداسة العدال للساح المراشية الوحة ، إذ لا سألمى في هده عي ، العمل المرافق المرافق

الله (لله أنسد وأرسلوا) بي سد حد بن سي على و حد من ره مه ما مده السعوب بأن م بدكم عصوب كي نعمة بما بدي (أو وقّف، ورفعوا) كد بحد المصنف سهم أن وصواحه (ورفع ورفعو) بي مع حد بن سي على واحدً من رواتِه ووقعه الباقون على الصحابي (11) أو من دُونة (هكالربادة) (11)

طَائِبة قوله (كالزيادةِ فيها تقدَّم ... الخ) لم يذكر القول الخامس، الأنه لا يمكن عي، ما صه هما من سمصيل سه فل مده عي على بعثه . وما لا مد فل على عليه فيكون الراجعُ هنا هو الراجعُ ثمُّ

ان الشاعب في الرائد ما حيال (۱۹۹۸) المن من الله والسوال الله من ما من من حيل الإسكام من حيا من الله والله والله

(۲) قال المستحد في «رصع الحاجب» (۲/ ۵۳۸)، «مثالًى من وقعب ورفعوا» روئى مد مد في حد ص ص أبي النظير عن يسر بن سعيد عن زيد بن حسن * موقوقًا عليه : «ألفشلُ صلاة مره في بيته [لا ألكترية خدائت موسى بن عشة وعبدُ ألله بن سعد بن عند وغير هم دره ، د من بن بد د د د د فائم أنه مقصودً للمعينكيه لا سهرٌ عنه ، فلعله وحمه الله أوقد حسم بن حب بد عد المشهور ، وقله تعالى أطلم

(2) قال البوري في اشرح سبلية (١٥٠١) الانتصاب الدي فاله المحمول من عاملتان والدال عليها و صحاب الأصيال وصححه الحسنة المدادي الدال لحكم في وصحه أو وقده بالمراد كان للجالف ماياد و أكثر و أخفط ولأنه وياده لقه و وهي مقولة ! ال ي (وحدث بعص الحبر جائز عد الاكثر إلا أن يُمثَق) أي حصل بعمل بمعس الآخر (به) علا يجوزُ حلْقُه اتفاقًا لإخلاله بالمعنى للقصودِ كأن يكون عابه أو مسشى كه في حديث صححت «أله يجه نهن عن ينع الشرةِ حتى تُرهي، وحديث محدث مسم الا نيعُوا الدهب بالدّهب، ولا الورق بالورق بلا ، رُبّا بورُني، مثلًا بمثل، سواف سواوا " ، بحلاف ما سعيل به فحور حديد لا م تحديد مُستقل وقيل : فلا يجوزُ لاحتال أن يكون للضم فائلة تُقوتُ بالتغريقِ .

وفات هد من سع برو به تامسي ووسياتي.

مناهُ حديث بن د در ، عدد الله على قال في البَعْمِ : العو الطهورُ ماؤهُ العَلْمُ منتهُ العَلْمِ العلمورُ ماؤهُ

علمته له له (أي يحصل التعلقُ للمصي الآخر) صر لدلك للحشي عودُ الصليم (لله) على لعصل خد للدي و فعول للصلف المعلمي للمعمول

ود به امثالهٔ حدیث أبی داود و عبره الح) وبه بحور رویه محدف أحد خرنه لمدکورس و وبد بعد عن بعد بحدف استر ل اندی رواه أبو داود و عبره منعد عن أبي هريره " قال سأل رحل وسول الله على فقال يدرسول الله الله عقال يدرسول الله الله عشال معدد عن المحدر و بحمل معد القلل من المده وال توصال به عطشا ، افتتوصاً ما المحدر قال سول لله على "عمل المحدر المال سول لله على المال سول لله على المحدد المال سول لله على المال سول الله على المال المال سول الله على الله على المال سول الله على الله

اله المن التبيع فقيل الاستار و الرفع كارباده فيها تقدم، فيقال : إن عُنيه بعدد عجلس السياع من الشيع فقيل الاستار و الرفع حوال ال يفعل الشيخ دلك مره دول احرى. وحكمة في دلك النفول عني الرجح، وكدا إلى م يُعلم تعدد المحسل ولا محافد، لان العالمات في من دلك التعدد، إلى غلم الخاذه فتالت الأقوال الرفق اللوقة عن من تقول و عدمه، أو بالم عاد الرفق المرسلان، أو الم قصل لا يعتش عاده عن دكر الإستاد، أو الرفع عني وحد ينشل كال فالم الاستاد، أو الرفع عني وحد ينشل كال فالم الاستاد الله المسلما الله المسلما المحدولة المسلما الله المسلما ال

لهنتیہ فنولہ (علیٰ الواجعے) أی وان فنصی کالاہ لمصنف فلے ما انہ لا حالاف فیہ کیا مؤ".

الحديق السرع عاد مع التي قبل أدينتُه صلاحها (٢١٩٤٥)، ومنعدق السرع،
 المدانية عن بدر من بدر صلاحها بند شرط عنع (١٣٨٤٥)

⁽٢) رو دسته على ياسعيد حدري في سناده بات الرب، (١٠٠٠)

 ⁽۳) داد بن حباد في صحيحه في تقد در باب ديده (۱۳۶۳) و بن حريمه في صحيحه في عبد در ۱۳۶۹) و بن حريمه في صحيحه في عبد در ۱۳۹۷ و حاکيت في داستيرند في العقواره (۱۳۹۵ و ۱۳۳۷).

ياء بيه حجه على طاء الف

مینه کی

الدين (وإن لم يتنافيا) ي محملان (فكالمُشترك في همليه على معينيه) مدي هو

ا بر حعُ ظهور او احداقدا كي سده ، فيُحمَّل سروي على محمد، كديك ، ولا التعمر على محمل الداء في الاحل التقول بان مدهنة لُخ<u>صص " الم وعلى سم من</u>

هن بشه ك عن بعينه بكون حكم كم يو تناق للحملات كم قال صاحب "

ا بيديم المعرم في حمله على محمل الراوي، قال: أولا للعُمَّا أن يمان. لا لكول

حاله ف ١٠ وعلى المبع من هن المشترك النح) المدا كلام قوله (وفيه) أي وفي

وإدا حمَل الصحابيُّ-وقبل: «أو التامعيُّ» مرويَّه على أحدِ المتنافيين فالظاهرُ حمَّلُه عليه، وتوقُّف أبو إسحاق الشيرازي؛

الين (وإذا خَمَل الصحابيُ قبل: ﴿ وَالْ التَّالِمَيُّ ﴾ ﴿ مَرُوبِهُ عَلَى ﴾ أحد محسب (المتناويَّيُ) كَاعُو عَمَلُهُ عَلَيه ﴾ لأن الظاهر المتناويَّي كان الظاهر المتناويَّي كان الظاهر الله بن حمه عسم نقرت * أ ﴿ وَتُوقَف ﴾ نشيحُ ﴿ أَمُو إِسحَاق اشْرِارِي ﴾ حمث قال: ﴿ فَقَدَ قبِل : يُقَلّ ، وعندي فيه نظرٌ * أَي لاحتيال أَن يكون حملهُ لموافقة رأيه لا مترب

وربي ۽ يُساو سابعي عصحاني على داخت لان جها الدالله الطبحان افرائ

4 5 44

⁽۱) قالم الحيامية (۱ ما ما الله الله المنظم (في ۱۹۷۱) (المنظم (المنظم (۱ منظم (

⁽٢) ولأصحاب لأحصص اعب يوضيها على ١٨٠٠.

 ⁽۳) هو مظاهر الفين آخذ بن عن الساعدي جاني شدق سه ۱۹۵ هـ هـاحــ انگـــ استيع سعام جانع بان صهال سرداي و الأحكامة النفيج دين ۱۹۵۱ م.

عقال الاصنعية على بدهامست الرئية هذه كثيرة؟ وواقفه للدهني والتوادون في تظهارة « الناب للاصورات» المنظرة (١٩٣٠) و المدين في علها في بالبادر حراد في عرة السخرة الله الفهور (١٩٤١) (قال الاحتد الفياطية الرائيسية في تقليد عاديات عادة للطرة (١٩٠١)، والل ماحة في تطلق ودانات ما حادثي للاطنور نهاد السحرة (١٩٧١)

⁽١) هد و بدعل لابند حد الساح بكوكب (١ ٥٥٤)

 ⁽۲) وبه عال عالکه و جانبه و دهب خیمه ین بیشت باحدیث (انفوانج) (۲۰۵).
 (شن النفیج) (عد ۲۷۱) (شن الکوک ۲۱۱)

ىدىن فإنَّ حملَه على غيرِ ظاهرِه فالأكثر على الظهورِ، وقيل : "على تأويلِه مطلقًا»، وقيل : "إنَّ صارَ إليه لعلمِه بقصدِ النَّبِي ﷺ إليه".

اليميج (وإن حل) أي عمل الصحال مروبة (على عبر ظاهرِهِ) كأن تحمل المنط عن لمعنى المحري دول احتسقى ، أو لا مر عنى اسدت دول له حوب (قالاكثر على الظهور) (١) أي على اعتبار ظاهر المروي، وفيه قال الشافعي، وضي الله عنه، كيف أترك ألحديث بقول من لو عاصرته لحجيجته (١)

(وقيل) (أحملُ (على تأويلِهِ مُطلقًا) لانه لا سعن دلك لا بدلنوه "". قالنا: في طنّهِ، وليسُ لعبره اتناعُه فيه

(وقيل) * المُحالَ عن دوله (إنَّ صار إليه لَعِلْمِه لقصد النبي عبر إليه) من قريم شاهدها؛ * أن فلم علمه دلك أن صه للسر لله و ساحه فله لان للجهد لا يُقلِلُ عِمْهِدًا.

فَإِنَّ ذَكر دَلِيلًا عُمِل بِهِ (٥).

اداشية

(١) أي من المالكية والشافعية والحنايلة . عشر التنفيع ٥ (ص : ٣٧١) ، «البحر» : (٣٦٩/٤)،
 عشر الكوكب : (٢/ ٥١٠)

(٢) خطر الرسالة للإمام الشاقعي: (ص: ٥٩٦)، فالأحكام؛ للإمدي: (٣٤٢)، فمولقع

(٣) وبه قال احتفيق فتواتح الرجوت؛ (٢٠٥/٣).

(2) فاية تقاضي عند حيا ، يه حبير الصري ص المعرك (و الحكام) (٣٤٣) ، ٥ ينجراً (٣٤٣) ، ٥ ينجراً

(٥) قاله خمهر ١٠ (٢ ٩٤٤)، اشرح الكوك، (٣٠ (٥٦١)

من [روايةُ المجنونِ، والكافرِ، والصبِيُّ غيرُ مقبولةٍ]

مَسَالَةً : لا يُقَتَلُ محودٌ، وكافرٌ، وكذا صبيٌّ في الأصحُ ﴿ فَإِنْ تَحَمُّلُ فَبَلَغُ فَأَذَّىٰ قُبُلِ عَندالجمهور.

يه (مثالة: لا يقس) في دو به (عمولةً) (١) لأنه لا يُمكنه الاحترارُ عن الخلل،
وسد و صفي حديث أم تقطع، والترفي زهن إفاقته و (وكافر) ولو عُلمَ منه
بدس و مدخ عن كدب لابه لا ونوى به في احبله ع شرف مصب لرويه
عن كدد (وكدا مسيّ) ثما (في الأصح) لابه تعليه بعدم كسعه وبد لا تحبر أ عن تكدب فلا لد لد وقيل القيل ب في الكدب

، ما لقد ح الصنف بالنسم للمعلم به في عمر النمبر لا يُسكنُه الاحدارُ عن الحلل قلا يُقبل قطعا كالمجلوبي.

مَسْأَلَة : لا يُقبِل مُجْنُونُ

قوله (وأثر في زَمالو إقافته) حد به عمل إدام تُؤثر فله فانه تُقلق رو نتهُ فيه . لكنه رمن رفاقيه مفلفا سنن للمحلوب وربي لد تُقلق او بلهُ في لرمن الذي 'تُر فله حلولهُ خلق في علمه لا حلوله ، فلا حاجه بي هذا العدد ، / الل فد لَصْر

⁽١) شرع انصبحه في بنان بشروط بن به بقبل جياً براه ي، هي خسه او بعفل ، و لإسلام، والتوع ، و يصنح ، و لعباية اللا يكس رواية التجويان والكافر ، و يصيي ، و لساحل في الأحاديث بناويده و بعاني اجاعا - «السير ١٤٥١/٣٥٥ - «عصر ان حاصل ١٤٠٠ . «المحصول ٤٤٩٤ - (٤٩٤ - تابيع» (صن ٢٥٨)، «شرح الكوك» (٢٧٨ - ١٢٨)

ونو تحمل لكافر داسيم دادي فيل أأء قال المصيف في شرح المهاج الاعل الصحيح ٥ (٥) ، وكذا الفاصقُ يتحمُّلُ فيتربُ فيؤدِّي يُعَمِّل (٦) .

عتبة فونه (قال المصلف في شرح المهاج : على الصحيح) فنه شعار باستعراب وهو كدلك بل رؤه العرافي فلتان العدة الصبراء لأحلاف فلها واللم الحلاف في التحما صبىء 🐪

را ۱) و ساوح في بالداء والأسلي من سجهو باجد مسال الحداقية الدامس بالأعرابيس بالسكليان حمل عبده بله الأمام الأراب المقران الأنها بالاستهادة الأن الأناس الأنابها ويُسمن بدوعًا بالاحتلام يحروج مي من ذكر أو أمثن ، أو حيمي منها ، ووقتُ إمكامه فيهيا استكيالُ تسع سبي تمرية تقريبًا ١٥٠ أتحمة ١٥ (٢٧٦ / ٢٧١)

(١٧٠ ما به حديث مجمود ١٠ م. يه تد والمعلقة من النبي لله محة محلها في وجهي والدين لحسي مشين من فأوه ، وواه البحاري في العلم ، بات مني يصبح سياع الصعير (٧٧) ، ومسلم في المساجد، باب الرحصة في التحلف عن الجياعة بمدر (١٤٩٦)، وعيراهما

(٣) بل إجامًا: اللحمول: (١/ ١٩٥٥).

(١٤) على حديد حد الرامعيد في السبعث التي ﷺ يقرأ في المعرب بالطور، ولالك أَوْلُ مَا وَقُرْ الْإِيهَانُ فِي قَلْبِيءَ ، رواه البحاري في المعارّي بات: (٢٣/١٣) ؟ ، ومسلم في المسالاة باب القراءة في المعرب (١٠٣٥).

(١٥) اشرح المهاج المصنف (٢١٢/٢).

(٦) و تيسيره (٣٩/٣) ، واليمو (٢٦٨/٤) ، وشرح النقيع (ص : ٢٥٩) ، وشرح الكوكبة (" " " "))

١٤ العيث هامية بنعر في ٢١ ١٩٠٥).

ويُقبلُ منتدعٌ بُحُرْمُ الكدب، وثالثُها: قال مالك: ﴿ إِلاَّ الداعية ١ ،

السافية (ويُقَال مُسْلِعً) لا يكنه مدعه (يُجرُّم الكنب) لأمه للدمع ما بندار لاشدع صواة دعا الناس إليه أمُ لأ " وقال الأسمار مصنف لابيد عه سفس به ا " (وثالثُها) و لاه با(قال) لاسة (مالك) النَّمَا (إلا الماعية) أي سي يدعو الناس إلى بدعته لأنه لا يُؤمن فيه أنَّ يَضعَ الحَديث على وفقهما الله.

ما س أحمد الكديد فلا أيتمس أنف للدعية عالاً ما وقد س تحرَّمُه وألفر يدعيه كالمحسم عند لأكث "معم لدعه والإمامُ الرازي واتباعُه على تبوله لأمل لكمات فله

النائبة قوله (الأمنية) أي أمن الكدب فيه أي في المبندع.

قوله (وثالِثُها قال مالك: ﴿إِلَّا الدَّاعِيةَ ﴿ هُوْ مَا حَجَهُ مِنْ الصَّلَاحِ * . ه سه، پ^{۱۸} ، وعبرهم(۱۹) ، يافلس له عن لکثر أو لأكثر

د) فيم حقيم وخاعة من مجدين و خبره مصمياً والسالج (ليبيد ١٩٠٩ - ١٠٠٠ النجر)

(٢) قاله القاضي، والأستاذ أبو متصور، والشيخ أبو اسحاق، النسم؛ (ص ١٦٣)، الأحكامة

 (٣) قال المالكية والشاهية والحناطة («البحر» (١٣٧١/٤) حدج سعة (ص ٠٠٠) اشرح الكوكب (۱۱/۲/۲۱).

(١) اللائتيل روايتُ وقاتًا - الأحكام (٢١٤/٢).

 (٥) أي من الذالكية والشاهعية والحابلة. اللستصعيرة ١١ ١٦٤). (إحكام، (١ ٥٠٥) البحرة (٢٦٩/٤) ، ١٩٤٤مبر (بن الحاجبية (٢) ٢٧) ، مدر حقوقت (٢ - ١٠٤)

(٦) وبه قال أيضًا المتقية . (التيسيرا (٢/ ٤١) ، المعصوب (١٠ ٣٩٠)

(٧) خلوم الحديث لابن الصلاح (ص: ٢١٤)

(٨) المقريب الموزي(ص ٢١٥) وعلى هاصل المريب

(٩) کاخلصانسپومی فی بدایت براوی (ص ۲۹۵)

للنَّ ويُقَدُّلُ مَن ليس فقيهَا حلافًا للحنفية فيها يُحالِفُ القياس، والمتساهلُ في عيرِ الحديثِ، وقيل: "فيردُ مطلقًا"، والمكثِرُ وإنْ ندرَت مخالطتُهُ للمحدّثين إدا أمكن تحصيلُ دلك القدر في دلك الزمانِ.

الني (ق) يُعنُو (من ليس وقيهًا جلافًا للحفية الله عبه يحالِف القياس) ما عدم من

(وَ) لَعَدُ (التَّسَاهِلُ فِي عَبِرِ الْحَدَيثِ) بال بنجار في حديث عن سي يجيز لأمن احس فيه بحلاف سننفل فيه فارد (وقيل، فيُردُّ) مستعل (مُعلقًا)، اي في حديث و ماره، لانا سنهُن في مه احديث عرابي لسهن فيه

(و) يُصور (الْمُكثِرُ) من مروحه (وإن ممارت محالطتُهُ المشحمائين) من وحالُ كدلك (إذا أمَّكَل تحصيلُ دلك القدر) بكته الدي الدار الحديث (والك الرماق) بدي حالط فيه المحدثين فان لا تبكن فلا نصل في من ما الراء للعهر كَذِيهِ فِي بِمِضِ لا تُملم عِينُهُ (*)

لحتبه قوله (لما تقدُّم) بي نُ محاسمة برجيحُ حيهُنُ لكناتُ أُولِهُ (مع جوابه) أي من أنَّا لا تُسلمُ ذلك .

قوله (كالمُجسم) نصبُه تكمرُ المحسِّمة ، وهو ما حرم به في محموع "" في صمه لألبه، وهو مصدما بمنهُ في الروصة كأصلها * عن جمهور العمهاء أبهُم لا يكفِرون واحدًا من أهل القبلة (*).

ابين وشرطُ الراوي العدالةُ، وهي ملكةً تمنعُ عن اقترافِ الكنائوِ والصغائرِ الخسةِ كسرقةِ لقمةٍ ، والردائلِ المباحةِ كاللولِ في الطريقِ .

اليريج (وشرَطُ الراوي العدالةُ. وهي ملكةً) بي هسةً رسحةً في حسن (تمنعُ عَنِي اقتراب الكنائر والصعائر لِحِنْثَة كسرقة لُقمةٍ) وبصعب تسرةٍ (والرَّدائِلِ الماحة) بي حدد (كالولِ في الطريق) بدن هو مكه وا " ، و لأكن في سوف لغير السوقي(٢٠) .

، المعنى عمر الله أف كل قد من أفراد ما ذُّكَّ ، شاقًة إلى الفَّرد من ذلك تستعي

ما صعد عد حب كالدية لا سعيل ب صررًا ، ونظرة إلى أجنية فلا يُشتره المع عن اقتراف كُلُ فرد منها ، فباقتراف الفرد منها لا تنتفي العدالة (١٢).

اله في نسخه فين الدونوا الوهوي التمير التي ساعَّه ، وهو مأجوهُ من والم للصنف فعال: ﴿ لَذَ مَنْهُ، فَإِنْ سَفِي مَكِنَاتُو وَصَعَامُوْ خَسَعُ مِعَ تُرِقَاتِلِ الماحة ،

لْلِلنَّهَ قُولُه (واسخةً) قيَّد بهِ في تُسميةِ الهيئةِ ملكةً ، إذ الهيئةُ اسمساسهُ نُسمى قس رسو جُنها حالًا وبعدةُ ملكةً .

قوله (أي الجائزة) أي بالمعنى الأعمُ، وهو المأذونُ في معه لا سمعي مسموي الطوفين بمرحة كلامة علمة - فوية (مِن أفوادها دُّكُو) أي من الأمور الثلاثة في كلام المصيف

^{1998 113} me 11-1 me 51 (1)

⁽٣) ديد بي ٢١١ ١٩٢٩، (لاحكام بناجي (١ ٢٩٠) (المحصول)(٤ ٢٥٥) (النجر"

^{(+3+ 1} same + (+)

⁽٤) هو سارج لک لاي عالمان العمي، مداح مه لوجور بنعراي، وهو مطوع (ع) الروضة للياء و ١١١ (٢٣٩)

TVV - Francisco Lane 1)

⁽٣) المهام شووي، ١ (٣٧٣) موشرح لمي

⁽٣) انظر الإيام لصمية ١١ (١٦)

اليري قد يتمع هو الأعداد وحوده لشيء ملها فيرتكله ، ولا عداله لمن هو بهده الصفه. وهدا صحيح في نفسه عبر محنح إليه مع ما ذكرة المصلف لأن من عندة منكة تمنيعه عن اقتراف ما ذكر يتفي عنه الناخ اهوى نشيء منه ، و لا لوقع في الهوى فلا تكون عندة منكة تمنغ منة

للائمة قوله (قديتيعُ هواه عند وُجودِهِ لِشَيْءِ منها) صندا "وحوده" عائد عن دهو يُه، و الشهيرة متعلق بـ اينيعُ الشراعة قوله بعد السني عنه الناعُ هول شيء منة. ويجوزُ غُودُ الضميرِ على منعي ولعلل السيء منها الوحارة

[روايةُ المجهولِ]

فلا يُقبَّلُ المحهولُ عاطمًا، وهو المستورُ، حلاقًا لأبي حنيمةً وامنِ هوزك وسُليم. وقال إمامُ الحرمين: «يوقفُ، ويجِبُ الانكفافُ إدا روئ التحريم إلى الظهورِ،

ربي و مداع عن شرط العدامة ما دده مقومة العلا يُقلُ المجهولُ ماطناً وهو المستورُ أَا الاستداء حَسَّ لشرط الحلاقاً لأبي حيفة أَا واس وؤرك أَا وسُليم)(أُنَّ أَي الوازي⁽⁶⁾ في قوقم يقبولهِ اكتماة يقل حصول الشرط، ويثم مقللُ من مدائلُه في الظاهرُ عدائلُه في الناطي

عليه في به (فلا تُقبل المجهول باطأ) وهو المستورُّ) هو عن طريعه لأصوبين. أما (عن طابعة لمحدثان والفلغاء الشافعية فلُفل على الراجح كم عراةً النووي الكثير من المجتمعين وصححه (١).

⁽۷) و کلالشیختاین «کشف الأسرار» (۳/ ۶۳) «فارشاد بسلاب آخی ۱۳) ، «بیرسه» اس ۲۰۹ ۲۳ اینز داید کنی دار ۲۰۱۷)

⁽٤) هد سند بن بات بن سنده أبر نقح در ي، كافعي، نقمه لأصوي، لأدب، بندين بمد كار باما جاديا لأدبي من بعوم عافقة عن وديه لا عمد بها إلى عمر طاقة الهام مسلمات كثيرة منها "فيياه القديد في تعسد ، ولا يتم يساء، والأث ، والكاني

في الفقه ، توفي سنة ١٤٧٧هـ والتهليبية سنه بي (١٠ ٢٣١). 27 - علوم الحديث لأس الصلاح ، ما ٢٠١٠، و • سحر • ثمر كثي، ٤ ٢٨١، و • لمرسي. للسيوطي (ص: ٩٠٤).

⁽٦) اإرشاد طَّالات المقائل بدوري اص ١١٢)

لين أنَّ المحهولُ طاهرًا وباطنًا فمردودٌ إحماعًا، وكدا مجهولُ العين.

إيج (أما المجهولُ ظاهرًا وباطنًا ممردودُ إحماعًا) لاستاء حقَّى العداءَ وطنها، وكدا مجهولُ العيني! كدا بنال فيه : اعلى خراء مردودُ إحماعا لانصهام حهالةِ العين إلى حهالة الحال^(؟).

حسبه قديه (وكده مجهولُ العيْن، كأنَّ يقال فيه : (عن رحنٍ) مردودٌ إجماعًا) هند مع قديم (فقاء وصفة بحوْ نشافعي بالنفة)، طريقة لأصوبين، وهي محالفة تطريقة المحدثين، إذ المعروفُ عندهم

أن مجهول الدين من ليس له إلا واو واحد (٣٠ و وان في رقد حلاقا ٤٠ و وان نحو اعلى من المتصل الذي في إساعه مجهول وقو من المتطع و إذ المبهم كالسلط و الدوست بالمنه مسالة أحرى و وهي عن سولين عن الإنهم من عمر يسمية بدل في كانواقع في قوي مشارح بقويه و اكتبون الشاهمي كثير أحري الثعث الكن كديا و صف بالمنه مسالة حرى لا يسع دكرة ها و الدالمي متقرب بين المحري متقده و الحدي رحل بقده و يسبيه مولوى وعدة تسميه سيان

ا کیا ہے میں عدد لائیو میں عد میہ عدد محدیث دی جافقہ کی شرح محدہ اصل ۱۹۸) و لا میمی د دی جنگ میں دی جہ بعد یہ احدی داخیر دلال و حدیث دلال و مسئل اور میں دیا ہے دائر دلال کے اس مول حر و مصلحات نے دلال ہے ولا میں حدیث میں دیا ہے دائر ہی دوروز میں انہو میں ایسے دوروز ویں و بھرد واج واحد بالروایۃ جان انہو کھوڑی میں دیا۔

(٢) على مدير، إلى المدينية (وها من يرشيني) على عبر هذه الأصيابور إلى الجهول المراكبة عبر إلى الجهول المراكبة والمحلول المراكبة والمحلول المراكبة المراكبة والمحلول المراكبة المراكب

(٣) بعل (البرح بنجة) بتجاهل بن ججز (ص ١٩٩٠).

(٤) نظر الليجرا بدركثي (٢٨٢)، والتدريب السيوطي اص ١٩٠١)

البلج (وقال إمام الحرمين: ايوقف) عن المدول و برد إلى أن يطهر حالة بالمحن عنه قال: (ويجتُ الانكفاف) عما أشت حدد بالأصل (إدا روى) هو (التحريم) فيه (إلى الظهور) لحاله احتياطاً(1)

و عترصة دلك المصلف مع قول الأساري المرحدة ثم المحالية في شرح المرهال: المرهال: المرهال: المرهال: على قالحق المال المرهال: المرهال: المحلمة عليه سائد المرهال المرهال: المرها المتحربة المسكوك فيه كوالا لمرفع المبار أي استعمالة المشافية بجامع المثبوت.

الخشية قوله (مع قول الأساري الح) بسه عن با مصنف ، سان فيه قاله بحكامة الأساري الأحماع لأبه عنا معاوف، كم تاكره مصنف الاحماع لأبه عنا معاوف، كم تاكره مصنف الاحماع لاحماع لاحماع لاحماع الأساري الاحماع لاحماع لاحماء المحالية المحا

قوله (يعني) شار به ان أدوله فلي ذكر: المفعل لا برقع بالشكَّاء معاه لا يُرقع لي يسترمُ شكَّ، وهذا حشن فاشه الاي، وهو فولُه: فكي لا يُرقع...الغ».

قوله (إجاعًا) في موضعان، فيه نظرُ فقد حكى منَ الصلاح (٢) وغيره (١١) الخَلاف في ذلك.

⁽١١) ولدهارا (٢٠٠٠) ، حد و حاصلي الشيخ سجما (ص ١٩٠)

⁽٢) اشرح المجتب المستكي (٣١٦ ١٠)

⁽٣) اغتوم احدیث الاس صلاح (بی ۱۱۲)

⁽٤) كالسيوهي في المدرسة (ص ٢٠٩). وم كني في البحرة (٢٨٣/٤)

لدن وإنْ وصفَّه نحو الشافعي بالثقة فالأوجهُ فنولُه ،

التَّنَا وَإِنَّهَا أَفَرَدُهُ عَمَّا مِنْهُ سَنِي عَنْمَ قُولُهِ (قَالُ وَصَعْمَ نَحُوُ الشَّافِعِي) مَنْ أَسَهُ الحديثِ الراوي عنه (بالثقةِ) كَفُولِ الشَّاقَعِي كَثَيْرًا : ﴿أَخْبَرَ إِنَا الثَّقَةُ ۗ ،

للديه وافاد سيهقي " عن أربع " قال تشافعي د قال ، حدن سفا، فهم يجين سأحسان " ، ، د قال امر لا تها، فهد لا همد من ترجين " ، واد قال: البعضُ الثامي، فهو أهل العراق ، وإذا قال: البعضُ أصحابا، فهو أهل الحجاز (1).

- (1) احتلف العلمية في مبول التعديق لمبهم وعديمه من ثلاثه معاهف والأولى إن كان بقائل لدك عالماً الحرة ولك في حقى من برافقه في مدهمة وإلا علاء قاله حميور المالكية وحمة من الشامية. واختاره المصنف والشارح و رشيح الإسلام؛ الثاني: "يُمَنَّلُ في حق المرافق والمحالف، قالم الحمية خكتف الأسرة (٢٠ / ٢٤٧). «الدرا» (٢٠ / ٢٤٧).
- ٧٠) هو أحمد بن الحسيس بن علي السيابوري، أبو مكر البيهقي، الشاهمي، فقيه حليل وحافظ كبير أصولي محريم، برهاً بري، به مصنف عيسة كثيرة، أنها والساس الكافئ، ومعرفة النسى والأثار، ودلائل السوة، والأسياه والصمات، واحد مولي سنة ١٩٥٨هـ (الراطنة، الشاهية المسيكي ١٤/٨)
- (٣) هو الربيع من صبيال من عبد الحار المرادي، أبو محمد، المصري، صاحب الشاعمي، وخادمه ووارية كنه المستعدة، رُوي هي الشاعمي «الربيع راويتي»، يُقَدِّم الأصحات، روايته على ووارية المزي عند التدارس، وحبت أطلق في كتب المذهب «الربيع» هو الموادد مه توفي سنة «٣٢٠/١)
- (3) هو مجى بن حسال بن حيال النيسي الكري ، أبر ركريا ، البصري سكن تُيس ، روى وقت تشعير ، وقحيم ، والربيع بن سليبال وعيرهم ، وكان ثقة مؤمونًا عالمًا بالحديث ، مات سة ١٠٠٤هـ المشهديب (١/ ١٣٧)
- (٥) هو به هـ. بن به حية البسم أمو إسهاهيل المكيء قال المحاري منكر اطديت، وقال بحين بن معين المحارية منه كمر المدينة ، وقال يحين بن معين المحار المحار
 - (٦) النظر الأمناف السافعي السييعي (١ ١٣٠٥ ـ ٢ ١٩١٦) (١

المِنْ

£-

- لمشهد وقال الواحالية (() د قال الشافعي (حارب شفة عن (س أي دساء ("") . فهو الله أن قد يك⁽²⁾ ه أو (عن الليشة⁽¹⁾) فهو يجين بن حسان، أو (عن الدالمان د الد الد الويد عد سامه ()
- (۲) عو تصدس عبد الرحن بن المعيرة بن الحارث بن أبي عليه ، روئ عبه الثوري ومعمر وأبي لبارك ، ونجي بن سبيد النطان ، وحيرهم كثر ، ما خالف شلة ببلاده و لا معيرها ، وكان من الساس ، وأنصلهم ، وكان يجتهد في العبادات ، قال ابن حجر في «التقريب» ? ثقةً فقيةً د بر الديديت (٥/ ٩٩٥).
- (٣٤) ويه ها الله السلم البلادة الله الرابعة وها الحمال لا يا الديات السلم من على في المحراء الديات المسلم على السحراء الديات المسلم على السحراء (٤/ ١٩٩٧) عن أي حالم و وقالة أهلم .
- (4) هو تحديدين إسباعيل بن عسدم بن أي هنوك فيناك القولمين محولاهم وألم إنسياطيل اللغني موفق هنه الداخص و حدود حسدس و عدهم فادو و اس حال إلى تنصف و فان سياني الساس به بالمناب. وأمن ما الله المناب و عالما إلى المدرسة و مندي و مات الله ١٩٤٠ هـ المهديدة ١٤٤٠ والله ١٤٤٠.
- (٥) هو اللهت بن سعد بن هيف الرحق الفهيمي أبو الغارث، الإصد، عند ي: ردى هند بن المبارك و رأيو الوليد بن مسلم و وإبن هيفائل، و آخروك، كالدوسة ته كند حسد صحيح المبارك و وأبر والمبارك المبارك الوليد بن كند حسد على المبارك و والله المبارك المب
- (٦) هو الرئيد بن كثير المجزومي مولاهم، أير عمد، بدن وي عه بر هم سعد، وأبر أسامة، قال ابن معين وهيمن بن يوسى: ثقة « و ب حى به بب خج ب ، وكان إباضيًا ، «التهديب» : (١/٩) »).
- (٧) هو حدود بن بناده بن بدايد بني مو لاهد ابو اسامه بكواني، وي عبه الشاهمي، وأحد، هجين، و حروب، كان عبه ساس باس، باس، و حيد اهر الكوفة، صحيح الكتاب، صبابطة القيديات، ثبيا لا يكان جعني، وكان يعد من حكي، اصحاب حبيث، مات سه ١٠١هـ الشهديات، ٢٠٥٥)

اللَّبُيَّةُ أَوْ قَعَنَ الأَوْزَعَيُّ ((((((اعن ابن ابن سلمة (()) أو اعن ابن خُريج (() ، الهو مُست بن حالد برحج (() ، أو اعن صابح دون بن أدره () . فو إبراهيم بن أبن مجين (()) .

(١) هو عبد الرحمي بس همرو أمو عمرو الأوراعي - مرل سيروس في أحر همره هيات مها مرابط.
 روئل عنه مالك، والشعم، واس المبارك والثوري، وعمرو بس أبي سنمة ، وحدثي آخرون.
 كان إليه فتوثل الأهل الشام ، وكان إمام أهل رمايه ، التهديب، (١/٢) : ٤)

(٧) ما يهن معكوفتين ساقط من السُنخ الثلاثة ، أثبتُ من اللتدريب؛ (ص : ٢٠١). والمعبل السعة (ص ٢٠١).

(٣) هو همرو بن أي سلمة التبسيء أمر حفص، الدمشقي، مول سي هاشم، روئ عن الأوراني، ومالك، والليث، وحت الشاهمي. ودميم، وأحمد من صالح المصري، وآحرود، قال أحمد بن صالح: كان حسن المدحم، وقال الساجي وابن ممير: ضعيف وقال في والتقريبة: صدرق له أوهام «التهديب» (١٤/ ٩٤).

(4) هو هيد الملك بن العزيز من جريح الأموي مؤلاهم أبو الوئيد، روى عنه الأوراهي، وافليث ابن سعد ومسلم بن خالد الرسجاني، وأخرون، وقال ابن حجر في «التقريب» (٢/ ٣٨٥) «ثقة فقيه عاصل، وكان يُدلسُ ويُرسِل»، مات سنة (١٥هـ «التهديب» (٣/ ٥٣)

(a) هو مسلم بن خالد بن فروة ، فلحرومي ، مو لاهم ، أبو خالد ، الرسبي ، فلكي ، المقيه ، ورئل هنه الشاهمي وابن للجشوف، وغيرها ، قال ابن فلديني : ليس شي ، و سحد ي سك حدست يكتب حفيث ، و بسحد ي منذ همي ثمه ، وكانت مدين عمل ثمه ، وابن حميد عمل ثمه ، وابن حميد عمل ثمه ، وابن حميد ي المدينة ، وقري معين ثمه ، وابن حميد ي المدينة ، وقري معين ثمه ، وابن حميد ي المدينة ، وقري معين ثمه ، وابن حميد ي المدينة ، وقري معين ثمه ، وابن حميد ي المدينة ، وقري مدينة ، وابن حميد والمدينة ، وابن حميد والمدينة ، وابن معين ثميد والمدينة ، وابن معين والمدينة ، وابن معين ثميد والمدينة ، وابن معين ثميد والمدينة ، وابن معين أميد والمدينة ، والمدينة ، وابن معينة ، وابن معينة

(٦) هو صالح بي بنهال مؤل التُولَمة بنت أمه بن حنف بديني ، وهم عديد بن ي عديد روب عن أن على المعام روب عن أن بن بداه ، وعد من حريح واسف بالوعر هم ، كال شعة لا عدت عده وأد كا بديد وقد حنف و بن حدا بني سه حسان عدن بأن بالبه ، مشه لموضوعات ، قال أخالط في «التقريب» (٢/ ١٣٤) : هميدون حنف در اس عدي لا بأس برو به بعدد عنه كابل أن وقت وإس جريج ا . «التهديم» (٢/ ١٥٠)

(٧) «التدريب»(ص ٢٠١)، اتعجيل المتلمة؛ (ص: ٢٢٦)، «البحر»(٢/٢٩٧)، الداب
الشاهم، لأس بي حديداص ٢٦).

اليني وكدن مالت فدا ، (فالوجّه قنوله ، وعليه إمام الحرمين) ` لان واصفه من المه احدث لا نصف بالثقة إلا وهو كذلك ، (خلاقًا للضيري والخطيب (٢٤) البعدادي في قولها : "لا يقبل لجواز أن يكون فيه جارع لم يطلع عليه ل صف " و حسد سعد دن حد مع كول أو صف مثر نشافعي ، أو ملك مُنجًا به على حُكم في دين الله تعالى مالك مُنجًا به على حُكم في دين الله تعالى

(١) فالترمادة لإمام العرمين (١) ١٣٧).

- (٢) هو أحديس على الخطيب المعدادي الإمام الخاطة الشاهمي، كان في الرواية بحرا وعقراً وفي المرمه والمدراية ووقت المرمه والمدراية ووقت المرمه والمداء واستفاد من الشبح أبي إسحاق الشبرازي واس الصباح، ويرح في الحديث حن صلو حافظ ومايمة ملفت مصماته بها وحديد مصما، كان ورط والمنا صعمة، يناو كل يوم خصة، والشي مليه الأتمة، توفي سنة ٣٢ ٤هـ. عليقات الشافعية الإسموي: (٩/١٥).
- (٣) وبه قال حمور العقها، وتضعفين من الشاهية والحنابلة، وانتتازه ابن الصلاح والنووي وابن حجر
 ١٠٠٠ مد الخت (الكفاية (ص ٢٧٣)، فطوع الحديثة (ص: ١٤١٥)، فالتعريبة (ص: ٢٠٥
 ٢٠٥ شرح النحمة (ص: ٨٤)، «البحرة (٤/ ٢٩١)، فشرح الكوكية (٢/ ٢٣٥).
- ع. من بكت بن عبد به بن الأسبع العربي موالأهيم، بن عكس فيه الدي الريال معداء وي منا با منا عبيات والموالية المنا عبد السيدان واليا عبرما بن بكتر الوعد عبد السيدانية (الله عبرما بن بكتر الوعد عبد السيدانية (الله عبرا).
- (٥) هد عرابة بن لك الن طبة علم بن الأسلح ما طراقي د موى سي عوروم اراوى عرابية و عصم الن طبة الله الن الله با فال الحد الله ودايسمه من أنه شما الله يردى من كتاب البله عالى الن معالى دفاها به كتاب به ودايسته منه قال تسايي الأساس به دواين في حالم عي الله اصابح الحديث دفال حافظ في التقاريبة الصدوق (التهديث) ((۱۹۹۶)).
- (١) قال دهده عند عد الله عاليه المبلك الهديم في مراد تحيي المشرى دعم الدنك على المثل المؤلفة عنده على المثل على المثل الله على المثلكة أقوال الحدم آنه عمد مرا كد الله كها الله تحيد الله تحدد الله تحيد الله تحدد ا

للثل . .. الم

رفن ۱۹۲ باليمي به حدة بن حالت بعدات عداله داشت با و الساقي «التوديب» (۳۲۷/۵) وهو ثقة فقه حاصل من الناسعة «التوريب» (۳۲۷/۵) باشه. أنه الله با سعد بن عبد الرحى المهري الإمام - ذكرة الدارقطي ، ومنصور بن مستدر در دي على الموطأة (۱٬۷۱۷)

١١ هو عد و بر سعيد يا تحدد بدين دالسهمي أبو إيراهيد سكن مكة دووي هية دوي عدة دوي هية و من تعدد د عضد د عضد د عدد با عدد با عضد د عدد تا يا محد با مدان الله عبد د وغدة أصحاب يحدد با دوايا عبد د وغدة أصحاب يحدد با عدد و قده أصحاب يحدد با عدد با دوايا عبد د و قده أصحاب يحدد با تعدد با دوايا دوية دويرهم والسائي دوالمحلي دوالدارمي دوأبو درعة و عبرهم دانتهديده (٣٤٧/٤)

٢٣٤ هو محمد بن مسلم بن عبد الله الرهري، أبو بكر ، الحافظ المدني، أحد (الأثمة الأعلام، وعالم الحبجاز والشام، كان إمامًا حجةً في الفقه والحديث، قال الليت: ما وأيت عالمًا أخم س الزهري ولا أكثر طلمًا منه «النهاريب» (٥/ ٧٨٥)

(3) اختلف العلماء في مراد الإمام مالك إما قال: عمر الثلة هن همرو بن شعيبه، هل أربعة أقوال، أحدها: أنه عبد الله من وهب، كيا قال شبخ الاسلام ، سوطي في الله سب الاسلام (١٠٠٧)، والزركشي في «اليمر» (١٤٩٧) علم عن من عبد الله في «المحرد» (ص ٢٥٦) ، ثانها : أنه الرهري، دكره ابن عبد الله في «التجريد» (ص ٢٥٦) الشهاد أنه حد الله عن بعد الله عن المحدد الله عن بعد الله عن الله عن المحدد الله عن الله عند الله عن الله عند الله ع

(م) محربه (هي عد يه (ص ۲۵۱)، و «التدريب» للسيوطي (ص ۲۶۱)، و «البحر»
 (م) كثير (٤ ٢٩٢).

البيري دوان قال) محد العلي في اصفه (لا أَتْهُمُهُ التدريد الشافعي الحدي من لا الهمية (فكناك) أغس " الرحانف فيه الصبر في " أوعر د " الشي ما نقده. فيكون هذا اللفظ توثيقًا.

(وقال الذَّهبي ؛ اليس توثيقًا) ، وإنها هو نفي للاتهام ٩ .

وأحب داردىد داردى من من شاهى بحب به عن څكم يې ديرانه بعدى كان المراديه ما يُرادُ بالوصف مالتقةِ وإن كان دونه في الرُتيةِ .

حد، قرم (فيكون هذا اللَّمطُ توثيقًا) أي عن العوس لمفاس هي قولُ الدهمي · «ليس توثيقًا»، وإن التمن القبولُ على الناني .

قوله (وأجيب) المجيث هو الممنفُ في امنع المواتع.

 ⁽۱) دادانشادی د ۱۱ داد. ب مر لا بیژا را هم سر آن نجی کیا دار حاصر فی المحبور المحده.
 (مار ۱۲۹)

⁽٢) ابي عدد وعد جمه الكلم لأمرار (٢٥٩/١٤٩). والشيم ١١٥ ١٨٩١

⁽T) Hamel (3 TPT)

⁽²⁾ کالوردي والرويس الاست ((۲۹۳)

اليه (ويتمبل من أقدم جاهاً على) فس (مُعشق مظون) كثرت أحد (أو مقطوع) كثرت احدر (في الأصح) سوء عتمد لابحه أم يمسد شد عدر در حيس وقيل: الا يُعمل لا تكات أعشل ورب عتمد لابحه المعلود وي المقطوع المعلود دور المقطوع المعلود وي المعلود وي المقطوع المعلود وي المعلو

أما لمُقدمُ على المُسور عالم لحرَّمته فلا يُعير فطعا

للشبة قوله (من أقدم جاهلاً) كان تسعي ال بعول الدن فده بناه أن الرائسانه مصوره بديك كد فال و شاك بسارخ الى ده تنويه الساء عند لاياجه النحاء وإلا فيحت " الرائدات المن فده معده الى تحييا و تأويل. أو إكرام، أو غيرها .

قوله (أو مقطوع في الأصغ ، سنني منه سدين بالكدب بالأبتين بعد 11 - 11

(۲) فيحسيل (۱) (۳۹۹)، (أحكار (۲) (۳۱۹)، ديد بيد (قبي (۲۱۹، الليم) (۲ (۲)، الليم) (۲ (۲)، الليم)
 (۳) كدالي (۱)، وفي الله - القيدا، وهو تحريفهم،

(3) قان منف بدين لأمدي، حمد الله، في « لأنوك»، (٣٠ ٤ ٣) « فأن ان كان عمل بران المكاسسة ويتدين حد قال بعد قب خلال في مساع لبول شهاداته كاحتمادته من در اقتمته لأجم يرون شهادة الروز لمواقعهم في لمدهي، هي المدهي، هي المدهي، هي المدهي، هي المدهي، هي المدهية في المدهدة في المدهية في المد

يهليه وقد سنتاه تسافعي عوله ١٠٠٠ الا حصاله ١٠٠٠

ويوبه (في لأصبح) رحع بي للصور ايف كن هو صاها كلاء تصنع ". وحربي علمه لشد خ ، وهو أبو فل لكلاء بصفي همدي ، وحشمل رجوعه ين المعلوج فتصر ، هم در فل كلاء محصول !

(١) «أداب الشافعي» الأبن أي حائم (ص. ١٠) (م. ١٠) سر بات بن حسيمي(٢٠٨٠).
 ١ خديد بحصي عيد ١٠)

(٢) هم ميدان اي المصاب همد بن اين الساب لأسدي الدي هم الفساء إن جعيد الصاب في الدي الدامات الساب على على حقى الصديق به اعلى الألبية الساب على الألفية إلى الإ السابات الساب على ال الرائحة الدام في عليني من الواطن فيلاحث المطلق الحل حيث وعولية فيلة للسفة الجديدة إلى والرائحة المحدد وإلى المطلق والسجر المسهر سابي (٢٠١٧).

۱۳ دوسرے به نصبت ای اساع شهرے ۱۳۱۸ اول دو ما جدهن یکونه قسما یا پایکون این قدم عسم می شهر بات فقد حکی لاسهٔ فلم الاتفاق (حیث قال فی الشخصیان) (۳۹۹/۵): ((آن کان مطور) قُبلت روایتُ پالاتفاق،) مقال المدی دو (جهر آن فیم جلاف کی این استهادی در نفر محم آن شهرده یا بازدیم در یکن تصحیح یا لا با یا۔

لِينَى ﴿ وَقَدَ اصْطَرَتَ فِي الكَنْبِرَةِ ۚ ﴿ فَقَيْلَ ﴾ هي (مَا تُؤُغَّدُ عَلَيْهُ بَخْصُوصَهُ) ق الكتاب أو الــــه * ﴿ ﴿ وَقِيلٍ ﴾ هي (ما فيه حدٌّ)' " قال له فعي ﴿ وهم إلى ترجيح هذا أمُنلَ ، و لأوَّلُ ما يُه حدُّ لأكثرهم ، وهو الأه في . ما لكرَّوه عبد تفصيل الكاتر الألا).

(و) قال (الأستاد) أبو إسحاق لاسم بني (والشيخ الإمام). بدُّ بمصنف همي (كلُّ قلب؛ وتعبا الصعائر) بصر إلى عصه من عصي به بداء جراء وشده عقابِهِ. وعلى هذا يقال في نعريف العدالة مدل الكبائرِ وصعائرِ الخنــة، اأكبرِ لكنائر وكنامر لحسه ، لانا يعص بديات لا يتدلع إن بعد به بدي

أشبة قوله (وهو الأوهلُ لِا دكرُوهُ عند تعصيل الكاثر) [ب ا - با بنم عندر منها أئل مال الشهم، والعفوق. وتحوهم، ولا حد في شيء منهم، وتنجيارُ أن الكسرة ما قُرِن بوعيدِ أو خدُّ ،

بين والمختارُ وقاقًا لإمام لحرمين : كلُّ جريمةِ تُؤذِنُ بِقلَّةِ اكتراثِ مُوتَكِيها باللَّذِين ورِقةِ الدِّيانةِ

اليج (والمختارُ وفاقًا لأمم الحرمين). به (كلُّ حريمةِ تُؤوِنُ بقلَّةِ اكتراثِ مُونَكُمُها بَاللَّذِينِ وَرِقَةِ اللَّهَانَةِ) هذا نظاهره بشاولُ صعدة حسه . و ﴿مام إِنَّي صبط به ما شعل العدية من العاصي شامل لللك لا تكبرة أ فقط كم بقله المصنفُ- استرواحًا - بعم ، هو أشملُ من التعريفَين الأوَّلين .

للاللة قوله (لأن معضّ الذَّموت لا يقدحُ في العدالة اتماقًا) به به عن أن حلاف الم هو ي التسميةِ بمعنى أنَّ شيئًا مِن الذَّموب [هل](؟) يُستَنَّىٰ صعم و؟ و حمهو رعن أنَّ سها ما لسمى مدت ، قال بعني ﴿ فِي تَجْتَبُواْ كَنَايُرِ مَا تُهُوْلِ عَنْهُ لِكُفَّرُ عَنْكُمْ سيُكَ تُكُمُ ۗ أَ ﴿ فَانَهُ بَدِنَ إِنْ أَنْ فَسَامُ الدَّبُوبِ إِنْ كَنَامُ وَصِيمَاتُو ، وهَذَا قال الغزاليّ : الا بليقُ إمكارُ المرقِ بينهما ، وقد عُرِفًا من طدارك الشرع، ٢٠٠٠ .

عوله (هو أشملُ اللي آخرة) في لشموله صمرة حسة، فهي كمرة عن هذا إلى آخره) أي نظر إلى لأمثلة. قوله (ولما كان طاهرٌ كلُّ من التعاريف وإلا فظاهره حقيقةً أعمُّ من ذلك.

⁽١) فعب جهور العلياء من الأصوليين والمقهاء وغيرهم، إلى .. د بوت كنائر وصعائر، وأنَّ الكيائر تُعرف بالحدُّ، ولكنهم اغتلقوا في حدُّ بكير، عن وجُور من مصعب بعب سهر، وتنزك آخرَ ، والذي أراءُ في هذه المسألة أن القول قولُ الرركشي في ١٤ ١٠ ١ ٢٠٠ معه فكر أن ما العديم، في حدًا لكنه ولا قال الوالصاها الذكل قال بالله العصاء فـ الاهام وجمعًا بكناتر خمع ديثاه والله تعالى اعلم ،

⁽٢) سبة من المحارة في الشرح الكوكية (٣/ ١٤٠٠) إلى الأكثر ،

٣٦) دكر ١٠٠ دلنبي في اللبحرة (١٤/٢٧٦)، والتوري في الروضة، (٨/ ١٩٩) يصيعة تحريض ولم

⁽²⁾ فانه في الشرح الك ، وسعه بدوي في الروضة (4. ١٩٩٠) الذي هو تُحيَّمُ الشرح الكبر بنواهي

⁽۵) مايې معکومين سانطامي اب.)

 ⁽¹⁾ الإرشادة لإمام دخرمين (ص: TTA).

 ⁽۲) وقال این جنیز اخیشی، رخه ناه تعالی فی «الرواجر» (۱/۱): ۱عن حد د داست کلام الإمام الأزَّل ظهر لك أنَّ لم يُجْمَلُ ذلك حدًّا للكبيرةِ خلاقًا لِمَن مهم منه دملت، لامه بشمعُ صعائر الحَسَةِ وليستُ كبائر . وإنهَ ضيطةً به ما يُنظِلُ المدالة ، لأن اسم حرمين عال في حر التعريف: ورفَّةُ الديانةِ شَعِللةٌ لِلعِدالةِ ٤.

⁽٣) ما يان ممكر فين ساقط من دأد.

⁽¹⁾ سورة التسام بالأية : (۲۱).

⁽۵) كتاق داه ، رقي دبه ; دمق.

⁽٦) انظر (الرحياء علوم الدين) (١٦٢/١٠) عن هاسي لإعامه

الير وله كان طاهر كل من التعريف أنّه تعريف للكبر، مع وجود لإيهان بد المصمفُ في تعديدها بها يس لكتر الدي هو أعصمُ المدوب فقال: (كالقتُل) أي عمدًا كان أو شنّه عميدٍ، تحلاف حظ كم صرح به شريح يا و بان (*)

(والزِنَّ)(") بالراي، روى الشيخان عن ابن مسعود (الله عنها، قال : أن تذعوله قال : أن تذعوله قال : كان تذعوله نِدًا، وهو حلقك، قال : ثم أيْ؟ قال : أن تقتُل ولدك عامةً أن تطعُم ممك، قال : ثم أيْ؟ قال : أن تقتُل ولدك عامةً أن تطعُم ممك،

اللَّيْنَة قوله (كالفتلِ) أي طُلكًا.

قوله (بخلاف الخطأ) أي فليس بكبيرة، بل ولا صعيرةِ، لأنه ليس معصيةِ

النه في فأسر لله عز وحل مصديقه ؟ ﴿ وَأَلْفِينَ لَا يَدْعُونَ مِعَ اللَّهُ إِلَهُمَّا رَاحِرُ وَلَا يَوْنُونَ اللَّهُ اللَّهُ المِهَا رَاحِرُ وَلَا يَوْنُونَ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّ

لطلبه قوله / (لأنه مصبع ليام السيل) مُستكُن بالاستنداء " وبالعال ! عن حليله، قالادي ابا با دفيه يوطاه في فرح

⁽۱) قال بن حجر بكي حد يد ق البحد في البحد في الدين بدين بعد بحد العد الجدائدة في المساورة والمساورة وا

 ⁽٣) قال بن حجر الكي . حمد عمد بعدل في السجيمة (١١) ١٩٥٥) ، دو جيمت المدل عن غظم.
 حديدة ومن بدك باك بكناء بعد عمل عن لاصبح.

⁽⁴³⁾ وقع فيا عن بن عبد ، وهو حف فاحديث عبدها عبر أن مسعودها، لا عن سر عمر ا وأقد أعليه

⁽¹⁾ سررة العرفان ، الأية ١ (١٨)

٢٠ - ١٠ - ١٠ ال إلى المدار الله المدار الخطار الأملو الدائر وأنثم مقطور > (٤٢٠) وصلم في الإيران وبال كون الشرك أقبح اللموت وبال المعمد المدار الدائر الموت وبال المعمد المدار الدائرة والدائرة والدائرة الدائرة (٣٠١٠) والذائرة الدائرة (٣٠٤٠) والدائرة الدائرة (٣٠٤٠)

⁽٣) قال الإمام النوري في «الروضة» (٥٥ / ٥٧٥): «الاستمناءُ بالداخر له دامل من كواله و الله والملحث الله المحاسمة وعمد المراسمة والملحث والملحث المستمين الما وحده وحرب كوالمستمثر بسائر يديا؟

⁽²⁾ قال الإمام (لروري» رحمه لط تمالي، في «الروضة» (٥ (١٥٣٠) ، مم را هم بر عدم مود قارب الإتراق برخ فأمرل خارج والأولى - تُحم الإصلاق ، و عدو صحب مهدت فرضه ولا تجرام في السرية بالاخلاقي صدامه لنملك ولا عرام في درجه عن مدهد مم م خرامً والأمة عالاقرار وغيروه .

لدُّنْ واللُّواطِ، وشُربِ الحمرِ، ومُطلقِ المسكرِ، والسرقةِ، والغصبِ، .

النہ (واللَّواطِ) اللَّهُ مصلعٌ لماء السل كالرب، وقد أهلت لله لوم لدول؟ ما لهُم أوّلُ من لعلهُ السلم كي قصه الله في كالد تعويراً ؟ .

(وشُربِ الخَمْرِ) وإن لم تُسكر عنه وهي مشددُ من ماه بعب ١٠٠

اللَّبُهُ: قوله (يِسَيِّرِهِ) مُتعلِق بــ (أهلُكَ)

اليه (ومُطلق الله بحري) ' نصادق الحد والعبرها كالمشد من قدم أراسه المسمى مالنبيد (⁷⁷ قال ﷺ: "إنَّ على الله عهدًا لَمِن يُشَرِّتُ المُسكِر أَن بِسَقية من طيئة الخنال، قالوا: يه رسول، الله وما طيعةً الخال؟ قال: عرق أهل السرء، رواه مسلم (⁷⁷، أما شربُ مالا يُسكِر لقاليّه من غير الخمر فصفيره

(والسرقة والعصب) أن على ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقُ فَٱلطَّعُوا اللَّهُ وَالسَّارِقُ اللَّهُ وَالسَّارِقُ اللَّهُ وَمَ أَيْدَا عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَّهُ عَلَيْهُ عَلَّهُ عَلَيْهُ عَلَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَّهُ عَلَيْهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَيْهُ عَلَّهُ عَلَيْهُ عَلَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَّهُ عَلَيْهُ عَلَّهُ عَلَيْهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَيْهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَّهُ عَلَيْكُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَيْهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَّهُ عَلَيْكُوا عَلَالْكُوا عَلَاهُ عَلّهُ عَلَاهُ عَلَاهُ عَلَاهُ عَلَالْمُعُوا عَلَاكُمُ عَلَاكُمُ عَلَالمُعُلَّا عَلَا عَلَاهُ عَلَاكُمُ عَلَاكُمُ عَلَاكُمُ عَلَاكُمُ عَلَّهُ عَلَّا عَلَاهُ عَلَّهُ عَلَّهُوا عَلَالْكُوا عَلَاكُمُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَاكُمُ عَلَّهُ عَلَّا

عشبه فيه (أمّا شربُ مالا يُسكر لِقلته من غير الحمر فصغيرة) أي حكم في حق من شربة مُعتمد حيدً عنول شهاديه، وإلا فهو كبرة حقيقية لإجاب حدّ والمو عد عنيد أن وفي معادم، حيث في حربيه من معيّرة عصد العنيانا

٠-، ، ئى

 $⁽YTA/T) + d = \min_{i \in \mathcal{C}} (YTA/A) + d = \min_{i \in \mathcal{C}} (YTA/T) + d = 0$

⁽³⁾ قال سواي في (دروسه ۱۹ ۳۷۵) اگر ب احسر من كنام المحرفات ، فان الأصحاب هضاء العب رد شده قدف بادالد حرام بالإهلاع ، ومنواء قبيلة وكثيرة ، ويُعلق شاوية فيدرجه حد ، من سنجيه كدا ؛

⁽١) وقال بوري رحم الديمان إلى الروسة (١) (١٧٥ ماريد، ولا يه شكاء فين إلى التحريم وركيم بدارة المحكمة المنظمة المحكمة المنظمة المحكمة المنظمة المحكمة المحك

⁽۲) ووسلمال لأسره الداري بالكوملك هر وآل كل هر مر ((۵۱۸۵) و سيتي في الأسرية بالدور و مد بياد داري داري هو باري بياد بالدور (۵۷۲۵)

⁽٤) «الروضة لمروي . (٨/ ٢٠٠).

⁽٥) سررة للائدة ، الأية . (٣٨) .

 ⁽٦) رواه البخاري إلى المطالم ، بات إنه من طلع شيئًا من الأرس . (٣٥٥٠ . و مسد في مسافه .
 بالبه تمريم الطلع وعصيه الأرض وغيرها (٣٠٥)

⁽٧) كيا اختاره النوري لي «الروضة» : (٧/ ٢٧٥) . و سر حجر لكي لي المحمه ١١١ ١٥١٨)

⁽٨) انظر الأروضة للبوري: (٧/ ٢٧٥)، واحد مجاح الأس جمر (١١١ لا ٥١٩ ٥٠)

اليرَجُ قال حديمي ' الإبداكان المسروقُ منه مِسكِياً لا عنى له عن دلك ، فيكون كبيرة ، (والقلعب) ') فال به معنى ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَسَبَ ﴾ آ الأبه معم قال احديمي ' قدت الصغيرة ، والمدوق ، والحرد شهكه من لصعدته . لا لا يدده في قدفهن دومة في خرة كبرة المسترد ؛ وقال المن عبد السلام فقدف المحصي في حدوة يحيث لا يُستمّه إلاّ ألله والحفظة أيش بكبيرة موجيه للحدد المنطقة المنسقة أنها المتناه للفنطة المنسقة أنها المنسقة أنها المنسقة أنها المنسقة أنها المنسقة أنها المنسقة أنها المنسقة ال

للشبة قويه (وقال اس عبد السلام: قدفُ المحصي في الحلوة إلى أحره) بي فعال الطاهرُ أنه الطاهرُ أنه بيس تكسره أن المحكم منصي أن قعال المال الصاهرُ أنه كبيرةُ موحدة بمحدُ للصاهرِ لأنه ﴿ وَالَّذِينِ يَرَمُونَ ٱلْصُحْصِيتِ ﴾ (أ)

- (1) هو الشيئ بن هيد بن حليم أبو هد لك الخيمي، الشيخ الإمام القامي، أحد الله بعد راق بعد راق بعد راق بعد والما القامية في الما الله الما الما يعد الما المعدد والما يعدد الما يعدد والما يعدد والما يعدد والما يعدد الما يعدد والما يعدد الما يعدد
- (٣) قال بن حجر الكوراني (السجفة ١٩١١) ١٩٥٤ عمل الحراء ما درايا درايا الحدر الي عدد الروادة والطمع إلى الدراية كدائي حالياته الله والي على (السجفة ١٠١١) إن ال أوجب السجرية الأحداث للعجرة إن هميل حلاله (ا
 - (۳) سوره سور الأمانايان
 - (1) نصر حاشمة وان على اتحمة المعتاجة للعلامة عبد الحميد الشروان : (١١/ ٤٢٨).
 - (٥) قواعد دالأحكام، في مصالح الأنام (١/٢١)
 - (٦) أعظر : قواهد الأحكام؛ في مصالح الأنام (١/ ٢١).
 - (٧) هو عدد س ساس سر عدد سعدي بكدي بعددان كسي، مدح بدين، حده. المحدث الفقيه الأصولي، كان أهجوية رماية حفظاً واستدكارًا، وفاق الأقوان، واجتمعت فيه شرط الاجتهاد، وقيل: إنه نجدد القون الناسع، وتقود يرتاسة الملياء، وقتب بشيح الاسلام، بن لا فقه، عدد من القداء بعضاء بدمشر، به مصدت كثره مها دند ب في الفقه، وعدس الاسلام، وشرح التربذي ومنهج الأصليق، وخيرها توقي بالقامرة ١٠٥هـماد دالد نخاله (١٠/١٠هـم). فشقرات اللهيه (١/١٥هـم).
 - (٨) مورة لم الآية (٤)

النزه أما فدف الرحل روحة إذا الت بويد يعدمُ أنه ليس منه فصاح " وكذ حرخ الراوي ، والشاهد بالرب إذ عُلم، بل هو واحب

للانية وقال الزركشي: فقد يعلهر قولُ امنُ عبد السلام في حمادق دور لكادب بلزّتهِ على الله تعالى (⁷⁷).

قوله (إدا أتتُ مولايا | إلى آخره) للس نقيد في ياحه قدف روحتِه ، مل لُعباً فيها علمُه ، أو صدّ موكد براها

قوله (بن، هو واجب) للصبحه في دير الله تعالى

⁽۱) احده لمحداج؛ لاس مبحر بكي (۱۰ ۳۲۳)

⁽٢) الشيف السامع الدركشي (١ -٥٠٣)

الن (والمبيعة) وهي عنا كلام بعص الدس إلى بعص على وحد (داد سهم، قال على: الا يَلَخُلُ الجُنةُ أَيَّامًا ، رواه الشيخان (١) ، ورَويا (١) أيضَ الله يَلِيَجُ مَرَّ مَعْرَيْنَ فقال إليهُمُ لَيُمُدُّنَانِ ، وما يعدنانِ في كبر يعني عند الدس ، راد البخاريُ في روايةٍ : بل إنه كبر (١) - يعني هند الله - أمّا أحدُهما فكان يمشي بالتميمة ، وأما الآخرُ فكان لابستر من دوليه .

أمَا نَقُلُ الكلام نصيحة للمتقولِ إليه فواجبُ (١) كيا في قوله تعالى حكاية : ﴿ بِمُوسِينَ إِلَىٰ ٱلْمَلَا يَأْتَمِرُونَ بِلِكَ النِّقْتُلُوكَ ﴾ (١).

ولم يَذَكُّو المُصنَّفُ الغيية ، وهي ذِكرُّ الشَّحُصِ أَخَاهُ مَهَا بَكَرِهُمُّ وَإِنْ كَانَ فَيَهِ ، والعادةُ قرشًا بالنسيمةِ ،

..... Tab

الذية قوله (وهي ذكر الشخص أعماه) الأولى إيدالُ فأخاله بـ فآخر، أو ــ ١ ــــــو، كيا عبر به الأذكار (11).

د به العم، قال القُرطي في تقسيره: [إنها] "كيرة بلا حوف أحمل لا ما د صد حديد، و عنات عدلا، أه فرست نه نصه ها" كدره كأن بنريت عديد ف صد

(١) هو إسراعيل بن عبد الرحى بن أحمد اليساموري الصابوي المعروف عدمت بعده ، سبح
 الإسلام أيضاء إماء المستمين ، وإحافظ كثير السياح ، رحل إلى الأفاق عمد حدث حرج
 بد أنبد عالى في بعده عند بند عمر أها المدعة عالى على 124هـ اصطفاد

الله الفياد التأكيدي و ۱۳۰۷) ٢- هما تحديد الل الحديث الرابط الرابط الأراثيث الراباء الحداث من الله تحدث التقاطعين والأرابط ا

(٣) الجامع لأحلام له الماستدسي (١٩) (٣١١)

 ⁽۱) رواه البحاري في الأدب، بات ما يكره من الميدة (۵۰-۵۷) و صدم في الإيران، بات بيان عداد خدمة قدر ۱۸۷۱)، و انترادي الأدب، بات في القنات، (۲۸۷۱)، و انترادي في القنات، (۱۸۷۱)، و انترادي في البرا و الترادي (۱۸۷۱)، و انترادي (۱۸۷۱)، و انترادي في البرا و ۱۸۷۱).

⁽۲) روة للحراق إلى لدفياء الداد حراق على الدار (۲۰۱۱) ، مثلت إلى عليه ودنامه الدين على للحراف الدين على بحراف الدين على للحراف الدين على للحراف الدين على للحراف الدين على الحراف الدين على الدين الدين الحراف الدين الحراف الدين الدين المثلث الحراف الدين الدين على الدين الدي

⁽٣) والمعاعد لبحاي في لاستادت للسمامي لكاد (١٠٥٥)

⁽²⁾ نظراً الشرح مستم الدوني (٣ ١٩٩٦)

⁽٥) سرره بعصمي لأيد (٢٠)

⁽²⁾ عبد به رحمه بین ق د لاری ا (س ۹ ع) فاند دست فهی دکرت لاست به عده عاد که ساه کان فهی دکرت لاست به عده عاد ک بکه ساه کان فریدند در دیند و دسته و نقیته ۱۰

⁽٥) ما سر معکو میں باقطامی اساد

⁽¹¹⁾ كتاني (غارق ديم عب هنه

التَنَا ويشملُها تعربفُ الأكثر الكه وبي تُوغد عبه محصوصه، قال يُتَجَدّ اللَّا عُرِح بي مزّرتُ بقُوم لهم أطفارٌ مِن تُحاسي يخمشون وجوههُم وصدورهُم، فقلتُ : من هؤلاه يا جريل؟ قال هؤلاه الذين يأكنون لحُوم الناس، ويقعُون في أعراصِهم، رواه أدو داوود(١).

ولى الترس ﴿ ولا يعنب تَعْمَلُكُم مِعْمًا أَنْحُبُ أَحَدُ كُمْ أَنْ بِأَحِكُنَ لِخَمُ أَخِيهِ مِنْتًا ﴾ [1]

وتباحُ الغيبةُ في مواضع مذكورةٍ في محلُّها.

لتنبية قوله (وشَاحُ العِينةُ في موضع مذكورةِ في محلها) هي سه ستديا حد من به ولاية ، أو فدرة عن نصه من صده ، لاستعياء عن بعام لمكر عن به قدرةُ عن ارائه ، والاستعام "، وحداد مستبين من شر ونصيحتهم، والمحافرُ بالقسق أو الدعه ، والمعربين ، وقد يسط سوديل كلام عليه في أدكاره " ، وعيره " ، وماريد عليه برحة في حققه إليها

. النبة

 ⁽¹⁾ وواه أبو تاوود في الأدب، بالمه في البية (١٥٦٨)، قال الربيدي في عشرح الإحباء (٢٨٦/٩)
 (قال العراقي: دوادأبر داورد مرسلًا ومستفًا، والمسئد أصلح، ورواد أحد في مسندة (٣٤٤/٣).

 ⁽۲) سورة الحجرات الآية (۱۳)
 (۳) قد في اسه . وي ۱۰ (۱۱ الاستعتارة وهو تحريف

⁽٤) العد الأدى الدوار كتاب حفظ النسال وباب بيان ما يُراح من العيبة (من ٢٣٤-٤٧٥) -

 ⁽٥) مثر الدار في احياه علوم الدين (كتاب أفات اللمان، بيان الأطفار المرخصة للفية،
 (٩) ٣٣٠ - ٣٣٥). عن هامش الإنجاف، وكفا «الإنجاف، للربدي: (٣٢٨-٣٢١-٣٣١).

⁽۳) ما السومان إلى حاج مسلم ۱۹۳۷ ما به ۱۹۶۶ با استكناب المحدالا فول ما دري و شهادة الروزه باليس هاي ظاهره الخيادر إلى الأمهام منه وهلك الأن الشرك اكبراً الاستهادي ولد عمل الاكبراً الرائباً إلى الما الله بلائماً واحم و تتاسب أن الرام من كبر الكبير ووهد الناسا ها العداد الما يصدرانا.

قائد تعدد نفت و عد الله يدون بديد أويد ما احد أو حديث الأول، وكذا حديث أي تكاه موقوعات الألا استجماليات تكان الأشراب بالله و عليان يوديين و وسهاده الرادرات و استجري في تشهدوات والمات عدقو في شهاده الزور (٢٦٥٤)، وسيتما في الإنهاب بالدانيان تكاني كرها (٢٥٥)، ولهدين عمير

⁽١ - الله عدالكدي) لايرعد سلاما ٢١١)

⁽٥) واحد و لأمام البروي . حدالله بعال فرح مسير (١٩٣٦)

للَّانُّكَ واليمينِ الفاجرةِ، وقطيعةِ الرَّحِم،

اليَّقِ (واليُمينِ العاجرة) قال ﷺ. امن حلف على مالِ امريءِ مسلمِ بعير حقَّ لَقِيِّ اللهِ وهو عليه غَضباب؛ دواه الشيخان! (١٠).

وقال ۱ امن اقتصع حوال ۱ اموی مسلم بیمینه فقد و حدالله به له و موام علمه الحده وفعال له حوار و با کان شده بسام ، به سول بله افوال وال کان قصید می آراث کاروره مسلم ۲۰

45.00

(١) وا البحد في في سوحيد، باب فون عه بعنى ﴿ وُجُوا يؤميتو بأجيرة في إلى ربيا باطرقة (٢٥٥). (١٠٥١) و مستد في إلى بيا باب وعدان للمع حر صبيد بعمي فاحد و باب (٣٤٤) وأن داود في لأجير (٣٤٤٠). وين حيث بعد بمعمع ب مالا لأجير (٣٤٤٠)، و ين مرددي في سوع و باب بعد بحدق في سعن عاجرة بمعمع بها مان مبيد (٣٢٤٦) و ويرمدي في المحكم ويناب من حاف عالي مدين المجيرة ليتطع بها مال (٣٢٢٠).

(۲) الد دراسة سدري حد له اي ساح مسد ۲۰ (۳۶۱) دوره الله اس اقتطع حقّ امركاه اسلم بوديته دسالم بوديته دسالم و له تطبقه و وهي أنْ قول الله الله داختي امركاه المدخل المداهدة و هي أنْ قول الله الله داختي سلم به دوكدا سائر خدوى النه سسب بال كحد ديد المداهدة وتصيب الروجة في القسم و قور دالمه ،

(٣) رواه مسمد في لابهال بياب وهيد من التنظع حتى مسلم بيمجيل فاجرة بالناره (٣٥١)، و مسمى في مات عصال باب القصاء في قتل المائل وكثيره، (١٥٤٣٥)، وإلى ماجه في «الأحكام» باب من حلف عن بدير فاحره بلعثظم بها مالاً ١٤٤٤،

اليري (وقطيعةِ الرحم) قال تتبر الا يدخُن الحنة قاطيعُ، روه الشبخاب فال سندان اس عسمه أن الدام اليعني قاطع رجمٍ، أن والمصيفة فعيدُ من القصع صد توصر دو ماحم بداله

علمه فوله وقطيعه الرحم " بي بالاساء، وعجر، أما بنزن لإحسان فالأفراث كي قال بعد في أن ما بسل بكتره ، لا صفرة، وعشمل بايكون صفه قافي يعض الأحوالي.

 ⁽¹⁾ ما يالحان إلى الأسار إلى إلى المالية (١٩٥٤ - وميليا في الأولى إلى المالية على (١٤٩٧) وأبو وارد في الركاة وياليا في صلة الرحم (١٩٩٦) ووالترملي في دم م عليه المالية الرحم (١٩٩٦) ووالترملي في دم م عليه المالية الرحم (١٩٩١).

⁽Y) I was a first with the second of the sec

ه خلف اي خد با خيا اين جب ميليان فيل الما تأن عرم لحيات يا کان أخلاف يکي ۱۰ لاحم التي خرابت ماکنجيهي اوفان اهو عام ي کان اختا مي ياي دا جاجا اوهان عوب التان هو العيانات

⁽١٤) العيث عامع المعد في ٢١ - ٤٥٢

امنل واليمينِ الفاجرةِ، وقطيعةِ الرَّحِم،

الين (واليَمينِ العاجرة) قد عين . دمن حلف على مالِ امريءِ مسلمِ معبر حتى لَيْقِيَ اللهِ وهو عليه غَضبابِه ، رواه السّبحان (١١).

وقال * أمن قبطع حزّ * أما ي مسلم سملية فقد أوّجب الله له الناز وحرّم عليه اخلة، فعال له حرّ ما تاكم شد يسيرًا ، يا رسول الله ؟ قال ! وإنّ كان هصيد من أراث ! . و د مسلم "

العاشية

البيري (وقطيعة الرحم، قال يحد الا يذكن الحية قاطع، وه تسحاب قال منهاد بن عينة في وواية (يعني قاطع رحم، (وانقصعه قعنه من انقصع صد الوصل، والرحم القوائة.

ي. . ، ۰ ۰ ٠

حشه قوله (وقطیعة الرحم) " بي علاسه، هجر، أما بدر لاحسان فلاهرث کے فاصد في الله بدر لکنه دارلا صعرف، وخشل أن يکدر ضعره في يعص الأحوالي.

- (١٤) رواه اليحاري في الأدم، ياب إثم القاطع (١٩٨٤)، وصبقع في الأدم، ياب صد حد حد (١٤٦٧) دوأبر عاود في الركاة، باب في صلة الرحم (١٦٩٦) ه در بدر في بدر عدم باب ما جاه في صله الرحم (١٩٩٩).
- (٧) رواه المخاري أن الأعب، بألم إثم القاطع (١٩٨٤)، ومنت في لانت باب صنه يرجي
- ه ختلف کي خد را چه ايي خت صيبها، نقيل اها کي عام تحت يا کنان آخيده کي. و لاحر ايي خامب شايختهي اوفان اها عام ي کل اخياس نوي لا خام، وهندا نهول اشار هو نقيد بنه
 - (١٤٤) نعب عاميم عد في ٢ ١٣٤٠

⁽١) رواه البحاري في التوجيد باب قول فة تعالى : ﴿ وَجُوهُ يَوْمِيْوِ نَاسِرُهُ ﴿ لَى بِهِ بَاطِرُهُ ﴾ رب باطرة ﴾ (٧٠٧)، وصلم في الإيباد، باب وجيد من اقتطع حق مسلم بيمي قامد و باب (٣٦٤٠) . وأبو داود في الإيبان والتقور، باب هيمي خلف بما التشكيم به مألا لاحد (٣٢٤٠) . ومن والمرمدي في سوع ، باب ما حدد في الإيبان والتقور عند على بعد عند ، يصفع به ما سند ، (١٩٢٩) ، ومن ماحد في الأحكام ، باب عن حلف على يمين قاجرة ليقتطع بها مالا (٣٣٢٢) .

 ⁽٣) و « مسلم في الربيات باليه وهيد من التطع حتى مسلم بيمين فاجرة بالنار و (٣٥١) «
 و سسمي في داب المصاء باب القضاء في قليل لمال وتشيره (٤٣٤٥) ، وأبن ماجه في الأحكام ، داد من حلف هاي مصرفات قبشطع بها مالاً ، (٤٣٢٤)

الآئي

النَّيْ (والعُقُوق) أي لمو بدس لأنه تيج عده في حديث من بكسر ، وفي احر ١٠ من أكبر الكبائر ، رواهما الشيخان .

وأما حديثهم ١٠ (الحالةُ مصرِلةِ الأُمُّ، ٣ . وحديث النحا ي "عمُّ الرجلِ صِنوُ أَبِيوا (1) فلا يدلانِ على أنْها كالوالدينِ في العقوقِ .

(والهرادِ) من مرحم لأنه تيم عدد من مسم الموسد " في مُهمكات. رواه الشيخَانِ. نغم يجب إذا عُلم أنه إذا ثبت يُقتل من عيرِ نكايةٍ في العدوّ انتفاه اعزاز الدين بثُبوته.

أعاشية

عر أنس بن مالك، قال: ادكر وسول عله عليه الكاثر، أو شنل هه ، مقال: الشرك باله ،
 وقتل النعس ، وعقوق الوالديره ، وواه البحاري في الأدب ، باب عقوق الوالدين من الكيام (69٧٧) .
 وصلم في الإيهاد، باب بيان الكيار وأكبرها (707) ، والترمذي في البيوع ،
 باب ما جاء في التعليظ في الكذب والروز ومحود (٧٠٧٧) ، والسائي في التحريم ، باب ذكر الكافر (٢٠٠١) .

(٧) عن عبد رحم س ب يك دعل به بال عنى عبد سي 50 عدد على إلا أستكم ماكير الكبار؟ ثلاثا الإشراك بالله ، وعقوق بو لديني ، وشهادة الرور ا ركال رسول الله كالا شك مجلس لها راك يكرزها حتى قلما : لينه سكت ، رواه البحاري في الأدب ، باب هفوق الواندين من الكبائر (٩٧٦) ، وصلم في الإيهان ، باب بيان الكبائر وأكبرها ، (٣٥٧). والترمذي في الرياز والصلة ، باب ما جادي عقوق الوالد بيان (١٩٠١).

(۳) رواه البحاري في الحد ي عدد عدد عضد (۱۹۵۲)، و بن حدد في الد بات لموادعه وبعيدته ۱۱٬۵۸۲ (۲۲۹)، (با مستب بيد آخر م اسن حدث في جهاد، بات صبح حديث (۲۲۵)، وينن يه ۱ حاله بسرية لأم،

(٤) هدر عداً «الدنيث الطريل» رواه مسلم كاملاً في الزكاة، ياب في تقديم الزكاد وسعها الجديد في الركاة والمعالم المديث في الركاة عام در (٢٣٧٤) . مدر في البخاري هذا المفديث في الركاة عام در در (٢٣٧٤) .

(٥) سالي عرف في احر " لكناته العبُّت دُى كاملا

الرفي (ومال البتيم) أى أكله مثلا، قال بعان : ﴿إِنَّ أَلْدِينَ يَأْمُكُنُونَ أَمُولَ ٱلْمُتَسَعَى ظُنْمًا ﴾ أ الانة، وقد عددُ سخة من سبع المونقات في حديث سنايي، وتردد ابنُ عند السلام في تقييله بِتصابِ السرقة [٢].

(وحیانة الکیل أو لوژن) فی عبر شيء المانه، باب نه بعنی: ﴿ وَيُلُّ لَلْمُطَلِّفُهُمِنْ ﴾ " لأنه و لكن نشمل الدح عوان " "ما في اسافه فصعمرة كي بنده

حسبه قوله (ومال البتيم) أي التعدّي فيه وإليه أشارَ بقولِهِ: (أي أكلهُ مثلاً وإنها احد في سعد الاكن الأله أعمرُ احد في سعد الاكن المليه مي استدامه وإنها عذر فيها بالأكن الأله أعمرُ وحود الاستاع

فوله (وخيانةِ الكَيْلِ والوَزنِ) قال الزركشي: اوكذا مصل حياء. قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لِاَحْبُالِ النَّالِيسِينَ﴾(١٠] (١٦)

قَلْتُ . هو معلومٌ من قول النصلف بعد ١٠ والعُلول؛

⁽۱) سورد سیاد، کید (۱۰)

^{(4) 10 1473} FML 41 (4)

⁽٣) سوروالطعين لأيه (١)

⁽٤) نظر «لروميه لميوي (٨ -٠٠)

⁽٥) سوره الأنمان الآية ١٥٥)

⁽١) أشرح حمع الحوامع العر. كشي (١ (٥٠٦)

ابنى

للنَّكُ وتقديمِ الصلاةِ وتأخيرِها، والكذبِ على رسولِ الله ﷺ وضربِ المسلم،

الشريخ (وتقُديم الصلاة) عن وفها (وتأخيرها) عه من عمد عد كالسند قال عليم من جمع مين صلاتيني مِن عبرِ عدرٍ فقد أتن مانًا مِن أمواب الكمائرِ ، . . رواه الترمذي ، وأولى بذلك تركها

أفاشيه

(۱) وواه الترمدي في الصلاة، باب ما حاه في الحيم بين الصلائين في الفضر (۱۸۸) ، عن طريق حيث و واله الترمدي في الصلاة و يال الرحيي ، وهو الحشين بن وهو فيعيت عند أهل الحديث حيث حيث و هذا عبد أما العند أن لا تُحمي بن الصلاتان و هذا عبد أما العند أن لا تُحمي بن الصلاتان السعر أو بموقة ، واخاكم في الصلاة (۱۶۰ م. الر ۱۶۰ م الر ۱۶۰ م) ، ما حسر بن فس الرحبي ، يثال له أبو علي من أمل اليس سكن الكوفة عبد ، دا با حير في المحتمر الراحبي ، يثال له أبو على من أمل اليس سكن الكوفة عبد ، دا با حير في المحتمر الراحبي الصلاة في السعر، واحميم بين الصلاقين من عبال الراحبي الراحبي المحتمر المحتمر المحتمر المحتمر عبد بن الراحبية المحتمر المحتمر عبد بن الراحبية المحتمر ال

ودان حافظ في مهديب (١٥٣١ - ١٠٥١ الموال العقبي في حديثة[أي حيث] المن همع بيان الصلامان فقد من ما من محيد / لا سابع عده ولا يعرف الامه وولا الصل به ووقد علي عن مر عناس ما النبي تميم حمع من تعهد والعصر بالجديث ، وقال المحاري الحادث مكرةً حد ولا يكسب حديث ، وقال الله بسالة (٢٩٢) الممروثة

الدي (والكنب على رسول الله عني) من عني المعدد عني سُعمَدًا عليتوأ مقعدهُ مِن النارِ ؟ (١) رواه الشيخانِ ، أما الكذّبُ على هير « فصغيرةً .

(وَضَرَبِ المُسَدَمِ) للا حَنْ . واله عَنْ الصَّالِ مِن أُمْتِي مِن أَعَلَى النَّارِ لَمُ أَرْهُنَ : قَوْمٌ مَعَهُم سَيَاطُ كَادْنَابِ البَقْرِ يَصِرِنُونَ مِنَا النَّاسِ، وَسَاهُ كَاسَيَاتُ عارِهَاتُ . . . إِلَى آخَوَهُ ، وَرَاهُ مَسْلَمُ (٢).

اللَّبَيَّةِ قُولُهُ (وَالْكَذَبُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أي عَمَدًا كيا ذَكِّهَ بَعْدُهُ فِي الحديث المستدل بهِ

قوله (أما الكدث على عبره فصعيرةً) اي ما م نقبرنا بي تُصيَّره كدرة كالإصر الحديد هداء لوحة ان الكدب عن عده من لأسياه كدرةً فناما على الكدب عدم ، لا أدامه حد مسلم الآن كدنًا عليّ ليس ككدب على أحدٍ، " . الأنا الكبائر متفاوتةً.

قوله (وضَوبِ المسلمِ) قال الزركشي ﴿ احصُ المسلمِ لأَيَّا مِنَ أَمَّا مُعَمَّى أَمُو عَهُ . وإلا ماللِمُنَّ كذلك؛ (١٤).

⁽¹⁾ رواه اليحاري إن العلم ، ياب إثم من كذب على اليبي ∰ (۱۹۱۰) ، حسم و عدمه و عدم (۲۰) ركب إلى العلم و التحديد إلى التحديد إلى التحديد التحديد على التي التحديد على التحديد على التي التحديد على التحديد على التي التحديد على التحديد

 ⁽۲) وواه مسلم في الشامي باب النبياء الكاسيات العاديات خاتلات عبيلات (۵۵۱۷) و ابن حادق صحيح في حدد ين على مناف الصحيح، باب وصف حدو هفيه (۷٤٢١)

⁽٣) براه السجاري في حساس سات ما يكرد من المهجم هن هند (١٣٩١)، وصده في لإبيال، مات معبقد الكفيت عن وصول الله بيميل (٥- ٢)، والدمدي في حالة ، مات حاجه في كردهم الموح (١٠٠٠)

⁽١٤) اشرح حمع حواسع المد كثبي ١٦ ١٥٠٨

رضَّ الصحابة) ول عنه الا تسنُّوا اصحابي فوالدي معيى بيلم نو أنَّ احدكُم المقدَّ من أخير دهنا ما أذرك من أحديم، ولا نصيفه ، . وه السحال المقدَّ من أخير دهنا ما أذرك من أحديم،

وروق مسم عن أي سعد حدري الله كال بن حالم لن أولمد " وعدالرهن بن غوف ("" شيء في حدث فتال رسول الله يحق الا تسوا أحدًا بن أصحابي فإن أحدكم لو ألفى الله الله .

عليه فوله (وستُ الصحابة) لا ول كي قال العراقي الستُ صحابي، قالمرادُ الجُمْشُ. قال وتستشي منهُ الصديقُ ما يسفي عصّحه فهر كفرُ بكديت اللّم وله "؟

۱۱ ره سعر بن ال تصدير عصدية بالمدون على التيم الوكث وتبعث طيلاء ١٩٦٣ . وسلم إلى وهي الله هيهم (١٩٣٤ . ١٩٣٤) وأبودارد إلى الشنة ، بالمدالية على سبب أصحاب التي الله (١٩٤٥) و سرسدي إلى الشنة ، بالمدال (١٩٥١) و والسالي إلى فضائل الصحابة ، بالمدال (١٩٠٣) . و المدال مدده ، بالمدال في فضائل الصحاب (١٩١٥) . و المدال مدده ، بالمدال في فضائل أصحاب (١٩١٥) . و المدال مدده ، بالمدال في فضائل أصحاب (١٩١٥) .

⁽۲) هو حد دان درستان نفر د بدان اینده دی استفاد که اینو ستوان کان آخذ بدا فی فادس آن خاهده دان این عید خیال خاهده درسید دم یکف حد و در این عیره حدیده این استان ایند به بید خیال عید خیال درسید دم شهد مع این 25 فیلح مکه را شهد سهد حدید و عدیف آن هده ایدان او استخده این بدا علی ۱۰ فیل این عالمه عیر دادید پیشیمی سیلهٔ ۲ آهد علی آلاً وسع ۱۸ (۱۳ (۲۱۵)).

⁽٣) هو عيدالرحي بي عرف ين عيد عوف القرشي والزهدي ، به عمد حد سند ، سنها بدهد بالباشة و أحد السنة أصحاب القروري الذي أخبر عبرً عن سن ، به عبرة عنهم بالباشة و أحد السنة أصحاب القروري الذي أخبر عبرً عن الباس عام المبد يعام المبد المستر ، سنم قديدًا قديدًا قل ذخول عام الأوقع و وها حد الفيم تثل ، وسهد بد ، ، سبر الساهد وشعد صابه على عهد وسول الله و وكال نمي إلى حديد ، الساهدي بالباس المبد يعام على حديد من المبد الله على المبد الم

۱۹۱۱ مستدر في فصادر الصحوب التا حراية منت حجودة الراسي له عنها (۱۹۶۳) ، د يو يوود في اسم الناب في أنهي عن النيا (صحوب النار) الله ١٤٥٥/ ١٥٥٥ ، با معنو في مافت المعهد (١٩٨١) ، دار المحدوق المديد دانات في فضائل فيتحدر سودانة (١٩١١) (١٩٨١)

⁽³ العر اشرح مع جوامع) دي ندين بدر في ١٠٩٠

⁽١) اشرح هم خومع الذي لدين بعا في ٢٦ ١٩٥)

⁽٣) نظر الرح سنية بمروي (٢) ٢٣٦)

الياني وحطات للصحابة السابين. ترهم سنهم الدي لا يمنَّ بهم متر ه عم هم حيث علَّلَ بِها ذَكُرَ .

وروى المحدريُ منه تهذِ قال ، ﴿إِنَّ اللهُ تَعَالَىٰ يَقُولُ ؛ مِن عَادَى لِي وَلِيا فَقَدَّ آذَنْتُهُ بِالْحَرِثُ ۚ ۚ ۚ ۚ إِنَّ عَلَيْمَ عَلَىٰ مِنْ عَالِمَ مِنْ عَالِمَ مِنْ يُصْحَادُ مِنْ أُولِيَاتُهُ تَعَالَىٰ وَسُهُمْ مُشْعَرُ سُعَادَ بَهِ

أمَّا سَبُّ وَاحْدِ مَنْ غَيْرِ الصَحَابَةِ فَصَغَيْرَةَ، وَحَدَيثُ الصَّحَيْحَيْنُ: آسِبابُّ السُّلَم فُسُوقٌ، (٢) ، مِناهُ تَكُرُّ السَّبِ (٢) .

المائية

(۱) و دالنجا ي لي دادي و آمال الدافعية (۲۵۰۷) و الراماجة في لفالي بالدامل لمراهي له السلامة مرا الفالي (۱۹۹۹)، الراجات في الداو لإحسال: بالداما و الواقعات والإحسال ۲٬۳۷۷ (۱۹۸۵)

الديج (وكِتهان الشّهادة) و ن معن ﴿ وَمِن يَضَعُمُها فَرَاتُهُ وَالْمُ قَلِّمُهُ ﴾ أي محسوخ (وَالرِشْوَةِ) وهي أن يبقل مالا ليُحقّ باطلا أو يُسطِل حقّا، قال بيج المحلة عن الراشي والمُرتشي الآس، و مان محدوعات، و دالترمدي " و داله على الحكم الموسسة أن و الحكم في رويه أنصا الوالرائشي اللهي يسمى بينها الآس، وقال عنه يدون الريادين اصحيح إساده، وقال الترمذي فيه بدونها ؟ احسن صحيحه .

1748 41 41 41

(٧) رواه الترمدي في الأحكام» باب ما حاد في الراشي والرئشي في حجم. (١٣٣١).. و حاسب محمد المحمد في الحسس صحيح» ، وأمر داود في الأقشية ، بأب في كراهية الرشوة (١٣٧٣). - باب حج في الأحكام» ، باب التمنيظ في الحيف والرشوة (١٣١٣) ، وابن حيان في صحيحه ، في الفضاه ، باب الرشوة (٧٧٠ه ، ١٤ / ٤٠٠) ، والحاكم في والأحكام» (٣١٠ - ٠٠ ؛ والله والله والإسلام» ووائل الأوس ٨٠ ووائلة الشوكاني في بيل الأوس ٨٠ والله والدر ١٨٠٥ ، وابنار كفوري في بيل الأوس ٨٠ والله والدر ١٨٥٥ ، وابنار كفوري في بيل الأوس ٨٠ والله والدر ١٨٥٥ ، وابنار كفوري في ميل الأوس ٨٠ والله والله والدر والله وا

(0) و حاكم في بعضاء صافت بمجليب بدي غراء الساح أو الل ماجه (۲۷٬۲۸۰ و والل المام و دارات عمر اللي تنظيم و بيت اللي يا تشيير (وهو صدوق جنف حد و م يغير حديثه فأك باده في العرب ٣٠٠٤ أي شواهد لا في الأصواء وصححه الساطي في خاصة لصحة (۲۷۶) و فيمة أماري في فقيل عدر (۵۱/۲۱) و أوروه حالك هذي في تجمع (۵/۲۸) و في دورة (۵/۱۸) و لم (۲۵۳) . و لم (۲۸۳) .

⁽٢) راداست بي في أدب ، بات ما يسهى عن السيات واللمان ، (١٠٤)، وسسلم في الإبياد، بات مون سي عليه اسبيات المسلم فُسرق، وقتالُه كمرّه (١١٦)، والترملي في المبرّ والصدة ، بات ما حاد سب المؤمن فسوق، (١٩٨٧)، والسائي في التحريم ، ياب قتال المسيم (١٣١)، والسائي بي التحريم ، ياب قتال المسيم (١٣١)، والراب (١٩٤١)، والراب المحريم ، ياب قتال المسيم (١٣١)، والراب المسيم (١٩٤١).

 ⁽٣) قال الدوري، رحمه الله في فشرح صديره (٣) (٢٤٠) أوستُ المسدر بعبر حل حرام برهاع الأمه، وقاعمة فاسلُ بن أحدر به بنتي ﷺ وأما فأنه بعير حقَّ فلا يكفُر به عند أهل لحق كُمرا نجرُح به عن بده!

اللك ... والله

اليرج (والبرياثة) وهي المسحسان برحن عن هنه، وفي حدث: الثلاثة لا يدخلون احمة , العاقُ والدّيو، والدّيوث، ورِخْلةُ الساء، ``. قال سعمي، المسلم صالحا^(١)،

(والقيادة) وهي استحسان برحل عن عبر أهمه وهي مفسه على لدياته (والسِعابة)، هي بالدهب بشخص بي طالم ليُؤدبهُ بي يفولُه في حقّه، وفي بهايه لعربت احدثُ ساعي مُثبَّدُ " اي مهندُ نُسعاته بعينهُ ، والسعي به، وإليه

عاشبه قوله (ورخْفةُ النساء) هي نكسر الحبم المشهة بالرحان ١٩

قوله (والقبادة . إلى آخره) سع فه الركتي أثناء و بدي في أصل الروضة في لعلاق عن سنما . ان نفو د من يحمل برجاب إن أهنه وتحلّي بينهم وسين ال . [أم] الان وكشنا بن لا عنص بالأهل مل هو الذي يجمع بين برجاب و سناه في احرام، بنهي أ فالقبادة على الأول: بمعني الديائية، وعلى نئاني أعمَّ منها ، حامل من ذكر عني الاقتصار عني غير الأهل حوف التكرير، فهو نفسه مرد

⁽۱) و باحکوی الاین با ۱۹۶۱ (۱۹۵۱) وای اصحیح لاساد و واقیه بدهیی، واورد. حاصد قسمی ای احجمع (۱۸ - ۷۷، ۱۳۵۳۱) داد با و اید برسندین (۱۸۷۵) ۱۸۷۱ و حاص نفاسا و حسم حافظه سیوطی ای احجم شدر (۳۵۶۰، ۳۵۲۹)

٢٧١ (المتجيفي) لما فين (- 123 (عن هامش (أستدر ١٠٠٠)

١٢٠٠٩ ل عرب حدث الرائر له ١١١١١٠١

⁽٤) بعد الحدد بدياد لات معر (١١) ١٩٦٨ ديند (١٥)

⁽٥) نظر الترجيجة جرسة بير كنتي (١) ١٥٠٩)

 ⁽٦) هو في فروع الشافعة والتي آسيد عبد أرجم بن مأمون لذي الشافعي الموق سنة (١٩٦٦هـ) موم يكمنه ديل وصل بن حدود وكمله حرعه («صفات الشافعية اللإنسوي» (١٩٥٦)

⁽٧) إلى السَّعُ الثلاث السهم وبسهم والمراف العبوات ما أنت ، والله عدى أعدم

A) مرسل معکونیز سامعر می ۱۹

⁽٩) نظر اروضه انطانين؛ (١٩٤/٨)

وفال فده در شراع لا منشها لا سر هد عديان داد مدين عدان المعادد وفال في المعادد وقد أدول فؤاد بن محكم بها ورحة رجالا في أو بين أي روحة رجالا في أي المعادد والمعادد والمعارف إلا أنه قد روى هنه ليث غير احديث]، والطوراني في الكيم (١٤١٥) داد داد خطات وهو يخيورك.

قال بعد المعمر صفر صفر صفر بداح بدي بندي سهره ، من عديث ، ورس كدنت المواجه عدر الله (١٦٩) قال الوقعة مسل المؤلف أيمن السرطي ألا أن توقه و اللهي يسمى بيتهاه ، من المؤيث وليس كذلك ، ول هو تعمير من كلام ١٠ (ي ١٠ وكم) هو واضح في الكتب المذكورة سابقاً ، وقد تعالى أعلم .

⁽۱) کد پرستان روته است

⁽٦) مادس ممکر فین سامط می ۱۱۱

⁽٣) نظر ڪوي بلامام انهوري (ص ١١٥)

لعشيه قوله (ومُنع الركاة) بدخل فيه سعّ نصد ، وسع ، فيد يا حديب ١٠ يد

فويه (ويأس الرحمة الع) سن بدد بد سعه حمله عنى بنديوب (١٠) فإنه دُمرُ لصاهر الانه، بن بدر ستعد بعد عن بدن بدلات داستعمامها فيكون كبره لا خفرا وهو ما في حد من الكاتو الإشراك بالله، والناس من رؤح الله، ١٥ لد فضي " ، بكنا صوب وقعه من بن مسعاد "

البرج (وأنَّى المُكْرِ) ولاسة سار في المعاصي، والانكال على العقو، قال تعالى: ﴿ فَلَا يَأْمُنُ مَكُر اللَّهِ إِلاَّ لَقَوْمُ (نَخْيَمُونَ ١٠٤)

(والطهار) كند را دخرا أوجه: الماعي كعهر الله والله العالم ها: ﴿ وَإِنَّهُمْ لِلقُولُونِ مُنكرًا مَن ٱلْقَوْلِ وَرُورٌ ﴾ (أاني حلت شبهو الروحة بالألم في التحريم

ا ولحَمْ الحَرْيْرِ ، والمُنتَةَ) بِ مَا أَهُ لَمْهُ صَرَّوَ ، قَالَ تَعَانَى ﴿ قُلُ لَا أَحِمْ فِي مَا أُوجِي إِلَى مُحَرَّمًا عَنَ طَاعِمِ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْنَةً أَوْ دَمًا مُسْفُوعًا أَوْ لَحْمَ جَايِرِهِ فَإِنَّهُ رِجْسَ ﴾ [7].

لخاشيه وعلى هذا تحمر الساسل في لايه عن استعاد، و لكمار على معياد النعوي، وهو السمار الدو عمر له تعلما على مرتكب دلك

المثل ٠٠٠٠

 ⁽¹⁾ رواه البحاري في المساقاة ، بات شرب الباس وسقي الدوات من الأميار ، (٢٣٧١) ، ومسلم
 في الركاة ، باب إشم مانع الزكاة ، (٢٢٨٢) ، والسائي في الحيل ، باب : ١ ، (٢٥٦٥) ، ولين
 ماجه في الحهاد، باب ارتباط الحيل في سبيل الله (٢٧٨٨)

⁽٢) سورة يوسف ، الآية (٨٧)

⁽٣) رواه الطراق في والكدره (١٣٠٢٣) ١٩٠٧هـ عن ابن صاب موقوقًا، وقال الميثمي في الملجمع (١٠٤/١٥) وقال : «رجاله موثوقور»، روواه أيضًا عن ابن مسعود موقولًا عليه (١٠٤/١) وقال الخافظ الميشمي في «المجمع» (١٠٤/١): «إسنافه صحح» وكذا رواه أيضا البيهقي في وشعب الإبيان» (١٥٥٠، ٦/ ١٠٠٠)، وكذا فكره العام عن حجد في المصح (١٦٠ ١٠٠٠) عند مد مود عده وعد عان العد ب

⁽³⁾ هو عد الله من مسعود بين خافل أبو هبد الرحى الهربي ، أحد السابقي الأولين ، أسلم قديما ، وها به الهجرين ، وشهد يدنوا وما يعتم الله ، ولازم النبي في و وكان صاحب مله ، وحدث عه بالكتر ، أحى الله ي يجل سه ما من ما ما وجد الهجود بدوس معد سر معاد ، وهو والعس حهد بنافران سكه ، من سد سه ٢٠٣٠ على عديد وقبل عيره (الإصابة ١٤/٩٦).

⁽١١) سهره لأعرف لأيد (١٩٩)

⁽۲) سرره محادثه لأيد (۲)

⁽¹²³⁾ as pour som (5)

⁽٤) المعلى الأسال للرباء عامة (١٥) (١٥) (١٠)

الدُرِجُ (وَفِطْرِ رَمْصَانَ) مِن عبر عُدرِ لأنَّ صومه من كَب الإسلام، فقصُرُه مُودر معدد اكتراثِ موتكِيهِ بالدين،

للمشه قوله (لأن صوفه مِن أركانِ الإسلام الح) من قصد في ذكر ما يُدكر فه حيرًا كه ذكره في مصان حيرًا كه ذكره في مصاره لأن احد أو دقيه وهو من أفطريوما في رمصان مِن عير رُحضة ولا مرص لم يقصه صِيامُ الدَّهْرِ، مسكم قيه ، كن له شواهد (٢) تجبرهُ فيُحتجُ بهِ

(١) و « دو ده . إلى نصبه ». ب عديم إلى من أفطر هيداً (٢٣٩٦) ، والترمدي في الصوم، ياب ما جاه في الإهمار متحدداً (٢٣٢) ، وقال : «لا نمره إلا من هذا الرجه» ، والناوقطني إلى اللهام ، بأن ما حام في كمارة من أفطر يومًا من رفضات (١٦٧٧) » والمناوقطني إلى المساه ، ب من تحد يا نسب المعاور من المطرف وهو أبو المعارض يويدًا من المطرف وهو التي الحديث كما إلى «التقريب» ؛ ٣٩٥) عن أبي المرافع في المن هرورة مرورة ، وأورده المبوطن في احامع الصمير (٨٤٩٦) وحسه ، وامطر تمقيب الماري في في المن فيض القديرة (٨٤٩٦)

وهُلُقَة البخاري في الصوم ، ياب إذا جامع لي رمضان ، بقولُ ... ، ... و هن أبي هريرة وفعه : من أفطر يوطّ من رمضان... ، وبه قال انر مسمودة

ولان خالف في ساح البحالي (١٩٠-١٩٠): الوصلة أصبحات الشي الأربعة ا وصححه الراح بله عن هالد المصليات في وشهلة كالأهما عن حييب بن أبي تال الرها الله فقيه حسراج كي في حيا المجلسا (١٥٠) عن الدالم عاليات المائية عاليات في المجلسا (١٥٠) عن القادم عن الله عاليات عاليات المدال المحاليات على المحاليات المحاليات على المحاليات المحاليات

(٣) شاهد آثر اس سعد علي علمه البحاري. قال ابن حيير، رحمه الله في الفتح (١٩١/٤):
 اوال س) مسعود وصنه سهمي يس وجوه وصدالسرزاق وابس أي شبية من وجو أكمرا.

البع (والعلول) وهو احديد من بعيده كم دية أبو عبيد، قال بعالى: ﴿ وَمَنْ يَعْلُنُ } يَاتُ بِمَا عَنْ يَوْمُ أَنْقَيْمَهُ ﴾

عاسبه قوله (والغُلُول وهو الحيّانةُ من العبيمة كيا قال أبو عبيلٍ) لأوْبَى فولُ لأرهري وعبره (اله حديدُ من نفسمه، أو بيب المال، أو الركاة؛

· · · · · · · · · · · · · · · ·

فالله الي فالسيتي اللها عن فجه حال فكاكن لن حرة من طريق لن المرك يوسيع به فيها الفطاع الله الدينات التيديق فال تعدر لن الجعيات في فضاة له التن صناع سيهر إلمصال في عدد الشار المداد التناع الدهر الجياع الراجعيار)

ده شاهد حد وه بد فقشي عن اي عريزه مرفوع (۱۹۹۱ - ۱۹۹۸) وي سنه عيار بن مطر وهو مروب فانه بن عدي و وره بنځي ي اطميء (۲۰ ۱۹۵) و وال عيمي ي عمله ايوواکد (۲۱۸ ۷) اصليف خد وولدواکه باعليه الاستان لاس حجر (۲۰ ۷ ۲۰) فان الدو الدو الدو باد دروندواکه باعله الاستان الدينان لاس حجر (۲۰ ۷ ۲۰)

قال العبد الفعر وعد العدية ويواندية ومكل مع هدير شاهدين أن صحا بالاستهاد- لا العبدية الحديث للاحيجاج وإلله بعاني عبر

⁽¹⁾ me, all sayly blue (1)

ايين بينينين

اليل (والمحاربة) وهي قطة الصرب على المارس باحاصهم قال بعلى ﴿ إِنَّمَا حَرَاؤُا اللَّذِينَ تُعَارِيُونَ أَنَّهُ ورسُولُمْ وَيَسْعُولُ فِي الْأَرْصِ فِسَادٌ ﴾ الأنه

(واليمور، والربا) متوحدة لأنه جر عدها من السنع مو عدات في خديث السابق (٢٠).

(وإدْمَانِ الصغيرةِ) أي المواطبة عليها مِن موع أو أمواع

وليست الكياثر منحصرة فيها عدة كها أشار إليه بالكاف في أو لمها ؛ وما ورد من حديث مصحيحي كدر الإشراك بالله ، واستحر " ، وعفوقُ الواللة ين ، وقتلُ النصي (٤٤) ،

لتاشية قوله (الرِما بالموخّلة) حبر م كشي ل لكول مشده للحشه ، فكول كندة أيضًا ، وأقرّةُ عليه العراقي (٦٦).

قوله (أي المواظية عليها) أي محت لا يُعيث صاعبه [عن] ١٠ معاصمه

الدي رد لنحاري اواليمين العموس، ، ومسده عدد اوقول الروران. وحدثها المحتبوا السنع المويقات: الشرك دالله ، والبحر، وقتل العمي، التي حرَّمها الله إلا سالحق، وأكل مال البتيم، وأكل الريا، والتولي يوم الرَّحم، وقدف المُحصات العافلات المؤمات! " . ومحلول على سال محتاج إليه مه وقدف دد ، وقد قال من عباس . "هي إلى السبعين أقربُ ، ومعيد من جبراً المالية المرتبية المنافقة المرتبية المرتبية

 $d_{\chi_{\rm min}} \gg$

 $^{(11) = (11)^{-1} (11)}$

⁽٢) الصواتُ الأبِيِّة ، ريدُكرُه الشارح فته شاح قال الصف الديان الصعارة .

 ⁽٩) قال تعدد المقد عد عد به به به بالديد فولم أنه سيخد العدد مدرج في مين حديث لدو أحددًا.
 في حد الصحيحات بعد سيحيد في معيد به القد بمان عدو.

 ⁽³⁾ رواه المحادي في شهاد ساد بات ما قبل في شهاده الرواد (۲۹۵۳)، ومسلم في الإسهاد، بات بات بالديا لكنال واكانه في (۲۶۹۱)، وأن مدي في السوع بات ما حاد في المقلط في لكديد والرواد (۲۲۷۷) وه مسلم في بنجايت بات ذكر الكنال (۲۹۱۱)

⁽۵) اشرح هم احرامه الد کشی (۱ ۱۹۵)

⁽٦) اشرح مع جو موا بعد في (١)

⁽۲) ما بای میگرفتان شافط باز ایانه

ا ، ، ، سخا ن ال عدمات بات قوله معار فوضي أحيَّاها ﴿ (١٩٨٢)، وفي مستاده غرمادين ، بات الديم عبر باريد، (١٩٩٤)

۲۱ روسيول لايه د د در ک د (۱۹۵۹)

⁽٣) رو د سای ی یی برهستان بات در به بدی ... او بن الدی باستگون آمول الهسی کُمَتْ إِسْنا باستگون فی بگونهم بازا وسیستون بسیره ، (۱۹۱۵ ، وساید فی الایران بات بات بخداد داکه بین ۱۹۵۸ ، به داوه دفی باسیان بات با حداد فی اشد بد فی اگر مال بنید (۱۳۸۷) وانسانی فی با صاب بات احداد در مان (بنید ۱۳۸۷)

⁽٤) هو سفید از حید این هسام الکافی الأصداء او عشد الله ، لأم داخیتی و مسع می حاصله می است. نصیحاند و دارد می کنار اینه اساستان و مقدمیهم فی اسفید ، و حدیث ، و انتقام و و انتخاذه ، دائر ع ، و عد ها اس صفات ها حیر ، و کاف یقال استید این حسر جهید انتخاذه الله حیدت از ایوانتی حید ، و صلح است ۱۹۵ ما دو در پیش حیدت انتقاد لا یانه التهادیب الله و ی (۱ ۲۱۰).

1

للحثية

وحرح بإمكار البرقع الاحدار عن حداص سي سم فسعى أن يا دافي التعريف الاول أعادنا حتى لا حراج منة حداطل ديني به فع فيه سان الواقع.

وما في المروي من أمر وسي والجاهما للرجع أن حد الناوس ﴿ وَأَقَيْمُوا اللَّهِ مِنْ عَلَيْهِ اللَّهِ مِنْ مَا وَعَي اللَّهُمُوفَةُ * * ، ﴿ وَلَا تَقْرِبُوا ٱلزَّيُّ ﴾ * * ، مثلا الصلاة واحدُه، لولنا حرام، وعني المقاالقياس .

مسألة : الإخبارُ عن عامَّ لا تُرافُع فيه

قوله (وهو الإخبارُ عن خاصي. الخ) بصدق بالدعوى وبالإقرار بحاصي مع أبى لينا بشهادة، إذ الإخبارُ بحقي إن كان بحق للمخبر على غير" عند حكم فهو الدعوى، أو لغيره عليه، / فإقرارٌ، أو لغيره على غيره عند حاكم فشهادة وأما لفظها غشرط للاعتبادِ بها فلا يُذكرُ في تعريفها.

و مه (هيمعي أن يراد في [التعريف] الأول اعاليّا) أي ما بفال عن عامً علم علم علم علم علم علم علم الدون ما عدل الهم وحدة مدون اعتداء لأن لمقصود منها عتقادً خصوصيتها بعن اختصت بها، وهو عامً .

⁽۱) سوردانده کیه (۱)

⁽۳) سوره لإسر + لأيه (۳)

والأناء مرايان معجوف السافعة مراء

 ⁽۲) قاربانفيومي في المستاح (۲/ ۲۳۲) ، المدى الأسل من الدامع فناع سنكياها حدارة

النائل وداشهدًا إنشاءً تَضمَّن الإخبار، لا عَضْ إخبار، أو إنشاء على المختار؛ وصيغ العقود كـ "بعتُ إنشاءٌ خلافًا لأبي حنيفةً.

ظائمية واعدم أمه قد يجتمع في مكلام ما بندولُ الروايه و شهده كلاحا على إديه هلالي ومضانُ^(١)، فإنّه مِن جهةِ عمومه روايةٌ فاكتفى فيه بواحد، ومِن جهة اختصاصِو جِنْهِ السنةِ وبالناس الموجودين فيها شهادةٌ فاعتُر فيه الحريةُ، والذكورةُ، ولفظُ الشهادة (٢).

قوله (وما في المُروَّيِّ . . . الخ) جوابُ سؤالِ تقديره : إنَّ هده الأمور إنشاءاتُ فكيف شيئِت آخيازًا؟ فأحاب : بأنها مؤولةً . وأجاب حدَّ ، بأنها إحيار بالنسبة إلى باقليها لأن النبي على خبرُ عن الله تعالى بأنه قال : ﴿ وَأَقِيمُوا السَّلَوْهُ ﴾ ﴿ وَلَا تَقَرَبُوا آلزِّنَ ﴾ ونحو ذلك ، وغير دحهُ بأن النبي على أخبر بذلك أو بأن الصحابي أخبرُ عنه على به وهكذا .

(٢) ومد عدل الشافعية ، قال الإعام النووي ، رحمه الله تعالى ، في اشهرج ، (١ / ٥٦٧) ، عن هدمش المعمي المعناح ، الحث عد أر عصاد بالكري شعدن ثلاثين أو رويد علام و وثنوتُ رأية بعدي - وفي عواحدُلالو، وشرطُ الواحدِ عبدة المُدولِ في الأصغُ ، لا عبدِ واعرأةً) ،

إلى المنهدُ إنشاءٌ تصمَّل الإحدر) بالمشهود به (لا تخفَّل إخبار ، أو إنشاءٌ على المحتار) هم باصاً في منعقه واشي المحتار) هم باصاً في منعقه أحدد مصمونه في حرح به ، وبي مُنعنقه واشي بي المعنيّ مقط و والثالث إلى اللفظ مقط، وهو التحقيق فلم تتواود الثلاثة على تحد ولا منعنة بن كوب الشهدة الشاء وكوب معلى الشهدة إخبارًا، لأنه صيغةٌ مؤديةٌ لذلك المعنى بمتعلقه .

(وصيعُ العُقودِ ك العثُ) و شه بنُ. وره حنُ. ومروحنُ (إنشاءً) ' لرجودِ مضموبها في الخارج بها ه

للديه دويه (والثالث: إلى النفظ فقط، وهو التحقيقُ) لأن ينتعد هو موضوعُ معدة. مع قطع النظرِ عن شفلقتِه.

قوله : (قدم تتواردُ الثلاثة عن علي واحدٍ) اي ١٥ حلاف حدمه (ي سأله) "
قوله . / (لأنهُ صبعةً مؤديةً لدلك لمني سُتعلقه) أي معه فصار معني
(اشهدُ) " حد العدم لمحد السعال و له موجد لعني الأله
قاد الدور الدور ما الدور ال

قوله (وصيغ العقود) أي والحلول كـ ﴿ أَعَنَفُتُ ا

ه ما تحقها فيه العل هو البناء واحدًا فهي صبع يعقود وقت احقاقا الهاجمال الا التعويد وقاراعا هم اللهاء الشاء سامهو بأعل حدراتها الأنفروق معراق (۱۱۹۰۰)

⁽٣) بدين معكوفيان سابط من اياد

⁽٣) مكد في الداروق (١) فشمر العنا لصحيف

للحشية قوله (بأن يُقدر وجود مصمويها في لخارج قبل التلفظ به) بي نصر بره صدق التُلفظ (١) الموضوع بمحم في لاصل ويتعالل بالأون ال تحبب بايه لا صدوره لذلك، لكن نُقِلِت (٢) صيغةُ الخبر إلى الإنشاء عرفًا فصارَ حقت، عا بيه

(۱) هکدای اسال وی ۱۱۰ سفد دما کتب میخ

البرج (قال القاصي) أبو حكر سافلان ﴿ (يَشُكُ الحَرْجُ والتَّعْدِيلُ بواحدٍ) في مرَّه بِهُ و شهاده نظر این آن دیث جراه 🍐

[ما يَثبثتُ بهِ الجرحُ والتعديلُ]

(وتبل: في الرواية فقط) أي بخلافِ الشهادة رعايةُ للتناسب فيهياء مب ا بو حد نصل في الرواية هون الشهادة (11) .

(وقيل: لافيهم) نصر إلى أنادلت شهاده فلانداف من تعددات

عَلَيْهَ قُولُه (قال القاصي: يشتُ اخرحُ والتعديلُ بواحدٍ، فصتْه بمديمُ هذا مع حكمه ما يأتي [بصعه] * افعرا حسارُه ما لكن سان حكاه الأمدي * و سأ الحاجب (٦) وغيرهما (٧) عن الأكثرين، ورجُّحهُ الإمام (٨)، لــــي، عـــ، أ

⁽٢) هكوال البياسية وق (١ - الفدينة بصحف والله عليه

ا احتلام من الراحيد و بحديث عمهادان شام بمندفي بوب عوم و تعديق عل ثلاثة مناهب ، الأول : الإكتمة بالواحد فيهيا ، وقاله عد صير الم ك ، ٠ م ح مس عراه إلى المحققين الأبرهان (١/ ٢٣٧)، الأحكام، الأحدى ٢ ١٣١٦، ١٠٠ مستمى،

⁷³ قد بدهب باز دير لاتهادياء جدفي برد بالدي بسهامه وهو مدهب همهو من the section of many and the base of the beautiful and عمران ۱۳۰۱ - ۱۳۲۱ - مدانت منتومی (ص. ۲۰۳۱) اساح تکدکت ۲۰۰۱ (۱۳۳۰)

الأعد بدهان الذي وهو سه مأ بعدد فيهيء فيه لل خدي من حالته وتعطي محدثان البرهان (١٩٣١) ويؤيلم وولا ١٩٣١) ومرح لكولسه الا ١٩٦٥

¹¹⁾ ما يه ممکن در ساور در ۱۰

⁽c) ((2 - 1) my 17 - 4)

⁽٦) الحنف علين لأبن جاجب (١)

⁽۱) كند عن لأعيال في الفالح (۱۹ ۱۹۸۱)، ولم الحد في فشرح الكولساء 132 TH AND - Dear (17 17)

⁽٩) كاستصاوى في المنها ما العلى (١٣) ، تقراق في فالسفيح والمرجمة (٣١٥)، وحمر في في 1289 1116

الدي (وقال القاصي) عبد (يكمي الإطلاقُ فيهم) بي في خرج و سعدين فلا محتاج بن ذكر سسهم في نزو نه و سمهاده أسفاء العدم حارج و معدل لده ا

لْلَابُّهُ هُو الثاني المفصِل بين الرواية والشهادة (٢٠).

قولُهُ (وقال القاصي: يكلمي الإطلاقُ فيهم) مع [الله] * في نمو هد عن تقاصي لإمام مر بي * و لامام ي ما مناوعه مام حامل * والعران في المتخول (٧) القول الثالث (٨) و والموجودُ (٩) في التقريب

للفاضي هو نقار دان المستوان عو المدلعي ١٠ قوال والمنافعة الغزالي في المستصفى (١٣) . والقلة الخطيب البعدادي في كفايته السنده إليه (١٣) .

(١) اغتلف العلياء في وحوب ذكر سب اخرج والمديل عن أربة مداهب ، أحدها: عبد وجوب ذكر السب فيهي ، فاله القاصي أبي مكر الدفلان ، واحتاره إمام الخرمين في «البرهائه» (١/ ٢٣٧) ، والعراق في المستصفى (١/ ٤٨١) ، والرازي في «المصرل» (١/ ٤١٠)، والأحدي في الأحكام (٢/ ٢١٧) ، والعراق في «شرح التنقيع» (ص ٢٥٠)

(٢) واختاره المصفُ وحدالة تعلى في الإياح الرابع (٢/ ٣٢١) . وهو الراحعُ المعتار ، والله تعالى أعلم

(٣) ما بين معكونتين ساقط من (به) ، ولعل إسقاطه أولى

(٤) «للحصول» للزاري: (١/ ١٤٠).

(٥) الأحكام؛ للأمدي: (٣١٧/٢)

(٦) «البرهان» الإمام المرمين: (١١/ ٢٣٧)

(٧) المبخول من تعبيقات الأصول؛ للإمام العرالي: حر ١٣٥٠)

الكام تعني بالعدل بديث الأمانين الدين السيث للعدين فقطاع أن يامان سب الخرج

(4) القسمة من ضبط المحشى شبع الإسلام، وحد الد تعالى، وهو مبتداً، والخبراً: (هو القول الرابع)

١٠٠ ممي باعد را الرابع مدهب الشاهي وص شعه و وور : وجوراً وكي سبب الشرح دون التعليل ١
 والصحح من ملحب القاضي الدي مص عبه ي دانيتريب هو الأول و فق تعالى أعلم .

(۱۱) بعد «الكماية» للحطيب (ص: ۱۰۸)، و«اليحر»(غ/ ۲۹۲)، و«المصير»(۱/ ۸۸۰)، الماء مدر» (۱/ ۸۸۰)،

(١٣) السنهيعي النجري - ١ - ١٨)

(۱۲۱ الكفاية بيخفيث (حي ۱۰۱)

إِنْ وَقِيلِ: اللَّذَكُرُ سَبِبُهِما ، وقيل: اسبتُ التعديل فقطه، وعكس الشافعي ، وهو المختارُ في الشهادةِ ، وأمّا الروايةُ فيكمي الإطلاقُ إذا عُرف مذهبُ الحارح ، وقولُ الإمامينِ: ايكمي إطلاقُهي للعالمِ سسبِها هو رأيُ القاصي ، إذْ لا تعديل ولا جرح إلا للعالمِ.

البيع (وقيل: يدكُر مسهها) + لا كني اصلاقهي لاحبيال أن حرح به بيس بحارج ،
وأن بدد الى بعدي عبلا بالصاه (وقيل) يدكُ (سب التعديل
فقط) ي دو با سب حرح لان مطني خرج يُنصُ ثقه ، ومطني بعدين لا
مُصاهد حد الاعتباد فيه دون سهد التعديل (الم

اهائيه قوله (رداعُرف مدهتُ الحارج) متهورته أنه در بأهرف دلك لا بثلث حرعُ الدول بدن سبه دان بنه رحم هال الدول بدن سبه دان بنه الحارج علاق معالم المرابعة على المرابعة و المرابعة و عدم الكنّا لعثملُه المرابعة في إندات الجرح الكنّا لعثملُه في إندات الجرح الكنّا لعثملُه في التوقُّف عن قبول خير من قبل فيه ذلك الآنة أرقع عندنا زيبةٌ قربةُ (8)

١١٠ هد هو بدهيد سن . هم وجو بايان سبب فيها و دي. (سعر ٢٩٤ ١٩١٤)

 ⁽۲) هذا در لدهت بیت ، مر ، حات دار سب سدیم دون سب حرح ، عده (ادم ق)
 الدرهانه (۱/۲۲۷) ، والدراق في داشجراره (ص : ۳۵۶) هي ندمني

 ⁽٣) هذا هو اللحب الرابع: وهو ذكر مبيه الحرح دود سبيه العدال، وأنه حياهم من العقيد،
 والمحلمين والأصلوبين، «البحر» (٢٩٣/٤)، فالتدريب؛ مسوحي دفس ٢٠٠، عقوم
 الحديثة لابن الصالح (ص: ١٠٧)، و«الكماية» (ص: ١٠٨)، «مرح لكه تسه ٢٠٠٤).

 ⁽³⁾ كالإمام الدوري في «التقريب» (ص ٢٠١٠)، عن هامش الدرب، والسناحي في العربسة (ص : ٢٠١).

 ⁽٥) اعتوم جديث والاس عبلاح (ص ١٠١٨) ، نظر نعمن منادنا بدكتور نورالدين عمر عن اولد بن نصلاح

النافي (وهو) أي عكس الشامي (المحتاري الشهادة، وأما الرواية فيكفي الإطلاق)

ويهما للحرح كالتعديل (إدا عُرِف مدهث الحارج) من أنه لا حرث الا بداد ولا يكتفى سنت ديث في يشهادة لتعنق اختى فيها بالمشهود به (وقول الإمامين) أي يامام احراس به إسام الرائح اليكفي إطلاقهما) أي الحرح والتعدير (لمعالم سسهما) أي سه ولا يكفي من عدد، (هو رأي الحرح والتعدير (لمعالم سسهما) أي سه ولا يكفي من عدد، (هو رأي القاصي) ألا منتماء (إد لا تعديل وحرح إلا مِن العالم السسهم، فلا يقد اليه ويده والم عددة وي دكرة معدر حديث وعددة

اللَّائِيَّةِ قُولُه (أي منه) بيَّن بهِ أنَّ اللامْ فِي اللَّعَالَمِ» سمعني (مِن».

والجرحُ مُقدَّمٌ إِنْ كان عددُ الجارحِ أكثر من المعدَّل إحماعًا، وكذا إِنْ تَساوِيا، أو كان الحارحُ أقلَّ ؛ وقالَ ابنُ شعبان : البُطلَبُ الترحيحث،

اليرى (والحرخ مقدَّمً) عند المعارض عن التعديق (إنَّ كان علدُ الحارج أكثر مِنَ) عدد المُمدُّل إهماعًا، وكدا إن تسوياً) بي عددُ حداج وعددُ المُعدَّد (أو كان الحارخُ أقلَّ) عدد من المعدن لاطلاع الحارج على ما دينسم عليه المُعدَّد أ

لخنبه دوله (الاطلاع الحارج [عين] `` ما لم يطلع عليه المعيل) يُؤخذ مه أنه نو طبع لمعدُ على أسست ، وعنه نوسةُ منه قُده على حارج ، ونه حرم النوويُّ في منهاجه (") كاصله (¹³⁾ ، وغيره (")

⁽۱) الساهال (المحاصر : ۲۳۷)

⁽۲۱ محصول) بري (۱ م ۱)

⁽¹⁾ وحدرتُه في المفخصرة (7) (10): اصبالة: قال الفاضي: يكمي الإطلاق عيها، وقبل: لا فيها - ودد الشامينة، في التعديل، وقبل: بالمكنى، وقال الإمام: إن كان خللًا كمن فيها وإلا لم يكفيه.

⁽٥) كعصد الدين في اشرح المحصر الأس عناجي (٦٥-١٥)

اللهي، بده حدد مصد حدد محدوق عن يرحيفه و يوسف السحر ٢٠٩٧). الثالث: يُقدم الأكثر من الجارجين أو للمثلين، ويه قال ابن هداد من حديثه اسرح الكوكينة (٢٠/٤٤).

الرابط أنهم منا صدر فلا عدد أحدُّها الأندج ، فانا بن شعباء من الباطاء (العويسة). (ص (۲۰)

⁽ ١٦ ما دي معكوفتين مباقط من (١١٠ .

٢٤ اسهاج الطالبين، للتروي (٤/ ٣٢٤) ، عن هاسي شرح محي عن اسهاح

⁽²⁾ أصل سهاج عو للحرار الأي القاسم الرامي

⁽٥) أن كالوركشي في «السعد ٤١٠ / ٢٩٧)، و يسوطي في «السريسة (ص ٢٠٠٥)

ومن التعديل حكمٌ مُشترط العدالة بالشهدة ، وكذ عملُ العالم في الأصعّ ،

إليج (ومِن التعديل) لشحص (حُكُمُ مشترط العدالة) في شاهد (بالشهادة) من

ديك بشحص ديواء بكن عدلا عبدأ لم حكم بشهاديه

وعلى ورابه قال بعصيتُم : ١٠٠ اسعدين في شالت ممدة،

للعشية ولو عش خارخ ب فيفاهُ بعدلُ تصريق مُعتَّد كأن قال فين فلان طَبِي بوم كند، فعان المعمَّل : و بنَّه حَنَّ بعد ديث، أو اكان العابلُ في ديك الدفيل عندي» ، تُغَارِضاً(؟).

الِيْنَيْقُ (وقال ابن شعبان)' ' من ساكبة ' ﴿ (يُطلُتُ التَرْجِيمُ ﴾ في نفسمن كي هن حاصل في الأوّل بكثره عدد حارج،

الأصلح) `` دو لا بنا عمل بره بنه دونان المس بعدية له دو بعمل بروانية تجور أن يكوب حتياطاه

(وكدا عمل العالم) مشه ط للعديه في براوي برو به شخص بعديلٌ له (في

حسبه قوله (ومن التمديل حكمُ مشترط لعدالةِ بالشهادة) أي بأن كان لا برى حكم العملة ، م لكن عالم بالم فعه أون حلمن أنه حكم لعلمه لا يكن تعدللا كم صرح له العلم ي "

 (۱) در در الصفحات الدارات الدارات و المعتدي شارع في ساراتصاق الدي يه السندانية فدكر مها الثلاث و وعي الحكال بر السراعيات الأعمار الدارات أو أو رده من ألا براوي الأعمار عديل و عمار الدارات

خداف العينيين عدار عن مدالته النهاج الاستخداء مين سنهات عديد بان عوا تمليد الثدة عند النهاد دارات السمال بدايد عن تعديد (عديث خديث من ٥٠٠) فالأحكام(٢/١٨٣)، فاليجر دالراركش: ٢٤٤/٨١٧)، ودالت سناست سنتوض اصر ٨٨٠)

(٣) قال الأملي في فالأحكام» (١٩٨٣) فاراد بالراغب بو به هن وجوعف به وأصف به في الأمسانة في الأمسانة في القمل سواها و ولا يكون ذلك مع واليه الأحقياط فيوا بعد بعديل صفو عنيه قال المنا الأميا المناع الميان بالميان عمر العدم به يعم لعديد الميان الم

ه كد أيسان عام في الراكبي في فالمجار (٢٨٧) عن أدبي، همهم فه في معه الانتقاق، وفي المصنف في الأصبح وجول كال الرفيق المدا العدلة أن الراقبة تحديدًا على ما حد أحدًا لله طان وكلاها، وفق بعد أعداد

 ⁽٣) هو عني من سمد بن عبد درخي بمد درخي بمد درسة ١٩٥٠ اين سحاق الشاهدة
 دب دمن اصحاب بوجود، صف الكشابه، يوالي سعد درسة ١٩٩٣هـ (اطفات الشاهدة)
 بالإسواق (١٩٩١)

⁽١) هد عدد بن القاسم بن شعبان أبو إسحاق للالكي، المسري، وإليه انتهت رئاسة المالكية سعد، وكان حصفهم للهب مالك مع النفتن في سائر العلوم من الخبر والتاريخ والأدب، والسدس و درع، دول سنة (١٩٥٣هـ)، وهو قد جاوز شياس من همره، «الديباج الملحب»

⁽٢) مثلة لمحتمد لاس حاجب (٢- ١٥٥)، وشرح بعمد عن المختصر ابن الحاجب؛ (١١/٢).

للنُّ ورِوايةٌ مَن لا يَرُوي إلاّ للعدلِ؛ وليس من الجرحِ: تركُ العملِ يِمرويتِه، والحكمِ مِمشهودِه، ولا الحَدُّ في شهادةِ الرَّيا، ولا نحوِ السَّيذِ،

النَّا (وروايةُ من لا يَرُوي إلا للعدلِ) بن عبدُ بال صرح بديث . أو غرف من عادر. عن شخصي تعديلُ له ، كيا لو قال : «هو عدلُ الأ⁽¹⁾.

وقيل: الا، بجوازِ أن يترك عادته ١٠٠٠.

(وليس مِن الحرح) شحص ٍ الرَّكُ العملِ بِمَرْوِيهِ ﴿ ، وَ) لَّذَ (الحَّكُمُ بِمَثْهُوْوِهِ) لِجُوازِ أَنْ يَكُونَ التَّرَكُ لِعَارِضِ (٤)،

(1) قاله الجياهير «البرهان»: (١/ ٢٣٨)، «الم<u>سمن» (١/ ٤٨١)، «الأحكام» (٢١٩/٢)،</u>
 «إعلام الموقعين» لامن القيم: (١/ ١٨٦-١٨٧) وقواهد في علوم الحديث للتهاموي:
 (ص: ١٦٣)

(٢) قاله المارردي والروبان من الشاهية (المجرة: (٢٩٠/٤)

(٣) قاله الجهاهير (التدريب) (ص ٢٠٨٠)

(11) يعر (١٤١٤ أسكام الكريدي (٢١٩/٢)

(٥) بالين بمكرفين ساتط بن 🙉

وها قائدتان و خدهم : عبد السدود لأخرى ارياده الصبحيح وقول بنثل الزيادات صحيحة تكويه بإمسادها : قال سيح الأسلام : هذا مسلما في يرجل بدي النفي فيه إستأذ اهسجن ...

اليري (ولا الحكُمُ) لهُ (في شهادةِ الرِما) مان م بكمل مصاب لامها لاسه مصاب ". (و) لا في (محو) شدات (السيد) من لمسائل الاحدادية محتمد عنه كلكاح التُعَةِ (*) لجواز أنَّ بعتقد إباحة ذلك (*).

اللَّيْة وصحيحيُّ ابن خريمة وابن حيان ا(١).

· · · · · · 34

قوله (الأنه لانتفاه النصابِ) أي لا لمني (ع) في الشاهد.

ه استان مصنف الأصيار و فيمار بعدم الهامية من من المستحرج و بدر الماحل فيتحرج إلى عبد لأما . المستخرج أو الداع الصنحة في مناسد و التي الصدور بعيوه .

قال بعد المدار عدار لذا والرادية والميان شنخ الأسلام هدا أبد فرال بعرافي. والمنحن بين نسبحر حرب منتها الدواعان عدد

(١) عد الأحكاد بالدي (١) ١٠)

۲) عاب (المام البروي في ما عليه عليه (١٩٤) عاب الدامي و بقل تعمية على يا هده المتعقدة كانت بالكائما إلى أحل لا بيراث فيها والرائها عشل ساعداء الأخل من عام حاص دامع لا لاحل من عليه المام عليه الأخل من عامل كله، وعلم المتعلق ال

(٣) الطر والأحكام للأمدي (٣١٩)

(2) اشرح هم خو ميه بندراي (۲ (۵۲۳)

(٥) ول اسام ي العييء وهو الصحيف، والعاملة

الته (ولا التدليس) أصر عن عه (متسبية عبر مشهورة) به حلى لا أعرف د لا خلل في دلك (قال اس السمعاني: الإلا أن يكون محيث أنو سُبل) مه (لم يُبيئهُ الله الله على صنعة حسد حرج به نصيه كدب فيه ، أحب بسع ديث قترك الاستثناء أظهرُ منه

(وَلا) الديسَ (بإعظاء شخصي اسم آخر تشبيها كقوسا) حرب النو عبدالله الحافظ "، يعني الدهني تشبيها بالبيهقي) في ما به احداث أن عبدالله الحافظ) به (الحاكم) عمهر القصود (ولا) المدلسُ الويام للقي والرِحْلةِ) لأوَّلُ كقول من عاصد الرهري مثلاً ولا للته العبل الهري أنه هما في موقعا في الموهد أي الدهن أنا السمعا، والذي يجوال لقال الحدث وراء الهراء موهما حجول، والمرادين ما كدال يعلى الاكدالله المحدول، والمرادين المالية ال

لطنتيه فوله (ولا بإيهام اللَّقيُّ) أشار به إن تدليس الإسناد وهو أن يُسقط برويُ شيخةً ويؤتقي إلى من عاصرةً من نسخ تسخه، أو من فوقةً [النقط](⁽¹⁾ مُحَمَّنِ يُوهِمُ سيعةً منه كـ (عن فلانِه)، أو «أنَّ فلانا قان»

الي (أمّا مُدلِسُ المُتُونِ) وهو من مد خ كلامة معها محيث لا يسمد ل (معجووعٌ) الإيقاعة غيرةً في الكذب على وصول الله على.

لله وقد مثر به شارح نفونه ۱ لاول كفول من عاصد با قري اين جووه وأما بدينس لأن قد كالأنفذ، فقال بعا في ١٥٠ مصنف ما تعاصل بديس الإمسادة الما منهو مع أنه يقرأته بكاراً ذكر بدينس عس وقد بنث فسام التدليس في شرح ألفية العراقي ١٤٠٦.

وإن لم يعاصر شيح شيخِهِ فهو إرسالُ لا تعليسٌ.

وإدامٌ يَأْتِ بِلَفْظِ موهمٍ بِل صراح بالسياعِ بِمَن لم يسْمِعْهُ منهُ قهو كذَّبّ.

قوله (حيحُون) " هر بهرْ سح من مدر و الأعلى شنهر هله بأهل ما يو . النهرِه ومنهُم كثيرٌ من علهاه الحقية , وأما جيحال⁽³⁾ قهو نهرٌ سمسه من بلادٍ الأرمن

 ⁽۱) قاله الحمية والشافعية وعيرهم وقال المحدثون مه فادش والأحكامة بالأمدي (۲۱ ۲۱۹).
 فواعد بتحديث مهامري واص (۱۱) والتدريب بسيوهي (عن ۱۶۶).
 (۲) فو هم لأدبة بسيمان (۱۳، ۳۶۹).

 ⁽٣) ودنك كثير حد في كب سهقي رحاصه في سمه و لمعرفة

⁽²⁾ مانين معكوفين سافط من ()

⁽١) فشرح حم الموامع فلمرائي (١/ ٢٥٤٦).

١٠٠١ من عند المراثي، تشيع الإسلام ركزيا الأحماري: (١٧٩/١) (، مسعد)

⁽٢) قاله الميرمي في دالمساح ٥ (١/ ١١٥)

⁽¹⁾ قال اليومي في المصامرة (٢٠/١) بين دعده حاسب ، ها هي و ، معا الأقليم و المعاملة.

⁽٥) قالمالميس ق دالعياب (١١ ١٥ ١٥ ١٣٠١)

⁽³⁾ مصنصه در با علیه از این این از این این در بازی در میکه در مدینه عن سرفتی حصول می بعوا استام به ارتفایک در را در در و این این طراطیا این در کامید می مشهور انجوا او اسلام از طاعیا مصاحب در ددین در در بیان در بازی در طاحه و هم مصنصه این ایر و می اینمی می سام می دوج عینه (آسلام المدخد استداد از بادارات احضایی (۱۹۸۵)

للتك

والصحابي: مَن احتمع مؤمنًا بِمُحمدِ ﷺ وإنَّ لم يرو ولم يُطلَّلُ بِخلافِ التابعي مع الصحبيُّ،

لهنته وعنظ احوهري في قوله عالم بهرُ بالشاءا أن له عن دلك سووي في تهذيبه (٢) وقال صاحب (١٠) القاموس : الله تهرُ بين الشام والروم (١٠).

(مَسْأَلَة : [في تعريفِ الصحابي]

الله عنه مسألة: الصحابي من اجتمع مؤمنًا بمحمد على

قوله (مَن اجتمع مؤمناً بمحمله) يشمل من اجتمع به غيز عُيَّة وويس مرد على المغتار (2) و ويس مرد و على المغتار (2) و وس مراد و توعه على وحه حرق العاده ، من المراد الاحتياع معارف من الماس وإن كانت رسه لكثير من هؤلا ، فوق رابه الصحمه

الختصر المتهيء لابن الحاجب: (١٧/٢).

⁽٣) كالأندي في اللَّمكامِه: (٢/ ٣٤١)، والعقد في اشرح بحد (٢٠ ٢١٠)

⁽٣) هو همرو(وؤل : عبد الله) بن أمّ مكترم(هاتكة) الذيني ، وهو بر فيس بن عبد سمم هيني تسكم، وكان من مهاجرين لادين ، عده بدينه قبل سني الله عن لأصح ، وكان سني كالا يستحدثه عن لمدينه في عدينه عرف مهميل باساس، وهو عدكور في الأعسن وثولى كا حرج بال العديث، عشريد عدن ، واستُنهد عدال عن لأصح ، وكان معه أمو «ستيد الا الإصدية»

⁽١) الصحاحا للحوهاي (١ (٦٠٩). (١ م ١٠٥٠)

⁽١٤) الهديب لأسهاء المعاب بشوري (١١ ٥١)

 ⁽٣) هو لإمام محمد الدين محمد بن يعقب المدوراتادي الشيراري بشاعمي، للموي الإمام
الكسر لماهر في بنعه وغيرها من الصولان به مصمات كثيره بالعدة عمها في الشعير فالحديث
والما ينع والنعاء موفي سند ١١٧هـ، فالمرفو الطالع (١٩٧٨).

^(\$) العصوس لمجيمه (١٩٣١)، (مايد ح د ج دب)

الته (وإن لم يزو) عنه شت (ولم يُعِلُ) عصم نده، ي حديثه به (معلاقي التابعي مع الصحابي) وهو صحيه علا مكمي في صدق سم التابعي عن تشخص احتماعه منصحور من عد رضانه للاحتمام به

قوله (وهو صاحبة) أي التابعي صاحبُ الصحابي

قوله (فلا يكفي في صدق اسم بتابعي احتىعُه بالصحابي من غير إطالة للاحتياع به) مد در حصت بعد دن ، باي سند عمل هو فول حاكم دالله بكفي قبه لاحتياج به ، باي عقد ، باي منه ، ، وصحت لين الصلاح (٥٠) والتووي (٢٠) وغيرهما (٧٠) .

الدى بطرًا بلغرف في تصحة وإن فيل. فيكمي كالأوراء ولعرق أر لاحميع بالصطفى بجمد يُونر من أبور أغسي أصدف ما يُونا بالاحميع بطويل بالصحاب وعده من لاحد ، فالأعربي أحلفاً بمحرد ما تجمع بالصطفى الله مؤمد بنطقُ بالحكمةِ بهركةِ طلعتِه على.

(وقيل: يُشْتَرَطُان) (١١) أن المذكور ف من الدونه واطاله لاحتم في صدق سم عمدي بعد إلى المذكور في من الدون أدو له إلى بها القصود لاعطة من صحد اللي سية المدينة الأحكام ،

الله قوله (مطرّ: للفُرف في الصّحبة) تعين لنوب الله يكفي، ولما كانت إطالة معتبرُ عرفًا في الصحبةِ ، والصّحبةُ مُشهَ لُ بن السالين احباح بن الفرق سهيا فقال: اوالفرقُ . . . الغه .

 ⁽¹⁾ قاله الحيامير من المحدثين والأصوليين والعقها، الأحكام؛ الأمدي (7/ ٣٩١)، االإصافة (1/ ١٩٩)

⁽۲) كيالي اسه، وقي أأه ; ابن وهو تصحيف.

١٣١ عظر الكماية لتحطيب؛ لاص ١٥٥٠

 ⁽³⁾ معرف عدام حدیث عجاکد از این از این این این این احدیجات اسوان (4)
 (4) عبود احدیث (در اصلاح (صد ۱۳۶۲)

⁽٦) العريب المووي (ص ١٩٩٦، على هامش تديب

⁽٧) كاخات اس حجد في اسمح البعية (ص ١٠٠٠)، وحالط يبوطي في المدرية (ص-١٩١٠)

⁽۱) قال الأمدي في الأسكام» (۳۲، ۴۲) و دهب عبر بر عبي إلى أن هد الأسد نه يستمي به من طالب صبحت بنس يجالة و حد عبه بعده العدم حدمة حافظ استجاوي في منع المشتث (۵۸ ک) (الطاعر أن المال حد الدي الأنهائية عمر به بدي قال عبد تعمل إله قبل ثقة و لا مأمولو و وستبداري لأمدي لالهاد اليمين الصحيمة من رسير)؛

النظ (وقيلَ): يُشترط (أحُدهما) فقط، نعني قال نعصهم. نُشترط الإنديةُ وهذا مشهور '

وقال بعطیهم ایشترط برایة و بر خدبث کے حکال بعض ماخریں (وقیل) بشترط فی صدق سے تصحابی (العلوم مع السي علا (اؤ سنةً) کی مصبهاعی الاحدج به .

للنتيه قوله (وقيل ، يُشترط أحدُهما) صعره لاكسة به حد من صابه لاحسيخ ومن الروبية منهي ، وهو عثر ما د. د لا عائل به وعد ، به لمر كشي بأن لمراد بأحدهما اطلبه لاحسرخ دول بره يه راعم به لا قابل باشتر طالم واله دول رطالة لاحسرخ ، وأدية الله أن باشه عد كان منهم عبد قالله عشه بالرد فيون بركشي ساء به لا قابل بالشارط بالمارة الهن المصالح الله عد قابل المعرف ألو صنةً عبارة الهن المصالح (الله وغيره (الله فول واحدًا . المالك فول واحدًا .

د د مواحد الدين الاستهام محمد له السيمان عبد المحال المعلم المعال المتحد من حريث بأخر السن الله المتحد به دفيح محمد الاستسبال فيله الله بالاستدامة المعارضية المعودية المعادمية المعاوي الله (٢٠ - ١٥٥)

عاشه باقلين به عن منعمد بن سنب باحمله " صعبف لاستمر م إحراج مش حرير

البحلي، وه بن بن څخر، ه عد هما عني لم بشهد معه عرود، ولا أقام معه مبلة

البيلة لأن لصّحه النبي سجو شرف عصب فلا يُدن الا باختيع طويلي بطهاً فيه اخلقُ الطبوعُ عنيه الشخصُّر كالعرو والمشمل على لسفر الذي هم قطعةً من لعدات، والنبية المشتملة على المصول الأربعة التي يختف فيها المراح ، اعتَّرُض على

صحاب بحلاف من مات بعد دته شيم كعيد لله " من أي سرح

عن الرِدْةِ المارضةِ لِيعضِ أقرادِهِ.

مع أن لإحماع قائم على عدهم من بصحابه

للعريف بالله الصدُّقُ على من مات ما تد كعبد لله من حص ١٠٠ و لا تُستعى

وَيُحَاتُ بَابِهِ كَانَ تُسْمَى قَالِ بَرْدَهُ الكُتِي دَيْكَ فِي فِيْجَهُ التَّعْرِيفُ إِنَّا لَا يُشْهُ فَلُّ فِيهِ لَاحِهِ أَعْنِ لِمَانِ عَمَارِضَ، وَبَدِيْكَ ، حَدِ أَوْ فِي بَعْرِيفُ لَوْمِنَ

(٣) هد لا يصبح عند، لأن في سده عمد بن عمر أبو فدي، وهو ضعيف («كاديم» (حي (١٥٠)) عموم (١٥٠) .

 ⁽١) أي المشهور عن شيوح المعتزلة. ويعض أصحاب الأصول، والأكثر على الأول االبحرا ٢٠ ٤٠)

قال العبد العقير: يجمع بين هذا وبين مقعب الأكثر من الأصوليين والمحدثين: أنْ مغار الأصوليين والمحدثين: أنْ مغار الأصوليين من حيث جبية قول الصحابي وعدمه و ونظر المحدثين من حيث ثبوت المدالة - عدد ثبوتها و ومن حيث كون الحديث مرسلا أو متصالاً ، والدُ معالى أعلم .

⁽١) اشتب السامع (القرركشي: (١/ ١٣٤)

⁽٣) دعيوم حديث، لان بصلاح دص ١٩٤)

⁽t) كاخطيت لي (ايكماية) (مي ١٥)

⁽٥) ي التعريب معودي (ص ٢٧٥) مع السويب، والمعر الدركشي (٢٠٢/٤) ساأو)

لدَّنْ ولو ادَّعِيْ المعاصرُ العدلُ الصحبةَ قُسل وِفاقًا للقاضي.

النظ ومن راد من متأخري محدثين كانع في في التعريف المحات موساله للاحتراز عمَّنْ فُكِر أراد تعريف من يُسمقُ صحابيًا بعد القراض الصحابة لا مطبقًا ، وإلاَ برمة ب لا تسمى صحاب حال حابه ، الا تسب بدلك حدّ ما كان ما أوادة ليش من شأن التعريف .

(وَلَوْ ادْعَىٰ الْمُعَاصِرُ) لَلنَّبِي ﷺ (الْعَدْلُ الصُّحَة) ، (قُل وِقَا لِنَعْاصِي، أي بكر الباقلاني، لأن عدالتُه تمنهُ من الكدب لي دلك (٢٠).

وقيل: لا يُقبل الادعائه لنعبه رُشَّةً هو فيها منهمٌ كما لو قال ٢٠ م عد، ٢٠٠٠

لللنبية قوله (أواة تعريف من يُسمَى صحابيًا بعد انقراضي الصحابية) أي بأن يقال يعد موجهم افلان صحابيه أو افلان أيس بصحابيه لكومه ارتث والت خير بأن لا ربب أن من ماسا سهم في الله صحيم المال في الله الله والاستان والمساولة والارامة أن كل منهم فيو قال المعد لله صدا في المالية والمستول هذا لا بدقت على المناسقي (الشحص) أن صحيح حال حالها لال مصدول هذا لا بدقت على القراص الصحابة والحاجمة ولا حالها والمالية القراص الصحابة والمحابة ولكا والمناسقية والمالية المناسقية المناسقية والمناسقية والمناسقية والمناسقية والمناسة على مولما وقد يعد يعدد المناسقية المناسقة كالمناسقة المناسقة المناس

(١) «افتقيه والإبصاح؛ للمراقي: (س: ٢٧٨).

(٢) اتمق العلياء حل أنه يُعرف كونُ الشجعيُ صحابيًّا بالتراتر، أو الإستعاضة وأو الشهرة أو بوحدر بعض الصحابة وأو بعض الثقات الثابعين و ولكهم احتلموا مهد دا داد الشحص به صحبي على يقتل أمَّ لا على اللميتر فالراجعُ الذي عليه الجمهورُّ من الأصوليين و لحدث به قويه السحر ٤ (٤ ٣٠٦) ، على ح يك نب (٢ ٢٤) ، التدريب وص ١٩٤٦) ولا حكم ١٤٥٠ علم ١٩٤٠ ، وعدم عن حديد (٢ ٢٥) ، عموم حديث (ص ٢٩٤)

(٣) وهواحد الركشي في النجرا (١ ١٥٠٥)

(٤) ما دين معكوفين سابع من ١٠٠٠ و (در).

الصحابةُ عُدول]

والأكثرُ على عدالةِ الصحابةِ، وقيل: اكفيرهم،، وقيل: الله قتلِ عثماناً، وقيل: إلاَّ مَن قاتَلَ عليًا.

سيج (والأكثر) من بعدي، سنف، حدث (عن عدالة الصحابة، والا يُنحثُ عنه في م مَدَ، لا شهاده، لأنهم حدّر لأمّد عال تنجيد، احيرُ أثني قرقها الأ رواه الشيحان

وس طرأ لهُ منهم قادحٌ كسرقةٍ ، أو زنا عُبل بمقتضاه.

عاديه دريه (ومن طرأ له منهم قادحُ كسرقةِ أو ربًا عُمِل بِمُقْتَصَاءِ) أي لابه تُستع المعضَّدِين

الا مد خرمين في «البرهان» (۱/ «۲۶»، والبرالي في «المسمن» (۱/ ۹۳»)، وابع الصلاح في «علوم الحديث» (ص: ۲۹۵»)، والتوزي في «التقريب» (ص: (۲۷۷)»، سرمی ان «الله سـ» (ح. ۱۳۳۷)، «المسحث» بأد عد حصیت ، عن آد لا شاك عز عد ، حد مهدات بدد در عدر مد يك به عن لاصلاق معد با مصدحان يكوت ، سنه ورحم ما يحد بدل لامن عر لاردن عر لامه).

وقال اخاط امن حجر في «الإس» (١٠ ٢٠٠) عمر هر بنت عن ، حسح عدو،، وم يُخالِف في دلك إلا شدودُ من المتدهاة .

المُرسَلُ: قولُ غيرِ الصحابيُّ: قال ﷺ؛ و

(مَسْأَلَة : [الحديث المرسل]

المُرْسُ : قوّلُ عيرِ الصحابيّ) بالله كال أو من لمدا (اقال) الله يجة كدا أسلم و سعه لله وبين النبي على الما اصطلاحُ الأصولين (أ) وأما صطلاحُ المحدثين فهو قولُ التابعي (")

قال لمصنف (قاب كان أغول من بالع التابعين فأسطعًا، أو عُن يعدهُم فَهُمُصِلُوا " ، أي لفتح لصاد، وهو ما سقط منه راويان فاكثر الاراد و سقطعُ ما سقط منه او فاكثر " اوعرفه العراقي ليا سقط منه و حدًا عبرُ الصنحابي بينظره عن المُعضَل والمُؤْسِلُ⁴³،

مَسْأَلَة : المُرْسَلِ قُولُ غيرِ الصحابي : قال عام ا

مو فال الروايةُ غيرِ الصّحابيِ عن النبيُّ كان أوْلَى ليَسْمَلُ مَا إِذَا صَبِعةً روايتُهُ رُ فَوِلَ

قوله: (هذا اصطلاحُ الأصوليين) أي والفقهاء و مص لمحدثين قوله. (وأما اصطلاحُ المحدثين) أي أكثرهم.

(١) قالة في الليمرة (٤/ ١٤) يو اللَّحَكَامِة (٣٤٤/٢)، و الإنهام (٣٤٩ - ٣٣٠)، وعد ها

(٢) الظر «التفريب» (ص: ١٧٤).

(٣) أي في (الإنهاج) (٣)

(٥) نظرة لتفريب بسبوطي (ص ١٣٣)

(٦) النعبث فامع بنعراني (٢ -٥٥)

النَّا (وقيل): اللهُمُ (كَغَيرِهِم) (المُستَّ عن بعداله فهم في الدو به و شهادة ، ألا من بكون صاهر العدلة . أو منصُوعها كالشيخي صي به عنهي ا

(وقيل): الهُم عدول (إلى) حين (قتلي عُثَمَانَ) الله ويُبحث عن عداليهم مِن حين قتله لوتوع الفِتني بينهُم مِن حينتذِ، وفيهم المُميك عن خوضِها،

(وقيل): فهم عدول (إلا من قاتل علبًا) ته فيم فدائ حر، حهم عن لإماء عني ا

ورُدُّ بَائِيُّ عَتِهِدُونَ فِي فِنَاهُمْ بَهُ فَلَا بَالْمُونَ وَالَّذِّ خُصُلُ مِنْ يَا حَدُونَ ، كَي سَيَان في العقائية .

والمناه

⁽¹⁾ إذ عدما أن لأمه حمل على عديد بصحابه، وم عالف فيها من يُعبد بقويه، وإنها حالف فيها المشدعة والشادون الصال إن فلا ينفي بذك "قهد، حاصه في المحتصرات، واللائل بأصحاب هذه لأراء أن يقس مد الشعيخ عن ذكر "قهد عقدية لهم حتى يموثوا هم أواقهم والله تمالي أعلم».

منل واحتجّ به أنو حبيفة ومالكٌ والأمدي مطلقًا، وقومٌ إنْ كان الموسِلُ من أثمةِ النقلِ؛ ثُمَّ هو أضعفُ من المسندِ خلافَ لِقومٍ.

البرج (واحتمع به أبو حبيفة أومالك ") وحما في شهر الروبس" عنه (والأمدي " مُطلقًا) فاع الان عدل لا أستط أوسعه بية ومن اسي إلا وهر عداً عداء والان دبك بسبب فادحا فيه

(وقوم إنْ كَانَ الزُّسِلُ مِن أَعْمَةِ النَّقَلِ)(٥) كسميد بن سب و شعبي " محلات من ماكن منهم فقد بض من سن بعدل عدلا بنسمطة بصة

سبه عربه (وأحمد في أشهر الروايتين عبه) حص الأشهر بأحمد لأنه من رياديه . وإلا فالأنسب أن يقال : «عنهيا» لمشاركة مائكِ له في ذلك .

يولُه (وقومٌ إن كان المُرسلُ من أثمةِ النقلِ) حدرةُ بنُ حاجب ``. وعبرُهُ ``

 ان المحادي في الساعد لأساء الدين من الراحد عن المجادي عد هدادا الدين المساعد المحادي على الدين المساعد عبرات بيان الواقعات الدين المحادي في معمد على في في معمد المحادي في معمد المحاديث ال

 ای در ای ای اشرح اسفیج (میل ۱۳۷۹) در بر سنل مید مانت و ی جیمه و همپور دهتر داخیمه

ا ۱۳۰۳ قال صحابه في الن المحاد طبق في الشرع الكركية (۲۰۱۲). الوالد سل حجمةً كمراسيل الصحابة فيد أخد وأصحابة والشفية و والمالكية، والمدالة ا

(1) قال في «الأحكام» (٣/ ٣٥٠) : ﴿ وَالْمُحَارُّ قَبُولُ مَا سَنْ عَمَانَ مَعْنَاهُ }

(٥) قاله فيسن بن أبان من الحتية ، واختاره ابن الخاجيد ، ١٠ صوب ب حسي ١٠ ١٠ ١٠٠٠

(٦) هر عامر بن شراحیل بن عبده الشعبی د حسر بی ابو عبده خولی د " حسمه من الصحابة و کان کثیر العلم و عقلیم الحلم و قدیم سسم من الاسلام بمکان و کان عقیم شخل در رسی الاسلام بمکان و کان عقیم شخل در بعد کان سام بمکان بعد العرب و قال من عسم کان سام بمکان بعد العرب و قال من عسم کان سام بمکان بعد العرب و شری فی مانه مان سنه ۱۰۸ه علی الاصح التهدیمان فی در حد (۲۰۲۵)

(٧) اعتصراس حامدا (١)

(٨) فالمصدق شرح اعتصر لي حاجب (١/ ٧٤ له)

.. . 50

لحقيه قوله (قال المصنف) أي كعه دمل كثر محدثين بديعا عن صعلاحهم

قوله . (وهو ما سقط منه راويان فأكثرًا) . بي من مرضع و حد، فعلى قد نو سقط راويان فأكثر] ` من ما صعار منا فيما معصان ، بداس به سقطعًا

قوله : ﴿ وَالْقُطِعُ مَا سَقَطَ مِنْهِ رَاوِ فَأَكِثُرُ ﴾ هَا عِنْ هَدَ اللَّهِ مِنْ مَعْضِ مَعْسَ

قوله (لِينْعُود عن المُعصلِ والمُرْسل) في سنده عن معسل مدامه (و واحدًا وعن المرسل بقوله : «عير الصحابي»، فهو عل هذا سايلٌ لكُلُّ منهُها

⁽١١) ما دس معكوفين سافط من (١٠)

للنان

يسقُطُ منه أحدُ (حلاقًا لِقَوْم) في توهم "انه أَتَانِي من لُمست قام الإن معدل لا يُستعد إلا من بحرة تعداله بحلاف من بدؤه فلحش لامر فيديني عيره(١٠) وأحسا بمنع ديث "

اليَّجُ (ثُمُّ هُوَ) على الأحجاج به (أَضْعَفُ مِن الْمُسَدِ) * أَنِ بدي لتصر سَدُّهُ فيم

النتلة قوله (وأهلُ العِلم بالأخبار) عطفٌ على «الشافعي».

قَبل، وهو مسندٌ.

قونه (فإنْ كان المرسِلُ لا يروي 💎 الح) قصينُه عبريبة ما ذكرةُ بعدُ أنه لا فرق في دلك للن كول المراسل من كنا - سالعاني ، وكوله من عبر هم مع أنَّ الشاهمي اعتبر ك رهُم لله الله المُؤْمَّا مِن يعلَهم فلا أعلمُ واحدًا يُقبَل مُرسِمُونَا

إلى والصحيحُ ردُّه، وعليه الأكثرُ منهم الشافعي والقاضي، قال مسلم: دواهلُ العلمِ بالأحار؛ فإنْ كان لا يروي إلاَّ عن عدلٍ كابن المسيب

الدي (والصحيخ اردُّه الكافر مهم) (إمام (الشابعي أ والقاصي "))

أبو بكر المالاي. (قال مسلمٌ) في صد صحيحه : (وأهلُ العِلم بالأحار) !! بمجهل بعد به السافط وال كالم صحاسا لاحتيال أن يكونا عمل فلوأ به فاضعُ

(قَانَ كَانَ) لَمُ سَلَّ (لا يروِي إلا عن عدلٍ) كَانَ غُرِف دَلْتُ مِن عاديه (كابن المسيَّب ا و بي سلمه " ابن عبد الرحمي برونايا عن أبي هربرة (قُبل) مُرْسِمُه لايماء البحدة (وهو) حسد (مُسكُ خُكِي لأنا إسماط لمدُل كدكرة

١) عند للجديدي ووجد فيد (السجيمي) (١٠ ١١١١) والبدرسة (ص ١٣٦٠)

⁽١) فال يحيد يقلم عبد الله با يو بدية أو يدي وهي به الأداء الشابعي في مناهب الدي ١١٥٠ تا مرسل مصول د عبصه بأحد لامل الأسم بني يدكرها بصنف ويرا به الألم الأحلاف سنجد مكو حراص ١١٠٤/٢٩٨ لايوح١٠١ ٢٢٩

⁽٣) علدالغران في المستصفى (١١ ١٤٩٦) عدو حداد

⁽¹⁾ اصميح مسلما (٩٠/١)، مع شرح النووي،

⁽⁴⁾ هو أبو صلبة بن عبد الرحن بن عوف ، عرى سن، عن صمه عبد نله، وقبل أسهاهيل ، وقيل : اسبُّه كنيُّهُ ، روئ هن حماعه من الصحابه ، وكان ثقه فضها كند حديث، عات سنة ١٤هـ ، التهديب للسافظ (٦ ٢٦٩)

⁽٦) فالدكاندي الرسالة (في (٦١)

⁽١) قله الجُهامير ، الرسالة (ص : ٢٦٤) ، الأحكامة : (٤/٣/٤) ،

⁽٢) قاله متأخروا الحنقية . اأصول البردوي : ٢٠/٧).

⁽٣) عال عبد العلي الأمصاري حيني في التواتيع (٢/ ٢٢٧)، والمكتوي الحيتمي في ظفر الأماني ا من ٢٥١) او نعامر باعد مالغةً في قوله ه.

وقوله (يرويال عن أبي هريرة) بي قد سقطة حدَّم عنه به العظُّ، وكان الجديث شندًا.

الَيْنَ وَإِنْ عَصَدَ مُوسَلَ كَنَارِ التَّامِعِينَ ضَعِيفٌ يُرَجُّحُ كَقُولِ صِحَابِي، أَو فعلِه، أو الأكثرِ، أو إسادٌ،

البرج (وإن عضد مُرْسل كِبارِ التابعين) كفس س أي حرم " ، وأي عثمان للمهدي " ، و ب حد لخط بي " (ضعيف يُرخُحُ) أي صالح لله حيح (كقول صحابي " ، أو فعله ، أو) دول (الأكثر) من العدي السر ويهم صحبي (أو إشهادي) بين مُرسله ، أو غيره بأن بشتمل على ضعفيه ،

قب قوله (إن عصد مُرسل كنار التامين) قُس لكنارهم، لأن عالم رواياتهم على الصحابة و فقط الفقش الله عاقب و المنافقة الصحابي، فإذا انضم إليه عافيلة كان أورث بل السمال، وعدم السعي صبط السعي الكبرات اس أكثر روادته على المسابق، والصعير بـقمل أكثر رواداته على المسابق، والصعير بـقمل أكثر رواداته عن التابعين»،

 (1) ويه قال الشافعي طبه في «الرسالة» (ص: 233)، وانتظاره شيخُ الإسلام في «لبُّ الأصول رسد حدد (ص: ١٠١٧ رابع من في النسخان بالمحديق عبر حدد (٢٦٦)

(٧) هو تيس بن أبي حارم (هيد موف) بن الحارب، ب حد به لاحمتي حجي كدي. التامي الجليل المحضره، أدرك الجاهلية، وجاه ليبايع النبي يجيج حرى سي يجيج وحر في الطريق، وأبوء الصحابي، ووثل هن جاهات من الصحابة وهنه التعدي، • ف ب درود أجود الباس إستانا تيس بن أبي حزم، ترفي سنة ١٨٥٤، التهلمينية حد، ي ٢٠١٩)

(٣) هو عبد الرحر بن مل بن عمرو ، أبو حتيان النهدي الكوفي شم الهم ي ، د د حاهمه ، أسلم على عهد رصول ك إلى وقصد إليه ولم يققه ، وروى عن عد ، من وعد هم عدم الدينة بعد موت أبي بكر ، وحم ستين ما بين حجة وعد ، كان لا نصب دا سنة عائم وجائم ، وكان ثقة عريص القوم ، مات سنة * الد السهاب لأمر حجر (٩٣٣).

(1) هو جسران بني ملحان ، أيو وجاه المعاذوي البصري ، أحراث دس ين الله ده بره ، وروى عن صور وهل وعير هما ، وكان ثقة في الحديث ، وأه رواية علم ، أعراق و مهومه معن سه ، وعمر صويلا أزيد من منة وعشرين سنة ، مات سنة ١٠٩ه ، انهديسة الأمو حجد (٢٠٥٤)

(۵) شرع بصنف، رحدانه، في دكر مور عبرها (مامُ تشافعي ها، نظر نجه في رسالته (۱۹۹۶) دواد عبران بديهي (۱۹۹۰) ۱۹۶۹)، والتمريسة بنسبوسي (ص. ۱۳۹۵)

⁽١) فايه ألوه ي في الإ شاده العن ١٩٠)، والمهديب في مرحمة بن المسب، (٢١٤)

لائق

الفرق

للعشية على أنَّ من الصلاحُ ﴿ . والمووي * لَمْ يُصَدُّ لَـ " لكنارِ " ، وهو قويُ معنى

قول (بأن يشتمل على صعفي) قد به بنصبح منا لا بند با بصنف اصعيف يُرخُعُ و ولطّح قاله الله عندل بن مسدد ، قاله الكان بنصوعُ حجه إذ لو اعلماد بنسب صنعت ما يكن صعف من مسد بعا صُد ، بن ها أنوى منه ، ولم يكن مجموعُها خُجةً وبل كلّ منها خُجةً .

(١) اعترم حدث لان عملاح (ص: ٥٢-٥٤).

(٣) (الإرشادة المدول (في ١٩٠-٩٣))، لكنه تيثه له في شرحه للوسيط وهو من أواخر المسلمة، فالمحافظة السجاري إن المحافظة المحافظة

ربن أو إرسالٍ ، أو قياسٍ ، أو انتشارٍ ، أو عملِ العصرِ كان المجموعُ حجةً وفاقًا للشافعي ، لا مُحرَّدُ المرسلُ ، ولا المتصمُ . فإنَّ تَجرُّد ولا دليلُ سواه قالاطهرُ الانكفاقُ لأجلِه .

إن في (أو إرسال) بال ترسية أبدا يره في عن عد شدح الأول. (أو قياس) معلى .
(أو النّشال) له مِن غير تكبره (أو هَمَل) أهل (الشَّهُم) على وَقَقِهِ (كان لمجموعٌ) من حرس و لمنصة الله بعاصد به (حُجةً وفاقًا للشاهمي) رضي لله عنه (لا عَرُدُ المرسل، ولا) عَد ذا لمصلمٌ) إنه نصعت كن صهي عن المراده ولا بد لا مراد صعت محمول لأنه يصل من حياج الصعيفي فوةً مقيدةً بعض و من شامه صعبت بعدل قول

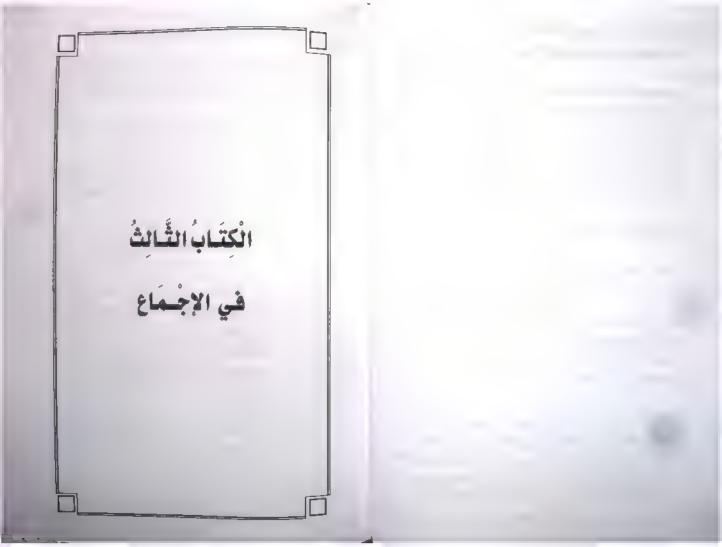
أن ما سأر صعر المالعين كالرهري ، ويحوه فنافي عين الردامع العاصد لشلة المناهدة

(فَوْلُ تَجْرُدُ) مَا مَنْ عَنْ لَعَاصِدَ (وَلَا فَلَيْلُ) فِي اَنْتِ (مَنْوَ فَا وَمَدَلُونَهُ اللَّهُ مِنْ شيء (فَالْأَطْهِرُ الأَنْكُمَافُ) عَنْ دَنْتُ شَيَّء (الأَحْبِهِ) حَنَاطُ وقيل (لاحدُ لانكمافُ لأنه سن يججه حشد؛

الله قوله (معنى) قد به الصناح مثالاً الصعيف لرحة (مصح اقوله الماكات المحمد المحمد) المحمد المحمد على المحمد المحم

قوله (ليصمقي كل منهما على البهراؤي) أي عند من قال تصعفه ، ولا فقد احتج العشهم اللبرسق ، وتعصّهم القياس المعوي، وتعصهم تعمل أهل العصر المعربية ، وتعصهم تعمل أهل العصر

⁽۱) به نین معکرون سافظ می (۱)



وهو اتفاقُ مُجْتَهِدِ الأُمَّةِ بعدَ وفاةِ محمدِ ﷺ في عصرِ على أيّ أمْرِ كَنَّ . مُعْلِمُ اختِصاصُه بالمجهدين، وهو اتعانَّ، واغْتَبر فومٌ وِفاق العوامِ مُطلقًا، وقومٌ في المشهور

(الكتابُ الثالثُ في الإجاع)

من الأدله الشرعة (وهو اتقاقُ مُجْتَهِدِ الأُمَّةِ بعد وفاة) سَنْهِ (محمدِ ﷺ في عصرِ علن أيَّ أمْرِ كانَ) ﴿ وَشَرَحَ نَصِفُ هذا حَدَّ بَابِ عَنِهِ مُعظم مَسَائِنَ المحدود، وياهدك تُحسنِ ذلك، فقال ا

(الكتابُ الثالثُ في الإجماع)

قوبه (من الأدلة الشرعية) منعلن بـ • شنت ، وبو حمله عضا كان أولى ، وبجورُ [حملة] * حالا لايرمه من لاحاج ، ولا يُدايه كونُ المحمع عليه بكون شرعياً كنجلُ النكاح ، ولُغُويًا ككونَ^(٣) الفاه للتمقيب (١) ، وعقمنا كحدوث العالم ، ودُنْيويًا كتدبير الجيوش .

قوية (الثماق عمله الأمة) يُؤخد منه أنه لا يُشترط في الإهماع المعافى ثلاثةٍ فأكثر ، لأن قوية ١٠ اعملهم، لنس حمّاء بن مفرد أصيف إلى معرفة فنعم الاثنين فالأكثر

⁽۱) هد ل لاصعلام ، ما في بنمه مكسو هل أمريس ، احدهما المرم على نشيء والمصبح عده ، وحد عال حمد فلال على كد ، با عزم عبده الثاني لابعاق ، وحد بقال حمد بقرة على كد ، اد بعد عدم لا لاحكامه (١ (١٦٧)) ، والمصبح (١ ١٠٩)

⁽۲) در بن معکو بن سابقت می ۱۹۰

⁽٣) في ١١٠ - ذلكون، بعد يصحف ، دالله أحد

⁽٤) المعني الدينية لأس هنام (١) (٢١٤)

النظ (فعلم احتصاصه) أى الإحاج (بالمحتهدين) ما لا حاد هم بى عدهم (وهو) أي الاختصاص بهم (اتفاق) أي فلا عِبْرة بانفاق غدهم، وهن لعد وباؤ عيرهم هم؟ ما علم علوم (واغتر قومٌ وِفاق العوام) مسحمد من (مُطلقًا) الى في المشهور والخفي كالقائِق المقهد.

للفشه لا يقال. فويعمُ عواحد مع ال فوله بسل اعتاعاً ؛ لان لغول النسخُ منه لفطُّ فاتقاق، لأنه لا يكون إلاَّ مِن النَّبِي فأكثر ، وسيُنبُهُ عليه الشارخُ

والمرادُّ بـ الأمنِّ أَنَّهُ الإحبابةِ ، لا أمهُ الدعوة ، كيا سيُّعلم من كلامهِ .

قوله (مُعظم مسائل المحمود) بي لا كُنب كم رعمهُ به النبي * . ادسها ما لا يوجّدُ منه ككونِ الإجماع حجةً ، وكويه قطعًا تارةً ، وظنيًا أُخرى .

يَنْ بِمعنى: إطلاق النَّ الأمة أجمعت، لا افتقار الحجة إليهم خلافًا للآمدي؛ وآخرون الأصوليُّ في الفروع؛

"يريج (منغلق إطلاق أنّ الأُمة أجمعتُ) أي سفيح هد (اطلاق. (لا) سمعمى (افتقار الحُنجَة) للارم، للإحماع (إليهم، خلافًا للاَجدي)" أن قوله بالذي. ويَدَلُ له التقرقةُ بين المشهور والحَنفي.

(و) اعد (احرول الأصولي في العُروع) فلعمر وددة سيحتهدين هما
 يتوقف ستساطها عن لأصول ١٠ و لصحيح مع لأله عالمي بالسند بسها

وله (المعمى إطلاق أن الأُمّة . الح) رحم إن العولس لمدكور س والخلافُ على المعنى الأول لفظيّ، وعلى الثاني معنويّ.

قوله (في قوله بالثاني) (٢) أي بالمعنى الثاني.

قوله (ويبدئُ له التفرقةُ بينَ المشهور والحققِ) وَجُهُ الدلالةِ: أن لعوام عقدمون عال عن المشهور دُون الخمي، ومثلُ دلت إن بعال في المعان لا في الألماظ

(١) حلف الفلولال عن أولان بعدم للجهدين في لعمد لإجاح عل للائه مداملية، لأما الأ

⁽۱) (لأحكام) يلأملني (۱۹۱۱) (۲) خارد تعراق ق استصفى (۲ - ۵۳۰)

⁽٣) في ١٠ - دي الثاني ، نعبه بصحيف ، والله يعلى عدم

يُشتر وقاقُ العوام ولا حلاقهم مطلقاً ، قاله اشتهة ، وللالكية ، بث عمه و حديده ، بشي بهمر وعنى حمولة شلقاً ، قاله بعض فلتكامين ، واختاره العزالي والأملي ؛ ونقله الرازي ، و لأحدي ، عبد العي الأحد بي ، و ال حدج ، عام عبد أعيا عبد العلي بي بكر ، ولا يصح عمه الثاث المحر و الأمه في فلشهور دول الحمي ، حكال القاضي عبد الوهاب وابن السمالي ، افواتح الرحوشة (٢٠ - ٢) ، استصفى (١ - ٢٠ ١) ، الحصر ال (١٩٦) ، الأحكام (١٩١١) ، المتعمر الناطابية (٢٠ - ١٩١١) ، المتعمر الناطابية (٢٠ - ١٩١١) ، المتعمر الناطابية (٢٠ - ٢٠) . المتعمر الناطابية (٢٠

⁽٢) فشرح همع څواميرا لدر کشي (٣- ٥)

ال على الله المناصل الأحماع (بالمسلمين) لان الاسلام شرط في الحبياد المحادد و يعربه المحرود في المحلود).

(وثالِثُهَا) أي لاقول (في العاسق يُعتمُ) ، دفَّه في حتى بفسه النه يا حدد فيكون إحماغ بغدول حجه عمله ال وقتلية ، ، عني حدد مُعدت

لحقية قوله (لأن الإسلام شرط في لاحتهاد) لارن الل تحليد لانه ماجود س تعريفه لا يقال: إذا كان شرطًا في المجتهد كان شرطًا في الاجتهاده لأن نفول: محرع لانه من شرط في محمد للنس قرئه ، فهو تدف لاعد قوله ، لا لتسمة مسافة عهد ولذ يعدم شرفه فيه ما سدن في الكتاب السابع في مسألة : اللهيئ في العقليات وأحدًه .

قوله (إل كانت العدالةُ رُكنَا في الاجتهاد) لابن الى المنتهد، لأنه المأحردُ من تعريقِهِ على وجهِ . ويأتي فيه ما مرّ أنفًا .

رين وأنه لا بُدَّ من الكُلُ، وعليه الجمهورُ، وثاليها : فيضرُ لاثنان، وثالثها : قالثلاثة، ورائعها : قالغ علد التواتر، وخامسها : قإنُ ساع الاحتهاد في مذهبه، سادسها : قبي أصول لدين، وسابعها : قلا يكون إحماءً، مل حجة، وأنه لا يختصُ بالصحابة ؛ وعدمُ انعقادِه في حياةِ السي الشيئ اللها :

اليهي ، ور بمُها؛ أحد ' ، و في الله بنَّل مَأْخَلَقُهُ في خَالفَتِيم ، بخلاف إذا لم يُبيِّنَّهُ إذ ليسَّل عبداً ما يسمّه عن إلى بعد بر شبه من غير دليل⁽¹⁾.

(و) عند (أنَّهُ لائناً من الكُلُّلِ) لأن إضافة المجتهد إلى الأَمَّةِ تُفيدُ العموم (وعَلَيْهِ عُمهورًا) (فعد تخالم موجد (وثاليها) لافول (يُصرُّ الإثنان) دول لوجد " (وثالثُها) عند الثلاثةُ إذا موجد والائس أن (ما مثها مُشرَّدًا) عَدْرًا اللهُ عَدْدِ المُتَوَاتُر) دون من لم يَلِنَّهُ إذا كان عَرَاهم أكثر منهم ("")

للشه قولة (إذا كان غيرُهم) أي عارُ من ، ينفع عدد أنو عرا كثر منهم وحرج نست ما إذا كان أقل ، أو تعادلاً ، قلا إجاع قطعًا .

⁽¹⁾ فال الإسدى، حد به بدين إن الإحكام، (10) (العد بديانان بكدب الاجاع تحمه على أنَّة الا اعتبار بشرافاتة من هو خارج عن اللَّة والا يسخالنده، ومثله في المحصولة (1972)، ونشرح الكركية (774).

ا على على على مددين للتجاو الذي كما ساجه في لاحراء المجلية حسد في على لا يكثر على أربعة مقاهب الأول أيقت بالدي لاحراء بالله الساعلة الله لا يعد بالديال حميد حريد الوالع عراضي الا 213 اشراع المساح الحميد (٣٦١) الالالكان الالالكان المساحية (143 المار) الله على كلااله (٢٩٧) المارة المارة الالالالالكان المارة المارة الالالكان المارة المارة

۲۱ - ی من حمید ۱۰ بازی، وانشانمه و خانند افاریخ برخون ۱۳۰۰ و ۱۹۵۰ و شرح مقبع الامل ۱۹۲۹ و بنجر ۲۵ ۱۹۷۲ و شرح یکوسیا ۲۹ ۱۹۲۹

۱۴ کول علی به حرب ۱ بهجاه (۱۲ (۱۲)

⁽ گ) قاله این لک از این جیمی و در خیبان من جیابته ، و بمفیل بدلکه ، و بمفیل عموله قامعصول (۱۸۱۶ ک) دشاخ لکوکت ۲۵۱ کا

⁽٥) قال ال كسي في « سعر ١٤٥٠ - ١٤١٤ العالمي له لكن المدالدي لصبح عن اس حريم *

رَيْرِي (وخيمِسُها) مَصْرُ مَعَالَمَهُ مَن حَالَمَ الْإِنْ سَاعُ الْاجْتِهَادُ فِي مَدْهَهُ، بَالْ فَالْ لَلْ مَلِكُ وَلَا لَهُ مِنْ مَالِكُ وَلِمُ الْعَوْلِ وَالْمَالِمُ الْعَلَى اللهِ مَالِمَ مَقْلِهُ مِعْلَمَ الْعَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُو

(و) غير (أنهُ) لاحرُّ (لا يُحتَّمُن بالصحابة) بصدق تحيد لأمه في عصر، بعيرهم أنْ . (وحالف الطاهريَّةُ) قدام المحلف بما يحده عدهم كناه لا التُضْيِطُ وَيَبْعُدُّ اتفاقُهم على شيرها (٥)

(و) غُنه (عدمُ العقادِه في حياة السينَ ٣٠٠ من دانه العداء دانه!
 ووَجُهُهُ : أَنْه إِنْ وَافْقَهُم قَالَحُجةُ فِي قُولُه ، وإلاّ فلا اعتبار بقوقِم دواه (٢٦)

للشية قوله (بأن كان للاحتهاد فيه محالً) بر أن م مثلت فيه بصل محلاف ما (أد أُ ثبت فيه بصّ ، إذ لا مجال للاجتهاد في مقابلةِ النصي .

قوله (مِن قولِهِ) أي من قوله المصنِف في الحدّ : ابعد وقاتِه ا

قوله (إن واققهُم) ي عموب، أو فعلي، أو بفريرٍ وال كان قولُه * الدخَّجةُ في قولها يُوهِمُ أَنْ ذَلْكِ في القولِ / فقط.

إلى وأنَّ التابعيُّ المجتهد معشرُ معهم ، فإنَّ بشأ بعدُ معلى الخلاف في انقراضي العصرِ ؛ وأنَّ إجماع كلَّ من أهلِ المدينةِ ، وأهلِ البيتِ ، والخلفاءِ الأربعةِ ، وأهلِ الحرمين ، وأهلِ المصرين : الكوفةِ والبصرةِ غيرُ حجةٍ .

اليه (و) عُدم (أنّ التابعيُّ لمجتهد) وقت بندق بصحابه (مُعَتَرُّ معهُم) الأنه من عُديد لامه أن عقد (فون بشأ بقدُ بان لا يعد بالعي محمد الا بعد بدائه إلى (فعالى (فخلاف) بن قاعد ، وقد هم بسيٌ على خلاف (في القراهي بعصر) با ند طاحد ، والا وهو تصحيحُ علا (وَ) عُلِم (أنّ إجاعَ كُلُّ من أهل المفينَةِ) النبويةِ (7).

للذية قوله (وعُلِمَ أنَّ إجاعَ أهلِ المدينة إلى قوله: فيرُ حجقٍ) قد يقال: الذي عُسم إنها هو انتفاءُ الإجاع، لا انساءَ خيبيق، ولا يَلزمُ من انتفاقِهِ انتفاؤَها، علماستُ أن يقول: ١ مم حاع، وليس يحجق على الصحيح، ويجاب بأنه إنها عمر الله حدد أند ص الاقتصال في قوله أوها انتخت في الكراء مع موقيته بالغرض لأن الإجاع لا يلزمه الحجية، فإذا انتكن (٣) هو انتفَتْ هي.

⁽١) قال أبو هندانة المرجاني من الحقية . (البحرة (٤٧٨/٤) ، الأحكامة (١٩٩/١).

⁽٢) دكره عد الي في اشرح التقبح؛ (ص: ٣٣٦) عن ابن الأحشاد

⁽٣) حدر داين الحاحب في المتصرفة (٢٤/١)

⁽¹⁾ قاله اجهاهير (الأحكام؛ (١/٥/١)، الواتح الرحوت؛ (١٩٥/٦).

⁽٥) وهو رواية من أحد أيضًا ، دروضة الناظرة (من: ١٢٩)

⁽٢) قاله الجهاهير ، الليمر؟ (٤/ ٤٣٤) ، اشرح الكوكب؛ (٢١١/٢) ،

⁽٧). بارين ممكونتان سافقا مي دسا

⁽١) عن بدين عن بدر بديد حرم عيجان مع عربه بي بحيد وقت الأحرع ويكهم اختلفوا الدائيقاد الفسطية مع عاديم دريمي صدر عبيد عبد حريفهد ودر عد صراعف على مدمان الأوراد بديد حرم عيجان، فأنه حقيد و بالكه ، شعبه دائي العدالة الانه اختليلة الشيير الشعريرة (٣١١/١) ، فقصر أبن حاجب (٣٠ ٢١) ، فالمسكلما (١/١٤/١) ، فشرا الكوكبة (١/١٤/١) ،

 ⁽۲) قاله الحثية والشاهية والحنابلة. فقواتح الرحوث (۳ ۲۲۷) (۲۰۲۰).
 دشرح الكوكب، (۲/ ۷۲۷).

⁽٣) في الها: (فإذا النَّفْتُ النَّفَيُّ !

إِنَّ وَأَنَّ المُنقُولَ بِالأَحَادِ حَجَّةً ، وهو الصحيحُ في الكُلُّ

الله (وأهل البيت) أن سوق وهم: فاصمة أن وعلى، وحسن أن وحسن أن وحسن أن رضي الله عنهم (والحُلفاء الأربعة) في بكر، وعمر، وعنه، وعلى، رضي الله عنهم (أن) (والشيخين) أبي يكر وعُمر، (وأهل الحرمين) مكه، وبدالله (وأهل المعرين) المكه، وبدالله (وأهل المعرين) المكه، وبدالله (وأهل المعرين) المكونة والمعرين المحدد لامه الاكليم

لللشية قويه (وأهل البيت) عدل تحجه بدافهم مندلُ عن شبعه ١٠ ، منشكل بانه كيف تحتمعُ بنده عنهم مع ما سبير عنهم من الك حجمة الاهرام! وأحيت باتهم إنها أنكرُوا كونهُ حجيةً عل تفسيره المعروف لا مُطلقًا.

(۱) قاله الخياهير (الأحكام (۱/۱۹۰۱)، (المواتيح (۱/۲۲۲)، (شرح لكوكب) (۲۲۱۲).
 اسر يستح سر ۱۳۶

(٣) وهي فالهيمة على النصاح الدين المه أو النها تصديب على الدائم الدول إلى في المحمد و العلى المحمد الدين الدول الدول المحمد المحمد المحمد الدول المحمد المحمد

(٣) هو حسن بر عن بر بن بن بن عديد بدين هاستي بدر سيد سد با العالم و جاده و كان سيه د سال ٢٠٠٥ و قد شهر د سال به ادعو هذا و حدد الدول سادي شد شعره فضة ، و كان حشيًا و رهًا كاليًا و ول الخلافة بعد مقتل أبيه د ثم باران هنها لماوية و وله منافي كان د درساس ٩ قال رياديه د فان با عدم النهاست الدول (١٠٠٠)

(2) هو حسن بن عن بن بن صب هاسمي اند بد به اسط اندام او حاجه ۱۰ و هاجه او حاجه ۱۰ و هو ۱۶ حدد کان دستان که انتظام ۱۰ حصر ۱۱ دستان که انتظام انتظام

(٥) قالد جهد البحراء ١٤١١)، التراح النصح (ص) ١٣٣٥)، التراح لكوكت (١١١١)

(١) قاله الخيامي (البحراء: (١٤/ ٩٠٠)

(٧) بعر الأحكماء (١٩٠٦)، واكتف الأسرارة (٢/١٤٤)، واشرح التنتيجة (ص: ٢٣٤).

على (وأنَّ) الإهماع (المقول بالأحاد خُجَّةً) على عديت به (وهو الصحيحُ في الكُلُّ)

. وقبل نَّ الإحاع في الأخبرةِ ليس بحجَّةِ لأن الإجاع قطعيَّ قلا يشبُّ بخبر لوحد ''

وقيل به فيم قبل لاحراء من بست حجه

أما في الأولى " محدث المسجد الله المدينة كالكيم تنهي حشها، وينصعُ طنتها . . ، حصاحب فكون مفيًا عن أهلها، وأجيبُ نصدر دمهم للاشك لاسد عصيم فأحمل حدثُ على أنها في نفسها فاضلةً ما نه

بيته فويه (لأن الإجماع قطعي فلا يشتُ بحير لواحد) بُردُ سنع كونه فصفها مُطلقه فعد بكان قطعان و قد يكون فساء ومع كونه قصفا قد يكون قطعي تدلاله فقط اوكونة قطعي الدلالة لا تسترمُ كونة قطعيُ المُست على أن ليوتة تحير الواحد حسد أون من ليوات المُستانة (٥)

قوله (كالكبر) مَنْ قرق الذي حَمْحُ به قار، والكُوْرِ موقدُ باره. (.). و(ينصعُ) بنجيه عن الأشهر، أي محتص (ا

فويه (بصدوره) ي خطأ، اي بحوار صدوره

⁾ قایه اختیار در کید از سافته و خانده افزایج از فران ۱۳۹۱ و ۱۳۷۵ و الحصوب (۱۹۲۱ و با این الصحافظ (جس ۱۳۹۳) و مارم ککاکت (۲۹ ۱۳۲۵)

⁽۲) دفت جاعد بل جمعه و سافعه ده خدره نعراني المسطيقي (۱ ۱۵۸۳)

⁽٣) يالي خاخ عن بديم بايد مايك فشرح النفيع (فيل ١٣٣٥) ، فجالت المسوعي (٩١ - ١٩١)

 ⁽اد سح، ب في فصائل بدية ، باب عديه سفي حث (١٨٨٤) ، ومصدر في احج ديامه دديه سفي د اره ، (٣٩٤٢) ، و ير مدي في دمانت ، باب فضل الدينة (٣٩٤٠)

⁽٥) في قامة (المناه) لعلم عرابقت ، والله معلى اعتم

⁽٦) الصباح اللهيومي (ص: ٥٤٥).

⁽۷) القاموس (۲/۱۱۱).

البيرة وأما في شابية أن فللواله تعالى ، قابتُما يُريدُ أللهُ ليُدُهب عليهُم ، أَرْضَى أَلَاتُ مِن فَكُوب سف عهم ، فَم من تقدم لم روى المرمدي على عمر من في سلمه أن ، اللهُ لما مرلتُ هذه الآبةُ ، لمن المبينُ يَثِينَ عليهم كساءًا ، وقال : هؤلاء أهْلُ مِثْنِي وحاصَّتِي ، أَهُمُ أَدُهَتْ عَهُم الرِّجس وطَهْرُهُم تطهيرًا اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

وروى مسمم عن حاسه ، رضى مه بعان عبد قاس ، حرح السيُّ عدة. وعدة. وعليه مرط مُرخَلٌ مِن شعرِ أَسُود ، فحاء احسنُ س علي فأذحله ، ثم حاء الحسنُ فأدحله ، مع ، ثم جاءتُ فاطمةُ فأدحله ، ثم حاء عنّ فأذحله ، ثم قال ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهَ لُيدُ هب عَنكُم ّ تَرْجُس أَهْن آلْنَيْتُ وَيُعهَرُ كُرْ تَظْهِرُ ؟ "

وَأُجِيَّتِ مِمْعَ أَنَّ الْخَطَأُ وَجَنَّ ، والرَّجِنُ قَيل : العَذَابُ ، وقيل : الإثْمُ، وقيل : الإثْمُ، وقيل : الإثْمُ،

لطشية قوله (مِرْطُّ) بكسر السُم^(۷)، و (مُرْحُنُّ) نصب سَم، وقبح بـ ١٠ وتشديد خاه المُهملة أي كساءُ فيه حصاطُ للسُّهُ برخال أو أوي ناحيه ، ي نساءُ عبه طور المرجن، وهي تلدو ، حدُها موجل ^(۱)

يع وأما في الثالثة : فشدته عد العليكم بستي، وسُة خلفاء الراشدين الهديين من بعدي، تمشكوا بها، وعشوا عليها بالواجرا ، روء ، مدي ، عاره وصححة، ومن العلاقة من بعدي ثلاثون سنة ثم تكون ملكا، أن علمه ، حرحة أبو حريد "، محد في ساف، وحس منذ هده لا بعد هده بده إلا سه سهر مدة حس س عن فند حس من سافهه فسفي عهد الخطأ، وأجيب بمنع التعاليم، وأما في الرابعة فيند ب حراء اقتدوا باللدين من بطبي أبي بكو وعمرا " وواد الترمذي وعيرا، وحسنة، أمر بالاقتداء بها فيتنفي عنها الخطأ وأجيب بسه الندية

وأما في اختامية والسادسة القائل جماع من دُد فيهم جماع عسجانه لأمهم كانو بالدامان السياد الى المصالي المحاسم على القداد السيم دلك بالهم لعصّ الجهدادي في علم على باللهم دل حصيص للاعوال بعصال علمانه

والم

⁽١١ قاله تشبعة لامات ١٠ لاحكام ١١ (١٠٠٠) الموسح ترجم ما ١١ (١٢٠)

⁽⁴⁴ m) m = 2 m = 2 m (4)

⁽٣) هو عبد ان يا سببه عبد انه ان عبد الأسد عرشي، بحراوي عبيحي ان الصحيحية، ان حصل حالية على المحالية الله المحلف ولا المهام الله المحلف الله المحلف الله المحلف الله المحلف الله المحلف الله المحلف المحل

⁽١٤) رواد بد ملي في التصير وباب ومن سورة الأحزاب (٣٢٠٥)، وقال : القريبُ مِن هذا الرجاء

⁽۵) و دست في العصائل، باب فضائل أهل بيت التي الا (٦٢١٦) .

 ⁽۲) فالدائروني في المدح سندا ١٥ (١٩٥)، والميولي في المصاح ١١٠٠)
 (٧) المعاد (١/٨٦٥).

⁽٨) فشرح مستوا (١٤٥ - ١٩٥)، الصبح المند (١١ - ٢٢٠)

⁽۱) وواه امو هاوو في النسخ ، بالسال وم السنة (۱۹۹۵)، والترملي في الملم ه ب وأحد ب واحد الملم الملم ه بالسال و واحد الملم الملاح الملم ، ۱۹۷۷ وقال في مومن صحيح ه وابن عاجم في السنة ، بالسال ما بالملم ، ۱۹۷۵ منت الملم ، ۱۹۷۵ و الملم ، ۱۹۷۹ و الملم ، ۱۹۷۹ و الملم ، ۱۹۷۹ و الملم ، ۱۹۷۹ و الملم ، الملم ،

⁽۲) رواه آبر دارود في البيئة ديات في حصور (۱۳۳۱) ديا ميلو آبي عمل الما ما حوق الخلافة (۲۲۲۷)، روالار: حسور وضعيعه حالم في المسدر التي معرفه المسجلة الارداد وراسات عمد له فني

اعتراد به الحدث معد بن جهارت کے قال بدمدی و حصف باس فی واقعہ فات احافظ بن حجر فی اعتراضہ ۲۹۲۹۵ افسائوی با فرادا

٣٠ أي حالم بي حي روق منصد (١٥٥ ما ١٥٠)

⁽²⁾ و د آن مدن في عنوب باب آن سافت ي يكي دعد ي (۱۳۹۸) و حشه دو س ماحه في است. باب آن فضايد الاستخداد (40) و وضعيعه حاكم آن المستدركة (۱۹۵۸) و رابعه يدغي در بن حال في صعيعه (۱۹۹۸)

للنَّلُ وَأَنَّهُ لا يُشترَطُ عددُ التواترِ ، وحَالَفَ إمامُ الحرمين ؛

البيري (وَ) عُمه (أنَهُ لا يُشتَرَطُ) في لمُحمعن (عَددُ التواتُرِ) لصدق اعتهد الأمه بي دون ذلك (1). (وخالُف إمامُ الحرقينِ) فشَرَطَ ذلك مظرّا للعادة (1).

أماشية قوله (فشرط ذلك نطرًا المعادة) أب لأن العددة عبد شد صه وهم المام خومين - تحكم " " بأن بعدد كند من بعيم، لا خبعان عن بنصع في شيء لِمُجرُّدٍ توافقٍ أو ظنَّ، بل لا يقطعون شيءٍ إلاَّ عن قاطع

مِنْ وَأَنِهُ لُو لَمْ يَكُنَ إِلاَّ وَاحَدٌ لَمْ يُحْتَخُ مِهُ، وَهُو الْمُخْتَارُ ۚ وَأَنَّ انْقُرَاصِ العصرِ لا يُشترطُ، وخالف أحمدُ وابنُ فورك وسليم فشرطوا انقراص كلَّهِم أو غالبهم أو علمائهم أقوالُ اعتبارِ العامي والبادرِ ، . .

اليرفي (و) عُلْم (أمه لو لمُ يكُنُ) في معصر (إلا) محتهدُ (واحدُ لمُ يُحتَجُ مِه) د أمل ما مصدق مه استدفى مُحتهد لأمنذا شاب. (وهو) أي عدمُ لاحتجاج مه (المختارُ)(١) لانتفاء الإجماع عن الواحدِ.

وقبل: يُحتجُ به وإنَّ لم يكن إجامًا لانحصار الاجتهاد فيه ٢٦٠.

(و) عُلَم (أنَّ القرص العصرِ) سوب "هذه (لا يُشتَرطُّ)" في تعماد الإحراع لصدق بعد بعد معادد الرحرع لصدق بعد بعد بعد بعد بعد بعد بعد بعد المد والله والله والله المداولة المداولة بقراص كُنْهِم) أَنَّ ي كن أها معمر (أو قالهم الوحالهم) كُلُهم أو خالهم .

لبيته قوله (وعُيم أنه نؤ لم يكن . . . إلى قوله : الم يجتج به ا) لدى عُدم إنها هو التماءُ الإجماع ، لا النماء الحجلة ، ولا بدره من التماء التماؤه ، فلما سنّ أن يقول م يكن قوله إحماعا وليس يجحه عن لمجتار ، ويجاب بأن الإجماع تعرمه الحجيةُ ، فإذا التفت التقيل ، كيا مؤه .

 ⁽۱۱) قاله احتامه و عادی و حداده ۱۹ فورسه از هورت (۱۹۱۹) و بنجرا (۱/۵۱۵) فالم (۱/۵۱۵) فالمرا (۱/۵۱۵) فالمرح التقیع (۱/۵۳) فالمرح التقیع (۱/۵۳) .

⁽٢) قاله رحمه الله ي (البرمانية (٢١١/١)).

⁽٣) في دب : دينكم ١٠.

 ⁽¹⁾ قاله الحنمية وجمع من الشافعية، واغتاؤه شبعُ الإسلام العوسجا ١٠١٠، اعابه الوصول؛ (ص: ١٠٢).

 ⁽٣) قالد المالكية والحنابلة وههور الشانعية اللحصول؛ (١ ١٩٩٩، ١٠ ﴿ حكم ١٠١٠ ١٠ ٢٠٠).
 البحره (١٤/ ١٥)، شرح الكوكية ٢٥ ٢٤٦)

 ⁽۳) قاله الحنفية والمالكية والشافعية • الشيميه • الأسرر (۳۰ / ٤٥٠). • الأحكام (۲ / ۲۱۷).
 اشرح السفيح (اسر ۳۳۰).

⁽²⁾ الطرة الشرح الكوكب (٢٤٦-٢٤٦) بالسعرة (١٩١١/٤)

الله (أقُوالُ اعتبارِ العامَيِّ ، و لمادرٍ) هن يُعمر لل أو لا يُعمر لل كي نفده . و يُعر لعاميُّ دول ك درٍ . أو العكش كم يُست د من همج لمسلس فلسس على الإسل الأوَّلُ والرابعُ ، وعلى الأخيريُّن الثانيُّ والثالثُ .

واستذلّوا على اشتراط الانقراض في الجُملةِ بأنه يجور أنَّ يطرأُ لِيعفِيهم م يحدث حتهاده الأول فيرحعُ عنه حراس وحرب وأُجيب سمعٍ حو الرجوع عنه للإجماع عليه .

للديه قوله (هل يعتبرانو أو لا يُعتبران؟ كها تقدّم) ما حساً حدمي فنصده في قدله واعتبر قوله واعتبر قوله واعتبر قوله المعالمية وأما عدم اعتباره وتقدّم أنا في قوله الثانب، والثالث، والراحة من حمد الامار عدم المار عدم الما

قوله (كها يُستفاد) أي كلُّ من الفولين الأخيرين.

قوله (فيُسيئ على الأولين) بن من الاقدال في ست الاول و مراح ، ب من الاقوال في هذه و في سبي لأء أن على الأول للمعلى أن من علم وقاق عامي وشادر من تشدرهاي الديواس شدرها لعراض حميع عن العصر ، ولها الرابعُ هلى الثاني يمعنى: أنَّ من لم يعتبِرُ منهم وفاقى العالمي والناودِ اشتراط القراص غالمية العصر ،

وقويه . اوعلى الأخيرين من الثاني / والثالثُ) ، أي ومن عتبر منهم وقاق العالمي دون الناد . شترط عنز عن أمن تعصر . ومن اعتبر منهم وقاق النادر دون لعالم شترط العراض عنياء تعصر كُلهم

الياق (وقبل: يُشترطُ) الانقراشُ (في) الإجاع (السُكوفِي) لِضَعْفِهِ بخلاف القرلِيُ (السُكوفِي) المنطقِهِ بخلاف

(وقيل) أيشه ها لانقراض (إن كان فيه) أي اي محمع عبه المهلة) محلاف مالا مهمه الله كقس الناس، والساحة عرج، اذ لا يصفر إلا بعد إمعان النظر (1).

(وقيل) يُشتَرَط الانقراض (إنّ يَقِيّ مِهُم) أَن مَن مُحمَّمِ (كثيرًا) كعدد الله مر يحلاف العمل ، ولا عبد الدياش وحسد الدافل ما عد القبل "

للتنبة واعلم أن تقائلين باشتراط الانقراص وحوار الرحمج قاللول بحجة الإحماع قبلة ، لكن نقدم عندهم في السمرار حجم رحوع بعص المجمعين

⁽۱) مرايين معكو فيين سافعا من (اب)

⁽١) قاله القاضيان: أبو الطيب والحسيمية واختاره الأمدي الأحكام، ١١، ٢١٧)، المحرا (٤/ ٥١٢).

⁽٢) قاله بعقى الشاقية . (البحرة (٤/ ١٣/٥) - ا

 ⁽٣) قال الروكتي في اليحرة (١٣/٤) : احكاد القاشي في عنصر التديب

الترقي (و) عُدم (آنةً لا يُشترطُ) في العفاد الاحماع (تمادي الزمن) عدم لصدق تعريفه مع التفاء التردي عليه، كان مات للحمدات عقبة للحرور سقف او عمر دلك () (وشرطة) التردن (إمامُ الحومين في) لاحماع (الطلّي) للسند الرائي عليه كالقطعي، وميأتي التعبيرُ بينها .

(و) عُده (أنَّ إجماع) لأسه (السابقين) عنى مه عدد " و (عبرُ حُجُقٍ) في ملته حيث حد منه في سعرت ، (وهو الأصغُ) أن لا حصاص دس خدد الاحماع بأمد كحديث من مدد الإحماع بأمد كحديث من ما حدد منه الإلى أمتي لا تحتمعُ على صلالله " . وقيل : إنه حجةً بناءًا على أن شرعهُم شرعٌ لنا ، وسيأتي الكلامُ فيه (ف) .

العشبة قوله (وشرطة أي لشهادي إمام اخرمين في الطبي) سر تدمعه في به هال " سردد الحوص في الواقعة ، فدر حالم المحكم في اقعه لم الماسم ها الى عمر ها فلا الر لِشَهَادِي الرَّمْنِ هِنْدُهِ .

قوله (وعُلِم أن إهماع الأمم | إلى قوله "عيرٌ حجةٍ في ملته) فيه ما مراق. قوله : فوغُمه أنه لو لا يكُس (دجة :

يع (و) عُمه (أنهُ) ي لاحرَّ (قد يكونُ عن قياسٍ) ' ألا لاجتهاد بالحرد في ربي لابد به من حسد (حلاقًا لما يع جوادٍ دلك) ' أن لا حرد عن صمل (أو) ماج (وقُوعِه مُطلقًا " ، أو في) المسس (المؤفي) دول الجاني (14 في) المسس (المؤفي) دول الجاني (14 في) المسلم المسل

الاسامان ، بنفصش حدي إن كني من شور والدفياع ووحة لمنع في الحديث الدائمة لا حج منة فنو حار الإجاع عنة أباز غالفة الإجاع.

وأحيت بالله الله حدر عالمه المباس داء أهميا عن ما ثب به ، وقد أهم عن حرالم تنجم حرب فات عن حمه ، وعن راقه لحو الريب إذا وعقب فيه قارةً قياشًا على الشَّمْن ،

اهلنبه عويه (ووځهٔ المنع في الحُمية) اي من عام مقصص من الحوار و نوفوغ او حقمي ا والجلي اړد لا يمکن ميدالله بکلي متها .

⁽١) قالدالحتمية والمالكية والشاهبية (التيسيرة (٢٢٣/٢)) (النجرة (١٠/٤))

⁽٢) قاله الحيامير ، التيسير ٢١٠ (٢٢٤) ، النجرة (٤٣٦/٤) ، اشرح الكوكب؛ (٢/ ٢١١)

⁽٣) وواه أيو فاورد في العنن والملاحم ، باب ذكر العنى ودلاتلها (ETEB) ، والترمادي في العس ، بيت خواد المحافظة المحافظ

⁽٤) أي ق لكناب حامل ق الإسترالية

⁽٥) الشرهان الي اصدال المتبه لأمام الحدمين (٦١٦-١٦٦)

عدر مدر عن به لا بداي لاهم عدر مسد، و به بكار نصاص بكات و سه و ديد و سه و بيد المثلث من بكات و سه و ديد و بيد و بيد المثلث المثل

 ⁽۲) قاله الطاهرية، والشيمة واس حد الطّدى (دسم) الاعاد، ودار حكاما الاس حرم (ع. ۱۲۸)

⁽٣) نظر ١ لأحكامة بالأمدي ١٥ ٢٢٤). • محد المركثي (٤ ٤٥٤)

⁽٤) فايه أبو بكر بقارمتي من شافعيه (مبحر ٤١٠)

النظ (وَ) عُديه (أنَّ اتفاقهُم) أي المحمدين في عصر (على أحدِ القوليِّن) هم (قل استِهْرَارِ الحلافِ) بيهم بأن قضر برمان بين لاحلاف و لاتدق (جائرً وَلَو) كان لاتفاق (مِن الحادثِ بعدهُم) بان مائم وبنت عااهم فيه لملم جوارُد يضا لصدق بعريف لاجماع عن كن من هدس لا بنتين ووحا من المه يحور أن يصد لصحاب على دمه ينهم أنه يجور أن يصهر شد حلى يُجمعُون عنده وقد حمم الصحاب على دمه ينهم في بيت عاشة بعد احدادهم حال م يستر

اللثية قوله (بعدهُم) يعني بعد محسس

اليه (وأمًّا) لابعاق (بعدةً) ي بعد سنمرا اخلاف (منهُم) هو قبدً بلاتفاق المدر (لمنعة الإمامً) بر ي مصد، (وجؤرة الأمديُ مُطلقًا وقبل) يجر (إلا ال يكون مُستدهم) في لاحلاف (قاطفًا) أا فلا حور حدر من بعد، غاصع واحمد عدم بالمد سنم حلاف سنهم يتصمل بدفهم على حور لاحد بكل من شدي حلاف باحتهاد و بنيد فسما بما فهم على أحد تشميل

 ⁽۱) أي صدرات المنابع حماليا الله حماليا (في ۱۳۵۵) ، فيليو (في ۱۳۳۵) ، في صدرات الرابع (۱۳۳۶)

⁽۱) و دالد مدي في حدير ، بب ۳۳ ه (۱۰ ۱۸) و وقال: فقريب و فيدُ الرحمَّن بن اين يكو لُمْيكِي يُصغف من فيل حققه ، وقد وي هذا تحديث بن عبر وحدا ، وروي عن أن يكر لصديد مرفوع ابقد ، و د مدي في سيانه (۳۳۰ ، ۳۳۲ ، ۳۳۳) والى ماحه في الحيائر ، با د ذكر ود به ودفه الحج (۱۲۷۷) ، وفي سده حميد بن عدائه س غيد انه س عاس الماشي ، فال بيحاري في التاريخ الصغير ((۱۱ ۱) عندال ويه ينهم بالرددة الا وقال في د ياواند (۲۸ تا) ، فيرى لا الما أحد س حسن وعني بن خديبي ، و بسائي ولكن هم الأح اختسمي في عقيمه باشيائل عبدا (حديث طرق وضحمها عظر ، فهج الدري (۱۳ ۱ تا) ، وسد «اس هشام (۲۵ تا 28)

علمه دوره (أي بعد استقرار الحلاف) اي بان بمصي بعد اخلاف رملُ يُعلم به أنَّ كلِّ قائل مُصبِمٌ على قولِهِ. قوله (متهم) يعني من المختلِقِين.

وريد الصمه الإمام وحوره "الأملي) قد العلاث كي دكرة شارخ و و مرخع الصلب هذا المساد " ، وقال شارخ عند اصحاب مع ا

⁽١) إذا احتلف أهلُّ المصر على قوايد، فهل يجود الأهل فلك المصر بميهم بعد استقرار الخلالية.
الاتعاقى على أحد القوايون، وللنمُّ من للسير إلى القول الأخر، اعتلف العلماة فيه على تلاكة مد حد ، دي عدد حديد ، مرحد، ديك ، أساعة ، شيئة حداً أدى به أحماعا قواتم الرجوت، (١٤٦٠)، فقصر إلى حاحد، (٢٠١٤)، فقصر إلى حاحد، (٢٠١٤)، المردد (١٤٠٠)، مرحد ، (٢٠١٤)، من حدد ، (٢٠١٤)، والمحدد المردد (٢٠١٤)، من حدد ، (٢٠١٤).

 ⁽۲) قد هر بنشب بیاست ادیا عاصی عبد برهاب و ما بیان ادسته مطلعا طاله المناطقی مو
 یک استخ بر سخاص در جریا در (ایدی ۱۰ و حکوده ۱۱ ۱۳۳۵) و سخر ۱۹۹۹

⁽٣) في 160 مراجارية والمن واحد

⁽٤ - کد بر عب ن د (برما ۲ ۲۷۵) بوی ای م تعمر ۱۱۰ (۲۵)

⁽⁰⁾ فال بعد غف عد الهديدويد بديد والدي حجد لصف بر هد لعم و الثانة لا هده الصورة في الديد عليه المراجع المراجع والله المراجع المراجع والله المراجع المراجع والله المراجع والله المراجع والمراجع والمراجع

الِيرَى وأجاب المحرِّرُ مِنْ تصمَّر ما ذكر مشروطٌ بعدم الانفاق بعدُ على أحد الشقير، وإذا وحد فلا تفاق قبلهُ

والحلافُ مني عن أنَّه لا تُشبرطُ عَلَم فُن عصر ، ف الشُّر صحار الاتفاقُ مطلقًا قطعًا .

وفيها نسبة الصنفُ الى لإمام و لأمدي المثلاث ... و بد فعُ أن لإمامُ " جوَّز والأمديُّ منع ("⁴).

لهاشية وقال إمام الحرسل الله مأل لشافعي. . ولكن دهب الى حوار طائعه كثيرةً ، وقواهُ المتاخرون⁽⁶⁾، وهو ما رجُحةُ النووي في شرح مسلم.

(1) كيا وقع له ذلك في االإجاح؛ (١/ ٣٧٥). واربع الخاجب؛ (٦/ ٣٥٤). ثُم نقله إلى هذا،
 وقة تعلق أهلم.

السبي (وأمّا) الاتماق (مِن عبرهم) أي من لمحميدين بعد سبعر حلاف بأن ماسوا وبشد عبرهم (فالأصبح) به (تمثيع إن طال الزمان) أن ي مان لاحتلاف إد لو انقدح وجه في شفوطه لطهر لممجندين، بحلاف ما إد قطه فقد لا يعلهرُ لهم ويظهرُ لِغيرهم،

وقيل . حد مصنف حرا سقوط خلاف لعد المجتمين دومهم مُطلقًا

المانية قوله/ (إن طال الزَّمانُ) تصريحُ ما عُلِم مِن استِقرار الخلاف.

⁽۲) فالمحسول: (۱٤٦/٤).

⁽٢) والأحكام؛ للأمدي: (١١/ ١٣٥).

⁽⁴⁾ قال بعد عد عد عد عد به به به به الدي بن ابده احرين الهم الشعمية اليهم إله المح عدية العد المدينة العد عد المصحف في الداخل الدي (٢٤ - ٢٤) وعد أنه في الله عدية العد المدينة عن سحة الإخلاف تداخم عدية العدر الثان على أحد عد من بالأحلاف في هذه الصورة أطهر أنها القاتون دملة ليش بإجاع و وار تملق محافية العد عد من بالأحلاف في عدية الصورة أطهرة مثل الشافعي في إنا تا عالم والموافقة على المحافة المحافية المحافية المحافة على المحافة العدد المدينة المحافة المحافية المحافة المحافية المحافة المحا

⁽٥) كدر ب في المنصوب (١٤٦/٤)، والبيضاوي في المتهاج، (س ١٣٧١)، والقراق في المتهاج، (س ١٣٧٠)، والقراق في المبحرا الشرح السفيح (در ٢٨٠)، والر المقاجب في القصيرة (٢/ ٤٣)، والزركتي في المبحرا (٢/ ٤٣).

⁽۱) دا حلف من عصر في مسأله عن فوس ، سنع خلافهم عن قال وم بوجد له لكم فهل بصور عمد أحد له بكم فهل بصور معد أحد به سنع على الحديث و مع بالمحد المصد المعدد المديد المحدد المديد المحدد المديد المحدد المديد المحدد المديد المحدد ال

النَّالُيُّ (و) عُلِمَ (أنَّ التمثُك بداقلُ ما قيلُ الحقُّ) لالهُ تسكُ مدامع عدد مع صميعة أنَّ الأصلُ عَدْمُ وُجوبِ ما زاد عليه ، مثاله : أنَّ العلياء اختلفوا في ديةِ الدمي الباحدة على دعه عنبي اكدت سند، أنَّ ، الله المحتفية الله وقبل الكشها، وحد له الشافعي للابداق على أحوله أنَّ ، الله وأصل ،

اللهنيَّة قوله (في دية القشي) أي الكتابي ، إذ د. الدمّي المحوسي و يحوه ثلثا عشر دية المسلم^(ه).

قوله (وتلقي وُخُوب الرئد) سكال لده عصد على لا ساق لد له لا ما في المع صميمة أن لاصل عدة وحدث ما إدالله الداخم فلحيا الصداعلي فاحدا

البريج فين دَلَّ دَسَلُ عَلَى وَحَوْتَ الْأَكْثَرِ حَدَّاتُهُ كَمْ فِي عَسَلاتِ وَفِعَ الْكُسَّ، قَسَ الْهِمَّ اللَّالُهُ } أَنَّ وقس اللَّمِينِ عَلَيْ اللَّهِ عَلَيْكًا عَلَيْكًا لَعْلَالِهُ عَلَى اللَّهِ وَقَاعِدُتُهُ *

الوشية

⁽۱) هو: أن يختلف العلياء في مدي بالأحبيد على دويل عبد بالمنها عبد إعراز الدليل علل الأكثر، وهو ضربان، الأول: أن يكون قيها أصله ي بالدمة، وهو موهان وأحدها الأختلاك في وجوب الحتي وعديد، كان العثم أولى لمواعد عبد لاحب بالمدين وعديد، كان العثم أولى لمواعد عبد لاحب عبد بالمدين هو ثابت في الدمة كالأختلاب في عدد صلاد حديد عبد بالمدين المدين الأصلي : الأحماع والرامة الأصديد عبد بالمدين الأصلي : الأحماع والرامة الأصديد عبد بالمدين الأصلية : فلا يحديد مدين على عدد وحد سائل أن المدين المرامة الأصلية : ولأن حيث منديد على عدد وحد سائل عبد المدين المرامة الأصلية : الأحماء على عدد عبد المدين حيال كان المدين الموامة الأصلية : المدين الموامة الألمائية الألبية : المدين الموامة المدين الموامة المدين الموامة المدين الموامة المدين الموامة المدين المدين الموامة المدين المدين

⁽Y) contain a district (Y)

⁽٣) منه المالكية (الكرية (١٤/ ١٣٧)

⁽¹⁾ لأم لامانية تعلى (1 17)

 ⁽a) شرح بنجي غل اصهاح النواري (۱ الله ۱۹۹۹)

CIAR THURSDAY was discord

 ⁽٧) وهد در رو د به دري في نوصوب بات ثاه بدي بعسل به شعر الإسبال (١٧٧)، وصدم في بعد ما يدي بعد المقال من الله عليه المقال من أي هربره على بالله مناك على منواك الله المواقع الله الما يدي المقال من أي هربره على بالله منواك الله الما يدي والمدكم فليصيفه منه مواكده.

اود مرت الحقت في والا المسلم عليه في السرح السلم (١٧٦ / ١٧٦) وقيم وحوث محسل عالم الا المام سووي ، رحمه أله معايده في السرح السلم الا الا المام المام الكان المام المام

الفَيْجُ (أَمَّ) الإحماعُ (السكويُّ) من يعنول معض المحتهدس لحكم ويسكّت اسفون عنه وأمَّن الإحماعُ (السكويُّ) من يعنول معض المحتهدس لحكم ويسكّت اسفون عنه والله يعلم المحاول المحمد واحماعُ (" لأن سكوت المعمدوق مثل ذلك يُطلنُ منه الموافقةُ عادةً».

ونفى الثانث اسم «الإحماع» لاختصاص مطلقه عندة بالقطعي ، أي المقطوع فيه بالموافقة بحلاف الثاني ، كما سيأتي .

واولة: (ليس تحجه ولا حماع لاحتيال تشكوب عد الدافته كالحوف والمهانة والتردُد في لمساعه: وتُسب هذا التولُّ مشافعي أن حد من قوله (لا يُشَبُّ إلى ساكتِ قولُه.

لطنتية قوله (بعد العِلم به إلى آخر ما صيآني) أي من كُوَّ لَـُسَكَّه بُ يُحَرَّدُا عن أمارة رصى وسخط، ومن مصى مُهنة لنظر عادةً، وكون بسألة حتهادية، وتكليفيةً. فالمواد بالعلم ما يُشملُ الظنَّ.

قوله (لاختصاص مطلقهِ) أي مُطلق اسم الإحماع كم صرح به بعدُ

(ورابعها) المانع حدة (بشرط الانقراض) لأس طهر المداعه بيهم بعدة الناق ما قبله (١١).

عنه قوله (ونُسِبَ هذا القولُ للشاقعي) الناسبُ له القاضي آبو بكر حيثُ حردً. و نقلهُ عن الشافعي، وقال: ﴿إِنه آخرُ أقوالهِ ﴾

رائد (أخدًا من قوله) أي الشاهمي الالسنة بن ساكب قولُه وأورد عليه بأنَّ الشاهعي استدلَّ في مواضع بالإهاع السُكوتي؟ وأجيب نام لا لُسنَّم إمه استدلُّ فيها به فقط وبل يه مع ظهور قرينةِ الرضي من الساكتين.

⁽١) عامه امو مكار الصيراني مناً وأبو هاشم من المعتزلة اللبحرة (٤/٧٤).

 ⁽٧) عاله أكثر احمد، والمالكيو، والشائعيو و حديثو، وهو إجماع طني عند خمهور و بطعي عند حدمد (عنو سع ا (/ ٤٢٨) ، المقتصر أبين الحاجبية (/ ٢٨ /١) ، الأحكام! (/ ٢١٢) ١ السعرة (٤ - ٩٥) ، اشرع الكوكسة (/ ٢٥٣) .

⁽٣) سنة إليه إمامٌ خدمين في السرهانية (1/ ٣٧١)، والتزالي في فالمستصفية (1/ ٥٥٩)، والرازي في المحسورة (٤ ١٥٦)، وحدره

⁽ فايه نيز علي حياس ، حمد في وايه، ويتبع الله فوات عن كثر أصحاب وقال اله الصحيح ، واعده الأساد الله عده الله في على حمد في الله صحاب واحد د الله المقادات والسديمي والرويان في أول المحراء وقاد الله على إنه صح الأوجه عمد الأصحاب وقال تشم في يدمم ما قدهم الراسم (1848)

قال العدر عقد عدد تديه ويو بديه في تول — جدره الله عدد محملاً بديقو ، لأله المستد عدد تديه ويو بديه في تول — جدرها الله عدد في في فلمصوب الـ ١٥٣٤ والمصل الله المحاكم ويديه كون المحمل المحاكم والمصل الله المحاكم والمصل المحمل المحاكم والمراكم المحمل المح

اليرى (وقال اسُ أَبِي هريرة) ، نَه حجهُ (إن كان فَتَيَا) لا حكم لأن الله بُنجن بي عادةً قالسكوتُ عنها رضًا بخلاف الحكمه (1).

(و) قال (أمو إسحق المروري ` · · عكسهُ) بي الله خُعدُ لـ كال خُكمَ لِعُمُدُورِهِ عَادَةً بَعدُ البَحثِ مع العلماء وانفاقهم بخلاف الفُتيّاء .

(و) قال (قومٌ) * * إنه حجهُ (إِنَّ وقع فيها يقوتُ استدراگه) در قه ده و مشاحه فرح ، لانا بالك خصره لا بسكتْ عبه لا - ص به بحلاف عبره؟ -

7 43

المج (ق) قال (قوم)، «اله حجة ال وقع (في عصر الصحالة) لأثهم لشنتهم في الدين لا يسكنون على لا يرصون له تجلاف عرهم فقد يسكنون ، (و)

وهو قول من قال عالمانعه الأقل لا تضرُّه

عال (قومٌ): ٢ به حجمًا (إِنْ كَانَ السَّاكِتُونَ أَقُونًا مِنَ الْعَالِمِينَ لَعَمْ اللَّكُوَّاءَ

٠٠٠٠٠ أ

⁽۱) قال الروشسي في البحره (۱/۵ هـ) وقال أمه حي في حدي ه دوس في اسحره إن كان في في حدي هدي و دوس في اسحره إن كان في غير عصر الصحابة فالا يكون التشارات بي حدمهم مع حساب عده حسولا حمدة وإن كان في عصر الصحابة فإنا قال الوحد منهم مراد أو حكم به نامست باعود قبقاً طيفاً طيفاً حديثاً إلى الموقع الموقع

⁽١) فات ال كسي في المحد (٤١ ١٩٩٤) اكان حكة عند شمخ أن المحلق، وإدار في (وبراهم) والسيال المحلق والأدار في (وبراهم) والتي أن المحلق (١٥ ٢٤٤) وأبنُ أخلجت (٣٧/١)، والذي في اللحر الدريان والأوسط لاس مدال ١٥٠٠ محصل (٤٠ ١٥٠) للإمام الدري عند الاان كان من حاكم!

⁽٣) هو ردهم من "حمد در منحول، در اسحاق دروري، وحيث أطدن أبو دسجاق ألي منطقة الشافعي فهر من در منه به به الشافعي فهر من در دروري، و خراساسي، نقعه على من شريح ودث المنطقة في الله أو دماك الأفضاء المشمل على خلاله ودوليمه في والشه ودوليمه وفترا المحتصد وصحت الأفضال دانها به ١٣٠٥ في الشهديمة عنووي (١١ ١١٧)

للمثل والصحيحُ حمعةً ، وفي تسميتِه إجماعًا خُلفٌ لفظي ، وفي كونِه إجماعً تَردُّدُ مَثَارُهُ: أَنَّ السَّكُوتُ المُجرَّدُ عَن أَمَارَةِ رَضًا وَسَخْطِ مَع بُلُوغَ الكُلُّ، ومُضِيِّ مُهلةِ النَّظرِ عادةً عن مسألةٍ اجتهاديةِ تكليفيةِ هل يَغلبُ

الدُّلِيُّ (والصحيحُ) أنَّا (حجَّةُ) مُطنف، وهو ما يتن علمه ينولُ لندن والتابثُ وين الرافعي الإية المشهور عبد أصحاب قال وهل هم خاع؟ فيه وجهارية

(وفي تسميته إهماعًا خُلفٌ لفظيٌّ) * وهو ما حديث فيه سنول لندن والناسُّ قیل: ﴿﴿ يَسْمَى لَاحْتِصَاصَ نَصِينَ سَمَّ لَاهَاجَ بَالْمُطَّعِينَ فِي تُمْتَطِّعُ بَهُ ﴿ وَقُلَّ السمي لشمون الاسم به دو بي أعبدُ بـ السكم بي؟ لابط. ف مصلي بن عددا

(وفي كوبِهِ إحماعًا) حنسته (نردُّدٌ مثارُه : أنَّ السكوب المُحرَّد عن أمارةِ رصلي وسحط مع بُلُوع بكُنُّ) ي كان بحبيدان بن بعد (ومُصيُّ مُهلةِ لنظرِ عادة عن مسألَةِ اجتهاديةِ تكليمية) در فيها بعضهم بحُكم وعلم به الساكتون-وفا صورةُ الشُّكوتي (هن يعلُثُ طنُّ لمو فقةٍ) ي مو فقه ساهين لنعاسي؟

الدينة قوله (لِشُمولِ الاسم لهُ) ردُعن عائل ماله لا يُسمى إحماعا

قونه (وَإِنَّهَا يُقَيِّدُ مَا السَّكُونِيَّةُ لانصراف المطلقِ إلى عيره) أي وهو لا يُنانِ شُمون الإحماع لهُ كي أنَّ حدث يشمل لأكبر وإن كان مُصنَّه ينصرِفُ إلى

الله قبل: انعم، نظرًا للعادةِ في مثل دلك فيكونُ إلجَماعًا حقيته عسدق معريمه عليه و يا يعي تعصيهم لمصلو منها (حماج عنه) أ. وفيل الأ. فلا يكون احرى حصفه ولا يُحج بدا(١)

، يُبرحدُ تصحيحُ الأولِ من تصحيح اأنَّةُ حجةًا لأن مُدركَةُ المذكورَ هو

وفي هذا كالام حقيق خاصل لأفوال ائتلالة الصدر مها اسأله. وسال لله، كه ، وقلم فلمه حربًا لما للفن ملها وما احتُلف أو فل فلك من وظلفه الشارح ، زادهُ على غيرهِ .

اللِّيْهَ أَوْلِهُ (لأَنَّ مِدْرَكُهُ) أَيِ الأُولِ.

.....

توله/ (المذكور) أي بقوله: انظرًا لِلعادةِ في مثل ذلك،

قويه (هو مدركُ دلك) كل بشول بأنه حيجةً ، ومدركَه هو قولُه فيها مؤ ، لأنَّا شكوت العلم، في مثل دلك نُصل منهُ الموافقية عاده، فالمدرث في القوليل والحد رهو دُونُ لماده تُعيدُ طَنُّ موافقةِ الساكتِ للقابلِ .

قوله (وفي هذا الكلام) أي وهو قولُ المسيِّمية (وفي كونه إحماع - الح ا قوله (لَمُلْرَكه) اي حاصل لأقوار العجاصل الثاني والثالث أنَّ لسكوني حجةً ، ومُنْتَرَكُةً . أنه يجرعُ حديمه يا ذكرة وإنَّ بقي تذبتُ عنه السم الإحماع · وحاصلُ الأول أنه ليس بحجةٍ، ومفوكُه : أنَّهُ ليس بإجاعٍ حقيقةً . و نص لأولُ و لئاتُ في عدم إصلاق اسم لاحماع عليه ، واحتصّ شي بوطلاقي ذلك علمه

⁽١) تقله الزركشي عنه في «البحر» (٤٩٧/٤).

 ⁽٣) قال أنرويدي في «الني الحدراء الوهدا الخلاف رحمةً بن الاسبرالان الإعلاق الدحمة يجةً اتباعًا وعرَّمْ عاللُهُ فعما ، فالبحرة للروكشي: (٤٩٧/٤) .

ای بکتال جماع فیست کے قال لامدی فی د لاحکادا (۱۱ ۲۱۶)) و نیز اسجار فی اصرح 1701 Y11 - 50

⁽٢) شهر العربي (المستمير (١٠ ١٥٥٥ مر ري لي (محصول (١٥٣))

للك ،، ،،،،،،،

ولو قال: اهل يُصلُّ مه الواقعة الدراما فأنه لسنة من سكنف ال دوسة بأنَّ يُقَال: اهل تُعَسَّدُ احمال بو فقه أن جعبُه حالت بن احجاعلى مناسه

واحترز عن السكوت المقترق بآمارة الرضا فإنه إجماع قطعًا، أو السخط فليس نوجاع قطعًا، أو السخط فليس نوجاع قطعًا، أو السخط من المحمد فليس نوجاع قطعًا، أو محترب وعن الدم تكول المحمد على الأحماع السكون، وعن الدم تكول من على الأحماع المحتود بأن كانت قصعه، وما يكول للاستمام بحو عبد فصور من الحديثة، أو معكن فاستكون عن بنوب في لاون بحاص معدوم فها وعن ما قبل في الثانية الإيدال على شيء و

للتشبه قويه (وفيها قَلْلُهُ) أي وهو قولُ مصنف . او عصحيحُ أنُّ ححةً ..الح

قوله (عن قوله : وتكليمية) معلى عن قوله اعلى مسان اجمهادته لكلمية يقرينة اقتصاره على قوله : المنع بُلُوخِ الكُلُّ الرما عطف عليه

قوله (لمشلِمٌ من الركاكةِ) أي الصعف، والمواذ الصعف في النه كب من حيث ل المعبة المدكورة إلى هي صفة في معنى لمجمّوع ما فتلها وما بقدها، وشاه الصفة أن تتأخّر عن الموصوف، لكن يَحلّف ذلك وكاكة أُخرتن وهي التقاربُ من اعنه و اعتراه.

النظم وإنها فضل السكوي بدا الله عن المعمولات بدا مواوا بمحلاف في كوله حجم وإخراعًا عن الله على الله والمحلف في كوله حجم والمحالف في المولاق الله الله الله والمحالف في المولاق الله والمحالف في المولاق المحالف في المحالفة المحال

٥٠٠ لادم دري ومن نبعة: اإنه حجة فيها تمثم به البلوي كنقفي
 وصوء حسل الدكر لأنه لابد ين خوض غير القائل فيه، ويكون بالمرافقة
 لاست، صه أحالفة بخلاف ما لم تمثم به البلوي فلا يكون حجة فيهه (٢٠).

. ما داد الصمال في أما حثه ا^{هم ع}لى هذه الأقوال الثلاثة فكون مرافقه ها حلاف في صل حجه من عمر إعامه للماصل الماعة في تسكوني

للمثنية فياية (للحلاف في كولة تُحدُّةُ وإهماعًا) إن فضيةً عن المعطُّوفات فينه لتعدد محلُّ الخلاف فيه لحلافها ، فانه شجد في أكل سهن فوله (بأنَّ لم ينتُم الكُنِّ) أي لا فضاء لا طأ

، ب حد د الإمام في المتحصور ((1 / 104) ، والأستي في الأحكام (٢ - ٢٠١)

(٧) عبر يدوعه الله إلى اللحصولة (١٥٩/٤) واختلفوا فيها إذا قال بعض عصحته فولاً و يد الدياء عديد عبد عمل القرآن إذا أنْ يكون عا تشام به عدي أو لا يكون فولا في لأدان ويهد عبد عبد عبد عبد الديان ويكون هذاي بعد عبد موافق و محتف ولكنّهُ لم يظهر فيجري ذلك عمري قول المعفى بعد ، العن وسكوت ، دي عال ولد كان الثاني لم يكنّ إدافا ولا شُجةً لاحتيال دُعول البعض عناً.

هميم اليضاوي من قول الإمام الهجري ذلك محد لد المعلى محمد ما بابين وسكوب ساعد هميم اليضاوي من قول الإمام الهجري ذلك محد سهاس ٢٦٠ مهار ٢٥٠ د سر حد من المر لأمر كديك الان يقول محدد ي الأمام كديك الان سكوب إلى المحمد المراد مع الكثر بن في لاحد المدار وهم والاحدد والعد يعلن عدد الانتام مع الكثر بن في لاحد الدار المحدد والعد يعلن عدد

(٣) أي لي شد حد عن المهاج (٣/ ٣٨٣). وفي شرحه على المنتصر اللي الحاجب ٢١٥ (٣١٥)

النظ (و) علم (أنهُ) أي لاجماع (قد يكوُّل في) أمر (دُنْيُويِ) كسم الحيوش، والحيوف والحروب، وأمور الرعيَّة، (وَقِيني) كالصلاة والزكاه (وعقل لا تتوقف صحته) أي الإجماع (عليه) "كحدوث العالم، ووحدة مصامع مشمور، والمراع المأخوذ في تعريفه لللك.

أما ما تتوقف صحةً الإجماع عليه كثبوتِ الباري والنبوةِ قلا لِجْنَعُ بِ بالإجماع، وإلاّ أَزِم الدور .

(ولا يُشتَرَطُ فيه) بِ تَن لاحرج (إمامٌ معصومٌ) ، قال ، و فَض ، فيُشتَرَطُ ولا يُخْلُو الزمانُ عنهُ وإنْ لم نغلم عيته ، والحَجْةُ في قوله فقطُ وغه 'دسهُ لها('').

الله عند الله الله قد يكون في أمرٍ دُنيويِ...الح) قد عند الصا أنه قد يكون ل الغوي ككونِ الفاه للتعقيب^(٣).

هوله اكحدوث العالم ووحدة الصابع اأي فوبهم لا سوفف عليهم صعة الإجماع لإمكان تأخُر نعرِفَتِهما عن صِحتِهِ.

قوله (ولا يُشتَرَطُ) ساسبُ لما قدم أن نقول الروم لا تشترطُه بينه عن أنّا مأخوذٌ من الحدّ وإن كان معلومًا ، وكذا الكلامُ في قوله : اولابُدُه .

قوله (واحجة في قوله فقط) بين به تعزيز مدهب الروقص، وهو أن الحجة في قول الإمام للعصوم من عبر نصر إلى وقاق عبره به ، فعي تعبيره باشتراط إمام مقصوم في الإحاء بستخ

النَّيُّ (ولائكُ لَهُ) أَى الاحمار (مِن مُستَنْهِ، وَإِلاَ لَمْ يَكُنْ لَفَيْدِ الاحتهادِ) المأحود في تعريفهِ (معنيَّ، وهو الصحيحُ) فإن القول في الدين بلا مُستَدِ عطاً أَ*).

وقيل: ايجُور أن يحصّل بن عير مُستندِ بأن يُلهِمُوا الاتعاقى عن صوب، وادعى قائلةُ وقوع صودٍ من ذلك⁽¹⁾ كيا قال الصيف⁽¹⁾ معترضًا به على الأمدى في قدم عد حلاف في احوار دون الوقوع ا⁽²

طثيه

ىنى ... نى

⁽۱) فائد حقيده كانكه و شافعيه ، خدامه (في نام د هرب» (۲ (٤٥٠)) ، الأحكام (۱ (۲۶۰)) . (المحصول (۲۰ (۲۲۰) ، الترب التقدم (ضر ۲۷۰) ، واشر الكوكية (۲۷۸/۲) .

⁽٢) هذا هرائد وصلال ، لا سعي ذكره في الكتب بعيمه ، والله اعتبر

⁽٣) بطر العمي بليساء ٢٠١٤)، اشرح الكوكسة (٢٧٧/٢)

^() قالم حياهد . ود خدعهم لأخاله في شاه ميانه السيدة (۱۳ (۲۵۶)) و فرج المصورة (() (۱۵۹ (۱۵۹))

⁽۱) مها الحاعهم على أخره حيام ، وأخره العلاق ، واحد خراج ، وللحود الأختكام ((۱۳۹۱) ۱۳۴) . ۱۳ اين ان الرياح ((۱۳ ۲) ۱۳۳۱)

^{(177 1) 11} June 1, 155) 11 (1

1

الصحيحُ إمكانُه، وأنَّه حجةٌ، وأنَّه قطعيٌ حيث اتمقَ المعتبرون لا حيث اختلفوا كالسكوتي، وما بدّر محالفُه، وقال الإمام والأمدي: وظني مطلقًا؛ ٤

مسألة: [إمكانيةُ الإجماع]

الصحيحُ إمكانهُ) أي الإجاعُ (١٠ . قبل البه عنه عادةً كالإجماع على أكلِ طعامٍ واحدٍ، وقولِ كلمةٍ واحدةٍ في وقب واحدٍه . وأُجيب بأنَّ هذا لا جامع هُم عليه لاحتلاف شهو مهدود، عمهم حلاف لحكم أند عني . لاحتليم علمه أنسُلُ

(و) الصحیح (ألهُ) بعد مكانه (خُجةُ) ` الله عال بعال الجوس يُشاقق الرُسُول الله الله عاد فيها على ساح عال مسال عاملان المحمل بلاغ سيلهم، وهو قد هُم الرافعيم فكون حجه

مسألة: الصحيحُ إمكنانُه

فوله (إذ بجمعُهم عليه الدليل) في الدائل بدي بنعمون على مقتصاة لأنا كثير من لأداه تصف في المنصاد بحجدان ف أحد كُن مجدان بعهار به منا

الي ونيل: "سِس بحجو يعويه تعنى. ﴿ فَإِن تَمَرَعُمُ فِي شَيْءٍ فَرَدُوهُ إِلَى أَلَّهُ وَٱلرَّسُولِ ﴾ (١٠) ما اقتصر على الردُّ إلى الكتاب والسنةِ الله الثا : وقد دَلُّ الكتابُ على حجيتِهِ كما تقدَّمُ .

(و) مصحيح (أنه أ بعد حجيه (قطعي) بها (حيث اتفق لمتلول) أن عن أنه احدة كأن صرح كل من محمد من احكم لدي أحمارا عنه من عبر أن يُدر آخذ لاحيد احتلفوا) في دلت (كالشكوفي، وما يدر خالفة) فهو عبن العول بأنه إحماع عبد به عبي بتحلف فه (قال الإمام) الرازي (والآمدي) أن اله إحماع عبد به عبي بتحلف فه في الإمام) الرازي (والآمدي) أن اله إحماع عبد عبر عبر عن طي لا يستحيل خطؤهم، والإحماع عن قطع غير عقيقه،

للتبه قوية (وقد دلُ الكتابُ على حجيمة) بي فالعملُ به ردُين لكسبُ

قولُه (في ذلك) أي في أنّه إجاعً. قولُه (فهو على القولِ بأنّه إجاعٌ مُمتعٌ به) هو الراجحُ في السكوتي، والمرجوحُ في اما ثقر هالِفُهُ

 ⁽۱) عدم حدما لا من شد من التواريخ والروافض الضالين، (التيسيرة (۲۲۲/۲)) المرح سنده (۱۲ ۲۲۲)، المحاد السنده المناس عاجب (۲۹ ۲۱)، اللحاد الدول المناس عاجب (۲۹ ۲۱)، اللحاد الدول المناس عاجب (۲۳ ۲۲).

 ⁽۲) طالع حرف الأس شد وصل السده (۲۱۵ /۳)، اعتصال الحاضية (۲۹ /۳)،
 (۱) طالع حرف الأس شد وصل السده (۱۸ ۱۷۰)، المعتصد الدركية (۲۱۶ /۳)

⁽٣) سوره لسه لايه (١١٥)

⁽١) سورة الساء الآية (١٩)

⁽٢) يعد أن اتمن المليه مان أن الإجلع حدد حدد في كديد فعد ، في على علايه مدهم. ، الأول: أنه قطعي مطلقاً، قاله الحديث، ثان ضي معدد في يا يا يا ١٩٠٠ ، مصل عدد داده على ١٩٠٠ ، ١٩٠ ، ١٩٠ ، ١٩٠٠ ، ١٩٠٠ ، ١٩٠٠ ، ١٩٠٠ ، ١٩٠٠ ، ١٩٠٠ ، ١٩٠٠ ، ١٩٠٠ ، ١٩٠ ، ١٩٠٠ ، ١٩٠٠ ، ١٩٠٠ ، ١٩٠٠ ، ١٩٠٠ ، ١٩٠٠ ، ١٩٠٠ ، ١٩٠٠ ، ١٩٠٠ ، ١٩٠٠ ، ١٩٠٠ ، ١٩٠٠

⁽٣) المعصورات ري (٦ ٥٩)، الأحكم بلاملي (١ ٧)

الذي (وغزلةً) سحمه (حرمٌ) سوغد عليه حث توعد على سع عبر سير المؤمنين في الآية السابقةِ.

(فَعُلِيم تحريمُ إحداث، ور (ثالثِ) في مسالة حسف من عصد فيها على القولين(١١).

(و) إحداث (التعصيل) " بين مسائين ، نعصل سهي اهل عصر (إل غَرَقاه) أي حرق شائد ، ستصدل لاحماج مان حديد ما نعل عليه أهل القصر ، يخلافيه ما إذا لم يخرقاة .

لعشه فوله (إحداث قول ثالث في مسألة) دال العراق "، عمره (السية وس إحداث المصيور من مساسل بالأعل حكم في مساله للحدّ. وفي المسألين المتعلدة، فسقط ما توهمه (ه) بعضُهُم (١٦ أنّه / لا فرق بينهما .

وأجيب سمع لاسد معيها

عنه قوله (أي أبدًا) عدن بن تمسير الإطلاق به عن تفسيره تقوله : ١ أي سو ؟ أحد في الدلاء و ب اقتصاد كلام الصنف بعدم استقامته كه لا يحقي

يرلّه (وأحيب مملّع الاستدام فيهم) أي لأن عدم نفول بالشيء بيس فولاً مدمه

⁽۱) و حنف من بعيد في مد ما عن بد را فهن مد من بده في حدث ورا نابية المستخد عند المدافعة المنافعة المن

⁽٣) ي و اشرح الشقيح (ص ٢٢٨).

⁽٤) كنصيف أن الإياجة (٢٧٢/٢)

⁽٥) وروب الله هذه وما تصحيصه ولله تعالى أعلم (١) كلاستي و الاحكامه (١١ ٢٠٨)، والمست هناء والشربيتي أن انتقربهرائده (٢/ ٢٠١)،

⁽وَقَيْلُ): الْحَمَّا (خَارِقَانِ مُطَلَقًا) بِي أَمَا إِلَّ لِاحْلَافِ عِن قَدْمِن بِسَارِهُ لانماق عن امتناع العدول عمهم وعدلًا لتفصيل بين مسالين بسمرة الامماق على مساعدة

المَّذَافِعُ مِثَالُ تُنْتُ الْحَارِقُ مَا حَكَى مِنْ حَرِمُ أَنَّ مِنْ لَاحَ يُسْقَطُ حَدَّا أَنْ وَقَدَّ عَلَقَ الصحابة فيه على قوس فين " (يسقُط بِالْحَدَّ)"، وقيل " (فيشاركُهُ كَانِيَ (اللهِ) . وإساقطة اللاح حَدَّ في ما عن عبد أنه لا إلى من أنه نصب

ومثالُ الثالثِ غير الخارقِ: ما قيل: اليحلُ متروكُ التسميةِ سَهُوْا لا عَمَدًا اوعلهِ أمو حبيمه (*)، وقلد قال (حل مُصند، ، عليه الشافعي ، ، وقبل العرمُ مُطلقا، *! فالصارقُ من سنهو و للمندم، فرُس ماندان أن للعص مادالهُ

لهشه قوله (مع الفاقهم الح) فند به دفعا لل حدادً با سال الاهد التعصيل بسي حررة الأن المعصور ما فن لمن معصل في معصل ما فنه

(۱) هي عتى الراحد با المصدال حدة عليه العالم المصدال الما المحدول المساوي في الما الحدول المدار المدار المحدول المدار المحدول المحدول

(٣) بالداخية و عام يا البحر (بل ١٨١٥) ، البحق (٢ ٢٨٢)

(2) مامات كم والشافعية والحتابلة ، فيماية للججهده (277/٤) ، «الروضة» (٢٢/١) . • معي، (2)

(٥) وكما لمالكه و حديده مسامه (١٤٦٦) . احتب المسوفي، (٣٦٥) . اللمي، (٣١٥)

(١) اختري يک ايني، دي (١٠ ١٠)

(٧) فالله بطاهرية (منحق) (الس حرم (٧ ٢١٢))

الن ومثالُ التفصيلِ الخارق: ما أو قبل خبر بث العند دول خبالة. او العكس، وقد المتند في تو شهر "مع المدافه، عن أن نعمه مه، وفي عدمه كدليها من ذوي الأرحام فتوريثُ إحداهما دول الأخرى خارق للاتعاق.

ومثالُ التفصيل عبر الحارقِ ما فال الحدُّ الكادُّ في مال الصلي * هول حل لماح * ما ملمه شافعي ما فداقس حدُّ فلهي ما قبل الأحدُّ فلهيام وللمصل ما فرّ لمن للمنصل في لعص ما فله

1,000

^{() 00} to the man course the maps, 60 (low 100 17) has backly () 00 to 1777).

⁽۲۲) حیلت البدی دی وحد سد را که ی مان نصبی علی مدهبیر با حدها اخیب عدیه خیبود د الدین از حیب داده (حید) در الدین (۲۲۱ (۱۳۵۳)) در هیا خدید (۲۹۳ (۱۳۹۳)) در معنی المحداث (۲۹۱ (۱۳۹۵)) در دید عیب به (۳۱ الدین)

⁽٣) حسف الممهاء في محرب الركاد في حي سام عن مسفة. حداد الأوعالة جمهو ٥ النبها المعاد الله حصة القديمة (١/ ١٥٤)، الشاح لكم ١/ ١٩٤٦، المعب المعتاجة (١/ ١٩٤٥) اكساف المداع (١/ ١٩٤٤)

للنان وأنه يجوز إحداثُ دليلِ أو تأويلِ أو علةٍ إنَّ لم يَحْرِق، وقبِل: الإهِ. وأنَّه يمتنعُ ارتدادُ الأمةِ سمعًا، وهو الصحيحُ؛

اليه (وَ) عُدم من خُرِمة حرق لاحمَ (أَنَّهُ يَجُورُ إحدَاثُ دَلِيلٍ) حَكَم أَنِي إطهارُهُ.
(أَوْ تَأْوَيْلِ) بَدَلِينَ بِيُوْ فِنْ عَبَرْهُ، (أَوْ عِلْقَ) بَحْكُم عَمْ أَنْ دَكَرُوهُ مَنْ لَدَلُنِ والنّاوس والعنة حرر عمد بندكو ب (إِنْ لَمْ يَجُرُقُ) مَا ذِكَ مَا دَكُولُهُ، يَخْلَافِهِ مَا إِذَا عَرِقَهُ بَأَلُ قَالُوا : لا دَلِيلَ، ولا تأويل، والعلة غيرُ ما دكرناه (1).

(وقيل: لا) حواً حدث ما ذكر مقتب لأنه من اعد مسن لمدمس، لمنزعد على البياعة في الأية .

وأحييا بال بترعد عنه ما حايف سنجها الأعام بعاصم له نم بحل لله

الخشية فوله (أي إطهارُهُ) لمديد على لا للحدث صيد الدسل لا للدس لفشه، والمراد وإظهاره الاستدلال به

قوله (أو عِلْمٌ) أي إحداثُها سَاءًا على جواز تعدُّدِ العِلل .

قوله (الدي من شأن الأثمة بعدة أن لا يخرقوه) لسن فيدا لاحير وعن عيره حتى لا يستع فيه إلىد لا لائمة "أبيان هو استعها] على متناع إثناد الأئمة بداحيما في الأمه قطعا وهد لا يدأي أن الساسين فيلة، وذكرة في السابعدة، وهي (*) أزلق بالاستظهار ،

آييج (و) عُلم من خُرمه حدق الإجاع الذي من شأن الأثمة بعدة أن لا يُجْرِقوهُ (أنّهُ يُمشعُ ارتِدادُ الأُمة الله عصر (سفقا) خرفه احماع من قبيله على وحوب استعرار الإيهان، وحد في تصدف بالتعن والقول كها تصدف لإحماع بي (وهو) في مساعً بدادهم سمع (الصحيح) حدث البرمدي وعدد: الآن الله تعالى لا يُجيعُ أشتي على صلالة " وقبل احر الابدادهم شرعا كها حو عدلا، وسن في الجديث ما يمنعُ من ذلك لا متفاه دفي الأمة وقت الارتدادة.

ىق

و حب بال معلى حديث به لا مجمعهم على أن يُوجد منهم ما تصنوف الصادق بالارتداد

للبيد فيزلد (وا خرقُ يصدُقُ بالمعل والقول) دفع بدما يتُرهمُّ من بالبردة بالتعل لأ تكون حرف بلاجاع

فوله (وقبل ؛ يجوز ارتدادهُم شرعًا) بعني آله لا بمشغُ شرعاً ، بمعنى أله م يرد ما لمدن على ملك وقوعه

قوله (وأجيب بال معنى اخديث الع) حاصلة الله ما ولأمه صادق عليهم قبل الارتداد فيمسع أن يقع مهم لأنه إحماع عن صلابه، وحديث يضه

 ⁽۱) عامه احسب، و سخت، والشافعية، والفنابلة، القواتع؛ (۲۲۷/۲)، المتصر ابن احسب، المحاسب، (۲۰۱)، المحاسب، (۲۰۱)، المحاسب، (۲۲۱/۲)، المحاسب، (۲۲۱/۲)، المحاسب، (۲۲۱/۲)، المحاسب، (۲۲۱/۲)، المحاسب، (۲۲۱/۲)،

⁽٢) إراب د لأبه:

⁽٣) في ١١١ (وهن)، وهو عناصح

 ⁽۱) الايمة حديث و سايان و رسايلة و طويلة (۳ ACT) (المحتصف (۲ (۲) (۲۲)).
 (لأحكوم (۲ (۲ ۲۲)) المحتصد بن خاصد (۲ (۲ (۲)) الشرع ميكوك (۲ (۲۸)).

الماسين حريمه عدشرج أوال المصف أأوال أحاع تساعين فيراحمه

للنُ لا اتفاقُها على جهل ما لم تُكلَّف بهِ على الأصح لعدم الخطأ؛ وفي انقسامِها فرفتين كلِّ خُطئً في مسألةٍ تردُّدٌ مثارُه : هل أخطأت؟

اليزي (لا اتفاقها) أي لأمه في عصر (على جهل ما) اي شي؛ (لم تكلّف به) بأن لم بعد،

كالتفصيل مين عهر و خديمه ، فونه لا أسنت (عني الأصلح لعدم الخطاً) به "

وقيل: "مستم ، وإلا كان الجهل سيلا لها فيجب اتباعها فيه ، وهو باطل .

واجيت بِنتع أنه سبيل لها الأن سيل الشخصي ما يختارُه بِن قولٍ أو فعلٍ . وعدمُ العلم بالشيء ليسَل من ذلك .

أما اتفقها على جهلِ ما كُلِفت به فيُمتعُ قطعًا

(وفي انقسامِها فرقتين) في كلُّ من مسألتين مشاسس (كُلُّ) من المرقبين ((عُمِلِيَّ في مَشْأَلَةٍ) من المسألتين (تَرَدُّدُ) للعلماء (مَثَارُهُ: هل أَحفَاتُ) بعر بن مخترع المسأسن بيسلغ ماكبر لاشده حصا عنه باحدث لساس أن أو لم يُعطى لا بعضهم نصر بن كن مسابه عن حدو فلا ينسع وهو الافرال (")، ورجَخه الأمدي، وقال: فإن الأكثرين على الأوّل (1).

اللَّئِيَّةَ قُولُهُ (كالتَمْضِيلِ) نَجْتِبلُ أنَّهُ نظيرٌ، ونِجْتِبلُ وهر انطاهرُ أنَّه مثالًا لا م يُكلُفُ بهِ.

اليمي وراد (وفي العِسامِها فراقتين الع) (حاصله ، هو خوار بفسطها فرقش) " كُلُ فرقة محصه في مسامه محاجمه لأحرى كالتماق فرقة عن أن الدرست في الوطنوم و حك ، وفي الصلاء الماحة عما أو حت ، والموقة لأحرى على عكس ذلك

 ⁽١) قاله الحتمية والمالكية والشامعية والحنابلة. فشرح التنفيح» (ص (٢٠٢٣)، فختصر ابن الحجمية والمنابكة المحصولة (٢٠٧/٤)، فشرح الكوكمية (٢٠٧/٤)، فشرح الكوكمية (٢٠٧/٤).

⁽۲) وبه فان اخباسه ۱۳۸۶ یکرکت ۲۱۱ (۲۸۱)

⁽٣) قاله خف و شاهب ۱۰ سند ۱ (۲۵۲) ، (عاید انوصول) (ص ـ ۲۰۹)

⁽٤) الأحكام بلاسي (١ ٢٢٩).

⁽۱۱) ما ديل مهڪو بان سافظ من (۱۱

لَائِلَ وَأَنَّهُ لاَ إِحَاعَ يُصَادُ إِجَاعًا سَابِقًا خَلَافًا لَلْبَصِرِي؛ وَأَنَّهُ لاَ يُعَارِضُهُ دليلٌ ، إذْ لا تَعَارُضَ بِينَ قاطعين ، ولا قاطعٍ ومظنونٍ ؛

البين (وَ) عُلم من حرق هرق لاحماع الدي من شأن لأنمة عدة بالاحد أمه (المه لا إجماع يُضَادُ إحماعًا سابقًا العلم للمضري أبي عبد الله في عويره ديث قال ا ولأنه لا مانغ مِن كون الأوّلِ مغيًا بوجود الثانية .

(وأنَّهُ) أَى لاحمَعُ مَاءَ عَلَى عَمْمِينِ مَا فَضَعِي الْأَيْعَارِضُهُ ذَلِيلٌ) لا فَضَعِيْءَ وَلاَ صَيِّ (إِذْ لا تَعَارُص مِن فَاطَعَيْنِ) لاستحاء دَبُ (ولا) مَن (قاطع ومَطَنُّتُونِ) لالفاءِ الطَّنُونِ فِي مَقَابِلَةِ القَاطعِ

لهشية قوله (أنه لا إجماع يصاد إجماعًا) لد لا خوا المعددُ جماع على لحكم أجمع على صدّه سائلة لاستدر مه العارض فلعمال لله على أن الاجماع فطعمُهُمُ ولعارُضُ القاطعَين تُقال كيا قاله الشارعُ آلاً؟

قوله (في تجويزه ذلك) أي شرعا، لا في تحريزه علك، ولا في وقوعه، فهو موافقٌ على تجويزه عقلًا، وعُلم عدم وقوعه.

البينة (وأن مُوافقتهُ) بي لاحل (حيرًا لا تدُلُ على أنهُ عبهُ) حو أن يكور عن عبد عبد أن وأن مُوافقتهُ الله المعلم المستعدة المقدل الإحلام عبد المؤرد للشائد الموافقة المعلم إن لم يُوجدُ عيرُهُ) سعداء إذ لائد له من مُسسيد، كما تقدد ا فول وُحد قلا أقلا لحواز أن يكون الإجاعُ عن ذلك الغير .

والراما لمالة لايعالة

، عطف هارس المساللين على ما فينهن والده تسييا على څرمه حرق الإهماع السميحان و توللدميهي ۽ به او وائاله سنية من ذلك مع الاحتصار

للَّانَيَّة قوله (فلا) أي قلا يكونُ الظاهرُ كون الإجاع عن قلت خبر

⁽١) هذه مسأله حدسان، لاول لا يكدل لاحدة تكوي من أهل الإجماع لأول، فيها مدهال، أحدها حرر لاحدة تنيية بداء عن شير طابعة في يعمر الأبيها عمر معرف عرور، قاله حجهور " تنسب أن يكدل الإحلة الدي من عبر أهل الإحماع الأول، وفيه أيها مدهال، أحدها حوراً، قاله احجهور الكلف الإسراء (١/١٨٤)، المحرف حوراً، قاله احجهور الكلف الأسراء (١/١٨٤)، المحرف (١/١٨٤)، المحرف (١/١٨٤)،

⁽٢) عامين معكوفين سافعه من (أ) و (ب) و فع عائلته من (البدي) (٢/ ٣٠٧)

⁽١) عالدا شهاهد حلاد لأبوعدات النصري المحصول، (١٩٣/٤)، فالشبعية (١٩٣٤)،

(خَاتِمَة)

الحاجدُ المُحْمعِ عليه المعلوم بين الدين بالصرورة) وهو ما بعرفه من الحقواصُّ والعوامُ من غير قبولِ لِلشَّكيكِ، فالتَجق بالصرورياتِ كوجوب الصلاة، و بصوم، وخرمه باب، و حمر (كافرٌ قطعًا) لأن حجدة لسمرم تكديب النبي تعلق به، وما ، همه كلام لامدي ١ ما ين خاصب ١ من الله حلاقا لنس سرادهم "

ن (خاتِمةٌ)

قوله (هالتُجق بالصرُورِيات) ي في صلاق علم بالصدو ، علمه بحامع عدم فيول التشكيف فيهي

(٣) عبارتُه رحمه الله في المعتصر (٤٤/٣): المسألة: إلكارُ حُكم الإجاع القطعي، ثالثها لحد يد عدد حسر بعثره.

8.

عيثيه وفيه نبيئة على إن عصرو د في فوهم الدينوم من الدين بالصرورة سمن معاها ستدلال العمل بالادرائد بلا دين لأن أحكام الشرع عبد الأشعري لا يُعرِفُ إلا يُدليل سَمْعي.

د له (كافيرٌ قطعًا، فيه وقبي بعدة من مساسي المشهور، تحديمة بعول الروضة في باب الدوي، فمن جحد عدمًا عليه يُعلمُ مِن دينِ الإسلام ضرورة تعريفُ كان فيه الطري، وكد اب له يكن فيه الطن في الاصلح، وزب له يُعلم من دس الإسلام ضرورةً يحيث لا يعرِفُهُ كُلُ المسلمينُ لم ينكفُر⁽¹⁾.

فلم أنَّ «النصع» المسدَّب من فيه يصَّره، وأن «الأصح» مبيدُ بـ (ما هو تُحمعُ عليه معلومٌ مِن الدين ضرورةً ولا نَصَّ قيهه، وأنَّهُ لا يَكَثُرُ بِغَيرِ الْمُلُومِ صروره مِن الشَّهُورِ اللذكورِ بقسميّهِ .

^{(*) .} كد عد هر حسد صد حدد المجمع عليه لا يتكثّر كالإمام في اللحصول (3/ ١٠٩) .

و عدد عني لأحد دي اعتراح الرائع الإيكثر والصلاة والدي عدد حدة عن هذا لاحلات والدي در حد ، حدد وحد ب عداد في مدعد شدهد حدة عن هذا لاحلات العاد ، وبه كد حدة من هذا لاحلات العاد ، وبه كد حد عدد وسست في مدعد الكدر ، ثمثها التكامر الدي عدد المحدد في مدعد المحدد ، الدي يدر بعد الحدد من المحدد الدي يدر بعد المحدد المحدد الدي يدر بعد المحدد المحدد

⁽۱) ارومه نصابي المروي (۱)

للنُّنُ وكذا المشهورُ المنصوص في الأصحُ ؛ وفي غيرِ المنصوصِ تَردُّدٌ.

يَنْ (وَقُدا) المحمعُ عنه (المُشْهُورُ) بَيْنِ النَّاسِ (المُتُصُوصِ) عليه كحلِّ النَّبِعِ حاجدُهُ كافر (في الأصعُ) `` لما تندَم وفيل: الأحوار أل تُحتى عسه ا ` (وفي غيرِ المُنصوصِ) من الشهور (تَرَدُدُ) قبل: الكُفر حاحدًا شَهْرِيه (اللهِ وقيل: الالجواز أن يخفي عليه الله

الخفيُّ ولا يكفُرُ جاحدُ الخفيُّ ولو منصوصًا.

الع (ولا يَكُفُرُ حاجدًا) المحمَّع علمه (الحقيِّ)(١) بأنَّ لا يُعرِفُهُ الا الحواصُّ كفشاد

الهج بالحماع قبل بواد ف. (ولوًا) كان احتيُّ (مُصُّوصًا) عليه كاستحقاقي

بين الابن المندس مع بنب الصُّلب، فينه قصى به أبني ﷺ كما رواء

ولا يكفر جاحدُ المجمع عليه مِن غير الدين كوجود بغدادٍ قطعًا (٢٠).

الأل حيدة وعاددة المعادد ما العراقية الأولادة الشام بمعادد المار

٧) عن قد بن بن تحسن قال المستوا بو ما سي عن الله والله بن ، وأحيه ، فقال اللائمة مصماويلامن يعلق وبناير سعاد فسيمي

فيلوا يرا منتفودة جا علول يوموسي فق القدصيفين واوما باحر مهيلين العي المها من فقي مني 35 كان ينصف، ولاية لأمن بيليش يكتبه بيلي وما يعي

فأسا ال موسى باحد ماه معور الل مسعاد، فعال: الانشألوني ما عام عند الجيرُ فيكُم ورواه سجارين في الترابطين بالسامار السابلة التي مع البقار (١٩٣٦) ، والمرادود ، في الفرائقين ، نات ما حاد ي مد ب الصدر (١٤٨٩٠) و يرمدي في عمراتص ، ياسيما حاد في سه الأمن مع الله الصالب (٢١٩٣)) ، و بن صاحبه في الفرائص ، بات فرائص الصالب (٢٧٢١)

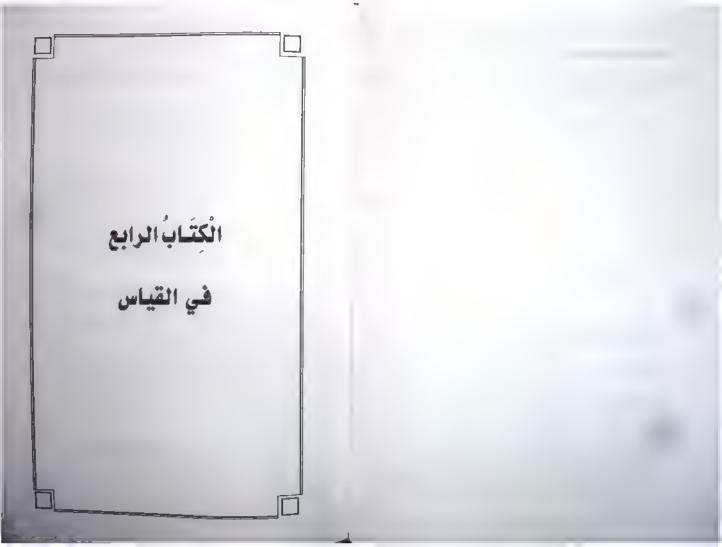
⁽۲) انظ المايه توضورا شيخ (سلاد(ص ١١٠)

⁽١) فاله حقه ، حالمه، وحاء عصفه والله ج ، لركتي في • بشيفه (١ ٧٢) المواتح الرحوت (٢/ ٤٤٥) ، اشرح الكوكب (٢٦٣/٢).

 ⁽٧) قاله المالكية والشافعية حمٌّ من الحنفية والحنابلة ، واعتناره الإمامُ في المحصول (٤/٤). والأملي في الأحكام؛ (٢٢٩/١)، والمضدُّ في اشرح المختصر ا(٢/٤٤)، والنوري في أصل الدراب ٧١ (٢١٤). و . كشي في السعرا ٢٤/ ٢٥٥). وقسخ الإسلام هنا. الواسع الرحاب (١١ (١٤٤)) والشرح الكوكب (١٦٦٦).

⁽٣) فالد حديث الشام الكوكسية: (٢١٣/٢).

 ⁽٤) دامه حقیه و مالکیه واشاهمه (الفواسع) (۲ (۱۹۷)، اشرح استهما (ص (۳۳۷)، (TV: 11) (4000) 0



وهو حمَّلُ معلومٍ على معلومٍ في علةِ حُكمِه عند الحاملِ. وإنْ خُصَّ بالصحيح حُذف الأخيرُ.

الكتابُ الرابعُ في القياس'

من لادنة للذرعيه (وهو خُلُ مَقْلُوم على معلوم) من العلم للمعنى لتصوَّرُ إي إلحاقُه في حُكيهِ (لمساواته) مُضافَّ لِلْمَفْعُولِ أي لمساؤه الأول اللهِ (لي عِلَّةٍ خُكمه) لأن تُوحد لتهامه في لأوَّل (عَلَا الحامِل) وهو محتهدُ وافق ما في لهمل لأمر أم لا، بأن صهر عبطهُ فلماول لحدًّ القياس لعاسد كانصحيح

علامة الكتابُ الرابعُ في القياس

قوله (معلوم) عار به بيشمل حملع ما عري فيه لقياس من موجودٍ وعيره مما يُعلم ، والمرادُ بالعدم ما يشملُ الاعتقاد والعن

تولُه (لمساواته في هِلَةِ حُكوهِ) فيه تنبيه على أن القياس لُمرَفْ حاصٌ مِها علتُه متمديةً ، إذ القاصرةُ لا مساواة فيها .

قوله (وهو المجتهد) جرئ فيه على الأصلي أو على شمول المحتهد للمحتهد لمطلق وللمحتهد المقتد، وإلا قالحامل أعمَّ منه، وهد قال العراقي: اولم تُعر بالمحتهد بيناوب لمُفلد " الدي/ نقس على أصل إمامه (") ه

 ⁽١) الشاش فهو في بنعه حدد عن شعدير، وحديقال فننث الأرض بالقصد، أي قدرتُها بدلك الساد لعرب (١٩٥٦)، والأحكام (١٦٥/١٤)

⁽٣) فشرح هم احوامع الوي الدين العراقي (٣/ ١٩٤٧)

المَـنُ وهو حجةٌ في الأمورِ الدنيويةِ، قال الإمامُ: «اتفاقًا». . . .

ين في على المحدُود (_ الصحيح؛) أن قصر عليه (خُذِف) من الحد (الأحيرُ) وهو اعبد حاسر؛ فلا شاء أحسد الا تصحيح لاتصر ف مناواة عصلة أن ما في نفس لامر أه عاسدٌ فان طهم فساده معهد أن با كالصحيح.

(وهو) أي المُنسس (حُجةٌ في الأمور الدليولَّة) كـلاد. له الحال الإمامُ ا الرازيُّ: (اتفاقًا)(١) أسندُهُ إليه ليترأ مِن عُهدتهِ.

عاشبه قوله (والفاسدُ قبل طهور فساده مغمُون به) بي سر . .حل م حدام لا . د يجب على المجتهد اتساع ظنه وإن كان فاسدًا في الواقع

بهن وأمَّ غيرُها فمُنعه قومٌ عقلًا، وابنُ حرم شرعًا، وداود غير الجليُّ، وأبو حنيفة في الحدود والكماراتِ، والرُّحصِ، والتقديراتِ؛ ...

النظم (وَأَمَّا غَيْرُها) كالشرعية (فَمَتَعَةً قَوْمُ) فِ (عَقْلا) فَالَمَ الْأَلَّهُ طَرِيلُ لا تُومَلُ وله النصاء والعمل مناح من شعوك دلك؟ (النصاء المعلى الله مرححُ له كه ، لا المعلى الله تحديد ماء كتف حدة الاصل عليه الله

(و) معة (اللّ حرّم * شرّعًا) فان الأن بصوص سنوعث هميع حوافث بالأسياه اللغوية من غير احتياج إلى استياط وقياسي، فلنا لا تسمدت

(و) منع (دودٌ عَبْر الحِينِ) سَهُ بَجَلَافَ حَلِّ الصَّادِقُ لَـ اقْمَاسَ لَأُونِ! والمُمَاوِنِ^(۲) كَمَا يُعْلَمُ مُمَّا سَيْلُنِ.

ر مصر فی شدج لمحصر تا على آمه لا ليكر اقداس لاولي، وهو ما يكول شرك حكم فيه في عدج أول سه في لاصل دكيا سيأتي،

النشبه قوله (قسمه قوم) عدل بيدوال نظائره لأنبه عن أن تُعثر نعده المحلة الذي هو طاها كلام الصنف إصلاحا بكلامه، إذ اخلاف إنها هو في عدم حوار القياس، لا في عدم حجيته.

قوله (بمعنىٰ أنّه مُرجّعٌ لَرّكِهِ) أي إن كان الخطأ مصول ، إد لو كان موهمًا لم يكن ذلك مرجمة لترك القياس، بل لِشُلوكِه -

قوله (بالأسهاء اللعوية) مُعنقُ - ايشوعت،

⁽١١) قامة لتبدعه ي شمعه، مصام ونجي (سكافي من مصرمة ١١ لأحكاد ١١٠٠ ٢٧٢)

⁽٣) المعلق لأس حرم (١ - ١٥)

⁽٣) المحصورة لترزي (٣)

⁽¹⁾ وقع خاجب عن الخنصة الل خاجبة (1)

التَهُ ﴿ وَ ﴾ منعهُ (أبو حميقة في الحدود، والكفارات، والرحص، والتقديرات) قال الأنَّهِ لا تُدرِكُ المعنى فيها " "

وأجيب بأنه بُدركُ في بعضها فيحدي فنه المياس كفناس الساش عن السارق في وحوب الفطع

للنبية قوله (ومتعه أبو حيمة في الحدود. الح) بحر و يروفتناه في سعم بديك في معض الأماكن لا تصفه بن تميده به أد أداند الداعمي فيه معوه كه يعلم من الحواب

قوره (وأجبت بأنه يدرك في بعضها) أي بعض كلِ منها، وقد مثل لكلِ مها

بري بيجامع أحد مال العدر من حرر حقية ١٠ وقاس عالو عمد على غالو حطا في وحوب الكناء منجامع شمل عد حلي " ، وقياس عبر حجر عليه في حور الأستجاء به الذي هو رحمه تحامد عاهر أغاع ، وأحرح أبو حنقه قبل عن القياس لكولة في معنى حجد وسهاد لانه الصلُّ " وهو لا حرحٌ لللك عبة ﴿ وفياس لللله الراء جه أن سبي لكنداء في غديرها على مؤسر بمدَّس كم في فدية حج أنَّا ، ويمُسر الملد كم ال كفارة الدفاع الألجامع أل كلا منها مان حث بالشرع، ويستعم باللعة و أصل بنده ب من وربه بعلى ﴿ لَيُسْفِقُ فُو سَعَوْمُن سَعَتِم ﴾ الأيه "

يوتيه دريه الوسياة دلالة البص) هي نسية عدد بمفهوم الموافقة بقسمه الأون والمساوي ثول (وهو لا مجرحةُ بدلك عنه) أي عن التناس لأنه استناطُ أيضًا

ا الربيف عليه في فلمع بدا المال في الله الله المعالي المعالية المعالي ه سالمه الدام باليهي عدم يعلم الأيام المديدة ۴ ووو دالديه مجهدا لا ١٣٠١ العي لم ج ١٠٨١ -

(٢) أحم العلماء على وجوب الكعارة على القائِل خطاء ولكنهم اختلعوا في وحدب عن معاسر مملًا على مناهب، أشهرها النَّالِ، أحلُّها : وجويًّا، قاله السَّافِمة ؛ لبيه عددُ رحد به، فالم تختفية والمالكية واختابته الفدات الشائر العابسة بمسرفي المح المامعين المنام (١٠٣/١) ، المسرة ١٥٠١ - ١٥٠

(* 4 + 17 year and 4 + 10)

 عن عدي، في وجد بالمقد بالأجهاف الدساء عن الأجهار و لكنها الحليم في معد عا عق مدهان الحداقيان بياعيا فعيد وافاته همييا الأسبيل اليامقد وعل بدسر مديرة و عقد مد و مرسط مد و عرضور فريد شاهمة الأهدام ١٤٦٣ (١٣٩٦) ومديد المجهدة (١٤/ ٤١) ، الشرح مسلم! (٢٣٤/١٢) ، النفي بحسم؛ ٢٥ (٥٤٣) .

(8) اتمل الملياء على أنا عدية الأفيل في الحيخ أحد حصال شلاك الصداء، والصدق، والسلك، والصدية عبد شمية ، تالكة والشابعية حجة سنة مساكين لكن مسكني مدن الضابعة CARA Antonio mentil LAS - Linear Pro- Last (155 A.)

(١) الله العلياه على دحاب كف دعن مر أصدصياه المصاب بحرع ولكنهم اختصوا في مصارف على ملتقيين والأول الصعالم سنكسا بكارا واحداثك فالداداتكمه والسافلية والمبهي الصعالم سعرات كالمراجعة والمدانية والديمة المعالية والمعالم المعالم ال

(۷) ساره نفلای لایه (۷)

⁽١) أي خلاف تنجمهم في فوجد بحديث عبيس في الحدود والكمارات كقباس الساش في وجوف نطع بند عن السنزور. فقواتح الرحوشة (٥٥٣/٢)، فشرح التنقيعة (ص: ٤١٥)، والأحكام (٢١٧). اشرح الكوكية (١٤/ ٢٢٠).

للنك وابنُّ عدان ما لمَّ يَضْطَرُّ إليه ؛

فيحور القباس فيها لنجاحه ، تخلاف ما ، نقع قلا يُجورُ القباسُ فيه لايتما. المائدة ` عن فائدته لعمل به فيه إد وقعب بنك لمسأله

اليني (وَ) منعه (ابن عندان `` ما لم يصطر إليه) نوقوع حادثة لم توجد بصُّ فيها

عاشبه الداله (والحبب بأن القياس لا يحرحها عيه دُكِر) أي عل كوب أسساء ومواسع

اليَنِينِ ﴿ وَ ﴾ مَعَمَّ (قَومُ فِي الأسنابِ، والشروطِ، والموسِعِ) قاسر ﴿ ذَانِ عَمَاسَ فِيهَا

هو النسب والشرط، عالعُ لا حصوصُ العقيس عليه، و عفيشُ؛

عاجها عل ل لکون کدیث و لکون المعلی مشتراً لیلها ولین المیسی علیها

وأحبب بال عناس لا عرجها عني ذكر ، والمعلى عشة لله مه كها هو عنةً لها بكان عدد ما ما عدم و مثالة في السبد: قدم اللواط (٢٠٠ على الزنا بجامع

المين وقومٌ في الأسبابِ والشروطِ والموابع؛

اللاح مرح في والع عمره شدعا مشتهى طنق

وقوله (والمعنى/المشتركُ فيه [كيا](٢) هو عليه لها [يكون عنةً لما ثرنب هليها)](كَا أَي لَلاسباب، والشُّروطِ، والموانع، أي يُجعلها لذلك بكريه عنه يد ترتّب عليه أي من الأحكام.

هد ، والأسب مقاينه كلاه المايع ال يقول . فكم هو عنة لأحكامها بكوب هي أنصا عله ها؛ لكنةُ حسير مبيَّ على حوار تعدد العس

والأوا حلك الملياء في البات والساء والساء في المدس عن ملقيان و حرفها الملام العرار دادانه الحلماء والكماء والحدان عران إلى والأنصي والأنابي الخوار والساهمية و حديثه السيمين ١٠ (١٤٥٣)، المحمد له ١٥ (١١)، الأحكام، ١٠ (٣١). المدالح الم ١٥٥٣ الداح سفح المن ١٤١٤ اروعية عامراوعي ١٣٠٣)

⁽٢) اتمن العلميه على تجريم اللواطء ، كنهم حمد لي وحد مد عبد عن بلائه مداهب . الأول؛ الرجةُ مطلقًا، قاله دبكه وحديده سان الرحم عشب ، هيدُ عبكر افاته الشاصة والثالث: لا حدُقه ديه حمد احب بي عادين (١ ١١٨١). المسير العرضي ولا ١٦٤) الروضة (١٠ -٩٠) والمعني (٩٠ ١٥)

⁽٢) ما يول معكوفين سافعا من ٥٥ و ١٠٠٠ و ١٠٠ و معه و فاسته في سترح

⁽٤) ما دين معكومين ك فعد من ١٠٠ و ١٠٠ و احده، وأثبتُه من نشرح

⁽١) هو عدالله من عمد ل س محمد لم القضل؛ الفقيه ، شيخ هزان ، وفقيهها ، كان ثقة ورعًا حميل العمد . ونه كنب كشره معيده وحتها شرائط قالأحكامه ، وشرح العيادات، توفي ستة ۲۳ هـ البقات شايعه الكدي: (۱۵/۵).

⁽۲) واحدره بر کشي يي ا سعر ۱ (۲۳)

للخاشة قولُه (مثالُه في السب. الح) طاهرُ ، ومنابه في الشرط: قولُ حمي في الحلد في الربين: اعتقوبه لا يُشترط فيها لإسلامُ ، قلا يُشترط في الرحواء في المانع ، قولُ الشافعي في الإحوام الشمعُ منك الصيد المدة فلمنعه دوال كلّب المخيطة (٢) .

إليه (و) معة (قوم في أصول العبدات) فعم حود الصلاة بالإيهاء الهيسة على صلاة القاعد بجامع العبدة قالوا: الأن الدواجي تتوفّر على نمل أصول لعدد بدو ما سعدل به وعدم نقل الصلاة بالإيهاء لني هي من ذلك يملً على عدم حدارها ، فلا بشتُ حوارها بالعباس، وقعة ذلك بسعة ظاهر المناه على عدم حدارها ، فلا بشتُ حوارها بالعباس، وقعة ذلك بسعة ظاهر المناه على من المناه على المناه المنا

إليِّنُ وقومٌ في أصولِ العناداتِ، وقومٌ الحَاجيُّ إذا لم يَرِدُ نَصُّ كَضَمَانِ

علمه دوله (هموا حواز الصلاة بالإيهاء) أي بالإيهاء بالحاجب وتحويه لا بالرأس لانة تالك بالمعلى في صلاء سادة في السفو على الراحلة (١٠٠ وعليه كان الأولى أن يقول بدل قوله اعلى صلاة القاعدا: (على صلاء اللومي سرأسه كم قال غيام (٣).

 ⁽١) قال الكرنبي بن النشية وأبو على حدي من بعربه (١٠٠هـ ١٩٠٥) و (١٠٠هـ) فالبحر؟
 (٧٣/٥).

⁽٢) منها ما ، ، ، ، . . . و ل مصد الصلاة ، ما ما من معوع في السعر (١٠٥٥) حي سام عن عبد الله من عمر . عبي الله عنهم . الله وسول الله عليه . كان يُسبعُ على ظهر واحلتي حيث كان وجهد يوميه ، يوميه ، يوميه ، يوميه ، ومن اسه ، كان من عمر معمله .

⁽٣) كالإمام في فيلحصول، (٥ ١٩٨٨)

 ⁽١) الصحيح تد ط الإسلام في الرجم عند الحنفية ، قال الرغبتاني في الملداية (٢٠) (٤٩٧): الإذا وحد حد وقال بري عصفاً رجمةً بالحجارة حتى بعوت . . . وإحصال الرجبل أن يكون حراء عاملا، رئم مستم .

⁽٢) المعي معتاج محصب لشربيني (١ - ١٩٦ - ٢٠٤)

النظ (و) مع (قُومُ) عداس الحراتي (الحاحي) أي الذي تدعو احاجة إلى مفصاة (إدا لم بود بعض على وقعه في مقتصاة (كضياب الدرك) وهم صيال النمس للمشتري إن حرح المبيغ مستحقا المعياض بعتصى سعة لأنه صيال ما مرعب وعليه اس شريح و والأصلح صحته بعموم حدجه الله عدمية العراب يكن بعد قيض الثمن الذي هو سبب الوحوب حيث يحرجُ المبيغ مستحقاً (1).

والمثال عبر معاس في حاجه داعبة فيه بن حلاف الساس إلا أن تسر قوله : الخاجي، يسهما تذعُو الحاجة إليه ، أو إلى خلافيه فإن المسألة مأخودة من اس الوكيل " " ، وقد فال . افاعده " المسأل حدي د لد يد د من سي يجيد بيان على وفقه مع عموم حاجه الله في رمايه ، و عموم حاجه بن حلاقه مل يُعمل بذلك القياس؟ فيه خلاف،

للنشهة قوله (وضّع قومُ القياس الحرثي) فصمهُ كلامه أن مدا خلاف للأصوب، قال العرقي شعا لعرركشي "": • ولا يُعرفُ ف كُنْتُ الأصوب، وإلى حكاه عمهم ابنُ الوكيلِ" (1).

يدي ودكر به صد اسها صيال بدك ودكره كي تقده ، وهو مثال بدق لشي من السلمين في السائلة ، ومنها : وهو مثال للأول : صلاة الإنسان على من مات من المسلمين في من و الارس ، معربه ، وعُسد و وُنست في دنك لبوه ، نقياس بعنصي بير عن ، وعسه له ، يس الالها صلاة عن عائب ، و حاجة دعية بدلك بعع المُصلي والمُصل عليهم ، ولم يَرِدُ من النبي على يبانٌ لَقَلَك (2) .

، وحد منع المداس في الشيل لأول الاستعاد عليه لعمود حاجد، وفي الثاني المناف عند مراجعة من فلم دليل إلى التنوع، وفي الثاني : وتُلُم القياس على عموم الحاجة».

ساعه دويه (وكفنوا) سن قد عصحة الصلاء، كي هو مفراً في الفروع، فهو فيدًا لوُقوعها كاملةً، إذ الصلاة/ بلا تكمين مكروهة^(۲۲).

موله (ممارضةُ عموم الحاحةِ له) سميلُ حاجه عدولٌ. أي عمومُ الحاجه إلى خلافٍ مقتضى القياس. و فله، متملقٌ يــ فمعارضة،

موله (قُدم القباس على عموم الحاجة) حسن أن بكون المُدَّمُ له قائلا بعدم صحة ضيان الدرك كابن شريع، وأنَّ يكونَ قائلًا بصحته مستساله من تقديم القياس كأكثر المقهاه.

⁽١) واليمرة (٩٤/٥)، المغنى المحتاجة (٢٧٢/٢)

⁽٣) هو محمد بر حمر بر مكي، أبو عبد الله ، صدر الشريعة ، الشهير بابن الوكيل ، بشأ يممشق ، وتعقد على والده وعلى كبار فقهاء عصر ، وأحد الأصول من الصعي المدي ، كان أحجرية لرساق الملكاء والحافظة والذاكرة ، وشيخ الشاهية في زمانه ، وإمامًا يضرب به المثل ، وله معاد اب حستة مع ابن تيسية ، وحرن ابن تيمية لما يلغ وعائد وقال : أحسى لله عزاه المسلمين عبد يا صدر الشريعة ، وأثاره : الأشباء والنظائر ، مات سنة ٢٧٧هـ ، فطبقات الشاهية بد على مد السكن . (٢٥٣٥)

⁽٣) استيمالسامخ الدر کئي (١) (٣)

^{(£) «}لعث المالي» للعرابي (٣ - ١٦٥)

⁽¹⁾ هو عبد الرحن بن إسراعيل بن أحد، قدّ الإسلام، دامي نعد، شنع مامه، سرع في الله المُقه، وحفظ المُلعب حتى قبل له تشافعي وَماته، صحب ك عسم سهد اسعر المواد و مقرد، و متر سد سة في آمار ، وكان معظم عند المواد دات رحمه الله عند عند سعة ١٠٥٠ (معدات الشافعة عند المواد دات معالم الشافعة المرسوي ١٠٠٠)

⁽٢) و به قال د معلت في دميني مصبح ١٠١ - ٢٠٤)

⁽٣) المعي المحاج المحقيث بشرسي (١/ ١٤٨٨)

للنان وآخرون في العقلياتِ؛ وأخرون

الیری (و) مع (آخوون) انفیاس (فی العقلیات) ، فالوا ۱ الاستفانها عنه مانعقل، . ومن أحاد قال افلا مانع من صد دلس یی دنین حرا ۱ مثان دلك: قباش الباري تعلی علی حلقه فی نه بری محامع نوجود، إد هو عله الرونه

للمشه قوله (مثال دلك: قياس الباري عني حلقه الح) هذا بم أسمى عند لمكسس بقياس الغائب على الشاهيد، وضعفه الإمام الراذي وغيره مأمه لا عبد البنس. والمعموب في المسمل من سندر به صها سنس، مع أن في بعمرهم عن الماري تعالى بـ «العائب» توع من قلة أدب

إينل وآحرون في النفي الأصيلي؛ وتُقدُّم قياسُ اللغةِ؛

اليهج (وَ) منعة (آخرون في النّقي الأصلي) أي سقاء الشيء على ماكان قبل ورود انشرع بأنّا سنتمي حكم فنه لاستماء تُدركه بأن رحده بتحميدً بعد المجت عنه. وإد وحدشيءً يُشبهُ ذلك لا حكم فنه

> قيل «لايقاش عن دنگ للاسعاء عن اغياس بالنمي لأصني!" وقيل : ايقاس دلا مانع في صدديق بن حر»

(وتقدم قياسُ النغة) في محتها لأنا ذكرة هناك أنسَّ من ذكر معظمهم له هنا والمه عدم لللا يصل له أعتبه

النَّهُ قُولُه (بأن لم نجدهُ) أي مدرك الحكم.

قوله (فإذا وجد شيءً يُشبهُ ذلك) أي ما انتفى الحكمُ مه لاسماء مُدركه فقوله (لا حكمَ فيه) صفةً كاشفةً لِشيءٍ .

⁽۱) درية أبو يكر عند في و نعران من الشافية ، فالينورة (٥/٦٢) ، فالمنتصفية (٤/٩٤٤) .

⁽٢) قاله خياهم من عن بنيه و معتولة ، اللهجرة (٦٣/٥) ،

⁽١١) لا يام و المصرب (٥ ١١٦)

يدن والصحيحُ حجةً إلاَّ في العاديةِ والخلقيةِ ، . . .

النظى (والصحيح) أن تعباس (حُجةً) لعمل كثير من نصحانة به متكرر شابعا مع سكوب الدقين لدي هو في مثن دلك من لأصوب بعدته وقف عاده وبغويه بعلى: ﴿ فَاعْتَهُرُوا ﴾ (الأعتبارُ قياسُ الشيء بالشيء (إلا) في الأمور (العادية، والخلفية) أن بالمي برحم بن بعدد، حقه كافن حنص أن و النقاس (لله أو الحمل (ه)، وأكثرو، فلا يجوز ثبوتُها بالقياس.

للمشهة قويه (والاعتبارُ قياسُ الشيء بالشيء) أن لانه افتعال من العنو ، وهو موجودُ في تقياس، إذ الدر ساعفور عشر، ابن النفال للدهن من النصر في حال شيء تُنظِرُ إلى النظر في حالٍ آخر،

قوية (إلا في العادية/ والخلقية) عدست بعنى مدن بعد شده به دو برد مسع ديا . إذ العدد و حيث حد لاحكام ، د السم تسويه ديا و فيكره معد أنان المعادي هم مدكور عبويه احلام معدمات حديده على العددية قبل : عطف تفسير، والأؤجّه لاء لتغايرهما كيا عُلِم من كلام الشارح، فالعددي في محمد في حيم في حيم كمة بعدد ، دو المصاف ، واحدمي فيه المنم الخارج عن أقصى الرحم خلقة ، وهو المشاف إليه ،

لهنل وإلاً في كُلِّ الأحكام، وإلاَّ القباس على منسوخ، خلافًا لِمُعمَّمين.

البيريج الأمها لا يُدرِث المعنى صها فبرجع فيها إن فيال الصادق أوقيل أنحور لأمه قد يُد شا

(وإلا في كُل لأحكام) فلا خور أموثها بالشبس . لأن منها مالا أندرك معناه كوجوب الدية على العاقلة (٢٠).

سائله دوله (فلا مجمور ثبوئها بالقياس) أي فلا لقابل مثلا المعاش على حمص في أن أقلةً يومَّ وليلةً ، أو أكثرهُ خمسة عشر ، وعدل إلى ذلك وإلى تظيريه لاسب عن أن الدول الفلا لك ل للماس حجم فيها، لذي هو طاهرٌ كلام المصلف إصلاحا الكلام، إذ احلاف له هو في عدم حراء لا في عدم حجيمه

د به (ديرحمُ فيها إلى قول الصادقِ) أي الصادقِ في حدد من دو ت محيص و المصالي و حسل ، ومحل به إصلاح على أحو هن إذا أحد الله لعرف الله لأقل والأكثر ، وهذا الإخبار هو مستندُّ الاستقراء/ الذي يستند إليه الشافعي وعبره في الأقل والأكثر .

⁽۱۱) ند د جنيز الأية (۲) د

⁽٣) عالم ماكية والشافعية فاللمع العن ٢٠٠٠) المحصم ١١٠ ٣٥٠) الم المستح العمل ٢ أ

⁽٣) المختلف العلمياء في أقل الحقيق وأكثره عن بلايه بد عب حده ب بنها دم اسه اكا عاصه عشر يووا بنياليها قاله الشافعية والحديد بانه بد بها الله بد بها الكتاب على عثر يودا بلائه بد بد بها اكتاب عاصل ما الحقيمة المحتلجة المحتلجة المحتلجة المحتلجة (١٥٠١) والمعمية المحتلجة (١٥٠١) والمعمية المحتلجة (١٥٠١)

⁽٤) عمر للتلهب الأربعة على أنه لاحد لأقل التفاس ، وبكنهم حدم في أكد ، عن مدهب ، أحداد ال كثر أرابعول يومًا ، قاله المختبة ولكلكية والختابة ؛ النبها على الده صوب وصاد الشاهم الهدام؟ الإرابية المرابع المرابع محتهد المرابع المعنى عدد عا (١/١٥) ، فللمني ١٤ (٢١٥) .

 ⁽c) بعن لاسه ن فر مده حسر ب شهر وبكهم حسود في أكثرها على مذاهب، أشهرتُها شان الأول الراكرها بالله عليه «اللهي الراكثرها أربع سوات، قاله المالكه و بشاهمه و حسمه «عمره (۱۱) (۵)

⁽١) ي عبد خيف خلاف بي سدوفان بحوره المحصول (1) و ١٠٤٧ع (حكام ١٠٤٧)

⁽٦) على بعدياء على بارده بعدد كت إن مان بعديل ، و يا ديد خط على بعدمه موجعه إلى تلاك مدين ، و بكتهد احتفى إلى ديه سه بعدد على مدهين ، حدها به على بعدله ، دائه دعيه و شاعبه ، خدمه الديه يا على بعديل ، دايه بدلكية المعين (١١٥ ١٣).

النظی وقیل: انجم رسمه می آن کلا من لأحكام صالح لأن شت بانقیاس بأن بدولا معاه ، ووجوب بدنة عن العاقبه له معنی بدرك و هو عابد الحالي فنيا هو معدورٌ فیه كم بعال لغاره لإصلاح دات للبن نها يصرف لمه من الركاه» (وإلا القیاس على مسوح) فلا نحور لابتد، عسار الحامم بالسنخ!" وقیل: الحور لان بماس مصهر حكم بدرج بكمان، ويسخ لاصل بين

(خلاقًا لِلْعَمْمِينِ) حور الساس في سنشاب للدكم ما وقد بقدم بوجهه

للائمة قوله (وهو إعانة الحاني في الع) لنتول براجح هما رايتون هذا لا يكمي في إدراك المعنى في وحواب بديه عن حصوص العافية الذي هو المتصود

المائل وليس النصُّ على العلة ولو في التركِ أمرًا بالقياسِ خلاقًا للبصري. وثالثها : (التفصيلُ).

اليرَجِ (وليس النصَّ على لعلة) حكم (ولو في) حالب (لترث أمرَ عالقياس) أي ليس أمرا به لا في حالب القعال نحو فأكام بدا العلمة؟، ولا في حالب بترث النحو فالحملُ حرامً لإلك ها؟

(خلاقًا للنصري) ي احسان في قوله الإيه أمرانه في خاليس، إدلا فائده الدن العلم لا دئا حتى أم إيدا المعد بالعباس سلمنا في هذه لصورة الأدار الما المعالية الما الا فائدة للأن أميرك احكم يكون أنوس المعالية الما الادارات الما العالم الما أميرك احكم يكون أنوس المعالية ال

(وثالثها) وهو قبل في عبد عد سطري (التقفيل) أي أنه أمر به في حاسب التركي دون الفعل لأن العلة في التركي المنسدة، وإنها يحصل الغرش من معدمها بالاستاع عن كل فرد هما تصدق عليه العلة، والعلة في الفعل انصاحهُ،

الديه قويه (حتى لو لم يرد التعبد بالقياس استعيد) أي استعبد لأمر بالقباس في هده الصورة، أي صورة التص على العلة .

مونه (بن العائدة بيان مدركِ الحكم) [بنا] " لحسد لمانع أ ، ولو قال . الجواز أن تكونَ الفائدة لبيانَ^(٥) مدوك حكم، كان أوق ناصصلاح كي دكر المستندمع أنَّ ما هير به هنا تكرَّر منهُ في مواضع

قوله (ما تصدق عليه العلة) وهي الإسكارُ مطنق سواء أكان اسكار خمرٍ ، أم إسكار غيرِه .

⁽۱) تالدالشاقية «الأحكام» (۱) (۲).

⁽۲) فايه جهدا أنفقها، والأصاب والكنفين والعبرية الاسحادة ١٣١

⁽٣) ما ديل معكنا فتن ستفقد من (أف) و مع (

⁽٥) في (ب) و العالم النواب

⁽۱) فاله شيخ لوالسحاق لي الممح (ص ٢٠٢)

 ⁽۲) داند حیاهد (۱۰ سبه ۱۰ (۳ ۱۸۷) ، ۱۰ واحکام (۱۷ (۱۷)) و اعتصر اس الحاجب ۱۸ (۲۰۹) و افزار ۱۸ (۲۰۹)

البَنْيُ وبحصل العرض من حصوها معردًا "

قت : قوله المعن كل فرد ، عا مصدق عليه العلقة عموج ، بن يكعي عن ي فرد عانصدق عنه بعدل

لِلْلِّئِيَّةُ قُولُه (بل يكفي) أي الامتناع.

فوله (مجا يصدقُ عليه المعللُ) ي عمه وهو هم شاب خمر ، إذ العسُ م هو الحكم لا عده ، والأساخ بي باي ق المحل

وأركانُهُ أربعةٌ ، الأصلُ : وهو محلُّ الحكم المشبَّةُ مِهِ ، وقيل : ادليلُهُ ، ، وقيل: احكمه

الِيَنْ ﴿ وَالرَّكَانَهُ ﴾ أي القياسِ (أربعةً) : مقيسٌ عليه، ومقيسٌ. . معى مشترك سهي. وحكمُ للمقسى علمه ينعدني لواسعة الشيرك بي القسل أولَّا كان يُعتَرُ على لاوثين منهي بالأصن والمرع على خلاف في دلك ذكرة في هيمن تعديدها فقال لاَإِلَّ (الأَشْلُ، وهو عملُ الحكم الشبه به)(١) بالربع صعةُ البحل أي

(وقيل: دليله) أي دليل الحكم (٢٠).

(وقيل: حكمة) أي حكم المحل المذكور (٢٠).

لْمُأْتُلِةٌ قُولُهُ (وَأَرِكَانُهُ أُرْبِعَهُ) أَرْكَانُ النَّبِيءُ أَجِزَاؤَهُ فِي الوحودُ التي لا بحصل الشيء إلا بحصولها. وحلُّه داخلةً 11 في حقيقته بالنظر إلى الوحود العمي محقمه هويته بالنظر إلى الوجود الدهني .

ولك أن تقول: لم / لمُ يذكروا من أركان عباس لقائس كم ذكرو الدنع في أركان البيع ، والحاكم في الحكم .

⁽١) وهو نعريف علها، كند من شكستن (لاجكام) (٣/ ١٣١)، اشرح لكو قبدا (١٤٠)

⁽۲) وهو بغریف سکستی و معربه (سرح لکوکسا(۱۶ ۱۶)، (ایجهیویا(۱۹ ۱۹)

⁽٣) غراء بدر الدير در الثي ق ١ ــــــ ١٤٥ ١٢٤ إن القامي في نفيت بعري

رافي) عاليان معكومين سافطاس ١٠٠ رق السه ((دخلة)

الين وسيأني أن الدع محل لمسة ، وقيل الأحكمة ، ولا سأبي فيه قول بر الد دليل الحكمة ، كلف و دست على الأول سي على الأول ، وكد على شبت لأنه د صح بطرغ حكم على الحكم مع بطرعه على دليمة لاستناد حكم البه وكار مل هذه لأقول على السمية لا عرج على اللعة من أنَّ الأصل ما يتبتي عليه غيره ، والقرغ ما يتبتي على غيره .

و لأولُ من لأفوال فنها فرند كن لا يعنى . ، بأكبون حكم القرع عبر حكم الأصل ناعب المحل والذكال صنة باحديثه صنح بدالح لأول على بثان ماعتبار ما يدل عليهما ، وعلم المجتهد به ، لا ناعتبار ما في تفني الأمر فإن الأحكام قديمةً ولا تفرغ في القديم .

لهنتية قونه (قالأولُ - أي مِنْ قولي الفرع - مسي على الأول) بي من قوال لأصل قوله (أقرف) أي لأنه وقو لاستعيال سطال قوله (وعدم المجتهد) باخر عطف عن (ما يدل) أي باعسار ما بدل عسهم وباعسا، عدم المحتهد سها أب بها يدل عليهما، أو بالحكم.

ع (ولا يشترط) في الأصل مدي مقاس عبه (دالً على جوار القياس عبه سوعه، أو شخصه، ولا تعلق على وحود العلة فيه خلافًا براعميهي) عشمه، أي راعم اشتراط الأول، وهو عشران البتي، وزاعم اشتراط الثاني، وهو يشر أسببي عمند الأول لا يُقاسُ في مسائل البيع إلا إذا قام دليلٌ على جواز التباس فيه

بینیة قاله (عثیان التي) ما نسخ بوحده مشاة قوقیه نسبة پی بیع النوب حمق الدینه و هد الدینه و سنه التی بیعه التصده و مس این است موضع ناو حمی بنصده آن و هم عثیان بن بن سیدا" فقیه بنصده فی زمان لامام آن حسمة فران دوله (بشر المریسی) هو نقاح الله بسته إلى مریس (1) قریة من فری مصره و هو بشر بن قیات (۱) کان من المیتلامة.

⁽١) القاموس (١/ ١٩١).

⁽٢) أي قرب وإذال وقال صاحب القاموس (١/ ١٩٩١).

 ⁽٣) كذا ي دأه ، وفي دساه ، و دجه ، و دجه : (مثيان بن مسلم) ، كالدمن فعماء ، خواهد ، دفي به سنة ٢٤٢٥ .

^{(1) «}الكامرس» (1/ -11)» والساق اليراقة (1/ TA/1)

قال بمید انتقام علی آفه به وال ندیه السمی آن تحرد نکست و نصان عن ذکر شعودات. المندها و آنها باین حتی تحویت سدودیها کی مانوا و واقه بمای آغیام و حل

الثابي: حكمٌ الأصلِ. ومن شرطُه: ثبوتُهُ بغيرِ الفياسِ، وقين *

يرى (الثان) من كال المناس (حكم الأصل ومن شرطه ثنوتُهُ بعير القياس " وقيل: والإجماع)(٢) إذ لو ثبت بالقياس كان القياس الثاني عند اتحاد أعمه معو. للاستغناء عنه بقياس الفرع فيه على الأصل في الأولي، وهند احملافها عير منعقدٍ لعدم اشتراك الأصل والعرع فيه في علة احكم

مِثَالُ الأُولِ: قِياسٌ المُسلِ على الصلاةِ في شتر ط الله للحامع العادو، ثم فياس بالصواء عن بعُسل فيها ذي بالهو الاستعباء عبهُ نقياس الوصوة

عشبه فانه (الثاني) حكم الأصل) عردُ به تسلُّم أمرٍ إلى أخر يجان أو سنده / فشمل حكم الشرعي، ، يعملي، والمعرب [قوله (ومن شرطه) لأوني

اليُّري وحد الثاني لا يفاس فيم احتلف في وحود العلة فيه ، بن لا يُد بعد الابلدق على ال حكم الأصل مُعلَقُ من لانتاق على أن عليه كدر وما أشما طاهُ مردود بايه لا دليل عليه .

للشية قوله (من الاتفاق عين أن علته كد) لا وفي لكلام مصنف هذا و بنوال لشارح الأتفاقي على وحود العلم في الأصواء اداما فالم من الراب علم الحكم كدار إلى يُناسبُ ذكرُه ثمُّ.

^() دره خيرهد (الإحكام ١٧١ - ١٧١ - ١٧١) وعصد من حاصيه () اشر جالكو كسية (٤ ١١)

⁽٢) وهو وحد لأصبحات المحرادة ١٨٠)

⁽٣) ما يين معكو فين ساهم من الده

بهُن وكونُه عبر متعبَّدٍ فيه مالقطع، وشرعبًا إنَّ استلحق شرعيًّا ، . . .

الربي (وكونة عير متعدد فيه بالقطع) كه ذكرة العرائي الدالان ما بعد فيه بالقطع إلى المسلم على عدد مناطق المسلم المس

(و) كانه (شرعيًا إن استلحق) حكم (شرعيًا) بأن كان عظلوب رئياته ديث فإناء سينجته بالا كان لمقدت رئانته عمر ديك بالا عن حوار نقدس في المقليات، واللغويات، فلا يُشترط أن يكون حكمُ الأصل شرعا بمعنى أنه يكون غير شرعي، ولا بد فإن عبر الشرعي لا يستلحقه إلا غيرُ الشرعي، كيا أن الشرعي لا يستلحقه إلا شرعي،

ولما ذكر الأمدي (¹¹⁾ وغيره " هذا شدط ساء عن أصبح عندس في تفعلات واللمويات كها صرحوا به رد مصلف فيه عند لمدكور ينفي عن شرعيه مع جواز القياس فيهها المرجع عنده.

للنشية قبالد (واعترض مأنه يميده الح) اعترض أنصا بأنه لا يتأني في لاحتجاج به الا على بعد أن بعده حربانه في العقبنات كالعربي (2) بحلاف من يقول بحربانه فيها كم رجحة لمصنف مع أن المضوف فيها النقيل كما ذكرة الإحتجاج أنه لا تعدد اليمي

والقول بأنه لا يشتُ حكم الأصل بالإهماع إلا أن يعلم مستدهُ النصُّ ليستد القدسُ الله مدده لا بالدلا صلى علمه الله حلمان الالكدال لا هماع على صلى ، وبُدلعُ بأن كوال خُكم الاصل حسد عن صلى مالح في للناس، والاصل عدمُ لمالع

لعنبة عوده (لأن عوات الاستمتاع عيرُ موحودِ عيه) ي في حدم لان لاسماع موجودٌ فيه عقلًا وحسدًا، لكه غير موادٍ للعلها، بل مرادُهم: أنه لا يوجدُ فيه عادة، [د لعبهُ في صح مكاح بالعدام في أن لاستساح عاده] " ، ولار سال فوائهُ موجودٌ عادة فيمن به جدامً للمعافة.

قوله (إلا أن يُعلم مستنده النص) الساراله إلى الاستال الله لشرط في حكم الاصل تنويَّة لغد الأخراج، منتدات الدائد لا يُعلم أن مستنده النصَّرة

قوله (معم، محتمل أن يكون الإحماعُ عن قياس، ويُدفع الح) قصيبه عنه إذا تُست خُكمُ لأصل بالإحماعُ أنه يُشد طاق القياس عليه إن لا بكون الإحماعُ عن قياس، وسن مرادا كم يُعمدُه كلاءُ مصنف وعبره، وإلى إنكاب الشارخ دلك ليُعامل كلاءُ مصنفي بدائم لُشترَطُ في انقياس على الحكم الثانت بالإجماع أن يُعلم أنَّ مُستندةً النصَّ كما قدمةً .

⁽۱) استهمانیدی (۱ افا)

⁽۲) اي لي الأحكام ۱۹ ۴۲۰)

⁽۳) کابم ان فی السنطاعی ۱۹ (۳ ETT)

⁽²³⁴ Y) مصمر دستین (2 1234)

⁽۵) المعصرة كردي (۵ ۲۲۲ ۲۳۸)

⁽١) نعر نعبي، عن لد ب حبر صبح حكرم حمر أداد كان الدوج مجبوبًا، ولكتهم اختلفوا في شرته في الرئي ها والخذام في على مذهبين، أحدهما: ثبرته فيها، وقاله المالكية الشاهية و خديد نابها عدم تدب عدم لدية (٢٧/١٠)، «الشرح الكبر؟ (٢٧/٢)، «الإبناع (٢٠/١٠)، «كشف الديغ» (١/١٠٠))

 ⁽۲) ما بان معکوفین سائط می (۱).

رُوَ) كونه (غير فرع إدا لم يطهر للوسط) عنى تعدير كونه فاعا (فائدةٌ) وإن عهرت حارك به فرعا (وقيل): الشيرطُ كونه عبر فاع (مطلقًا)، والم فالعلةُ في القياس إن اتحدت كان الثاني غير متعقدِ كيا تقدّمه.

ودفع عصف ديب بايا قد عهم بنوسط بدي هو أغرج في الأول و لأصل في الله ي مثلا فائده كلم بدأ المناخ الموكن فناسا على ترسب بحامع تعقيم والريب أربوي قياسا على الريب بكار ، و بسير ربوي قياسا على الأرز بحامع تعقيم ، لكناز مع تندب ، لا أن يا ي قداما على البر بحامع الطعم و لكناز ، عداب بعدال ، لم تستط لكناً ، بدائ عن لاعبلا بطريقه فيثبت أن العلة الطعم وحدة ، وأن التفاح ربوي كالبر.

ولر قسل بدد عده بجامع المعدد أسده عن سنع عدمة فقد صهر بدرسه بالتدابح فالدد الدهي السلامة من منع عدم بطعه في دك فتكول بلك القياسات فيحدد بحارف ما ير فسل بشاخ عن المعدد حارة والسفرجل عال المطلح ، البعيث عن المكانات والمكانات في المكانات والمكانات فيها لأن السبة ما عدا البرالية بالطعم دول الكيل والقوت .

بعم ، اعترض على لمصلب بأن في حوله ها مع قوله قبل اومن شرطه شوله يغير القياسي، تكوارًا ؟

الناشية

اليه في وأحاب مقوله الاسترام من شار صاكه به عبر فرع تموثه معبر الحساس، لأبه فد نشتُ بالتفاص، ولا لكول فرغا سفياس لم د لموت حكم فيه وإنا كان فرغا لأصل أحراء كديث لا يمرم من كوله عبر فرع آل لا يكول ثالثا بالقياس خواز أن يكون ثاب بالقياس ولكنا بين فرعا في هذا المعاس لمدي يو د إثبات

عالميه بوله (وأحاب) بن ين منع مواقع (لقوله: لع) حاصله ال القياس الذي اشتُرط أن يكون حكمُ الأصلِ غير فرحٍ فيه فيسُ مركبٌ في قياسينِ فأكثر كيا قرْرهُ الشارخُ.

قال فد ادّ المصنف أن النه ط ديك في هد نماس هرك مفيدٌ في "إذا منهدٌ بي "إذا منهدٌ بي "إذا منهدٌ بي المنظم بوصف بالدي المركب اشتراط كونه ثابتاً بغير القياس مطلقاً لأنه قد ثبت نفاس. ولا يكونُ فرعًا في هذا القياس الخاص وإن كان فرعًا لأصور حر كفاس لرسب عن التمر في الربوية بجامع الطعم، والتمر على الأرز تحامع العلم و تكيل، ثم شطل ما عدا [الطعم بطريقة، قالأرز غدرٌ فرح في هد القياس خاص مع شوس!" حكمه فياب عن بر مثلاً

⁽١) اصم اتو نما عن جم جو مع تصصف (ص -٥٥)

⁽٢) اي اب، (به)، ولمنسوحه

⁽٣) ما بين معكوفين سافعا من فضه.

التجافي ولا يجمعي أن هذا الكلام المشتمل على لتكرار لا بدفع الأعمر ص. وكيف يندفع والمدرك و من تبعد على المقول الرام الرازي و من تبعد على المقول أولا. والامدي " ومن تبعد على المقول ثابيا، أعني كويد عبر فرع، فحمم المصنف سهم من عبر بأمل واستروح بها احاب به وتعيده لذي يداما إذا لم يظهر للوسط قائدة أحذا من كلام الجويني في السلسلة كها به في شرح المحتصر " لا فنس حداً، وعلى تقدير عتباره فكان يسعى حمل إطلاقهم عليه لا أن تعكي سافيرا ويصرح قد ما الطلاقهم عليه لا أن تعكي سافيرا ويصرح قد ما الطلاقهم

لطاشهة قوله (وكمالك لا يلزم . . الع) بان به نفي علا مه بين الشروطان بعد أن بان تغييها بين الاشتراطان ، وأحد التغيين لارة لأخر ، وتعدل كان منهم تعليلُ للأخر ، ودلك هو الذي عباةً شارح نفوله : «المشتمل على الكور»

قوله (والمُدرك واحد) وهو لرومُ كون القياس الثاني بعو أو عبر منعقد

قوله (لا طائل تحتهُ) أي لأن عديمه مع ما فيه من لإطالة السلامة عن مع العلمة كل وكول العلمة عن مع العلمة كل وكول على عنه متقدير منع العلمة إلى أنها بطريفه مع أن قوله قبل : "ولو قبل البداء عليه بحدمه الطعم لم تسلم عن يصغ عليمه مردودٌ بأنه لا يُسلم من أيضًا عليه التدريع والعلمة المناسعة التدريع والعلمة التدريع والتعلق المناسعة التدريع والتعلق التدريع والتعلق التدريع والتعلق التدريع والتعلق التدريع والتعلق التعلق ال

اله (وأن لا يعدل عن سب القياس) له عدر من سه ي حرج عن سهاجه لا لمعنى لا بعاش عن محمه بعدر المعدة حشد كسهاده حربمه " ، ول امن شهد له عربمة محسلة ا " ، قلا شب هد حكم عاره وإل كال على مه رسه في معلى المناسب لذلك من التدين والصدق كالصديق ف.

و يصبه شهاده حرسه مراها بو دود و بن حرسه ، و حصيه ال الله عليه بن و ب سراع و بد ب سراع و بن و بعد ، و بال الله الله بن و بن الله الله الله الله بن ال

وددر أهل السير الله أن دلك بعاش هو السيمي من حيو السي ﷺ . دا لُمُرَّحُوا اللهِ عليه . أس صهيبه

⁽١) «المصورات الزمام الرازي: (٥/ ٣٦٠).

 ⁽۲) والإحكام، للأمدي: (۲/ ۱۷۱ - ۱۷۵).

⁽٣) اوقع الحاجب؛ عن هنصر ابن الحاجب للسبكي: (١٦١-١٦١).

⁽٤) في اب ، و اجه : (التدرج) . -

هاشية قوله (وأن يعدل) نحور فر منه بالماء للمعمول، وبالساء للعاعل، وإن لثاني ميل الشارح حيثُ فسر لعده (عدل عن شبيه) لعوله الي حرح عن منهاجه) .

⁽۱) قاله اشهاعم التيسيره (۲۲ (۲۷۸) ، الأحكام (۲/ ۱۷۵) اعمد الراحات ۱۱۱ . اند عالكوكسة (۱/ ۲۰)

⁽٣) هو حريبه بر بالب برعم د برعم د لأعلم بي، لأوسي عدن حد بدعد لأولى بو شهادات بهديد وبريعيد كند عهاد بي حصد وكالب بهد للدياد عجر مشعده عني فمين عد عمير : عليان ود يعابل لها حمل تسميد لهام المصاد لقلاً بمعالاً سارانه يعرب (نقال عيازاً الفائل الماعية) عبل بلغاء قابل حمل قد الإسهاد ٣٣٣

⁽٣) روء بردودي المصاد، باب باخليد خاكم صدق شهاده ساهد تو حد (٣٩٠٣)، و سالي السرح، باب السهال في ماثاً السهاد على الله (٣٦٢١)، و خالد في الله ٢١٨٧)، وقال الاهدامات صحيح الإساد الرحالة الماقي السيحان بدارة الرافعة المفيي

⁽٤) المسرو حديد (٣٩٨/٣)، المربع عدي (٣١ / ٣)، (بروض لأنف) (٣/ ١٣٥). البديد وديهيه (٨/ ٨)

لطبيبة ومهاجئة أن يعقل لمعنى في الحكم، وتوجد في عن حر فلمكن تعديته إله و تعدول عن ذلك ما باب لا تعمل تعلى في حكم كأعد داير كعاب، ومفادير الحدود، أو بأن تعمل تعلى ملكي ما تلمد ان محل حر كرحص للبعر بالمتم تعليلها بها بتعدى وهو مطنى بشقه لعدم بصاحد ما بله مها تعمر مباط للحكم تعييت مشهه بسفا وهي عبر مصطة بصاف فاعم با مطبها وهي المحلم لانفساط مناط حكم فامسعت التعديم وبه قررته عُمم با فويه 11 للمحلم لانفساط مناط حكم فامسعت التعديم وبه قررته عُمم با فويه 11 لمحلم للعني لا يقاس على محلم الاحاجة إليه .

بهنل وأنْ لا يكون دليلُ حكمه شاملًا لحكم الفرع؛ وكون الحكم متفقًا عليه: قيل: "بهين الأمة»، والأصحُ بهن الخصمين؛ وأنه لا يُشترطُ اختلافُ الأمة.

اليه (و) أن (لا يكون دليلُ حكمه) ي لاصل (شاملًا لجِكم الفرع) للاستعام حسد عن عندي عدث عدس عن اله سن حملُ عصل الصور المشمولة أصلًا للعصها بأولى من العكس (11).

مثاله: ما لو استدل على ربوية البر بحديث مسلم: «الطمام بالطمام بثلاً بالطمام بثلاً المسلم، «الطمام بثلاً المساق و المساق من عدد و بحده المدال بالمساق من عدد و المساق من بدوط المساق المال على حود المبلغ على مددود و حدد كل المدال هذا كم يتمهم من المعدد و المساق ا

واثين المصنفُ بالظاهرِ بدل الضمير الراجع إلى حكم الأصل المحدث عمه في مولد ادنسُ حكمه، ، بني قدلد (وكون الحكم) أي في لاصل (متعقّا عليه) ، وإلا محاج عند منعوال إثباته فيستقُل إلى مسألةٍ أخرى وينتشرُ الكلامُ ويعوثُ القصود،

لعشبه قوله (وأثن/ المصنفُ بالطاهر بدل الصمير . الح) فعن دلك بدفع بهم عود الصمير إن عبر حكم لأصل ما هو أقرت إليه تفعد وقوله ا في قوله دليل حكمه ؛ منعلق سـ (أني)

قوله (فَشَقَلُ) بِي وهو تمنوعُ منه، وتحلُّه إذا يرجم لمسملُ إثناب لحكم والعنة، و لا فليس تمنوعاكم لعلم تما مأتي فلا يؤثر حيثة، عدمُ الاعداق

 ⁽١) فات خياها - «أسب (٣٨٩ ٢٨٩) (هنت ابن تخاجب (٣ ٢١٣)) (البحر (٥ ١٨٦).
 (١) در دايك كينة (١٨٠)

⁽T) والاستدي سياده بالديع يعمم بالطباء (10-13)

النَّاقِيُّ (قبل: مِن الأمةِ) حتى لا يَتَالَى شَعْ بُوحِهِ (والأصبح بَيْنَ الحُصمينَ}(٢) فقط لأن البحث لا يعدوهما

(و) الأصح ، آنة لا يُشترطُ مع شر صدي حصم بند (احتلاق الأثق) غير الخصمين في الحكم ، بل بجوزُ اتفاقهم فيه كالخصمين .

وقيل. قيشه ط احتلافهم فنه سناسي معطمه الناحث منفهً قامه لا مدهب پهو(۳).

الخاشية قوله (ليتأتين للحصم الناحث صعة) حاب عبد بانه بناسي به مبعد من حيث العنة كهاهو عرادً والنالم بانت مبعد من حيث ها

إِنْ فَإِنَّ كَانَ الحَكُمُ مُنْفَقًا بِينِهِمَا وَلَكُنَ لَعَلَتِينَ مُخْلَفَتُينَ، فَهُو مُركَّتُ ولأصل، أو لعلة يمنعُ الخصمُ وجودها في الأصل فمركَّثُ الوصفِ.

يرج (وان كان الحكمُ متعقًا) عب (سبهم، ولكن لعنتين محتمعتين) كم في قداس حل

المنى مدلك لتركيب الحكم فيه أي ينابه على العلتين بالنظر إلى حصمين

بالعه على خُل عصعه لا في علمه وحوب بركالة، فإنا عمماً في لأصل متعلُّى

عبله نسب و بان حمله ، و بعله فيه عبدنا كوله لحيا مناحا ، وعبدهم كوله ما يا صليه (فهو) ي المناش للشمل على حكم شدكور (فركث لأصل)

(أو) كان الحكمُ متف عب سب (لعلقٍ يمنعُ الخصمُ وجودها في الأصلي) هـ ق قدس ال بروحبُ فلابه فهي طابق على اقلابه على أبروجه طابقُ في

عدم وجود الطلاق بعد النزوج، فإنَّ عدمهُ في الأصل متفقَّ عب ــــــا وسي

الحتفية، والعلةُ تعليقُ الطلاقِ قبلِ ملكِيِّ، والحَنفيُّ يَمتعُ وحوده في لأصل ويمان عمو سحدُوا (، (فمُركبُ الوصفِ) شتى لفاش لمشتملُ عن

لتانبه قوله (أي ساله على العلتين) أي في الأصل لسمانه سنمنه ذلك مركب الأصل والمرق لينه والمن مركب الوصف الآي في كلامه أن لحصيس مرتفقا ها على الوصف فاعلم والحودة والأصل الدين في الأصل واعتبر لوصف لانه حاصة والأنه المركن لاعضم

الحكم المذكور بذلك لتركيب الحكم فيه أي بناته على الوصف لدي مع خصم وحود، في الأصل

⁽¹⁾ بهن العمياه على عده وحوال الركاه في حي الصحيرة ولكنهم حدمو في حي التالعة هل معين المجاهر المحالة المحين الرحال عدل المحالة المحين الرحالة المحين الم

⁽٣) الفدايدة بنير غناني (٣ ٣٣٣).

⁽¹⁾ قاله بعض الأصولين ، «الأحكام» (٢/ ١٧٦) ،

⁽٢) قاله الجهامير البعرا (٥/٨١)، اشرح الكوكية (٤/٧٢).

⁽٣) وهو احب سنف لأسني في الأحكام؛ (١٧٦/٣).

الله (ولا يقلان) أن و المسسد مدكم إلى سع حصم، حيد العلم في العرام في الأولاء وفي الاصرال شير (حلامًا للحلافيين) في فدهم المسلال للها لاتفاق الحصمين على حكم الأصل في .

(ولو منه) حصم (العلة) بمسدل بي سنم به ما دراد ا فأشت المستدلُ وجودها) حيث حيد فيه (أو سنمه) بي سنم محادها (المناظرُ التهض الدليلُ) عليه لتسليمه في الثاني، وقيام الدليل عليه في الأول.

للنبئة قوله (وجودها) أي في الأصل والفرع.

قوله (المناطر) في حصية، فان بعد في الدان حديد بان من لايهامه (أن المسلم ثانيًا غير](") المسلم أولًا؟"). قلتُ: وكحذفه ذكر الخصم مدلةً.

سعى فإنْ لَمْ يَتَّفِقا على الأصلِ ولكن رام المستدلُ إثبات حُكمِه، ثُمُّ إثبات العلةِ فالأصحُ قبولُه ؛ والصحيحُ لا يُشترطُ الاتفاقُ على تعليلٍ حُكمِ الأصلِ ، أو النصُّ على العلةِ .

الده (فإن لم يتفقا) مى احصب (فل الأصل) من حنث حكم، العلم (ولكن رام المستدلُ إثبات حكمه) للدس . (ثُمُ إثبات العلق) للطريق (فالأصبح قبوله) في دلك لأن الدلم للمدنة عمراف احصبه به أ

و قبل الأنفس، من لا بدامن مقافهم عن الأصل صوب بتكلام عن الانتشارا الوليسترات والصحيح) ما (لايشترط) في عندا (الاثماق) في الإحاع (على تعليل حكم الأصل) في على أنه معلل (أو العلى على العلق) (*) المستلزم لتعليه ، لأنه لا دبيل عن شد عد ديث ، من يكمي إشاب التعلل بدئيل وعد تعدم أنه لا يشترط الاتعاق عن م حد داهمه خلاف من عمة * . وإنه فرق بين عبائيل بدئية عجانين

لللبيّة قوله (فالأصبح قبوله) لا ينافي ما قد يضمن تصحيحُ اشراط اندق حصمب على حكم الأصل كها مرت الإشارة إليه ، لأن ما هنا مقيدُ لإطلاق معهوم دلك من عدم صحةِ القياس عند عدم الاتفاق والحاصل ان لمشترط تعاقى اعنى الاتفاق عكم الأصل ، أو إثباتُ المستدلِ ما ذكر لابد] ' رامةُ

قوله (لمناسبة المحلين) أي لأن الخلاف في اشبر ط الابعاق على وحودٍ عنه الحكم أنسب بالحكم (١٠) . وإنها لم يستفن بهذه عن بنك مع أبها تسمرمها ثبيان المقابل الأصبح فيهما ، لأنها لا تستلزمُ المابس في تنك

⁽١) عامة عديد والتيسير (٢/ ٢٨١) ، اغتصر إبن المناجية (٢/ ٢١١) ، البعر ((٨٩)) ،

اشرح یک کساہ (۲۱/۱۸)۔ ۲۱ دادہ دیک در ایسان دیا

⁽٣) ما يان معكوفير الدفظ من ١١٠.

⁽٣) الشرح جمع الجوامع المعداني

 ⁽۱) قاله الخياهير التخصير ابن الخاجب (۱/۲۱۱)، (الشسمة ۲۹۰) (شرح الكوكسة (۱/۲۲۰)
 (۲) أي عند الجياهير خلاقًا في شدُّ كبشر لم بسي «محصول» (۵ (۲۵۸)، (الأحكام) (۳) (۱ لأحكام)
 (۳) (۱/۱۸)، (البحره (٥/ ۷۷))، (شرح الكوكسة (۱/۱۵))

⁽١٣) ي عبد بكلام على بركن لأوب

 ⁽²⁾ ما باي معكوفان ساطفا من اأه.

د (۵) ما يين معكو لين سافعا من (۵)

⁽٦) كيدي فلديون الساء والحاء (عالأصر)

التِنْجُ (الثالث) من أركار عبيس (العرعُ، وهو المحلُّ المشبُّةُ) الاصو

(وقيل: حكمه) " وقد نعده به لانتأثر فول كالاصل باله دليل خكم"

(ويهن شرطيو) أي عمرج (وُحودُ تمام العِلْمَةِ) لمي بن لاصل (فيه) من عبر زيادة، أو معها، كالإسكار في قياس النبية على الخمرِ، والإيذاء في قياس الضربِ على التأميقِ ليتعدى الحكمُ إلى الفرع⁽³⁾.

وعدُل - كيا قال (٥) - عن قول ابن الحاجب : ﴿أَن يُسَاوِي فِي الْمِلْةِ عَلْهُ الأصل (٦) (لايهامِه أن الزيادةِ تضرُّ

لطاشة قوله (ومِن شرطِه) من د امر؛ سنه عن مه ما مسوف صرحا شروط معرع، إذ يقي [منها أن لا يعارض على ما يأتي](٧).

قوله (لإيهامه أن الريادة تصرُّ) وإيهمه أن علم بدرج معارةً لعلم الأصل مفهومًا وإن تساويا صدقًا مع أن علَّتهما واحدةً.

الدُّيِّ (فإنَّ كانتَ) اي العنه (قطعية) بأن فقع بعيم شيء في لأصل وبوجوده في الفرع كالإسكار ، لأنداد فنها نفده (فقطعيُّ) فياسها حتى كأن الفرغ فيه بناوية دليلُّ الأصل.

ون كان ديية صد كان حكم الفرع كديث، (أوّ) كانب (طبية) بأن طن عليه الله وي الفرع (فقياسُ الأقولِ) أي فديك العدال عليه الله وي الأصل وإن فقط بوحوده في الفرع (فقياسُ الأقولِ) أي فديك العدال حيال (على الرّ) في ياب العدال الأصل (، وتحتمل ما قبل: إنها لمولاً (، وتحتمل ما قبل: إنها لمولاً () أو تحكم الله الورث المعام فتوتُ حكم فيه الورث من ثبوتِه في الرّ المشتمِل على الأوصاف الثلاثة.

أدوبيةً القياس من حبث الحكم لا من حبث العلة ، د لابد من عامها كي بقدًم و لاء ب أي المصمي بشمل فياس الأولى، و مساوي، أي ما يكون شوث الحكم فيه في الفرع أولى منه في الأصل، أن مساويًا كقياس الصرب للوالدين عن التأفيف، وقياس إحراق مال الشم على أكله في التحريم فيهي

للتنبه قوله (فإن كان دليله) ي الأصل عند كان حكمُ انفرع كدلك أي عند فعُلم أن قطعة العناس بالنفسير لمذكور لا نسلومُ فطعيه حُكم الفرع

قوله (لا من حبث العللة . الح) لا تُعدُّ ؟ في أنَّ أَوْرِيتُه من حبث العللة للاحميال بدي دكره و لا يُدفي دلك تماهيا في مصلها

⁽۱) قاله المهاهير (۱۵ (۲۷۳))، الفتصر ابن الماحب، (۲۰۸/۲)، البحر، (۵/۲۰۰)، اشرح الكوكب، (۱۵/۶)

⁽٢) قاله المتكلسون (١١٧ حكام : ١٧٣).

⁽٣) أي مد تعريف الركن الأولي االأصل.

 ⁽١) واله حريف ر (السيره (٣) ٢٥٥) و المنصر ابن الملاجمة (٢/ ٢٣٣) والبحره (٥/ ١٠٠٠) و فشرح بكونت (٤/ ١٠٥).

⁽٥) أي في الرقع الحاجب؛ (٢٠٨/١).

⁽٦) اعتصر الرالخاجية (٢٢٢/٢)

⁽۷) ما يې ممکولين سالتند مي ↔

ce v reconsider (1)

⁽²⁴ T) (T)

⁽V) (3) (a) (a) (V)

⁽٤) لي اب (لايمد).

لدسُ وتُقبَلُ المعارضةُ فيه بِمُقتضىٰ نَقيضٍ أو ضِدُ لا خلافِ الحُكم على المحتارِ .

البيري (وتُقَلَ المعارضةُ فيه) أي في السرح (ممقتصى نقيصٍ أو ضدًّ لاختلاف الحكم على المُختار)(١).

وقيل: الا تُقبل، وإلا لائقل منصبُ الماظرة إذ يصبر المعترض مستدلاً، وبالعكس، ودنت حروحُ عن قصد من مدفه صحه بعد مسمد في دسه بن غيره، وأجيب مأن القصد من المعارضة هدمٌ دليل المستدل لا إثباتُ مقتصاها المؤدي إلى ما تقدمٌ

وصورتُها في الفرع: أنَّ يقول المعترض للمستدل ما ذكرت من الوصف وإن اقصى ثبوب حكم في عدم فعدي وصب حد شعبي منصه و صدو منه المفيض و سبح عدم في موصوم فلس عشم دا حد أل فنموار عما في المسع في الوضوه قلا يسن تثليثُه كمسع الحفيا(٢).

قوله (إلى عيرة) معللُ سلاحروج ، وصمر أعره وسعُ بي ما فصد الله) فعماً فهو معرفةً صحة نصر المعرض في دئيسة أقب (بأن القصد) أي قصد المعرض

وأما لمع صه سمنصى حلاف حك فلا بمدح قطع بمده سافاتها بدس المستدل كها يقال: الليمين الفعوش قول يأثم قائله قلا يوجب بكماه (؟) كشهاده . . ا ، فعرا لمعارض الون مولاد ساطر بص به جمعته فنوجب التعوير كشهادة الرورة .

عاشبه فإنه (وأما المعارضة : الح) فيه توريدٌ على تصبّف من حيث إن كلامه تصفيل به فيه حامق، ولنسل كذيك

····· (31)

 ⁽١) عد الجماهير. التيسيره (١٥٨/٣)، المختصر ابن الحاجب. (١/٥٧٥)، الأحكام.
 (١/٣٤٨)، اشرح الكوكب. (٢١٨/٤).

 ⁽۲) عن بعدي، عن سحاب شيث ندر وحد، ولكهم اختلفوا في استجاب تثليث نسخ راس عن مدهد. لأول شيء به شابعه والثاني: لا يُسرَّه قاله الجمهور- (حاشية دال عاديد ۱۹۱۵) وحديد بعدوري ۱۹۳۱، وشرح مسلمة (۱۹۱/۲) و دک بعديد بعدوري ۱۹۳۱، وشرح مسلمة (۱۹۳۸)

⁽٣) بال يكوم الشاح مسلما ٢٠١٠)، المُعَنِيَّة (٢/ ٢٩٢)،

CHA THOUSE ASSESSED (1)

٣- بالد جمهدر الألساح بان (١٥) ١٥٠١ فيمي بنجاح) (١٠٣٠)، فيمي (٢٠٣٠)

۳) لأميان بلاكم، لايان بيمان معقده، حيث فيها بكفاء دار حث صاحبها (۱۵ بعل) بنور لا كنا دفيها وقد دفيها (۱۵ بعل) بنور لا كنا دفيها حدد حيور (۱۹ باز) (فاح ۲۷ ۲۲) (فاح ۲۷ ۲۲) (فاح ۲۷ ۲۲) (لادم ۲۵ ۱۹۳۱) دار لميان (۱۸ باز) (دار ۲۵ باز) (دار ۱۸ باز) (دار

للأنك والمختارُ قُبولُ النرجيع ا

النظ (والمحتار) في دفع لمعارضه هدكوره ربادة على دفعها بكن ما بعيرض بدعل المستدل ابتداء (قبول الترجيح) لوصف مستدل على وصف معد ص مهرجم على أيان في محلم لتعين العمل بالراجح(١٠).

وقيل: الا يقبل لأن المعتبر في المعارضة حصول أصل الطني، لا مساواته لظن الأصل لانتفاء العلم بها، وأصل الظن لا يندفع بالترجيع».

للخاشية قوله (ريادة على دهمها بكل ما يعترص به على لمستدل انتداءً) اي كدفعه فول المعارض في نثلثه مسخ برأس سند في بدد ، حصوصته في الأصل لأجبها امتتم التثليث، ووهي أداؤه إلى إثلاف مالية الح.

قوله (بموجع مما يأتي) أي في مرجحات القياس من الكتاب السادس.

قوله (وقيل: لا يقبل لأن المعتبر في المعارضة حصول أصل الطن. الح) ردّة شبخًا بكيال بي حاصله أنه أنو ضح هذا بدين لاقضى مع قبول الترجيع مطلق ، [لأن بدرجيع بي عبدًا رحجان صي على طن، ودنت خلافً الإجماع/ على قبول الترجيع مطلقاً](١١٤).

نهن وأنَّه لا يَحبُ الإيباءُ إليه في الدليل، ولا يقوم القاطعُ على خلاقِه وفاقًا، ولا خبرُ الواحدِ عند الأكثرِ؛ ولْيُساوِ الأصل، وحكمُه حكم الأصلِ فيها يُقصدُ من عينِ أو جنسٍ؛ ...

ريج (و) المحدر سه عن قدر مرجع (أنه لا يجب الإيهاء إليه في الدليل) بتد. وقدل انجب لأن الدين لا شه مدون دفع المعارض! وأحبب بأنه لا معارض حيثتية فلاحاجة إلى دفعه قبل وجوده.

و هده المسالة دكره الأسدي و من "" تبعه في لاعد اصحت، ودكرها هم المست لاجه تووال إن شرط في المرع، وهو أن لا يعارض كم عدةً الأمدي"؟ هنا، ووجهه أن الدليل لا يثبتُ للدعئ إلا إذا سلم من المعارض.

(ولا يقوم القاطع على حلاقه) أي حلاف الفرع في احكم (وقاقًا) إذا لا صحة للمناس في شيء مع فده الدلس العاطع على خلاف، (ولا) يقوم (حيرً الواحق) على خلاف (عبد الأكثر)، ويُقدمُ عددهم على لهباس كي تقدم في سحته أن

البَيْنَةُ قُولِه (لا يجب الإبياء إليه في الدليل) أي لأن ترجيع وصف المستدل على وصفي معارضه خارجٌ عن الدليل.

فويه (وهو أن لا يعارض) أي معارضه لا سأس دفعها، ورلا فكنف يضح كونه شرطا في نصرح مع قبول لمعارضه فنه دفعها كنه صرح به المصنف كعيره قوله (ولا يقوم) بالنصب عطف عن الوجودا أي ومن شرط الفرع أن يوحد تمام لعلة فيه ، وأن لا نفوم القاطع على حلافه ، وكد قوله بعد او لا يكونا منصوث

^{1824 21} July 1965 1 (1)

۲) کاس اخاجت فی عنصا دارا ۱۹۷۶)

⁽٣) أن في شروط نعم ﴿ لأحكام (٣) (٣) ٢)

الله الله عد يون يصف (او عارض نفاس)

 ⁽¹⁾ الدنة خياهم (د الأحكام (2 ۳۶۸) . (محتصر من احدجت (۲ ۲۷۹) . وقرح الكوكسا
 (1) 114/2) .

⁽٢) ما يين ممكوفين ساقط س اجا.

⁽٣) استرير في اصوب معه للكيال ابن الحيام (١٩٨/٤) و مع التيسير ،

النبيخ (وليساو) اخرع (الأصل، وحكمهُ حكمُ الأصل فيها يقصدُ من عبر أو جنبه جنسي، أي عين العلةِ أو جنبها بالنسبة إلى الأولِ، وعينِ الحكم أو جنبه بالنسبة إلى الثاني(١).

مثال المساواة في عين العلة قياس النبيد على الخمر في الحرمة بجامع الشدة المطربة فإنها موحودة في النبيذ بعينها موغًا لا شحصًا.

ومثلُ المساود في حسن بعده قدس لتعرف عن المتدن في لدت لقصاص بجامع الجناية، فإنها جنسُ لاتلاقهما.

ومثال المساواة في عين الحكم قياس القب سنقل على القتل بمحددٍ في ثبوت القصاص فإنه فيهيا واحدًا، والجامعُ كونُ سن عمد عمد عاد ال

ومثال المساوع في حسن حكم فباش نصيع انصعه لا على ماها في للوب بولاية للاب أو احد للحامع الصغر فول له لابه حشل لا لاسي للكاح و عال"

للتشبة أفوله (أي خلاف الفرع) أن تحالمه الدخ لاصل في حكم فلا يصلح الفاش حيثةٍ لأنه في مقابلة القاطع .

(۱) عالمه المعيامير والسيسيرة (۲/ ۲۹۵)، الشعصول ۱ (۵/ ۲۷۱)، المخصو ابن الحاجب ۱ (۲۲۲/۲)، عضمر ابن الحاجب ۱ (۲۲۲/۲)، عضمر الكوكب ۱ (۲۲۲/۲).

النه و (وول حالف) المدكو ما دكر أي لم يساوه للها دكر (فسد القياس) لا نتماء العلة على لعرع في لا ول و و الثانوة في النابية على أل اشد ط الساء قال المده مستعلى عنه لم يندم من اشه ط وجود تدم أندلة في لعرع و ولو قال هناك : قمن عينها أو جنسها المقصود بالذكر هنا لوفي به مع السلامة من التكرار، ومن الوقوع فيها عدل عنه هناك من لفظ قالمساواة .

وعبارة ابن الحاجب: «أن يساوي في العلة علة الأصل فيها يقصد من هينٍ أو جنس، وأن يساوي حكمه حكم الأصل فيها يقصد من عينٍ أو جنسٍ ا⁽¹⁾،

عشبه مائه (قال حالف المذكور) أي عدرغ أه حكمه ما ذكر أي الأصل أو حكمه فميا ذكر با أي فيها يقصد من عين أو جشيء

قول (في الأول) أي خالفة الفرع الأصل، وقوله (في الثاني) أي محدمه حكم الفرع الأصل.

واعلم أن التقسيم إلى العين والجنس ليس له كسر معنى لأنه معهومٌ من المساواة هنا، ويعضه من وجودتمام العنه أنص في مر

قوله (المقصود بالذكر هنا) / إشاره بل دمع ما مد يمار المه دكر هما تمكا للمساواة في عين الحكم وجنسو.

عوله (وص الوقوع) أي ه

 ⁽٣) بين المديء عن دحوب عصاف في نيان عدد عدد باستدن دويكيد حدد في وحويد له
إذا كان بالمحدد عن مده ب حداث الله الحيدورة المايها العدم الوجوب الله
دخيمه (١٩٤٤/١) .

⁽٣) انفو بعدي، عن به ياسد و مع حك مصعره بالإجبالي، ولكتهم التحلقوا في الكر البالغة عن ثلاثه مدهب، لاور به ديب، قدم بدك، وكانته في والحتاية والثاني ليس له ولكن فده الأورعي و مه روسوري شت به دين وها حيار، وانه حيمه البحر براض (٣/ ١٦١)، والمرح بكر و (٣ ١٦١)، والمرح بكر و (٣ ١٦١)،

⁽١) (عنص بن جاجب) (۲۳۳) (مع شرع بعضد)

اید الله المعترص بالمحالفة) فید دکر (بیال الاتحاد) فید، مثابه آل بهسر الشافعي طهار الدمي علی طهر سسیم ال حرمة وطاعده أو بقول للمی الحرمه في المسلم سبهي بالکشاره، و بکافر سس من صدر بکشارة دلا بمکه الصوم مها لفساد سبه فلا بنهي حدمه في حدم في حدم فاحد الحكم فلا يصع بشقه بقیاس (۱۱) و فیلول لشافعي و اسکته المسوم بال سامه بال به و عصم بشقه و الطعامه مع بکتر بدال فیلو من صدر بخدا دار حادث متحد و شامل فیلولی (ولا یکول) شرخ (میصوف) عدم الموافق المسلم بال سماء حسید بالمصاف عن المیاس (حلاقاً لمحور دلیین) آماد من مدال و حدال عدم بالمصافح الشتراطة ما دکر لما جوزه أل

الحَلَيْمَة قوله (بِموافق) أي بنص موافق.

قومه (خلاقًا لمحور دليلين مثلًا على مدلون واحلي (بح) هذا ما نقبه في شرح لهجتمبر عن لأكثر، ويتنان لاونا حن المعمل ، و حجعة هذا إلموه ديبله عيدة ، و لمحدر ما يقته عن لاكثر ورجحه هذا أن يصد بعد، فحور أن يكون حكم المعرج مصوص عدم ، أي لا مع حكم لأصل ، فلا بنافي قوله فيها مؤ قوالًا للكون دليل حكمة المعرب المعرب عدم ، أي لا مع حكم لأصل ، فلا بنافي قوله فيها

قوله (لما حوزةً) أي من احتمع دلندس فأكثر عن مدنولٍ واحدٍ، بعليلُ لعدم الاشتراط

ىك

ال في و بمند مقدس عنده معرفة العند، (ولا بمخالف) بنقاس لتمدم سعر عن القياس (إلا لتجرية النظر) قإن القياس المخالف صحيحً في نفسه ولم بعمل به لمدر صه النص به

عاشية الولة (ويفيد القياسُ عبدةُ معرفة العلة) يعني سفتُ ؟ عن معرفيها لمسلكِ من مستكها لاسة

قوله (إلا لتجربة النظر) أي وتمرين الذهن، ووياضته على سعيال الماس في المسائل، وقبل: الاستثناء منقطع، أي نظرًا إلى أن هذا الشرح شرط سعس بالقباس على أن قوله: اولا يقوم القاطع لحم يعني عن قوله بعد اولا بمحالميه، فلو اقتصر على داك، وفكر الاستد، عقبة سعم من الكرر

⁽١) قاله الشاهمة والخديمة عنه المحتاجة (١٠١/١٠)، ١٥٤ تشي ١ (١٠١/١٨٤).

⁽٢) فالماجعة والذكة الدانيج التاكار) والمجيء (١٠ ١٩٦٠)

⁽٣) قال لأمدي في الحكور (٣ ٢٠١١) والمد عن لا بعرف حلاق بين لأصولين في اشعراطة

⁽²⁾ ما بان معكوفان سافقا من (أ)

للنُّكُ ولا مُتقدمًا على حكم الأصلِ ، وجوَّزه الإمامُ عند دليلِ آخرَ ؛ ...

ابس (ولا) يكول حكم أغرج (متقدمًا على حكم الأصل) في لصهور أن كمياس الوصوء على التسمم في وحوب سنة عال أنوسوء بعد به قبل المجرد، والنهم إنها تُعبّدُ به بعدها، إذ لو جاز تقدّمُه للزم ثبوتُ حكم الفرع حال تقدمه من غير دليل، وهو متنعً لأنه تكليف بها لا يعلم.

العمام إن ذك دلك الراما للحصم حالكم قال الشافعي للحيفية أطها إلى المنافعي للحيفية أطها إلى المنافعة المالية التاليات المنافعة المنافعة التاليات المنافعة المنافعة المنافعة التاليات المنافعة المنافعة المنافعة التاليات المنافعة ال

(وجوزة) أي جوز تقدمة (الإمام) الرازي (عند دليل آخر) يسد بد حالة تنقدم دفعا للمحدد لمدك بداعن حد دسه أو دبه عن مدور واحد وإن بأحد بعصبهم عن بعض شمعه الله سي سماء المدحاء عن المعجود المقارنة لاعداء بدعود ا

لخاشية قوله (في الطهور) بي سمكنف، بالمدسة سنة في باحاد لا ينصور لأنه فديم

قوية (إنَّهَا تَعَلَّدُ بِهِ يَعْدُهَا) قَالَ السَّاسِيَّةِ فِي سَبَّةً اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الله سَنَّةُ حَسِّ فِي عَرِوَةً بِنِي الصَّصِيرَةِ أَلَّا وَقِقُلَ النَّعِيْفِ فِي عَرِدِهِ أَحْرِي ٢١٩

يُبْنَ وَلَا يَشْتَرَطُ ثُنُوتُ خُكْمِهِ بِالنَّصِ جِمَلَةً خَلَافًا لَقُومٍ ١٠٠٠

اليربي (ولا يشترطُ) في عنوع (ثبوتُ حكمه بالنص جلةُ حلاقً لقوم) في فوهم بشترط دلك، ونصب باغلس تقصيله، فالو افلولا علمُ يُورود مراث الجدجلة لما جارُ القياش في توريثهِ مع الأخورة (١).

وراد شنة طهم دنت بال عمياء من بصحابه وعبرهم باسم الساعلي حرامًا على الطلاقي والظهار، والإيلاء ينحسب اختلاقهم قيه، ولم يوجد قيم بصُّ لا حملةً ولا تبصيلًا.

للنَّبَيَّة قوله (فلزمّ ثبوتُ حكمِ الفرع) أي ظهروه، فيوافقُ ما مرٍّ. , ادم عدمر مقام المضمرِ قبيا قاله .

قوله (كم قال الشافعي الح) جعل هد شالاً للاتر م عند عدم ديل لنفرع مع ل نتوصوه دليلا فتشمل كلامة على أنه مثل لتعدير أل دلس

قوله (بحسب اختلافهم فيه) أي هل حرمته كحرمة الفلاق كمدهب مالك^(٢)، أو كحرمةِ الظهار فينتغي بكفارته كأحد القولين هر احمد^{٢٠}، أو كحرمةِ الإيلاء فيجب فيه كفارةً يمينِ كالمرجع عند الشعمي ¹¹

⁽١) قالدالحهامير الأسكام (٢/ ٢٣١)، البعرة (١٠٩/٥)، فشرح الكواكب، (١٠١٤).

⁽٢) ١١لأحكام للأمدي (٢/ ٢٢١)

⁽٣) المحصولة للإمام الراري: (١٥/ ٣٦١).

⁽٤) المصول الزاري: (٥/ ٢٦١).

⁽٥) والى هذا ميل الحافظ (بن كثير ، وحمه الله تعالى ، ي تاسيح ، (١٠ - ١٤٤٠) ---

⁽١) أي على الأصبح كيا قال الحافظ، وقيل: أنها كانت في شعب سه سب ، فاله اس , محال ك السيرة (١٧/٤) .

 ⁽٧) أي في عرود لا ينع سنة سب، دهي عادد شي المصطبق العمع الناري (١ ١٥١٥).
 دفعيير القرطبي (١٥/ ٢١٩).

⁽¹⁾ قاله أبو هاشم المعتزل خلافًا للجياهيم. (مد سه ١٤٦٨). انحصر عن خحسه (٢/ ٢٧٣)، المحصولة (٢/٢٧)، (٢٧٢). عمر كارك (٢٠٠)

⁽٢) احالية التسرقي» (٢/ ٢٨١) .

⁽٣) المعنى الأس للنامد (١٠)

⁽²⁾ المية محدم ((١ - ٢١) ، المحي الحام (١ - ٢٦)

للنُّكُ ولا انتفاءُ نَصِ أو إحماعٍ يُوافِقُه خلافًا للغزالي والأمدي.

الله (ولا) مشترط في لفرع (انتفاء مص أو إحماع يوافقه) "في حكمه ، أي لا يشترطُ متفاء واحد منها ، س حور العياس مع موافقها أو حدهما ديلين على للمخترالي " والأمندي"") في شد اطهي انتفاقها مع حويرهما ديلين على مدلول واحد بعر بن با احاجه إلى غيس إلى تدعو عند فند لنظي و لإمن عوال لم نقع مسألة بعد بحلاف قول بن عدب سيان وأحد بأن ديه تقاس مطية عن شه طاديد

معم، في نفي مصنف شار تد الله، النص على لما يوا. اولا لكول المصوصّاة.

اللَّبُّهُ قُولُهُ (السابق) أي أوائل القياس.

قوله (نعم، في نفي الصف شتراط انتفاء النص الح) قد لين في شرح المحتصر الله عن الكثر ما هذه من ينبي لاشر صمع بالدكتي الأحم سها بأنه داك في الموع نفسه، وهذ في الموقية يقلل وكيف يتحيل أن انتصل عن مشبهة بمنع حريان المناس فيه، وهن ينص عن مشبهة إلا النصل عن أصدة الذي هو مشبهة ودنك متنصى لنقياس لا ما مع مدة المناس المناس منه المناس المنا

[الركنُ الرابعُ: العِلَّةُ]

اليري (لرامع) من أركان عناس (العِلّة) وفي معاها حتى أطبقت عني شيء في كلام اثبته الشرع أفران سمي عمله مساس بأني (قال أهن الحق) () اهي (المعرّف) المحكم، فمعنى كان الاسكار عنة أنه معرّف أي علامة عن حرمه لمسكو كالخمر والمبيدة.

للدية فحاصمة أن جمع الرركشي من ذكرة بين الكلامان لا يصبغ حمد، فالمحامة الميارج.

قوله (يتبني عليها مسائل) بأي منها: عِيم الخلاف في ثبوت حكم الأصل بها أو بالنَّصّ، وصها: جواز كونها حكما شرعيًّا.

قوله (هي المعرف للحكم) قد قدّم الشارح في الكلام عل السب الأوان العلة والسب بمعلى، وأنَّ تعريف السب لها للوافق في المعلى لا عُرف له العلم هذا من حاصله، وأن تعريف المصلف له في شرح المحتصر كالمدي " الدالوصف الطاهر المصلف العرف للحكمة مين لمهومه ""

⁽١) وبه قال الرركتي في البحرة (١٠٨/٥)

 ⁽٧) عبارته رحمه الله في «المستمن (٧/ ٤٤٩): «أن لا يكور، العرع مصوصًا عليه، فإنه إنها يطلب الحكم بثياس أصل أخر ديها لا سهر ديه»

⁽٣) هيارته رحمه الله في اللاحكام» (٣/ ٣٢١): «أن لا يكون حكمٌ الفرع منصوصًا عليه وإلا هجه فاسلًا عليه وإلا هجه فاسلًا عليه والمراجعة فاسلًا عليه والمراجعة فاسلًا عليه والمراجعة في الأحرائي من دمكس، وهد عاد لا بحراث خلافًا بين الأصوالين في اشتراطه».

⁽٤) رقع الحاجب عن المحتصر إس الحاجب؛ لكتاج السيكي: (٢١٠/٤)،

⁽٥) أي لي اشرح الجوامع (١٨/٢)

⁽٦) الميث الحامم اللعرائي: (٣/ ١٧٠)

⁽¹⁾ أي أمل السنة . وشرح الكوكب : (١٠ ١٣٩)

^{(1) 11/4-22/41 (1/11/2)}

⁽۲) فشرح هم حو مع حلال بدين نحي ١١ ١٥٧ (١٥٨)

الدين (وحكم الأصل) على عد (ثابت بها لا بالنَّصْ حلافًا للحقية) و بوهم فبالنَّصُ لأنه المفيدُ للحكم، (١) قلنا: لم يُقِده بقبد كون محله أصلا يُقاس عليه، والكلام في ذلك، والمفيد له هو العلة، إذ هي منشأ التعدية المحقّقة

(وقيل) ؛ لعنه (المؤثّر بداته) في حكم بناء على به بسع مصبحه و تصدير. وهو قول المعتزلة(٣٠) .

لحاشة قوله (على هدا) حتر به عن بنيه لاب ب. فلا حيء فيها خلاف خشه. و عن مجموعها لاحتيال عيته على الأخير منها وإن لم يُنقل عمهم فيها أعلم.

فوله (قلنا: لم يقده مفيد كون محله أصلًا الح) أن ديب معرفين شيء واحد من جهه و حدة عن أنه لا محدو أن حديج مد فين سبيء و حد عبد من مجوّز اجتهاع أدلة على مدلولي واحد.

قوله (وهو قول المعتزلة) سوه على أصليهم الفاسدين أعني: الحسن والصّح/ العقليس، وعوهه: ؛ ل احكم حادث؛ لماء على عليهم الكلاء المسي

بيال وقال الغرالي : الباذب الله ، وقال الأمدى : ﴿ الباعثُ ،

النه ﴿ وَقَالَ لَعُرُونِ ﴾ ﴿ فِي لَمُرِّهِ فَهُ (بَأَدِلُ اللَّهُ *) وَيَجْعِمُهُ لَا سَدِّبُ

(وقال لأمدي) وهي (الباعث) عبيه وقال إيدما ديشافعه في فوهم ولحكم الاصل ثابت بها في الهائد عبيه والده مراد حليه في قوهم الهائد بعض معافى بدائر أن وال كلا لا أخلف الأحراقي مرادداً ، ويبعد بن حاجب أن في منته في المناعث والدهال معاشر شافعته بن يقسر العلق بالمعرف والا أنته ها بالماعث بدا، وأشدد يبكر عني من فيد ها بالمثال المناهث والأن عالم من لاستثار والله عبد الماعث والماعث و

لله تبه الدار وقال العرالي علمي المؤثّرة فيه) أي في معلقه لا في نصبه لأنه عبد الغزالي كغيره من الأشاعرة قديم يمتنع التأثير فيه .

قوله (وإن مراد الحنفية) أي في قوهم : احكم الأصل ثابت بالنَّص ا

د به (لأن الرب تعالى لا ينعثه شيء على شيء) أي لأن العدن بعلى لا نعلن بالاغر ص ، بال بنت : بند أغل على مقتها، الهيد قائلون بأن أفعاله تعلى تابعة للجكم والمصالح تفصلاً لا وجورًا ، كما يقوله المعتزلة؟

⁽١) قاله المالكية والشاعبية (السحرا (٥/ ١٣٠)، والأحكام (٣١٨/٣)، المختصر ابن الحاحث ٢ . ٢٠٠

 ⁽٢) قاله الحديثة والحداية أيضًا فقواتح الرحوت (١٥٥/٣)، فشرح الكوكب (١٠٢/٤).
 قال لأمدي في الأحكر (٢٠١٠)، وعند المهر في الدين برحد الا ١٥٠٥ و سالة للحدث و المحتصرة (٢/ ٢٢٢)، وابن النجاو في فشرح الكوكب (٤٠٢/٤) الخلاف لعظي ، واقد أعلم.
 لعظي ، واقد أعلم.

⁽٣) المعتدلاني الحسين (١٤٩/٣) ، قال الإمام في اللمصول» (١٢٧/٥) المهو باطلٌ من ١٣٤٠ أرمه . • •

 ⁽۱) «المتصمن» للمرال: (۲/ ۲۸۰).

⁽٢) الغوائج الرحوت لبدائس الأبصاري : (٢/ ١١٥).

⁽۲۱۸/۳) الأحكام؛ للأمدى (۲۱۸/۳).

⁽۱۶ انجلت الرا حاجب ۲۱۱ (۲۲۳ ماید) که انتصابی و مساح محمد (۲۹ ۱۹۳۶) و هدالهای لاعب پری ای ام ایم برهوب (۲ ۱۱ ۱۱ داوانر اسحالی و مساح انکوکت (۲ ۱ ۱ ۱

⁽³⁾ عالایان این در از درون در بیست بیسکور (۳) ع) در عدد بعد اعد اید با دار درد حد از پاید کلام تأدین حد اید بعد این از را به کلام الفقیاد در این در از بازید از عدد بیسکمت عن تاریخت با در حد اعداد در در دو بعد این داد و این حد از پاید از در این عدد بدن عن ساح حکیدا کر دار است تاریخ در کفت و که نسخ این استاده، داد یکی مدد، حدید دار عد بعد است ایدی عد عند تصاعد از معرف و یک عدد.

المري

لعشبه قلت: مرادهم کی شر به کلام لمصنف فی باتی به مشتمته علی حکم و لمصابح ومصالح مقصودة بنشرج من شرح حکم، بعود الاشت حکم و لمصابح علینالاً، لا آب دایعه می بی به حاد حتی بکران عنه عالم دعت به بعالی، کی تقون المعربه، و من ما دان کشابه بعالی الا وقال منظم آلجی وقال من المعربه، و من ما دین کشابه بعالی الا وقال من المعرب و من ما دین کشابه بعالی دین حکیتها علی بنی ایشرای المعرب و من منابع المعرب من مصابح بی بعاد در دارا بعراس و لعنه المغاتبة، وعلی ذلك محمول كلام الآمدي السابق

ال في (وقد تكون) العنه (دافعة) بمحكم، (أو رافعة) له، (أو فاعنة الأمرين) أي الدفع والدفع، مثال الأول المعدة فيها بدفع حل سكاع من حيد الروع والا لرفعة كيا و كالب عن سبهة ومثال الثاني العلاق فرنه يرفع حل المستع ولا سفعة حوا سكاح بمده، ومثال الثالث الرفاع فيه بدفع حل سكاح ويرفعة إذا طراعلية.

(و) بحد بديد اوصف حقيقيا) وهو ما يتعقل في نفسه من فير توقف على غُرف أو عبره و ظاهرًا منفيطًا) كالطُعم في باب الرياء (أو) وصفًا (عُرفيًا مُطردًا) لا حبت باحدالات كاردت كانت و حديد بالكلاءة، (وكدا) تكون ال لأصح احداد (لُعوبًا) " كنعس حديد بيد بأنه بسمر حر كنشد من ماء بعب بداعن ثبوت بعد باعدان ومقابل لأصح بقون الأبشار حكم سدعي بالأمر المعربية،

للَّيْهَ أَوْ رَافِعة للحكم ، أو رافعة له) أي دافعة ، أو رافعة لتعسُّ "حكم

قوله (ولا يوقعه) أي النكاح ، / أو جِلَّه بمعنى جِل صمرار،

قوله (على عُوفِ أو غيره) أي من لفة أو شرع، وإن كان بعريف لوصف للحكم لا يُستفاد إلا من الشرع.

⁽¹⁾ gile (me)

⁽۲) ق الناف و الحراد (عليها)

⁽٣) سو داند ياب، لأيه (٥٦)

⁽٤) سررواللمد کيه (٣٣)

⁽٥) سوره در عمرات کیه (۱۷۸)

ا۱۱ عدر معدل یا مید حرف شرح (مصح) الاجراد المعصورات ۳۰۱، الشرح صحح) الاجراد المحصورات ۳۰۱، الشرح صحح) الاجراد الدین ۱۹۰۸، اساح لکوکت (۱۹۱۹)
 ۱۱ عالم حرفر (ارساس ۱۹۱۸ دی) (شرح مکوکت (۲۵))

المِنْ وثالثها : ﴿إِنْ كَانَ المُعلُولُ حَقَيْقِيًّا ﴾ أو مُركَّتًا ،

الينظ (وثالثها) نكول حكم شرعبا (إن كان المعلول حقيقيًا) هذا مقتصى صباقي المصنف، وقيه موثية وثالثها، ودلك الصنف، وثالثها، ودلك أن في بعلل احكم الشرعي باحكم بشرعي خلاف، وعلى خور الراجع هل يجري تعليل الأمو الحقيقي بالحكم الشرعي؟

قال في محصوب الحراجة الأصفايلة لمانع من ديث مع عويره تعليل الحكم الشرعي ما التمالية .

(أو) وصعا (مركيًا) 🖰 .

وقيل ١٧٠ لان سعلس بالذكت لؤدي إلى محال فإنه بالنفاء حرم ميه تشفي عشه فدستاء حرايد م حصيل حاصل . لأن سفاء الحراء عله بعدم العليمة

لطلتية قوله (قبانتفاء آخر يلزم تحصيل الحاصل) أي وهو إعدام سمدوم، ورد رباده على ما ردَّه الشارح، بأن هذا اللزوم إنها يتأثى في العلل العمد، لا سعوفات، وكل من الامتفاءات هنا معرف يعرف العلية، ولا استحامه في احماع معرفات على شيء واحد

قوله (وإنها هو علم شرط) أي لاعلة، فحاصل ود اشارح مع كود التعام الجره عللةً، لا منع لروم تحصيل الحاصل، وإلا فلزومه موحود سحعر دلك عدم شرط أيضًا.

(١) قامه الحياهير (العواتم: (١٠,١)، فشرح التشيحة (ص: ٤٠٨)، فالأسكام، (١٨٩/٢)،

وفيل : الانكول حكم لأن شال لحكم أن يكون مفتولا ، لا عده ورُدَّ بأن العلة بمفتق المُقرِّف ، ولا تُمتنع أن تُعرِّف حكمُ حكم أو عمر ،

للعشبة قوله (أو غيره) بعني الأمر حقبتي

خشرح الكوكسة (١/ ٩٢)

⁽۱) المحصول الدراي (۵ ۲۰۱)

 ⁽۳) داد خرود (۱۳ مروریه (۲ ۱۳ ۵)، (المحمول) (۲۰۵٫۵)، اشرح سفیح (صی ۲۰۹)، اشرح (دکوری) (۱۹ ۳۶)

النظ قلنا: لا سبب أنه عنه، وإن هو عدم شد طاء فرن كان حرء شرطُ للعبيد، ولو سلم أنه عنه ُ فحث ما يستعه عبره أي النعاء حرء احركم في يو قص الوصوء، ومن التعليل بالمركب تعليل وجوب القصاص بالقتل العمد العدوال لمكافئ غير ولد، قال المصنف: " وهو كثير، وما أرئ لليابع منه محلط إلا أن يتعلق بوصف منه، ويجعل الباقي شروطًا فيه، ويؤول الخلاف حيند إلى اللعظة.

لمحشية قوله (عير ولد) لا حاجه سه حراء ح با بد سمكاني . د مصى مكاناه أن لا يعضل القابل فللم بالمحاء ، المدر ، حسب ، م ساده ، ومعلها أن التقاه الوالدية جزء من العلة ، فالوالدية مانع علة ، فجعلها فيها مرا في المقدمات مانع حكم فيه تجاوز .

لَانْنَ وَثَالِثُهَا : ﴿ لَا يَزِيدُ عَلَى خَسَمُهُ .

الديج (وثالثها) "جور كن الايريد على حملة) من لأحده حكه الشبح أبو إسحاق السراري كندوردي عن تعصهم في شرح اللم ، وحكاه عن حكامه الأسام في لمحصول تنفظ السعة، وكاب تصحمت في تسحم كم فان لصمت!" ، قال في الأمام "ولا أعرف هذا الحصر حجهه!"، وقد يقال * حجيثه الاستقراء من قائله .

وتأسيث العدد عند حقف المعدود المذكّر كيا هنا جائزٌ ، عدل به المصم عن الأصل اختصارًا.

أواشية

 ⁽١) ي عن ي عديان حاجر خطيء واي ينجاق الأسفر سي الشاح النبعاء بيشير إي
 (١٧) ٢١)

⁽٣) مد يف عد به و در بره و بدي در تصمري (كيف ۱۳) (١٤) هم بدي حصل بدر حمل بدي در حمل بدي حصل بدر حمل بدي را بيدي حصل بدر حمل بدي المحمول المحمول المحمول المحمول المحمول المحمول المحمول الحمل المحمول الم

⁽٣٠٩ م) المحصوب الدرايي (٥ ٩٠٩)

بَنْ وَمِن ثُمَّ كَانَ مَانِعُهَا وَصَمَّا وُجُودِيَ يُحُلُّ بِحِكْمَتِها؛ وأَنْ تَكُونَ صَالطًا لِحِكُمةٍ ، وقيل : اليجورُ كُونُها نَفْسَ الْجِكَمَةِ ، وقيل : اإن انْصَبطَت، و

اليرج (ومِنْ ثَمُّ) ابي من هنا وهو شهراطُ اثنتهال العده على حكمة مدكوره أي من أحل دلك (كان هايعُها وضعًا وُجودِيًا يُحِلُّ موكمتِها) كالدس على العول الله مالحُ من وجوال لم كالديل، فإنه وصعت وخوديٍّ يُحلُ لحكمة لعده له مالح من الركاة لمُعلل بمِلكِ النصال، وهي الاستعاة سمكه، فإن لعدل سنل سنل أستعنا لملكه لاحتاجه إن وقاء دله به ولا يصرُّ خُموُ المثال عن الرحال دي لكلاءً فه

عشبه قويه (ومن شمّ أي من هما . الح) لا عمى أن المريب عن اشتر ط ما دُكر رأيا هو كونًا مانع العله ما خُل للحكملها، لا كوله وصف وجودي يصا، وكاله صمه الله المقد لعريف مانع العنه باحتصار عن أن المريب على ذلك حقيقه إنها هو مانعً الإلحاق بها، لا مانعُها.

قوله (وهي) الحكمة قوله (ولا يضر خلوُّ المثال الح) أي لأنَّ لتمثل الميام باعدار ما تعدد بنعلة من عبر بنعر بلاخاق بسنها

النا (ومن شروط الإلحاق م) اي سبب أعده (اشتيالها على حكمة تبعث) لكدم (على الامتثال، وتصلح شاهدًا لإماطة الحكم) "سبعيه كحدظ سموس، فإنه حكمةً ترثب وحوب لمصاص على عدم من السن بعدد سع

قال من علم أنه د فين افتصل منه تكتب عن نفيل و و فد بقده عده بوطياً لغيمه على بنفيه و في الأمر على مثال لغيمه على بدفيل هو إيجاب القصاص بأن يسكن در منها وارث عشل من الأقصاص و وصبح ساهد لا يامه حكم نعيم فينجن حبيد عثل مثنيا بالقبل بمحدد في وحرب النفياص لأساعيل على الحكمة على الحكمة على الحكمة على الحكمة على الكور د

وقوله النعث عن لامت الن حيث نفيع عليه الاستان به خور ليعيل ا يها لا يُطلعُ على حِكمتِه .

لحشية قويه (أي تسبب المعلة) إن تام تنصيف، فللس فان المصيف (١٩٦١)، متعلق ت الإلحاق لتكون الياء للتعلية .

قوله (اشتيالها على حكمة الع) معنى السياها عليه كربا دنة عليه إجمالًا، وطالبة لها، / بحيث تبقئ النفس عند ذكرها مع الحكم متشوقة إلى الحكمة كقولنا: «الإسكار يوجب الحده، فإنه مشتمل بالمعنى المذكور على حكمة، وهي حفظ العنل

۲۱ مال دوعانی احداثی بناصل کالأشهال الدین به به برگاه شد احمه و حالاها بشاهید . تاسیم العاد کالساسه و بر روع الدین بست برگاه فیه عبد احبمیه و حاسله و اوالا یعلق عبد اطالعی و حاسله و اوالا یعلق عبد اطالکیه و نشاید ۱۹۷۱ / ۲۰۱۱ .

 ⁽۱) دن حید اللیجه (۳۰۲/۳)، اعتصر این الحاجیه (۲۱۳/۷)، دانشیمه
 (۱) ۱۵۲ (۲۲)، در نکوک، (۲ ۲)

النظ (و) مِن شُروطِ الإلحَاقِ بها · (أَنْ تَكُونَ) وصنا (ضابطًا لِحُكمةٍ) أَكاسعِ في جوازِ القصرِ مثلاً ، لا نفشُ الحَكمةِ كالمُشقِه في السفرِ لعدم انضباطِها. (وقيل: الجورُ كوبًا بعسَ الحَكمةِ) لاب المشروعُ عا حكمًا الآن (وقيل) ، الجورُ (إنَّ انضبَطت) لانتِعاهِ المحذورِ الآنا.

لعشبة قوله في المتن (وأن تكون صابطًا لحكمة) لالم الحكمة معدنه لا تعديدً. أي يشترط كون العنه الصناء على حكمة الومن أوهد الدائحة من قويد الومن شرط الإلحاقي جا: اشتهافًا على حكمة الله فهو تكوارٌ معه الفإن قلت : ذكره ليذكر الخلاف بعده؟ قلتٌ : يُمكنُ دكرٌه بدون ذلك .

قوله (قيل: مجوز إنَّ انضبطت) هو ما اقتضاه كلامُه في مبحث المناسبة والإخالة؛ ورجعه الأمدي (12).

البيرة (و) من شرط لاحق به (أن لا تكون عبدًا في الشُوقِ وَفَقًا للإمم) الراري (وحلاقًا للآمدي) هذا النسب عن عصف سهو ، وصواله ما قال في شرح لمحتصد الده فا للامدي أو وحلافا بلامده مراري أن أي في عويره بعس شوق بالمعدمي بصحه بالمدال صداب فلال عبده عده مشاه أمره وأجب بسع صحه سعين بدلك، وربي بصح بالمكت عن الامتثال، وهو أمر شوق، و حلاف في المحدم المضافية كما يُؤخذ من الدليل وجوابه، لكن الأمدي إنها مع بعدم لمحص الي عصر، وحرا لمصدف تصادق بالوجودي كالإماء والاكتراك

عاشه دوره اكيا يؤخد من الدليل وجوامه اوحه أحده من لدليل إصافة بعده فيه لل الامتثالي ، ووجة أخذه من الجواب : الإشارة بن المعدم عصف عوله (دلك)

قوله (لكن الأهدي إنّيا متع النغ) سه به أنه لا خلاف بين الأمدي و لاماء فإن فلت هد يُنافي ما مرافي فوله الوصوالة النع فينه لفتمي أن سبه خلافا؟ قلت الصولت بالنصر إن النفل عنها ، وما هنا بالنصر إن ما وحدق كلامها

فونه (الوجودي) في الموضعان الأسسال بي فيله وما بعده الشوي،

لِيْنِلُ وَأَنْ لا تَكُونَ عَدَمَيًا فِي السُّونِيُّ وَفَاقًا للإمامِ، خَلاقًا للأمدي. والإضافِيُّ عَدَمِيٌّ.

⁽١١) عمر العلياء على جواز تعليل الشكم العدمي بالعدمي بالشري، مستعوالي حدر بعين الشرق بالقدمي على مدهير و أحداقها : القواز و قاله المحكم و بشدهم و حديث الديني دلم و قاله المنطق ويعش أصحابنا و واحداره فلهنكم وشيح الإسلام عن يح الرحوسة (١٨٨٤) و شرح التقييع (ص ١٤١٤) واليحر (١٩/٥) وعدم الوصولة (على ١٩/٥).

⁽١) الأحكام؛ للأمدى (١/ ١٨٢).

⁽٣) اللحسول؛ (١/ ٢٩٥)

⁽٤) فكلم أنه لا عالالمدمن الإدام الراوى والسف الأمدي في خفيه، وأن بصوب الشمرح تكلام لمصنف صريت النمل لا مراحب لمعنى الماحوم الدامع 1717)

⁽۱) قاله حصه وساکته و سابعه و خدامه (ایست بهجار دار) و ۱۶ و فقط این الحاجیه

⁽٢ ٢١٣)، المرح التنفيح (ص (٤٠٦)، البعرة (١٦٣/٥)، المرح الكركب (١٧/٤).

⁽٢) فائه لامام في المحصول (TAV / 0)

⁽T) (14-/T) 19 (T/-14).

^{(11° 1) 5} Harris (1° 11°)

⁽٥) باله الأمدي في «الأحكام» (٣/ ١٨٠).

 ⁽¹⁾ كالصمي الفندي كيا في «الإيباج» (٢/ ١٤٠)، والزركشي في «البحر» (٥/ ١٣٣)

للنال والإضافي عدمي .

البرج (والإصافي) كالاسوة (علميًّ) كن هو قدل التكلمان " ، وسناني بصحيحُه في أواخر الكتاب، قلمي جواني تعليل الثبوثيُّ به الخلاف كن قال إلامام له بي آوالاسلي " ، والأسلي " ، لكن نقدم في منحث عالم المعتبل بطرحوديُّ لل لالزه، وهم صحيحُ عند العقها، بعد إلى أنها بسبت عدم شيءٍ، ومرحمُ النساسية، أن يُعال فيه : اوالإصافي عدميًا،

لله موله (هو قول المتكلمين) بي كثرهم

قدله (لكن تقدّم في مبحث الهامع الع) لتنشر لموجودي بالأنوة وإلى كان صاهرا في أنهي وجودته بكان لا يدرم منه دلك لممثل خوار أنه مثّل به على عد عجد وروديجدا ما قامه مصنف وال لاصافي وصه الأنوه عدمي الكي مسان بصدا الصائحة أو حر تكناب

النَّدُ ويجري الخلافُ فيها جزوهُ عدميٌّ لأنه عدميٌّ.

ويجورٌ تعبيلُ تعدميّ حشه أو عاشونَ كمعلين عدم صحة النصرف بعدم العقل، أو بالأسرف، كم حورٌ بعسُن ترجرديّ بمثله كنعسل حرمه عمر بالإسكاني.

ومن أمثلة تعليل الشوي بالعدمي ما ثمان حد على لمريد لعدم إسلامهه (١) وإن صلح إن يُقال: الكمرد، كم يصح بالعال على عدم لعدن للمحدود؛ لأن عملي الواحد فد لحدًا عنه نعدا على المستد، مشد، ولا تشاحة في العمير

الماشية

والمار أي لأوجود بدقي خارج والركان ثابيدي العاهل افستان الأفراد الالالا

⁽٢) وبه قال اللَّكَ، و ساعمة و قداعه "فسرح السلاح! (ص ١٤٠٨)، فالبحوم اللوامع!

⁽۲۱ ۳۱۱) دهرج بکرکت ۱۹۰ ۹۰۰

⁽٣) بانه لإمامي د المصول (٢٥٩)

^{(1) 44} C (Endon (1) (1)

للنَّ ويَجوزُ التعليلُ مِها لا يُطلِّغُ على حِكمَتِه، فإنْ قُطِع مانتفائها في صورةٍ فقال الغزالي وابنُ يجيئ : "يتنبُّت الحَكمُ للمَغلِنَّةِ"، والجدليون : ١ لاه .

النَّنَ (ويجوزُ التعليلُ بِما لا يُطلعُ عن حكمتِه) كم الله عدس الردودات دلعكم و عيره، ويُعهمُ من ذلك أنه لا تعبو عله عن حكمه كم ال حمله لقه له (الوال قُطع بالتعالمها في صورة فقال العرائي و) صحة تحمد (بنُ يحين " : " بشتُ الحكمُ، فيها (للقطيةُ ه ، وقال الحدليول (الا) شب ، د لا ع ، تالمنه عند عنس السه ا

مثالًه من مسكنه عن سحر والرباسة في سلسه قطعت به مسافه الفصر في خطة من غير مشهم حرزً له القطر في سفره هذا (٢٠)

للهشبة قوله (ويجور له القصرُ في سفره هذا) أن عنى أب أحران وأس يعين الوافل للمعروفي هندتا .

ومثله : استدرة بصعرف د حكمه وحدث لاسد و ببحثق بر دو الرحيد به وهي منفية فيها لأنّ البراءة متحققة فيها بدون استبراق وليس لنوت الحكم في دنك مطردا ، بار قد ترجح في بنداده كمن قام من سوم منفه طهارة يده لا يكره له عيشها في ماء قبل في عنديا ثلاث ، خلاف لامام الحرمين

وعلى رأي العراب من ثنوب حكم فنم ذُكر حور لإحاق كالإخاق الفطر بالقصر للمطنة فيها مر من له تشترط في الإحاق بالعلة شتهاهًا على حكمة شرط في الجملة، أو القطع بجواز الإلحاق.

(٣) قاله المالك، والشافعية والحتايلة، وقال الحتمية: المعتبر ما يُلين بحاله كما في الجليل، الطنيقة
 (١٨٩ / ١٨٨)، احتشم تعسرهي (١/ ١٥٩)، المحمل لمحتاج (١/ ٢١٤)، المحمية (١/ ٥٤٥)

النِينَ والقاصِرةُ منَّعها قومٌ مطلقًا، والحنقيةُ إِنْ لَهُم تُكُنُّ بنَّصٍ، أو إجماعٍ، والصحيحُ حوازُها، وفائدتُها: معرفةُ النُّسيَّةِ، ومنْعُ الإلحُّاقِ، . . .

ال الله (و) العدة (القاصرة) وهي التي لا بتعدى محل النصر (مبقها قوم) عن أن المدر ب (مطلقًا والحنفية) معده (إن لم تكنُّ) دن (يبضَّ أو إخماع) عالم جيمًا لعدم فائدتها.

وحكان الناصي أي لك المافلان الالفاق عن حوار اثابتة بالنص معترضة محكاية القاضي عبد الوَهَّابِ الحَلافَ قِيه كيا أشارَ إلى ذلك المستفُّ محكية الحَلاف (١)

(والصحيحُ حوارُها) مصف ، (وفائدتُها: معرفةُ اللَّماسةِ) بن خكم ومحله فيكونُ أدعى للقبولِ، (ومثمُ الإلحاقِ) بمحلَّ مغلوفِا حيثُ يشتمُ على وصفِ مُتعدَّ لمُعارضتِها له ما لم يَتَثَ استِقلالُه بالعِلْيةِ،

للانبه فوله (وفائدتها) الله وُبن احواب عن احتجاج المانمين لمتعين بالعدم فاثدتها

قربه احيث يشتمن على وصف متعد الح) عند عبده اخشة أبدفع عهد الاعتراض بدونها على من قرار الفائدة المذكورة بأنه إد عُدم نصورُ العنه عُلم المتناعُ إلحاقي فرع بِمحل معلوطِ الانتفائها عنه .

^{(1) (1) (1) (1)}

⁽٧) هو محمد بن خين بن بي منعت ، نو منعيد بنستانو بي، الشهيد، لا م لدائي، كان رماه في نقطه والرهد، لو ج، نقطه عمله خلائل من لأثمه، و حو ديمه شامل من لأقطار العولي وهم الله منية ٤٨.2 هـ في الميليس الأسباء (١/ ٩١٧).

⁽١) اتمثر المشهاد على جوار التعلق بالعاق القاصرة إلى كانت مجبوحة أد مجمع هدية واحمده في المحمد على المدعن حد أرد عدة الماكة في حد السحية على مدهن المدعن حد أرد عدة الماكة والشاعة والشاعة (كليف الأسد ١٤٦٥ - ١٤٥٩) وعليهم من حديد الأسد ١٤٦٥ - ١٤٥٩) وعليهم من حديد ١٤٥٠ - ١٤٥٩ - ١٥٥٥ - ١٥٥ - ١٥٥ - ١٥٥٥ - ١٥٥٥ - ١٥٥٥ - ١٥٥٥ - ١٥٥٥ - ١٥٥٥ - ١٥٥٥ - ١٥٥٥ - ١٥٥ - ١٥٥٥ - ١٥٥ - ١٥٥٥ - ١٥٥ - ١٥٥٥ - ١٥ - ١٥٥ - ١٥٥ - ١٥٥ - ١٥٥ - ١٥ - ١٥ - ١٥٥ - ١٥٥ - ١٥٥ - ١٥٥ - ١٥ - ١٥٥ - ١٥٥ - ١٥٥ - ١٥٥ - ١٥٥ - ١٥ - ١٥٥ - ١٥٥ - ١٥٥ - ١٥٥ - ١٥ - ١٥ - ١٥٥ - ١٥

⁽۲) قال بعد نفقر عفر قديه ويرادديه الصحيح أيد أحمو على حوار بنجيل بالفاضرة إذ كانت مصدحه أو تحديداً عليها، وجكاية اخلاف عربت ها "بنيب تم قال الأمدي في الألحكام (۱۹۲۶) و وإين حديث في يحتصر (۲/۱۷/۱)، والعصد في اشرح المحتد، ٩ (۲/۱۷/۱)، وإلى تكثي في البيعرة (٥/١٥٥)، والقصف في الألهجة (١/١٤/١٤). والتحدري في وكثيف الأمرة (۲/۱۷/۱۵)، ومن التحار في قشرح الكوك، ١٤ (٥٠).

لحلت فاعترض عب بأن دلت معدم من موضوع نقسس ، إد لا يتحقق بلا فرم ، ولا فرع ، ولا نعدم عن الداخل معرف علا أغاض ، د حسن با يكوب حربي العلم فلا بعدية ، وأن يكوب كر منها عنه مستنه فنحص العدلة ، ، حسد قلا تُدمل دين شت به يا توضف العدي مستن العلم لا حد ، عصح العدلة

ولا پیول هد مر سیاق فی به جنجات می به الد حصف فدست علی فوال ر لاآن داك غیمه فتم اد كات حكمت ماها فتسان بن سان

للنف وتقويةُ النص، قال الشيخُ الإمام: اوزِيادةُ الأجرِ عندَ قضدِ الاميثالِ لأَجْلِها ؟ ولا تعدّي له عند كوجا علَّ الحُكمِ، أو جُزُأَه الحَاصُ، أو وضفه اللازِم.

عَنْ ﴿ وَتَقُويَةُ النَّصِ ﴾ مد باحق معنوها بال يكون صاهر ﴿ (قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ ﴾ و بدُّ مُصَمَّد ﴿ (وَرِيادَةُ لَاجْرِ عَمْدَ قَصَّدِ الْاَمْتِثَالِ لَأَحْلِهَا ﴾ باده شاط فله حييدٍ الله و لازعال لمنول معنوها ؛

وس ضواه ما صنعه غوله (ولا تعلَّي لها) أي سعه (عند كويها عملُ الحُكم، أو جُولُه الحَلْمِ) (الله يُجدُ غيرُه، (أو وَصَفْه اللأَرِم) (الله لا لله الحكم، أو عَصْفُه اللاَرْم) (الله لا لا لا المصنف به عاله لاستحابه المعدي حيند

مثالُ الأول تعليلُ حرمةٍ ترب في الدهبِ بكويه دهيٌّ ، وفي العصه كدلك

لتسبيه هومه المريادة المشاط) عنة برمادة الأحرِ عبدما ذكروا قوله (عفوة الإدعاب) علم مرياده المشاط، وهي لإصال على لامثال لكهال لاهميام

قوله (ووصفه اللازم) يعني اللازم لخاص كي بنَّه عنبه بقويم البالله المجا ليحرج بلازمُ لعامُ، فإنه كاخير العام

 ⁽۱) احتف بدني، في حو التعمل بمحل حكم أو حربه خاص على بشهان، أحدها الحدارُ، دانه عابك، و تشاهمه الديها الميل، فانه حامله المحمول (۲۲۵، ۲۸۵)، في عامل الحدارُ (۲۱۷)، في المرح (کوک، (۲۱ ۵۱))

الين (ويصح التعليلُ بمُحرَّو الاسم اللَّقب) "اكتعلق اشافعي خد بحاسه بول ما يوكلُ حمَّه بداله بولُ كبول الادمي (وقاق الأي إسحاق الشيراوي" اوحلاقاً للإمام) برابي في بعيد دلك حاك هذا الانعاق موجه له بأن بعيم بالصروره أنه لا الراقي حرمه احمر تسميله حمرا بحلاف مسهد من كوله محامرا للعقل فهو تعليق بالوصف "ا

الله قوله (يشجرو الاصم اللقب) المراد باللقب ما ليس يشتى ، و لا شه صوري بدليل مقاملته بها ، غليًا كان ، أو اسم جنسي ، أو مصلوًا ، ورد اقتصر الشرح على الأولين في مسألة : «المفاهيم إلا اللقب حجة لعة» .

دوله (حاكيًا فيه الاتفاق موجهًا له . الح) أسد دلك إله بعراً مه . إدا المعدد حلاقه كي عُمم من كلام المصم ، ومن عشن الشافعي بقاء ومن عُثيله هو في مر المتعلق للوصف للعوى عوله: اكتعلق حرمه السيد الله يسمى خراً كالمشد من ماء العنب بناءًا على ثبوت اللغة العماس!

النظ ومثال الثاني. تعليل مقص الوصوء في احارج من السبس ماحد ح مهما ومثال الثالث: تعليل حرمة لربا في استدين كه بهن صدالا شماء وخرج بدالخاص و و اللازم عيرهما فلا سني سعدي عه كمعس احب النقض فيها ذكر يخروج النجس من اسدن شدن ما يمعص عدمه من

لظنية قوله (مالخروج ممهم) أي لأن حروج منهم حرم، ونعني حارج دات سب لها الخروج.

العصد(١) وتجود، وكعسل بوية للريالعجم

⁽۱) د لمحصوب در در (۱۱)

 ⁽۲) داله دبالک و نشاعیه و دختنده (شرح لیقیح (حق ۲۰)) دانیجره (۱۱۴٫۵) و شرح الکوک و شرح الکوک و شرح الکوک و شرح در (۱۱۴٫۵)

⁽٣) (السطرية بشيرة ي (ص) tat)

دونُ الستنبطةِ ،

وحوَّر الحمهور التعليل بعلَّتينِ، وبنُ قُورك والإمامُ في المنصوصةِ

(وأما نحو الأبيص) من عاجود من تصله كالباص (فشه صوري) وسيان

للنشبة قويه (المأخود من الفعل) مع تدنه (المأخود من الصفة) عرب بكوب براد لفعل المحوي، والصفة للصولة، ولا ماله، الدلال لأحد وسم من دارة لاشتقاق و و لا تكول بداد ديب، بن بدايا بالممل بلغوي وهو حدث الصادر باعتبار فاعله ، وبالصفة العبي القائم بموضوفها بغير اختيار كالبياص والسواد لم الأبيص والأسودة. ووجه كوبها وتحوهما من الشبه الصوري: أنه لا مناسبة فيها لحلب المصلحة أو لدره ممسدة

قوله (فوقاق) نميره، فقي الندالب سنيم الداري حكاله فول بالسع، سه عليه لوركشي وعاره

فوله (وسيأتي الخلاف) أي في مسالك العدم

الدِّئيُّ (أما المشتق) بأحود من التعل كالسارق والتدير (فوفاقٌ) صحه التعدير إله

يرع (وجوّر لحمهور التعليل) سحكم مواحد (معاشين)' أماكد مصعُم أل العس بشرعبه علامات، ولا مانع من احتج علامات عني شيء واحد. (و دُعوا وقوعه اکم ان بندس و بس و سود لمائع کار مهامل الصلاء مثلا

(و) حوره (س فورك والإمام) (١٠ مرزي (ق) المنه (المصوصة فوق المستبطة) لان لأه صاف مستقله الصابح كل منها للعلمة يحور أن يكون محمد عهد بعدة بشارع وقلا ينعمل مسعلال كل منها للحلاف ما لُعْلَ على استعلاله بالعلية وأحيب بأنه تعيل الاستعلال بالاستناط أنعيه

الدشية الوالة (للحكم الواحد) أي بالشخص اد الواحد بالنوع خور تعدد علله لحسب لعدد شحاصه بلاحلاف كتعص حراقس بمابالرده، وعمره بالفود، وبكر بالريا فوله (وبالاستماط أيضًا) أي باستماط العقل استقلال كو وصف

⁽١) اتفق العلياء على جوار بعليل حكم واحد بعلل متعدده كن صوره بعنه بحسب عدد صوره بالنوع إذا كان له صور كتعليل قتل ويد برفته ، وقن عمره المصاص ، • فنز حجر بالرب • ولكنهم احتلموا في جواز تعليل صورة واحقة بعدس مستعين دأت كنعين هرب وصدهم سيتألاه يعيضها والعرامها وومت صرمها وكتمس بقص باصوه بحروح ميء مي أحد السيلين، وزوال حقل، ومن برج عن يدعب، بدهن جهد حجب، و لماكيه والشافعية والحديدة بين حياره ووفدعه التشف لأسراره لمتحدي الأ ١٩٩٧، فشرح السفيح (من ١٤٠٤) ، (لبحد (٥ - ١٧٥) ، فشرح (كوكت (١٧١ - ١٧١ (۲) المحميران بد الله ۱۹۹۷ (۲)

⁽١) عدر أنه ، حمد الله عمل، في الشرح حمد احد منها (١/ ٥٩) - دوحكاية الصلف فيه [أي ل اسم منسر) الاتفاق محرعً ، فعي التغريب لسليم الراري حكاية قولٍ يعنع الاسم مصه

اليَّنِيُّ وحكى اس لحاحث المحكن هذا أيض أي احوار في المستبطة دون المتصوصة لأن المصوصة قطعية فلو تعددت لزم المحال الآني، بخلالى المستنصة لحوار أن تكون معدة بها عند الشارح محموح لأوصاف واسقط

للثنية قوله (لأن المصوصة قطيعة فلو تعددت لرم المحال الأتي؛ سبُعدم حو به من جهة الجمهور من قول الشارح: اوأجيب من جهة الجمهور . . . الخا، مع آثا لا تُسلّم أن منصوصة ها فصعية لابها في مناسة لاستنصة لا إن مقاسة الطاهر

المصنف هذا القول لقوله: قلم أره تغيره (٢٠).

قویه (بخلاف المستبطة لحوار آن تکون الملة عبد الشارع مجموع الأوصاف) قبل ، توجعه في المعسل برد على خصم و لا قبيم لا ساست بمعل وقد عليه عبره بأن بستبطه و همية فقد بيساوي لامكان في حميه ولا يمكن أن لجمل شيء منها عبه لنداء حكم بلا عبه ، ولا يمكن أن لحمل لكل عله واحدة بشوت الاستقلال في محان افر دها ، فيعش امكان بتعيين بكن منها

للشبه قوله (مطلقًا) أي مصوصة كاب أو مستعة . في التعاقب أو في لمعته

فوله (كجمع القيصين) إسامه بالكاف يفتصي عدم بحصار المحابا في الحمم بال اسقيصين، وقد بنه عليه بشارح بعوله الوبدرم أيضا محصيل الحاصل في تتعاقب أي لا في العلية

النظ (ومنعه إمام الحرمين شرعًا مطلقًا) مع تجديره عملا، قال الأنه يو حار شرعًا توقع ولد بادر بكنه ماضعه أو وحب على تعدير الدروم بسم عدم الوقوع و سند به تقدم من اساب حدث والإمام محمل لحكم فيها متعددا أي حكم المستد إلى واحد منها غير المستد إلى آخر وإلا اتفقا لموعًا.

(وقيل: يجوز في التعاقب) دون المعبة للزوم المحال لها محلاف التعاقب لأل الذي يوجد في الثانية -مثلا- مثل الأول لا عينه (٢٠).

(والصحيح القطع بامتناعه عقلًا مطلقًا للزوم للحال من وقوعه كجمع المقيضين) فإن الشيء باستناده إلى كل واحدة من علنين ستعبي عن الأجرى متبر أن يكون أسبع عن كن مهيا وعد مستمر عد، وذلك هم أن مقيصين ويلوم أيصد تحصيل الحاصد في سعاف حيث يوجد بالثابية حمثًلا مصل الموجود بالأولى، ومنهم من قضر المحال الأولى على المعية .

⁽۱) الرهاية (مام حرس ٢ ١٣)

⁽٢) وكد دكره بن سجار بعباق اشاح بكوكب الدرا ١٧٣/١٤ وم يعر لأحد

⁽۲) درمه احدجت (ل ۲۲۰) وقال در کشی ای داریجر ۱ (۱۷۱) ، (حکاه دل احدحت د واس المدیر ای شرحه للبرهان ، وقد استگریت حکایشه .

التُن وأحيب من حهه احمهور بأن المحال مدكور إلى يعزم في بعدل بعدله المصله لوجود المعلول فأما الشرعية التي هي مُعزفات مصدة بعلم به فلا وعلى السه حيث قبل به في بذكره المحير من ائتعدد إما أن يقال فيه . بعده محموع الأداس مثلا ، أو تحدّها ، لا بعينه كي قبل بديث ، أو بعال قبه انتعدد حكم كي بقدم عن إمام الحرمين ومال إليه المصنف .

للنشية قوله (فأما الشرعية التي هي مُعَرَّفاتُ معيدة للعلم به فلا) بي فلا بدم ويها المحال المدكور من جمع بين ليفيضين، وحصين حاصين كي فد يقال ان الثاني لارءٌ فيها بناء عنى نصبه العرف بي حصين به بنعرتف (ويجاب بالعلم العلم المعاد بالعلم عدد حلاول لا عله. وقصاري ديث أن شابه مؤكّد بلاين

لين والمُختارُ وقوعُ حُكمينِ بِعلةِ إِنسانًا كالسرقةِ للقطعِ والغرمِ، ونفيًا كالحيضِ للصومِ والصلاةِ وعيرِهما، وثالثها: ﴿إِنَّ لَمْ يَتَضَادَا،

النه (والمحتار وقوع حكمين بعنة إثناتًا كالسرقة لنقطع والعرم) حين بنف لمد وق اي محوب (وبعيًا كالحيص لنصوم والصلاة وعيرهما) كالطواف، وقراءة القرآل، أي الحرمتها(1).

وقيل، المسع لعدل حكمان للمنة للده على شد طالماسة فيها، لأل ماسلها حكم خصل لمصود الهالة ثب حكم علها فلو باست أجو لوم تحصيل الحاصل (⁽⁷⁾، وأجيب يعنع ذلك وسئله جواز تعدد كيا في السرقة الريب عليها للمع حراعها والعراجاء لا للعالم لمان

التلك فراله والمحتار وقوع حكمين بعلة) خلاف قد مقرع عن مرجوح وهو بمسير العليه على مرجوح وهو بمسير العليه المدالة التلك على هو الحواج فوقع فقت على معلى المدالة العلى المدالة ا

⁽۱) قالد الشياهير ، فالأحكام ١٩٥٥ (٢٠ تا ٢٤) ، فغصر ابن فالماجية (٢٠٨/٢١) ، سم ١٥٠١ ما ١٠٠٠ الماد ١٠٠٠ . اشرح الكوكية (٤/١)

⁽٢) قاله بعض الأصولين ١١لأحكام ١٥ (١٩ ٢١١) عشر بك كداد ١٧٨

⁽٣) ميارته في فالمنصرية (٣/ ٣٣٨) و وللمنار جوان بمسر حكمين بعده بمص اسعت، وأما الأمارة فاتمانية

⁽²² مثل الأمدي في عالم المكام» (٣٠ / ٣٠)، والتر كثير في « سجو» (٥ ٣٨٠)، و من سجر في المدر الله الماد الله المدر

فان التحد عصد عمر جديد ويديد . لأنينت أن يقال كو قال لأستي وهده لا أن لأستي وعده والرب لأستي هو صحصت القول دوعات كان مرحب و يا ركني دو يا استما بصوره عنه . ما صرعا كالأخدين ه وإما بند ذكر استماكس حرجت بدي حصد الأكالكامة بالأمدي دوالله مطل أعظم

⁽٥) رفع العالمات عن الخلف، الل الخالف (١٠٤٤)

يْن ومها : أنْ لا يكونَ شُوتُها مَتَاخِرًا عَن ثبوتِ خُكُمُ الأصل حلافًا لقومٍ .

إليج (ومنها) أي من شروط لإحاق بالعلم (أن لا يكون ثبوتها متأخرًا عن ثبوت

لیتمده و این سب باید بحالیه

حكم الأصل) سوء فسرت الماعث، م بعرف لأنا سعث عن لشيء أو

المعرف له لا بناجر عنه `` ، (حلاقًا لقوم) `` ق حوج هم يأخ شونها بناء على تفسيرها بالمعرف كيها يقال: عرق الكلب نجس كلعابه لأنه مستقلر قإن النَّيِّ (وثالثها): ايجور تعمل حكمين بعلة (إن لم يتضادا) بحلاف ما إذا بصادا كالتأميد لصحة السع، وبصلاب لإحرة، لأن شيء تواحد لا ينامس المتصادس؛ أ

للاشية قوله (إن لم يتصادا) أي كالسرف "أنو حواسه الفصع والعراء ، و كالحصل عدامه الصوم والصلاه وعبرهما

قوله (لأن الشيء الواحد لا يناسب لمتصافين) بي بناء على با العلة بمعنى الباعث كيا مل وجوابه من فترف المحد الباعدة واستاد أنه لا ماية من أن الماسب الوصف الوصف المحد المحيين المحيين كالتأسد فويه مناسب الصحة السع لأنه النفل منك الوصة والمتعلم فليصف لعلن البائم الهاء وعدم التأليد وهو الباقيب باقد لاقتصابه المناء المعلم لي المصف لمعلم لماء الوقة الإحراة لايها لا تقصع لعلن الماحر البارات في حراليا فيها والبائل فليصف لمنعه مع لماء الوقة للوقة التلك حرابان المعلم المناه الموقة المتعلم المناه المن

يويه وريه (لأن الناعث على الشيء والمعرف له لا يتأخر عنه) أي لأن ساعث و تحر برم وجود حكم عد باعث ، ود باحر لما ف برم تعريف المعرف إذ عرض ان احكم عدف قبل بناه باعده ، وكن من اللازمان عاب ، كن الذي الم يتم إذا قبر المعرف باب بناي خصص به المعرفية ، أما أد قبر به من شابه بمعرف فلا يتم قوية الاساء عن عسيره بالمعرفية الاسميير المعرف به من شابه بمعرف لا بتعليم المدين حصو به المعرفة ، وسيق إحدى بعين بالتعرف مانه من حصول بما يف بن بعدد ، لأن تعصيل بمحاصل ، تحلف بمحلو ، في المرف الهوا

قوله (لأنه مستقفر ... النع) فيه نظرٌ لأن الاستقفار لا سمرم لمحسه . ولأن ثبوتها مقارن لثبوتها ، كها نيّه عليه شبخنا الكهال س هم "" ، ثم من للمتأخر بتمليل ولاية الأب على صغير عرض به حوب مخود لاد ولايه قله ليس بظاهر ، ولأن ولاية الجنون ليست عين ولابه الصمر ، فسست ص الجنون ، بل يعدد ، أو مقارنة له .

يعرُّف بهذا المعنى القديم كالعالم لوجود الصانع تعالى.

⁽۱) قاله الجياهير . التيسير (/ ۲۰) ، الأحكام (۳ / ۲۱) . اعتصر من حاحث (۲ / ۲۲۹) . اشرح الكوكسه (۷۹/2) .

⁽۱) بالامان عن نعرى النعراد (۱۹۷)

⁽٣) المحرير في أصول عقده لأسي هيره (١)

 ⁽١) قال جمعٌ من الأصوليين ، الليحرا(٤/ ١٨٣) ، اشرح الكوكب (٤/ ٧٩)

⁽٣) مثَّق في اب على مقد الكلمة ما يلي: احتال لمنم التصادة -

النبي (ومنها أن لا تعود على الأصل) بدى التسطت منه (بالإيطال) ١٠ لارد منشؤها فريطات له إنصال ما كنفسل حشة وحوب الشاه ال بركاه بدفع جالعه العقير فإنه تحور لإحراج فنيه شاه متصل في عدم وحوبها على التعييل بالتعيم سها وبين قيمتها

لفاشية قويه (كتعليل الحبقية وحوب الشاة الع) أحساس طرفيها بال هذا لس [عودا بالإنصاب الم تكون عود به يو دى بي الع يوجوب ولسر]" كذلك، بل هو توسيع للوجوب بناءًا على أنه يُستبط من النص معنى يعته، كما في احظ عن مكانب مع الأساب ونفران بال الداء بس التي دلك لأنه خروج عن الجنس والنوع بالكلية بخلاف الحظ مع الإيتاء.

الله (وفي عودها) عنى لأصل (بالتحصيص) له (لا لتعميم قولان) قبل عمر. فلا يُشتر ط عدمه أن وبيل الا بنت طاأل مشه تعمل حكم في يه فأو للمُشتُمُ النساء في ما بالد للمس مضم الاستمتع فإنه يُحرح من المداه لمحام فلا بنقص لمسهل الوقعة كما هو أظهر قولي نشافعي ، والذي سعص عملًا بالعموم(1).

رتعس خكم في حديث أن دود وعرم عالمه عليم مي عن بيع اللحم بالحيوال أنه بالمام الربوي بأصله فيله تقتني حوار البيع بعد حسن من ماكول وغيره كها هو أحد قولي الشافعي (11).

للشبه في به (بأنَّ اللمسن مظلة الاستمتاع) بعني للللَّد للسب ثور ب الشهوة بالممس

⁽۱) ي رفاق (البيد ۱۹) (۳۱)، الخلف بن خاجب) (۲۲۸)، (البخرة (۱۵۲)، (۱۵۲)، الخلف بن خاجب) (۱۵۲)، (البخرة (۱۵۲)، الخلف بن خاجب)

⁽٣) ما يين معكادين سلاف من ١٠٠)

 ⁽۱) قاله التنامية والخيابية, «الأحكام، (۲۱۲/۳)، «البحر» (۱۹۳/۰)، «شم ح الحوكس»
 (۸۲/٤)

⁽٢) وهو قولُ لنشائعية والحالِق «البحرة (٥/ ١٩٣٤)، اشرح الكوكب (١/ ١٨٢)

⁽٣) سررة المائلة الآية : (٦) أر سورة الساد الآية . (٤٣)

⁽²⁾ حديث عدي إلى بنصر الدخيرة بنيس بدأة عن بدائه مدهبة أخدها الأستقم معتدة . فالله حديثة النائب المفتى معتدة دفاته الساهية الثاثية التعمل الذكال بشهره أو وجدت . الأ فلا دفاية فالكنة الحديثة.

الد خالف جمهر الل بایکه و سافته و خالفه فی تفسل بالتخرام علق مدهای و خدها تمکل و قاله بایک و خدید الراجها الا الفقی و قاله النامها ((مدید ۱۹ ۱۹۵۵) و اجالت الدیلومی((۱۱ ایا ۱) در پیجفه (۱۱ ۱۳۲۷) دیفی((۲۵ ۱۳ ۱۳))

⁽³⁾ بيندريت جريباً موضول ، رواد سهلي في سيل (۲۹۲ عن احسن عن سعره درواعا ، وقال (فقد ساد هيجيع ، وقال ثب سيخ خسن سعر ي مراسيده بن حقات عده موضو لا ومن در ثبته فها دراسا حديقت به مراسل سعند بن هيسته ١٥ حاكم في فالسوع (۲۷۵۱) وقال (صحيح الإستاد) ، ودافته بدهين.

مرسل سيميد من المسيد . و و مالك في الدوع و مات سع التجوال باللحدود (١٣٩٢) و و و واود في مرد في مرد الله من مات التقليم (١٧٥٦) و الله و ١٣٥٤) . و التقليم ١٤٤٥) . و التقليم ١٤٤٥) . و التقليم ١٤٤٥)

⁽١) وهو أحد دوي أحد أرهب (المعير) لأمر يدامه (١ ١٤٤)

أطلق المصعب لقوس وقوله: الا النعميمة أي فإنه تحو العوداية في لا واحدً كتعليل حكم في حديث الصحيحين الايجكُم أحدٌ بين اثنين وهو

التِرْفِي لكن أطهرهم المع " أنصر لمعموم و لاحتلاف الدرجيج في مفروع

غَضْبان الله معمد عك ، وبه يشمل عبر بعصب معمد

اللَّهَايَّةِ قَوْلُهُ (وَأَنْ لَا تَكُونُ المُسْتَبِطَةُ مَعَارِضَةً...الخ) قيد بِ اللَّسَبِطَةُ لأن المنصوصة أو المجمع عليها، إذا قارنتها الأنحرى مثلها كاللمس، ولمس في نقض الوضوء، لا تعارض بينهما لأن الشارغ جَعل كلَّا منهما عنَّه مستقلة بخلاف مظنونة المجتهد، إذ يظهور أخرى مثلها يجب التوقف كالشهادة إدا عُورضت بأخرى يتوقف فيها إلى أن يُرجّع إحديبها .

لِلَّائِجُ وَأَنَّ لا تَكُونَ المُستنبطةُ معارضةً بِمُعارِضٍ مُنافٍ موجودٍ في الأصلِ، قيل: ﴿ وَلا فِي الفَرِعِ ١٠ ولا فِي الفَرِعِ ١٠

الينج (و) من شروط الأخاق بالعنة (أن لا تكون لمستبطة) منها (معارضة يمعارض منافي) ألمنتصاها (موجود في الأصل) دلا عمل ها مع وحدده إلا

فيقول: صوم فرض فيحُتاط فيه، ولا يُبنئ على السهولة، (٢٠)

بمرجح، قال المصنف" - أمانه: قول أخفي في بعن التبيت في صوم

رمضان: صوم عين فيتأدي بالنية قبل الزوال كالنفل، فيعارضه الشافعي

قول (صوم عين) أي صوم فرض عين. قوله في مثال المسح (وليس-أي الممارض- منافيًا) أي لأنه لا منافاة بين الركن والمسح ، س مين معتصاهما ، و الأول/ يقتضي سنَّ ، التليث ، والثاني عدمه .

١٤ لاية حيامر ١٠ ــــ ١٠٤ ٣١ الخصرابي خاصا ١٩٩٨ ١ بيم ١٩٥١)، اشرح الكوكب (AE/E).

⁽٢) أي في رقم الحاجب هي الختصر ابن الدَّ حب ٢١ (٢٠)

 ⁽٣) من عليدعل بداء بداعيات تفيحا بفياء كالاحداد بكها جنعر في سسها على ثلاث مدعب ، حدها عمل مصفاء فاله الماكمة تسبها الاعب مصف الأجيم يئت في بدمه كفضاء مصاب والبصر لطبق، فاله حنصة بالتها بحسه في العرص دوية اللعدة. فالم الشافعية و حديثة المديدة (٢ ١٥٢)، 150 ، الحاصية المسوافي ا (١٠ - ١٥)، دمعني محدد ١١١ (١١ ١٧٥) د يعني دوي (١٥)

⁽٢) روء سحاري في الاحكام؛ باب هن نقصي نماضي أو يعتي وهو عصبان (٧١٥٨)، ومسلم في الأتفية باب كرامة تُضاء القاضي وهو غضيان: (٢٥٤).

للنُّ وأنَّ لا تُخَالِف نصًّا أو إخماعًا ؛ولا تَنضمُن زيادةً عليه إنَّ مفت الزيادةُ مقتضاهُ وفاقًا للآمدي

الي (و) من شره صلاحق بالعدد (أن لا تُحالف بضّ أو إجاعً) لابها معددا على عباس مثل عالمة النص فول حدي الله و ماكه تُصدي فيصح لكاحيا بعد ردن وليه فناعة النص فول حديدا ما رويد عالمًا حديث أن دود عدد المراق التُحَتَّ تُفْسَها بِعَيْرٍ إِذْنُو وَلَيْها فَتَكَاحُها بِاطْلُ (٢٠). ومثال عالمة لإحماع فاس صلاه لماد عن صوله في عدد وحوا للحدم المدالة المشرى، فإنه غالف للإجماع على وجواب أدائها عليه.

(و) أن (لا تتضمن زيادة عليه) أي على النقي (إن نقت الزيادة مقتصاه) ما در در در در در مند، اسعى فلا العمل لا سساط قد قد مده اسعى فلا المعمل لا سساط لا روفاقًا فلأمدي) في هد شرط يقده (فا القيد المعمل القيد القيد المعمل في الفيد القيد القيد القيد المعمل في الفيد القيد القي

للسبه قوله (المشق) قد يقع التصبر به في كلام بقفها، وعبرهم، والقباس المشافي؟ لأنه فعده ثلاثني تُحرَّدُ ما وم أره في شيء تما وفعتُ عليه من كتب اللغه رباعيا، ولا ثلاثها مريد (قبل: اولا) في (العرع) في الشترط أن لا تكون معارضة بمناف موجود في العرع النظاء فأن عقصود من تبريها ثنوت الحكمة في العرع ، مع وجود لمنافي فيه لمنشد بن قباس حرالا شنت ، دن بصبت المشلة عالما في مسح برأس: الركن في الرضوء فيلسل بشنته كعيس الدحه ، فيعا صم حصية فيقول المسح على حيين الرها مثال بينعا صرافي الجملة وليس منافيًا

وإلي صعفو هذا شرط والده شب حكم في الداع علم المدالة لأن لكلام في شروط العلم، وهذا لله طائدت حكم في الداع في للدام حدة من قوله وأنفس المعارضة فيد اللحاء والا للمداح في صحة العلم في للسلم، وإلى قد المعارض بـ المنافي، لأنه قد الا لله كيا سيأتي قلا يشترط التفاؤه ويجوز أن يكون هو علة أيضًا للافا على جواز العدل لعلمال

عاشية ومنكت عن أن عنول هن "ولا مناجود في لأصار" إذ لبس بكلام في كونه فيه ، بل في كونه في الفرع ، وهو موجود فيه .

قوله (ولا يقدح في صحة العلة في معسها) أي فهي صحيحه في مصها، ولكن تُعلَف حكم [معارض: علا بنائي قوله فيها مر أو مقبل لمعارضة فيه! -يقتضي تقيض أو ضدً الحكم](١) على المختار.

قوله . (كها سيأتي) أي قريد في قوله ١٠ و لمعارض هند ، الح، وسيسة علمه الشارح ثمّ أنصا

⁽١) يا دادان عديد يا عراس (الأحكوم ٢١١) ، (سرح لكوكب (١ ١٥٨)

⁽TT T and And An Ad (TT)

⁽٣) ، ، یو داوه فی النگام و بیاب فی الور ۲۰۸۳، ، ، ، ، مدی فی شکار سده حد لا تکام کر دی (۱۹۰۳)، و ایس هاجه فی سکار داسد کر شکار کر حزی ۱۸۷۹، ، ، هنگم فی دالشکاره (۲/۸/۲)، و قال: اصحیح علی سام سلسجد ا ، ، و عده سفعی و سرحداد ستان دیاب الولی (۲۸/۸:۵۷۸ ۳۸۶)

⁽¹⁾ as well a con (1)

⁽۵) اي من جيمه داندگه د حديد (السيره ۲ ۴۳) (اعتصر بن خاصه) (۲۲۹). اشرع بکوک(۱۰ ۲ ۹۰)

⁽٦) الصياح فيرا (١٠ ١١٨) (بالد شراق دي)

⁽۱۱) ما يې معکوفان سافط من (۳)

اليَّةُ قال المُصِعِبِ كَالْهَدِي : (وإنها يتجه بناءًا على أن الزيادة على النص نسخُ للنص ((١) ، وهو قول الحنفية كما تقدّم.

لتعشبة قوله (أي عل المنص ؛ لأمِنْ ، أي عني سَصَ أو الإحماع، بدلا فرق سِههم. وكانه إنّها اقتصر كامِن الحاجب^(٢) على النص نظرًا للمنقول.

قرله (وإنها يتّجه) أي الإطلاق.

الناج (و) من شروط الاخاق بالعنة (أن تتعيّن '' خلاقًا لمن اكتمن بعلية مهم) من أمرين مثلا (مشترك) من لقس و لمعيس عليه لأن لعنة مشأ لتعديه يحقمة للقياس الدي هو الديل ، ومن شأن الدلس أن يكون معينا فكد منشأ لمحقق له ، والمخالف يقول : المهمُ المشترك نجُصل المقصوة .

لذنه دوله (والمحالف يقول: المهم المشترك محصل المقصود) ردّه خمهور كما قال الصفي هندي وعبره بانه ينزم مه مساواه العامي للمحتهد في إثبات الأحكام بال تعدم مساواه دلت لفرع الأصل من الأصول في وصف عام في الحملة والكلام في عدم حور بنعيل بالأحداددائر بين أمرس فأكثر إدال شب عبية كل منهي ، أو منها فلا سافيه قوت من سن من حشى عبر محارم فرحية أحدث ، الأنه إن ماس فرح أدمي ، أو لامش غير عجرم الأن كلا من لس واللمن ثبتت له عليه للحلفية في الجملة .

⁽١) ارقع الحاجب (١/٨٦).

⁽١) أشرح المقيدة (٢/١٢٩)،

يقى (و) من شروط لاحق بالعنه (أن لا تكون وصفّ مَقَدُرًا ﴿ وَقَقّا للإمام)
الرازي، قال: الا يعور المعنى به حلاله للعص التنهاء، مثله * فوضم للنك
معنى مقدر شرعي في المحل ثره اصلاق لتصدف الله . وكانه يسرح في كون
الملك مقدر وجعنه محتف شرعاء ويرجم كلامه إلى نه لا مقدر لعمل به كها
قهمه عنه التبريزي (٢٠) فينتمي الإلحاق به كها قصده المصنف .

الْمَائِيَةٌ قوله (وصفًا مقدرًا) أي مفروضًا .

قوله (وكأنه يُدرع...الح) فيه ثناء في تصمف غيراً باشتراط ما ذكر ، وهو كذلك ، فإن جُعل المقدر محقق لا يُخرجه عن كوته مقدّرًا كيف وكلام الفقها، صافح بالبعس بالتعدال كنه هم حدث وصف معد. قائم بالأعضاء يُمنع صحة الصلاة حيث لا مرخص (٥٠) ، وقد يقال ؛ القول بالاشتراط طريقة الأصوليين ، والقول بعدمه طريقة الفقهاه .

for De

إن وأنْ لا يَتناول دليلُها حكم الفرع بعُمومِه أو خُصوصِهِ على المختارِ . والصحيحُ لا يُشترطُ القطعُ بِحكمِ الأصلِ ، ولا انتهاءُ تُحالِمةِ مذهبِ

ال ﴿ وَ) مَن شَرُوطُ لَمْ حَاقِ بَانْعَمِهِ أَنْ لَا يَشَاوِلْ دَلِيقِهِ حَكُمُ الفرعُ بَعْمُومُهُ أُو

خصوصه على المختار)(⁽¹⁾ للاستعناء حيننذ عن عباس بديث بديل. شه ي

المموم: حديث مسلم: «الطعامُ بالطعامِ مِثلًا بمثل؛ " فانه دان عن عليه علمه الاحاجة في رساب ربونة النفاح مثلًا بن قباسة على بار بحامج العلم

ومثاله في الخصوص حديث المنَّ قام، أو رعف فليتوصَّأ، فإنه ذل على

علية الخارج النجس في نقض الوضوء، فلا حاجة للحنفي بن مناس أعي، أو

الرعاف على الخارج من السيلين في مقض الوضوء بجامع الخارج حمس

للاستعناء عنه يخصوص الحديث الاستغناء عن لمسس

بالنص لا يوجب إلغاءه لحواز دليلين على مدلول واحد و حديث رو ه اس

للاستعاد منه نعبوه حديث

ماجه(١٤) ، وغيره وهو ضعيف(٥) .

النشبة قوله (وهو صعيف) بنه به على عدر انشاهيه في محالهمهم به

⁽۱) هند الجياهير، «التيمير» (۳۲/٤)، الختصر ابن حاجب (۲۲۹ ۲۲)، ارفع حاجب؟ (۱/ ۲۹۵)، هنر ح الكوكيا» (۱/ ۲۸۵).

⁽٢) رواه مسلم في المساقات، ياب بيع الطعام مثلا بعثل (٢٠٥٦)

⁽۲) المدایة لنبرخیبان : (۱/۸۳/۱).

⁽²⁾ در این درجه آن کان بههای درست مرده آن بست می نههای ۱۹۹۶ (مدانیا ۱۹۹۰). وی اینامی پی فی بعددت مصافح برخانه آن در در بی درمی اصطفای در در نفسی قی صفیفای در در بی درمی صفیفای در در می اینامی قی صفیفای در اینامی قی شده در در در ۱۹۳۱ (۱۹۳۱) در استهای قی صفیفای آن است.

 ⁽٥) أي سيده منصل صمف، ويه طريق مرسل صحيحه خاصد الريبغي في انصب الرايعة.
 (۵) أي سيده خد كثيرة كنها لأخد من مديد النصب الرياد؟ ٨٨٠٨٤.

 ⁽¹⁾ قاله المالكية والشامعية والحماملة الشرح التنقيع (ص : ٤١٠)، المبحرة (٩١٤٨/٥) الشرح الكوكسة (٤١/٥)

⁽٣) اللعصول الإمام الراري (٣١٨/٥).

⁽٣) هو يجين بن علي بن محمد الشيباني، أبو زكريا، المعروف بالتبريري، كان إمامًا في اللهة، واستعر، والأدب، وصاحب مصدات كثيره مصدة صهد شرح لحياسه، وإعراب القرآل، ومصدر القرال، وعدها، عاب سنه ١٠ هدا الشعارات الذهب، (١/٥)

⁽٤) بعم الأمثلة من ولك في فشرح التنقيح؛ للقرالي: (ص ١٠٤٠).

⁽۵) مطر اللهم لمحتاح! (۱۱۰/۱)

الين (والصحيح) أنه (لا يشترط) في أعدة مستحة (القطع بحكم الأصل) الم مأن نكون دلنه قطعه من كناب و سنة متو نبره، (ولا انتفاء محالفة مذهب الصحابي)(٢) أي تخالفتها له.

لعشه قوله (والصحيح أنه لا يُشترط في انعلة المستبطة القطع بحكم الأصل) دكره له في شروط العنه صحيح ومناسب في حبيبه المفنى با عصف عنيه, لكن لأبيب ذكره في شروط كنه لأصن

قوله (من كتاب أو سنة منواترة) أي وإحماع قطعي .

النَّالِيُّ ولا القطعُ بوجودِها في الفرع.

أما التفاء المعارض قمبني على التعليل بعليِّن

المرفي (ولا القطع بوجودها في الفرع)(١) مل يكمي عمل مدك و محكم الأصبي لأنه عاده الاحتهاد في تقضد به العمل، و تجالف كانه عدد العمل عملهما يكثرو المقدمات فرام بصمحان فلا يكثني

داما مدهب الصحاب فللمن الحجماء على تقدير حجمه فمدهمه الذي حالميه المهمة المهمة

(أما انتفاء المعارض) للملة بالمعنى الآي له (فسينيَّ على التعبير بعدير) إن قلنا : يجوز حرهو رأي الجمهور - فلا يُسترط انتفاؤه ، وإلا مشد ص

النبية قوله (بقلك) أي بوجود العلة في الفرع ولو قال: المه كان أفرب

قوله (في الأصل) صلة النص، واحترز به عن لمستنصه من مص الصحابي، الذي يجوز استناده إليه مع أن دلك واصح

قوله (إلى دليل آخر) اي لي دليل بدل على سلماط ما على له مصحابي ص أصل أخر ، فلا لقدح في عليه المسدل لعدم لعرض العم ص ها

⁽۱) قاله حياهير السير، (۳ ۲۹۱)، المحصولة (۵ ۳۲۸)، اعتصاص حاحسة (۲ ۲۲۲)، اشرح الكركيدة (۱۹/۵)،

 ⁽٣) أي عبد المائكة والشافعة، خلافًا فلحنفية والحنايلة. فالتيسير ((٩/٤)، (غتصر ابن الحرجية (٢ ٢٣٢)، (الأحكام (٢١٦/٣)، (البحرة (١٥٨٥))، فشرح الكوكسة

⁽¹⁾ فالد حياهد السند (٣٠ ٣٠٣) ، محصر اس اخام (٣٣٣) ، النعر ٥ (٥ ١٦٦٨) . العر ٥ (٥ ١٦٦٨) . العر ٥ (١٦٨)

للنَّلُ والمعارِضُ هنا: وصفٌ صائحٌ للعلةِ كصلاحيةِ المُعارَضِ غيرُ مُنافٍ، ولكن يؤولُ إلى الاختلافِ كالطُّعمِ مع الكيلِ في البُرُّ لا يُنافِي، ويؤولُ إلى الاختلافِ في التفاح.

استخ (والمعارض هذا) محلاقه فيم منده حسن بأصف مديل (وصف صالح للعلية كصالحية المعارض) معتج مراء حدود مرميكي مثله من كار وحد (غير منافي) مالسنه إلى الأصل (ولكن يؤول) لأمر (إلى الاحتلاف) من المتناظرين لي الفرح (كالطّعم مع الكيل في الفرح) فكر منهم صدح نميد برد فيه (ولا يمافي) لأحر ماسسته منه (و) مكر (يؤول لامر (يلى لاحتلاف) من لمساطيل (في المُعُمّع) مثلا فعدد عد بري در معدد عصم لمد صر بأن الكيل ليس يوموي لانتفاه الكيل فيه، وكل منهما يجتاح في ثبوت ملّعاه من أحد الوصفين إلى ترجيحه على الأخر.

للمثنية قوله (وكلَّ منهم) بجتاح ... الح) الله حداج في سدات عديد أن لرحيحها على علمه أخرى في الأصل لتُرتّب علمة مذّعاه في الدرع .

إلى الله المعترض نفيُ الوصفِ عن القرعِ ، وثالثها : «إنْ صرّح بالفرقِ» ، ولا إبداءُ أصلِ على المختارِ .

الين (ولا يلزم المعترض نقي الوصف) لدي عارض مه اي سان سمانه (عن العرع) مطلقًا (١٠) لحصول مقصوده من هلم ما جمله للمستدل العلة بمجرد العارضة .

وقس الايدامة ذيك مصنف بنيد شفاء احكم عن لعرع لدي هو المقصودة **

(وثالثها) عرمه ديث (إن صرغ بالمرق) بين لأصل و عرع في حكم فقال مثلًا: لا وبا في العتاج بخلاف البرّ، وهارض عليّة العُمم فيه لأمه بتصريحه بالفرق النزمه وإن لم يلزمه ابتداءًا بحلاف ما إذا لم يُصرح به

للنَّبْهُ قُولُه (ولا يَلْزُمُ المُعْرَضُ نَفِي الوصفُ...الغ) أي كأن يعول المستدل والوصف الذي عارضتُ به وصفَك في الأصل منتفي في الفرع،

وقوله (أي بيان التفاقه) من به أن النفي في كلام الصنف معنى الأنتفاه فاحداج إلى بقطه (بيان) ، وتو حمه على فعل المفاعل لما احتاج إلى ذلك

(وثالثها الح) هو عمار لأمدي" واس لحاحب ا

قربه (وعارض عليه الطعم) فهو حال س فاعل اقال؟

 ⁽¹⁾ فاله الذاركية د السافية د حسيمة (محمد الله ١٩٧٢)، والنجر (١٩٥١).
 أسرع بكر كيبة (١٩٥٤).

⁽٣) فالديم الأصوب الأحكاد (٣)

⁽٣٤٠ فالأحكام: للأمدى (£ ٢٤٣)

⁽²⁾ اغتم لمين لان احاجب (1 ۲۲۲)

التيري (ولا) ينومه أبصا (إبداه أصل) بشهدنا عارص به بالاعتبار (على المحتار)"

وقيل: بلزمه دلث حتى نُقبل معاوضته كأب يقول: والعلة في البر الطعم دون القوت بدليل الملح، فالتفاح مثلًا ربوي.

ورُدٌ هذا الفول بأن محرِّد معارضه بالوصف لصابح للعلبة كاف في حصول المقصود من الحدم ...

اللَّيْنَةُ قُولُهُ (بالأعتبار) صلة لـ ابشهده.

ين وللمستدل الدفعُ بالمنع ، والقدح ، وبالمطالبة داتأشير أو الشيو إذَ لم يَكُن سبرًا ، وبِبيانِ استقلالِ ما عداه في صورةٍ ولو يطاهرِ عامٍ إذا لم يتعرُّض للتعميم .

النبغ (وللمستدل الدقع) أي دفع المعرضة أوجه (بالمع) أي منع وجود لوصف المعارض به في الأصل كانا بقول في دفع معارضه الموت بالكيل في شيء كالحور الا تُستمع أنه مكنلُ لأن بعيرة بعاده رمن اسي ﷺ وكان إدادك موروب أو معدود ، (والقدح) في عيه الوصف عمارض به بنان حماله أو عدم الصناعة ، (وبالمطالبة) عمعة إص ، (بالتأثير أو الشنه) لا عارض به (إن لم يكن) دليل المبدر عن العبه (سعرًا) بأن كان مناسبًا أو شبق للحصل معارضه الشيء بمثله بخلاف السير، فمجرّد الاحتيال قادم فه 🐪

اللَّذِيةُ قُولُهُ (فِي الأصلي) صلة (وجوده.

قوله (كالجوز) مثال لقوله: (شيء) ، فهو أصبي مفرص الفوت فيه ، ومعرق اتفاق المناصرين على ثنوت حكمه ينص و رجاع، إذ حكمه * أيس مصوصة ولاعتماعمه

قوله (ببيال حفائه أو عدم الضباطه) أي أو عبر دنك لكونه عدماً. أو عيره/ من منسدات العلة .

قوله (فمجرد الاحتمال قادح فيه) أي لأن الوصف دحل في السير منحرّد أحتمال كومه مناسبًا وإن لم تثبت ساسته فيه

⁽١) النظر الأحكام ١١ ١٤١٠)، واشرح الكوك ١ (٢٩٩)

⁽۲) ق(ب) (أو) ومر نصحیف

اشرح لكوكب (٢٩٧)

إين ولو قال: اثبت الحكمُ مع انتفاءِ وصفِك، لمَ يكف إنْ لمَ يكُن معه وصفُ المستدل، وقيل: المطلق، وعندي ينقطعُ لاعترافِه ولِعدم الانعكاسِ.

ال يج (ولو قال عسد معد ص . (ثبت احكم) في هذه صوره (مع التعاه وصفك) بدي عدد صديد (إلا لم يكل) في وصفك المدي عدد عدد الله الم يكل) في يوجد (معه) في مع الفتاه وصف المعترض عنها (وصف للسندل) فيها لأسبو عبد في سده صنعها حلاقه ما دو وحد وصف المسد فيه فكمي في الدوم بناذا على امتناع تعليل الحكم معلين اللي صححه المستف كها غدم (وفيل) مراحد معلق دا على حور حميل بعدي،

و قال مصنعا في منده وصف حشدن ريادة على عدم تكفايه أدي فصروا عدم ((وعبدي أنه) ي مستدل (ينقطع) مي قاله (الاعترافه) فيه برعاه وضفه حسب ساء بن وصف ممرض في قدح هو به فيه (ولقدم الانفكاس) لوصفه حيث ما ينتف حكم مع استانه و الانفكاس لمراط ساء على مساع المعين تعدم عين أن عدم الانفكاس لا با ساعدم لانفصاح ورئانه ذكره نفوته اللاول)

النَّبَيَّةَ قوله (بخلاف ما إذا وُجد وصف المستدل فيها) أي وُجد حمته، أو عرف ماتماق المساطرين.

قوله (قال لمصمف) معون تقول قوله في لمن (وعدي الع)

قوله (على أن عدم الانمكاس لا يترقب عليه الانتعاع) عتر ص عن المسنف بمنع كون عدم الانمكاس علة للانمطاع، ود لا تشرط في العدم الانعكاس بناءًا على جواز التمليل بملتين.

قوله (وكأنه ذكره تقوية للأول) ، أي لا معلما ثاب ، لأر عدم الامعكاس علة للانقطاع على القول بمنع التعلير معلنين ، فبصح مقويا للاعراض الدي هو علة للانقطاع مطلقًا ، / هد ما قنصاه كلامه من ساء التعليل لثاني على مشاع المعدل معدن دور ، الأول

(وبييان استقلال ما عداه) أي ما عدا الوصف المعترض به (في صورة (١) ولو) كان الديان (مطاهر عام) كن نكون بالاحماع (إذا لم يتعرض) لمسدن (للتعميم) كأن شار سندال نصم المعاص الكان في صواء بحديث مسلم؛ الطعام بالطعام مثلا بيثل آل سندن مداء عن ما د

فإن تعرّض للتعميم فقال : افتشت وبويةً كل مطعوم، خرج عيا نحن فيه من القياس الذي هو بصدد الدفع عنه إلى النص .

وأعاد المصنف الباء لطول الفصل

لطنتية قوله في لمنز (ما عداه) صادق موصف سنندر أندي نصب وموصف احر من المستدل استقلاله بالعلة في صورة انتفئ فيها وصف المعترض .

قوله (كما يكون بالإهماع) ي أو بالنفس تفاطع . أو بالصاهر الحاص، وكأنه قتصر على لإجماع لكونه مقابلاً للنص للنفسم إلى ما ذكر

قوله (حرح عم نحن فيه . . الغ) أي وتبقى المارضة سالمةً مِن القدحِ فلا يتم الفياسُ.

قوله (إلى النص) أي إلى إثبات الحكم بالنص -

⁽١) انظر: «الأحكام» (٣٤٣/٤) ، «شرح الكوكب» (٣٠٣/٤).

⁽٢) رواه مسلم في المسافلة ، باب بيع الطعام مثلًا بمثل : (٤٠٥٦) -

رولو أبدئ المعترض) في الصورة أبي ألعى وصنه فيها المسدل (ما) أي وصد (يخلف الملعلي شميّ) ما أبده (تعدد الوضع) بعدد ما اصح بي سي عدد الحكم عدد من وصف بعد احر (ورالت) من أبده (عائدةُ الإلعاء، وهي معلامة وصف المستدل عن القدح فيه ، وهذا أرضح من قول ابن الحاجب قفيد الإلغاء، (ما لم يُلغي) المستدل (الحلف بغير دعوي قصوره.

لطنية طاهر أن كلا منها مني عني دلك فقده الانعكاس عنه مستبده لا مقوله ، فهد هو اللائل بن صححه تصنف من مناح النعس بعلتان ، ما على حواره فلا النقطاع بن ذكر ، ويدبك عديان عديان بنصف منة على ما صححه مصنفا قوله (هذا أوضح من قول ابن الحاجب ، فهند الإلقاء) "أ أي لأبه لا يفسد ، وإثنان لمقرض بن حنقه عدر في منه صححته بكنه يريد فانديه عمر قرّره .

إِينَالَ أَو دَعُونُكُ مِن سَلَّمَ وَجُودُ اللَّمَانِيَّ ضَعَفَ الْمَعَلَى، خَلَافًا لَمِن رَعْمِهَمَا الإلغاة.

الي الله الدعوى من سلّم وحود الظلّة) لمعلل بها لوحوده (ضعف المعنى) فيه لدي اعتبرت المظلة له بأن لم يعترض المستقل للخلف أصلاء أو تعرّض له بشعوى قصوره، أو بدعوى ضعف معنى المطنة فيه (خلافًا لمن زهمها) الدعويين (الإلعاء) محمد ساءا في لأون عن اصاع تقاصرة، وفي لئاسة عن تأثير صعف المعنى في لمصة، فلا ترون عند هذا أو عند فيها فائدة الإلعاء الأول أما و أحى لمسدل حنف بعد لدعوين فيقي فائدة إلىانه الأول

اهشیة قربه (أو دعوی من سلم) ي أو نمبر دعوی مسدل سلّم وجود العلمة صفّف النعني تنصب (صعف) بـ ادعوی! ، ويو قال الله دعوی صعف معني المطلّة وسلم ان خلف مصه کان اُوضح

قوله (لوجوده) عنه بـ (سنما)، والمعنى استم وحودٌ الطنة لأحل وحود الخلف لكوانه مطنه، والصمير في المها وفي المها للخلف، وفي الها للمعنى

قوله (أو تعرض له بدهوى قصوره الح) من دلت عن أن قصوره لا يُرجع الوصف المتعدي على القاصر كم يُحرجه عن صلاح العلية ، وعلى أنه لا يُرجّع الوصف المتعدي على القاصر كم سيأتي ، وعلى أن ضعف المعنى/ في المغلة لا يشرّ كم ي صعف لمشعة طالك المترفّع في السفر ، وزاعمُ خلاف دلك بتناهُ عن حلاف دلك

وقوله (ساء في الأولى على امتناع القاصرة) أي على امتدع لتعليل بها قوله (معير الدعويين) أي وبالثامة . أي ولم يسمم المسدل وحود المطم

الإسلام والعقل فولهم مصنَّات لاصها الصلحة الإليان من بال لأمان! أ. فيتعرض أحيفي أن سااعتار أحربه معهى فينها مطبه فرح المنسب للبطر بخلاف الرقبة لاشتغال الرقيق بخدمة سيدهاء فيلغي المستدل الحرية بثبوت الأمان بدوب في العبد عادون به في أنسال عدف، فيحيب عمرض بان الإدن له خلف الحرية لأنه مطبة لنذل وُسجِه في النظر في مصلحة القتال والإيهان.

للحشية قوله (فيها يقال) صعد داي، شهر قد نعاب، نو قال بدل قويد ١٠٠٠ بأن في يقال هما وقبي يالي، لكان حصر و وضح، وحاب بان عمش به لسن هو ما يقال (اللغ والل هو ما ياي فيه من حوات اللغة فين هذا وه العار فيه فيها باي

قوله (والعقل) الأولى: (والتكليف)

لين مثال تعدد الوصع ما يأي فيها يقال البصح امال العند للحري كحر لحامم

المائمة قويه (على وصفها بمرجع) اي عبد بمعرض فويه (بطريق الأفلا) : أي ص طرق الإبطال . قوله (فيه) أي في المثال .

بات ويكفي رجحانً وصفِ المستدلِ بناءً على منع التعلُّدِ.

التعدد، فيحور أن يكون كل من الوصفين علة.

خصوص الزنا فيه .

وقد يعترضُ باحتلاف حس المصلحة وإن اتحد ضابطُ الأصلِ والمرع؛ ليُجاتُ بحدف خصوص الأصلِ عن الاعتبادِ.

ككونه أنسب من وصفها و أشبه (بثاةًا على منع التعدد) بنعنه التي صححه المصنف (١٠)، وقول ابن الحاجب: الا يكفي الله مبني على ما رجَّمه من جواز

(وقد يُعترض) على مسدل (ماحتلاف جنس لمصلحة) في الأصل و نفرع (وإن اتحد صابط الأصل والفرع)' " ثنيا بأن في بقال المحد اللائط كالراني

مجامع إيلاج فرح في فرح مُشتهن طبعًا عمرُم شرعًا»(٤)، فيُعثرض ـــ •أن

الحكمة في حرمة اللواط الصيانة عن رذيلته ، وفي حرمة الزنا المرتب عمه الحُدُّ

دفع احتلاط الأبساب المؤدي هر إليه ، وهما محتمها فيحور أن محتلف حكمهما

(فيجاب) عن هذا الاعتراض (يحلف محصوص الأصل عن الاعتبر)" ١٥ في المئة بطريق فيسلم أن العلة هي القدرُ المشترك فقد كي عدم في المدل ، لا مع

بأن يُتعبر الشارع اخد على الربا فكوب حصوصه معتبر في عنة لحدا

يرج (ويكمي) في دفع عمارصة (رُجحال وصف المسئدل) على وصفها معرجم

⁽١) واختاره الأمدي في عالأسكام (٢٤٣/٤) والزركشي في السد ١٥٥ (٣٤١) وعرد التابي تسمعهم (٢) المتصر التهي الأبن الحاجب (٢/ ٢٧٤)، واحدره شبع (سلام في ال الصوية (صر ٢٠٠)

⁽٣) قاله الثالكية والشافعية الخصر إبن حاحده (٢٧١). (السيد (٣)

 ⁽¹⁾ أجمع المسلمون على تجريد اللواط، وتكنهم في وحوب حدق عن مدهان ، أحدها الإحداً قيه ، بل التعرّبو ، قاله اختبه ، ثانبهها : وحوب حد فيه . قاله عالكيه و نشخصه واختماعه المُلَيِّةُ (١٤/٣) والمني لمناسرة (٤ ١٧٧) . الصي ١١٥ - ١٠١٩

 ⁽۵) داله ادالکه و شاهیه «محصر سی حیاف (۲۲۷)، ۱۱ شیم ۱۹۳۳)

⁽١) احمه لمحدج الاين حجر الكي: (١٠٢/١٢).

⁽۲) د مد به سرخياني : (۱۰۵/۳) .

للنُّ وأما العلةُ إذا كانت وجودَ مانعِ أو انتفاءَ شرطِ فلا يلزمُ وجودُ المقتضي وِفاقًا للإمام وخلافًا للجمهورِ .

الين (وأما العلة إذا كانت وجود مانع، أو انتفاء شرط) بال كانت عنة لا تده، عكم (فلا يلزم) من كوب كدلك (وجود المقتضي) لمحكم (وفاق للإمام) الراري " (وخلاق للجمهور)" ويوهم مدره وجرده، والا بأن حال سداه كان متناء الحكم حينتد لا يتفاته لا ما فرص من وجود مانع، في اسفاء شرط و حسابله يجوز أن يكون لما فرض أيضًا لحواز دليلين مثلاً على مدلول واحد

و لمانع كأبوه القابل المصفول، فلا حب حليه المصاص، وانتفاء الشرط كعدم إحصال الزنا فلا يجب عليه الرجم.

للائمية قويه (وهاقًا للإمام) أي ولاس دهاجب " . ، حميع له بأنه اد سفي خكم مع وجود المقتضي فمع علمه أجلر .

قوله (وأجيب ... النع) قد يقال: هذا إنها يُناسب القول بجواز تعدد العلل، وهو حلاف ما صححه للصنف، وعدد بأن مجهد لا بلرم مدهنا لأنه هادم.

(٣) اغتصر المهن الأس حاحب (١/ ٢٣٢)



 ⁽۱) دامه (المحصول» (د ۲۳۳), وبه قال حمليه وادالکه وانشاهمة ۱ دسيره (۲ ۲۷).
 امحصور الطاجعية (۲/۲۲)، دشرح التشجة (ص: (۲۱۱)، التشيمة (۲۱۲).
 (۲) أي حمه راخدنه (شرح نكوك» (۲۱۲)، وإحاره الأمدي إد لأحكم» (۲۱۴/۳).

الأول: الإجماعُ ؛ الذي : النصُّ الصريحُ مثلُ «العلهُ كذا»، فلسب، فمن أجل، فتحوكي، وإذن.

(مسالك العلة)

أي هذا منحث العرق لذالة على علية الشيء، (الأوَّلُ) منها (الإجاعُ) "أ) كالإجاع على أن العلة في حديث الصحيحين: الا يحكُم أحدٌ بين اثبيّ وهو غضبانه (") تشويش الفضب للفكر ، وقدّم الإجاع على النَّصَ كاس حدس "" - لتقدّمه عليه عند التعارض على الأصح الآتي، وعكس لبصاوي "" لأن النص أصل للإجاع ،

اللُّبَّةِ (مسالك العلة) جمع مسلك ، وهو العلريق ، الأول منها : الإجماع .

قوله (كابن الحاجب... الخ) نبه به كالعراقيّ عن أن ما وقع بالرركشي (*) من عزو/ تقديم الإجاع إلى البيضاوي وتقديم العض بان س الحاحب، وهمّ قوله (الآق) أي في مباحث الترجيع.

⁽¹⁾ قار الراكبتي في (البحرة (3 / 100) الموالية هان الحاج على هذه مصح كما هو ولاية قال السلطة على أند فرسا في الله عدد (الإحداث الأرسة معدر «احدهم في السلطة على أند فرسا في الأوصاف الأرسة معدر «احدهم في السلطة عاداً).

⁽٢) سبق تخريجه في شروط العلة. 🦳

⁽٢) المتصر المتهن لأبي الحاجب (٢ ٢٣٣)، بعد حد للأمدي إلى الأحكاء (٢٢٢)٢)

⁽١) اللهاج؛ للبعددي(من ١٥٤)، فعند ينما بالإمام لي المحصوب(١٣٧)

⁽٥) الشبعة المناطقة المراكثي (٣٣)

اليَّ (الثاني) من مسائك العنه: (البصُّ الصريعُ) `` بأن لا حتمل عبر بعبة (مثلُ «العلة كدا»، فلسب) كدا، (فمن أجل) كد، (صحو كي، وإدنُ) بحو قوله تعلى ﴿ مَنْ أَجُل دلكَ كَتَنَا عَلَى بني إِسْرِ عِلَ ﴿ ``، ﴿ كُنْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَعْنِاءِ منكُمْ ﴿ '`، ﴿ إِذَا لَلْادَفْساكَ صَعْف الْحَوة وصَعْفَ دُولَةً بَيْنَ الْأَعْنِاءِ منكُمْ ﴿ '`، ﴿ إِذَا لَلْادَفْساكَ صَعْف الْحَوة وصَعْف الْمَاتِ ﴾ (١)

وقييا عطعه الصبغ بالفاء هنا وقتي بعد الشارة إلى به دون ما فينه في درتيه تحلاقيا ما عصفه بالواو

لطنية الثاني من مسالك العنة النص قوله (الصريح) فالم به العدهر، والم الحاجب (100 درج فيه عداهر، وقابل بالعدالج السنة والألم، وادرج الثلالة في النص، وكان صحيح لكن ما صنعه المصنف أقمد.

قوله (فنحو كي) لا ساق صر حنها في نتسان محسها سمني (أناء الصدرية الأن على كوتها للتعليل الذي هي صريحة فيه إذا لم تكن مصدرية .

لين والظاهرُ كاللامِ طاهرةً فمقدرةً نحو «أنْ كان كذا»، فالبوء فالهاءِ في كلام الشارعِ، فالراوي كلام الشارعِ، فالراوي

النظاهر) ما كساع عد العده حني لا مرجوح (كاللام) ظاهرة) حود و كاللام المشاهرة) حود و كاللام المشاهرة المعلى المستعلق الم

وشهه

 ⁽١) قال الأمدي رحمه به في الأحكاء (٣ ٢٧٢) همر ب شكر دلير من الكتاب أو السمة على النمين بدو صف بنفط مرصوع على بنفه من غير احتياج فيه إلى نظر واستلىالله؟

⁽۲) سر دیلشد کیه ۱۳۳۱

 ⁽٣) سورة اخشر الآبه (٧)
 (٤) سورة الإسراء الآية : (٧٥).

⁽a) هصر المنتهق الأين الحاجب: ٢١١ ع٣٢)

١١) منه ي (لامين م ٢٠١) ، بامير چ تحاکت: ١٩٩١)

⁽¹⁾ and and a sec (7)

^(12 1) with subsection (T)

دلاه موردانساد لأيدد (١٦٠٤)

CAT AND ADDRESS OF

⁽٧) و د سعا ي في خدر دان کيمه پگفي شعرم (١٣٢٨) درمسلم في خنج ، فات ما پگفل انالخرم د مات (٢٨٨٣)

َ الْجَنِّ ﴿ فَالْرَاوِي الْفَقَيْهِ ، فَعَيْرِه ﴾ وتكونُ في دلك في احكم فقط كفون عبر ل بن خُصيْنُ (ا) : اشتها رسولُ الله كِلَيْة فَشَجَدًا ، وواه أبو داود (") وغيرُه .

وهَن قال مِن المتأخرين : إنها في ذلك في الوصْفِ فقط ، لأنَّ الراوي يخكي ما كان في الوحود ، لم يُرد رموصف فه الوَصْف الذي يترتبُّ عليه الحُكمُ كما في الأوّلِ .

طَائِنَةٌ قوله (فغيره) أي فالراوي غير الفقيه.

قوله (وَمَن قال مِن المتأخرين) يمني : السعد التفتازاني (٢٠).

قوله (لم يُودُ بالوضف فيه العالم الدائن بشاح، دا، وقد سه شخاشخ الإسلام القاباني حد من كلام العصد التي دحوال الداء في شلام الشارع الم حاصلة : أن الكاس في الوجود برأت الدائث المشمر علم توصف عن خكم

(١) هو عدر را حدر را صدر و فحد حراير الف السيادة حدا عراق النبي يُجَرِّدُ عن الده عدر را بعد الاستادة هنها الناسرة المائد عدده المحدد المدعودة والمائدية تعني عليه عيادًا واحتب المئة ، تولى قضاه النصرة أيانًا ، ثم تركه ، وتولى باسنة ٥١هـ «التهديب المدوي (٣٥ /٣٥)

(٢) رواه أبو داود في الصلاة ، باب سجدني السهو فيها تشهد وتسليم (١٠٢٥) ، والترمذي في مصلاد ، ب در در ل ، سهد في صحدن سهد (٣٩٥) ، در در در حدن عرب والمحاد والمخالات في السهو (٢٠٤١) ، وقال : الصحيح على شرط الشيخيرة ، وواققه الدهبي وكلهم روؤة عن أشخت بن عبد الملك ، عن أبن سيرين ، عن خالد الحناد ، عن أبي قلاية ، عن أبي المحلي عن عمران بن حصير مرفوغا

قال ابن حجر في العنج (١١٩/٣) بعد وتر حين حريدي مرصعه سهمي و سُ عد الده وطيرهما، وَوَهُوا روايةُ أشعث [ومو ثقةٌ فقيّاً، قاله الحافظ في الشق سه ١١ (١١٤) بمحاعثه عمد من حفاظ عن ابن سرين فإن الحقوظ عن ابن سيرين في حليث همران ليس مه دكا الشهّد لكن قد ورد في الشهد في شجود الشهو عن ابن مسجود عند أبي داود والسائي دوش لمده عبد السهم وفي سدها صحت، ديد ثقال براحاديث ثلاثه في الشهد باحتاجها ترتقي إلى دوجوة الحسن وفي الشائد والسرفك بيميده.

(٢) حاشية التعتازاني على شرح العضد على الغصر ابن الحاجب، : (٢/ ٢٣٤).

(٤) شرح بعد عن الحنظ بر الحاجب (٢/١٣٤).

البرجي وهو المسوع بدُحول الغاه عن الوصف، و لمُسوع بمُحوها عني حكم بولنة في العقل على العضاء على العضاء على العضاء على العضاء على العضاء على العضاء معطودة بعشار عاملة على حكم، وهي حما حما حماي بعلاه، و حكم بدل السُّيجودِ. ثم قال : الهكذا يبتغي أن يُقهم هذا المقامُ»، وهو كما ترئ - دقيقً . عالمائة فيها ذكر لسبية التي هي معنى العليّة .

، ہے ، لکن مدی ک من لصاح لمحتها تعبر سعس کالعافلہ في اللام، والتعدية في والسام، وعمرة العظم في العام،

الذيب ، دوره " اعتبر على حكما بي على منتال لأمر به الول فلك كيف عمل بقوي الدوي السها فللمحداء و بحدود مع أنه إد قال المدا مسوحً الأيمل به خوار دوره على حميادا أولك المدا من قبل فهم الأعاط بعد الاجتهاد) " ، بحلاف بحو هد مسوحً ، وهذا إذ قال ، أمر رسوب الله كله المكذاء أو تتن عن كذا يُعمل به حملًا عن الرقع ، لا عن الاجتهاد ومن مع في هذا إذا قال : يجتمل الخصوصية .

قوله (فالعاه فيها ذكر) أي في الأمنه مدكورة لنسبة التي هي معمى العلقه ، ففي الأخير حمّالًا - المعنى: قبيبيت منهو المعنة ، وفي ذلك تسبة عن ردّاعتراص العراقي (٢٦ على المصبّف بأنّ البيضاوي (٢٦ جَعَلَ العام مُطلعه من فعل الإلهام وظاهرٌ أنّ كلّا منها صحيحٌ ، ولا مشاحاة في الاصطلاح مع أن ما فاله للصفُّ التابعُ لا بن الحاجب (٤٠ أقمدُ بن قولي ليصاوي لنام منحضول ٤٠٠

⁽١) ما يين ميكونين سائط من الله

⁽٢) النظر «العيث المامع» للمراثي: (٢/ ٢٠٠٢)

⁽٣) أي ل اللياج» (ص (ع) عن للاسب في «الأحكام» (٣٠١)، واحاره الصعد في الإياج»(٣/ ٢٤)

^(£) اغتصر المتهرة لأس حاجب (1 (172)

⁽٥) المصورة الإمام وه ١٤١)

المُنْتُ ومنه: إنَّ، وإذَّ، وما مضيَّ في الحروفِ. الثالث: الإيماءُ: وهو اقترانُ الوصفِ الملفوظَ-قيل: ﴿أَوْ الْمُستنطُّ -بَحْكُمْ وَلُو مُستَنبِطًا، لُو لَمُ يكن للتعليل هو أو نظيرُه كان بعيدًا كحكمه بعدً

الله ﴿ وَهِمْ } أَي من الصاهر (إنَّ) الكسورةُ لمُشددَةُ لحو * ﴿ رَّبُ لَا تُقَرَّعُ عَلَى ۗ لِأَرْض مِنَ ٱلْكُناهِرِينَ دَيَّارًا ﴿ يُنْكَ إِن تَدْرُهُمْ ﴾ ``` لانه . (و ﴿إِذَّهُ) نَجُو . (صرب العبداد أساءً أي لاساته (وما مفين في الحروف) أي في منحثهم عا بردُ يبتغسن غير المذكور هنا وهو : فيبُده ، و فحتَىٰه ، و فعلْه ، و فأيه ، و فين فتُراجع.

ويم فصل هذا عم فنهُ نتوبه " اومهُ الأنهُ ما ندكُ الاصوبوب، واحمل فَإِنَّ الْعَبْرِ الْتَعْمُونَ كُنَّانِ تُكُمُّ لِللَّهِ وَالنَّانِينَ كُمَّ لَكُمَانًا أَأَدُاءَ وَمَا مِضي لَعَمْ التعليل كما تقدم في مبحثِ الحروف.

(الثالِثُ) من مسانت علم (الإماءُ ﴿ : وهو اقترانُ الوصَّفِ المُعُوظِ، قیل: (أو المُستَّطِه - بحكم ولو) كان حكم (مُستَّنطًا) كيا كولُ منفُوط (لَوْ لَمْ يَكُنَّ لِلتَعْدِينِ هُو) ي الرصف (أو نظيرُهُ) لنصر خُكم حَتْ يُتَ بالوضف واحكم إن نظيرهما أي لو لمَا نكُن دنك من حبُّ افترانُهُ بالحكم لتعميل الحكم به (كان) دلك لاقتران (معيدًا) من الشارع لا يعين مصاحته وإتيانيه بالألفاظ في مواضعها:

لِللَّيْلَةُ الثالثُ مِن مشالك العلة : الإيماءُ.

(١) سررة برح ، الأية : (١٦).

لذل سياع وصف، وكذكره في الحكم وصفّ لو لم يكُن علةً لم يُقِد اوكتفريقِه مين حكمين بصفةِ مع ذكرِهما أو ذكرِ أحدِهما، أو

البيريخ (كككيه) أب انشاح (معدملهاع وضفيه) - كه ي حديث لأعرب واقعتُ العلى بي بها مصال، فعال الْمُتِقُ رقَّةُ النَّجَا رواه ابنُ ماجه(١)، وأصلُه في الصحب ` عامرُه ، لإعتاق عند ذِكْرِ الوقاع يذلُّ على أنَّهُ علهُ لهُ ، وإلاَّ خلالا السُّوالُ على على من ودلت معيدٌ فيقَلْرُ السؤالُ في الجواب فكانْهُ قال : او الفَتْ فاعيش،

﴿ وَكَدَكُرُهُ فِي الْحَنَّكُمُ وَضُمَّا لَوْ لَمْ بِكُنَّ عَلَّمْ ﴾ لهُ ﴿ لَا بَتِّهِدُ) دَاءُ ﴿ أَ كَفُولُهُ ﷺ الأَعِكُمُ أَحِدُ بيْنِ تُنيِّنِ وهو عَصْنَانَ ﴿ وَ مَ شَنَحَانَ اللَّهِ عَلَيْنَانَ اللَّهِ عَلَيْنَ

للاشه عريه (كمُحكمة) لإسره والكاف بدم الكافات المعرفات عليها والاستقصاء بالنصراري الانبيء للمن عليهاء والمشين بالمعرابي لمفلق لإبياء وعني الأوب عُمل حضرُ الإيها، في مدخولاتها .

لولَّه (رواه ابنُّ ماحه) هن استعط مدكم . و به بالمعي، وإلا فلفضُّه في الصنام! اولمت على الدان في مصاب

⁽٢) فات به جهاد ۱ (۳۹)، فقص ابن الحاجب) (۲ (۲۳)) ويجرأ (١٩٧/٥)، اشرح الكوكب (١٢٥/٤).

⁽١١) يا يهره حدة الداران الأحكم عند أعد سيع وصفيد العند على عالوصف للذكو عليه الملك والمساورة ووور المعتصر أر حدورة والمار المراج يجارون والمراج

⁽۲) او د سر ماجه في الصنام ، براسه ما حام في كلم ماس فظر الوطاعي المقابل (۲۰۰۱)

⁽٣) رواه البحاري في الصيام، باب إذا جامع في مصال ، يكن ، سي: مصدي عنه صكع. (١٩٣١)، وسيلم في الصرم في دار، تغليظ عربم حيح في بهر رمضان على نصيم، ووجرب الكمارة، (۲۵۹۰).

⁽t) هم هو عليم شايان يا لاييم (لحكام) ۱۹۳۰ و ۱۹۳۶

٥١) مين مريقة ق دريق دريع

⁽١٦) و أو الن ما حدي الصياء ، بالناط حدد في كعاروس أعظر يوما عن المصال ١٩٧١)

الفرى في مديدة المنع من حكم بحاله عصب مُشؤَّس للتكريدُ على لهُ علدُنهُ ، والأ حلا ذِكَرَةُ عن عالده ودلت لعيدً

(وكتفريقه بين خُكُمين بِعِيمة 'مع دِكرِهما ، أو دِكرِ أَحدِهما) فنط مثالُ الأوّلِ * حديث عصحح ، أنّه تتب حمل لِنعرس سهُميل ، وللرحُلِ -أي صاحبه - سهيّه " فندرينه بين هدال حكسان بهامان عصد لو لم يكُن لعبة كُن منها كذا عبد

ومثالُ الثاني . حديث يريدي فَعَائلُ لا يَرِثُ " في تحلاف عبره عملوم إرثُهُ ، في من عدم الإرثِ المذكور وبين الإرثِ المعلوم بعيده القتلِ المذكورِ مع عدم الإرثِ لوَ لَمْ يَكُنْ لعليْبُهِ لهُ لَكَانَ بعيدًا .

(أو) مد يقِه بين حُكمين (بشرط، أو غاية، أو اسيخناه، أو اسيدراك).

أعاشية

(1) هذا هو الشبئ التالث من أقسام الإيهاء، المحصول» (١٥٣/٥)، الأحكام؛ (٢٨/٢٨)
 (٢ روء محدي في الجهاد والسري، بات بنهام القرس، (٢٨٦٣)، ومسلم في الجهاد، بات

هـ (۱۹۸۶) ، د س ماحه ي الديات؟ فاعلم الفطال لا يرفته فا و ۱۹۵۵) فاتا المحد هذا وال دارد (۲۷۷/۳) اهما سناد حسره ب دان البهقي ي المعرف (۱۰۳/۹) فال آهد. هذا شرسل يمي مقطع آنا عمروس شخب ديدر عمراس اختفاستهنه و فله نماي أعدم

النظ مثالُ الشرط: حديثُ مسلم: «الدهبُ باللّهيد، والفِضَةُ بالفِضَةِ والمُؤُ دائبُر، والشعيرُ بالشعير، والتمرُ بالتمير، والمُؤم بالمِنع مثلًا بمثلٍ مسواهِ يدًا بيد، فإد احتلفت هذه الأحياسُ فيعُوا كيف شِشْمُ إذا كان يدُ بيده . فاسد بن من منع منع ل هذه لأنساء مُتفاصلاً وبين حو ، عند حلاف حسن، بر م كان منه لاحيلاف لنجور بكان بعيد

و مثالُ العاية دائه مای ﴿ وَلَا يَقْرِبُوهُنَّ حَتَّى يَطَهُرُن ﴾ ` ای ورد طَهُرِان عالا منع من د بنین دی صبح به فی قوله بعالی عصه ﴿ وَلَا تَطَهُرُن فَأْتُوهُمِنَ ﴾ ` ، فيد بنهٔ بن المنع من فرئالين في خنص ولين حواره في العُهُور و دريكن بعديد للهُيز بعجة از يكان بعد

ومثالُ الاستِشَاء عداً بعالَى ﴿ فَمَعْدُمَا فَرَضَمُ إِلاَّ أَنْ يَعْفُونَ ﴾ أي الروحاتُ عن دلك النصف قل وللى المعربطُةُ مِن تُنوب سفف قل وللى السفالة عند عقوهن عدد الولد لكن لعللة العمو للانتقاء لكان لعبدا

ومثالُ الاستدراك : قرأً معالى ﴿ لَا يُؤَاحِدُكُمُ اللَّهُ بِاللَّمُو فِي أَيْمَسَكُمْ وَلَكُنَّ يُؤاخذُ حَكُم بِما عَقْدَتُمُ الْأَيْسَ ﴾ " فندبه نا عدم أو حده عالاسالاه ومن المؤاحدة بها عدد تعقيدها ، تو م تكل لعدلة التعقيد للمُؤ حدة لكان معدًا

النَّانية قولة (ق الحيص) لأولَ من النظهر

⁽١) رواه مسلم في تلساقات بالسالصرف وبيع اللعب بالورق ١٤٠٣٩٠٠

⁽٢) سررة البقرة ، الآية : (٢٢٢).

⁽٣) سورة البقرة ، الآية : (٢٧٢).

⁽¹⁷⁾ megalingus (2)

⁽٥) سوره الماسد الأيه (١٨١)

بالم نا

التَرْفِي وعكشُ هذا النسم بس باب، فعم

وفي الوضف المُلفُوظِ والحُكم الْمسَط وعكم - وقد كثار لعدل حلاف عُدلفُ الذّ حيح كما أفادتُه عما أَ الصف، قبل المهاليم " بدريلا لمستع مرانة لمدد ط، فقد ما عد حداص عن لمستج بلا به و وقبل النس يه الما والاصح بالأقل اب أن الاسترام الوصفة بدلحك بتجلف بدي حير كون لوصف عمد مثالُ الأوَّل فوله بعني ﴿ وَأَخَلُ آللَٰهُ آلَيْهُ ﴾ [1] فعيد مسيد مُ لفيحه والثاني الكعليز لربونات بنعُهم وعده

التأثية قوله (وعكش هذا القِسم) أي كوئها مستصل ليس بربيره فعما، بنه بديك على ويبدد بن يرجد بالمرافقة ويلاد على في تعريف الأيب، من أن هذا إليه، على فويد قوله (وقيه) اي في عكت أكثر المدني، حمدة معد صد بين المتدأ عوجر وهو قوله/ التعلاق، والخير وهو قوله في الوصيفي، الخيرة.

قولُه (مُحتَلَفُ الترجيح) أي مرحجُ في فتر ن توصف الملفوط بالحكم لمسلط حلاف المرجع في عكسة قوله (الحوار كانو الوصف أهمٌ) أي من حكم، فلا بسيرالله لايا موجودُ بدونه عصفا معنى المعلوم قوله (فيجلُهُ) أي سبح مستقرمٌ لصحبه، فجاه مو الوصف لمنفوطُ في لايه، وصحة هو الحكم المسسط منها

قوله (كتعليل الرسوياتِ) أي حكمها كحرمة أعاصله في سع معصها سعصي فالربويات بمعنى حوَّمة المناصفة فيها هي الحكم المنفوط، والمعمم أو عبرة من المفوت أو الكين هو الوصف المستش

(۱) حدره سبف بدس الأمدي حداثية بعان ، في الأحكام (۲۳) (۲۳) وعراء بن معممين (۲) وبه قال أيف طالكه و حداثه عمصه اس احداجه ، ۲۳۲ ، اشرع الكوك (۲۱، ۱۵)

(٣) سورة بنعرور الأب (٢٧٥)

التَّنَا (وكثَرُتيبِ الحُكْمِ على الوصْفِ) - محو (أكرم معلى) فنرتبتُ لاكرام على العِلْم لَو لَم يكُنُ لِعليَّةِ العِلم لَهُ لَكانَ بعينًا.

(وَكَمَنْهِهِ) أَي الشَّارِعِ (مِمَا قَد يَغُوتُ المَطْلُوبِ) (٢) نحو قوله تعالى: ﴿ فَالسَّعْوَا إِلَى ذَكْرِ اللهِ وَدَرُواْ ٱلْنَبِيْعَ ﴾ [٢]، دلمنعُ من سع وقت ساء الخمع الدي قد يُقَوْتُهَا، لو لم يكن لِظلَّةٍ تفويتِها لكانَ بعيدًا.

وهذه أمثلةً لِمَا اتفق على أنَّهُ إيهاءً ، وهو أنْ يَكُونَ الوصْفُ والحَّكُمُ مَلْفُوطِسَ وإنْ كان في بعضِها تقديرٌ .

لهشية قولُه (لمطَّةٍ تُغُويتها) أي لكون لتشاعُن بالسع عن تسعي مطلة بتمونب الحُمُّعة

قوله (وان كان في معضها تقديرٌ) أي كمثان بعانه بقويه بعنى: ﴿ وَلَا تَقْرِبُوهُنَّ حَقَّىٰ يَطُهُرُنَ ﴾ أَ قِال بوصف و حكم فيه مُعدران كي قدرهُ، بشارخُ

قيل: وإنها جعل الوصف في الغاية مُقدرًا مع أنَّ لفطةُ مذكورٌ بقوله: البطهُرُن، وحمل في الاستثناء مدكورُ مقوله: اأنْ يُمغُونُه لأنهُ في الأولِ دكر عابة لم قدة من المنع، لا لترتَّب حُكمه عده فيحتاحُ إلى تفديره، وف اللهو ذكرُها مُحرُّجًا مما قبلهُ لِيُرتَّبُ حُكمهُ عليه

⁽¹⁾ هذا هو القسمُ الرابعُ من أقسام الإيراه . ١١ لأحكام ٥ (٢٢٩/٢٢) ، ١١٠ ي من (٢١ ٧٧)

⁽٣) عد عو نصب حاصر من قسام (اين: «المحصول» (٥٥)، «ارشيف» (٣ ٧٧)

⁽¹⁾ سورة الجمعة ، الآية : (1).

⁽٤) سورة البقرة ، الأية : (٢٢٢)

بمعن الباعثِ ا

الزركشي(٢) وعيرهُ.

الله (وَلا يُشترطُ) في لإبء (مُناسبةً) الوصف (المُومِي إليه) للحُكم (عند

نيئيه موله (ولا يُشترط في الإيهاء مناسبةُ الوصف . الح) معلاف فيه بالبطر إلى الظاهر، وإلا فالمناسبة معمرة في نفس لأمر فقعا للانعاق على امتاع خلوق

الأحكام من الحكمة إما تفضلًا أو رُجوبًا على الخلافِ الكلامي. له عليه

الأكثر) أساء عن رامعة سعى المعرف وبين. التشرط ساء عن أنها

الِيِّجُ ومثالُ النظيرِ : حديثُ الصحيحين : اإنَّ امرأةَ قالت : يا رسول الله ، إنَّ أَمَّى ماتت وعليها ضوم نذرٍ ، أفأصُومُ عها؟ فقال : أرأيتِ لو كان على أمُّكِ ديرُ فقضيتِهِ أكان يُؤدِّئ ذلك عنها؟ قالت: معم قال: صومي عن أمْكِ، ' أي فوته يُؤذِّي عنها ، منالتهُ عن دين الله على الميِّت ، وجو ر عصاء عنه ، فدكر من دين الأدمي عليه ، وقورها على حوار فصائه عنه وهما نظيران فلوالم يكن حوارًا القضاء فيها لعليَّةِ الذين لهُ لكانَ بعيدًا.

لظائبة قوله (لِعِلْيَةِ الدين لهُ) أي لكون الدس عله حوار القصاء

⁽١) حسب لأصديد با في شهراط شاسية الوصف عُومي الله عل لنائه مداهب، أحدُها، يسدط د فانه مامٌ خرمان في (البرهان) (۳۲ ۲) تابيها السرط عاسه د فانه حقيه د وأفاتكما والشافعة والحديث المجاوع (٥١٤)، فيرم ينفيع (ص ١٣٩٠)، المعرود (١٩٠٣) وتالتها إلى كال البعييل لهم عن لماسه شرعب، والإفلاء حتاره لأمسي في اللاحكام؛ (٢٠١٣)، واس حاجب في المعتصر ٢٠١١)، والعصد في

⁽٢) الشبع اليسامع الموركشي ١ (٢٠٠٢)

⁽١) روة البحاري في تصوم، بات من مات وعليه الصوم (١٩٥٣)، مسلم في الصيام، بات قصاء الصيام عن الب (٣٦٩١)

للنُّن الرابعُ: السَّبرُ والتقسيمُ، وهو حصرُ الأوصافِ في الأصلِ، وإمطالُ ما لا يصلُح فيتعينُ الناقِي.

أيضي (الرابع) من مسالك عنه (الشير والتقسيم، وهو حصر الأوصاف)
الموحودة (في الأصل) لمقسر علمه (وإبطال مالا يصلح) مه بنعبة (فيتمين الباقي) ما كان بحصر أوصاف النز في قباس الدره مثلاً علمه في الطعم وعبر، ويُبطل ما عدا عُمِم عفرية، فسمن التلامم لمنت و بسير لعة الاحتدر فالتسمية يضجموع الاسمين واضحة وقد يقتضر على السبر.

للنائية الرابعُ مِن مسالِكِ العلّة: السرّ والتقسيمُ قبله (وهو) أي ما ذكر من لسر والتقسيم في أشار به شارخ بعد بنديه الاسماء بمحداج الاسمان واضبحةًه. وهذا بمنزلة أصولِ الفقه عليًا، وأما معناهما مُفردين قالمبر⁽¹⁾ الاعتبار، وينتسبه اصها شيء به حد عن ، حودٍ مُحينه و لسرً بوعاد لأن الدطر يحيرُ أي يعدرُ ولا هن بالمحل وصاف ته بعد أحودها تُفليلها، ثم يعتبر النيا الصالح بها بنعية، وبالاعتبار لأون بسنة كال السرر مُعدما عن التعليم

قوله (ويُعلِلُ ما غذا الطُعمِ بطريقِه) أى كان لبص الدوب شوت خكم ال المدح مع انتماء الفوت قد ساءا على شعراط الالمكاس في لعله المني مع تعدُّده، ويُنظل لكبر و تقوت أيضا بمحالفتها لظاهر خبر مسلم: «الطعامُ بالطعامِ مثلًا بِمثلِ» ` لأنه علق احتكم فيه ناسم نطعام بدي هو معمى المطعوم، والمعنقُ بالمُشتق لمعلَّلُ بي منه الاشتقاق كالعظم و لحيد المُعلقين ناسم السرق والران

البيرة (ويتكمي قولُ المُستبِلُ) في لمناصرة في حصر الأوصاب لتي بدكرُها (يحثثُ علم آجد) عبرها، (والأصلُ عدمُ ما سِواها) عد سه سع اهله سعر فيدمعُ عنهُ بدلك منعُ احصرُ (والمُجتهدُ) أي ساصرُ سعمه (يرجعُ) في حصر الأوصاف (إلى ظنُّو) فيأخذُ به، ولا يُكابِرُ نَفَا "

اللَّبُهُ قُولُه (ويكفي) أي في دفع منع المعرِّض الحَصرُ.

قويه (والأصلُ عدمُ ما سِواهه) الأون حمَّنَ الوَّوَ يَمْعَيُّ الْوَاكِمِ عَبْرُ فِي شَيْحَ النِّسَ بِمَا يَحْتَمُمُ مِن حَاجِبُ " وَعَبِرَا " اللَّهِ عَمَاهًا مَعْ مَعَاهُ الْأَصْلِ يَتَنْفِي أَنْهُ لَا يَدُّمَنُ الجُمْعِ بِينَ تَدْخُولِيًا/ وَمَا قِبْلُهَا ، وَلِيسَ كَلْلُكُ.

و نولُه (لعدالته . . . الخ) تعليلُ يا قبلهُ .

⁽۱) فالقاموس(۱۱ ۲۰۱)، فيصلح المنزة (ص ۲۲۳).

⁽٢) روء منيد في السافاء ، يات سع الطعام مثلا سكل (٢٠٥١)

⁽۱) ادهد الالحجاد (۲۳ ۱۳۳)، والمرح لكوك (۲ ۱۲۴)، والمرح العصده (۲ ۲۳۱). وادعو بيدو (۲۲ ۲۵)

⁽٢) انظر الالحكام (٣/ ٢٣٥)، واشرح الكوكب (٤ ١٤١)

⁽۲) اعتمر بن جاجب(۲) (۲۳۲)

⁽¹⁾ كالأمدي في «الأحكام» (٢/ ٢٢٣)

للنُّنْ فإنْ كان الحصرُ والإنطالُ قطعيًا فقطعيٌّ، وإلاَّ فظنُيٌّ، وهو حجةٌ

اليَمْ ﴿ (فَإِنْ كَانَ الْحَصَرُ وَالْإِنْطَالُ) أَي كُنَّ مِنهِمِ (تَعْلَمِيًّا فَقَطَعِيٌّ) ﴿ يَ فَهَدَ لَمُسْكُ قطعيُّ (وإلا) مأن كان كلُّ منهم طنياً. أو أحدثُما قصفُ و لأخر طنيًّا (فظَّيُّ وَهُوَ) 'ي لطنَّي (حُبجةً للماظرِ) عنه (والمُاطِرِ) عمرة (عندالأكثر)' ' ' نواح.ت العَمَلِ بِالطِّلِّ ،

وقيل: اليسَ بحجَّةِ مطلقًا لِحُوازِ يُطلانِ الناقي (٢٠)

النُّنْ وَثَالَتُهَا : قَإِنْ أَجْمَعَ عَلَى تَعْلَيْلُ ذَلَكُ الحَكُمَّا، وعليه إمامُ الحرمين، ورابعها : المساطر دون الناظرة . وإنَّ أبدئ المعرَّصُ وصفَّ رائدًا لم بُكلُف بيان صلاحيتِه للتعليل، ولا ينقطعُ المستدلُ حتى يعجز عن إبطالِه؛ وقد يتفقانِ على إبطالِ ما عدا وصمين، فيكمي المستدل الترديد بينهيا .

البرج (وثالثها) * "حجهُ هـم (إن أخمع عن تعليل دلك الحكم) في لأصواء (وعليه إمامٌ الحَرْمين) حذرًا مِن أداء تُطلانِ الناقي إلى خطرُ التَّجمعين(١).

(وزابعُها)؛ احجةً (للناظير) سعب (دُون المنظير) عبراً لأن صهُ لا يموغ

(قَإِنَ أَالِدِينَ اللَّعَبْرَضُ) عنى حصر السندال لصى (وصفًا رائدًا) عني أوفياهم (لم يُكنَّف بان صلاحيَّه للتعبيل) لأن تُعلان حصر بالدنه كافٍ في الأعد ص: فعل مستال دفقة بريضال العسارية "

عشية قوله (إن أهم على تعليل دلك الحكم) اي على أنه س الأحكام لمعلَّم لا

قوله (خَلْرًا مِنْ أَدَاء بُطُلانِ الباقي . . . الخ) يُـ د سمع أنَّا يُؤذِّي إلى دلك. . ذلا يلزمُ مِن إجماعهِم على تعليلِ الحكم الإجماعُ عن أنهُ مُعشَّ سَيِّ مَا أَحْسَ

قوله (الظنَّى) بالجرِّ صفةً لـ اخصرا.

⁽¹⁾ البرهان لإمام القرمين (۲ - ۳۰۰)

⁽٢) وهو ما اختار بالأملى في الأحكام (٢) (٢)

⁽٣) درية حريف وعريم (٢) ١٥٧٩)، فعنصر من غاصية (٢ ٢٢٦)، الترعية

⁽۱۸ د ۱۸۱ د شرب یکوک (۱۹۱۹)

⁽١) فعلل ماوقات (١٤ مع ١٥٠ (٢٦٠)، والبحرة (٢٣٦)، وشرح لكوكت (١٤٦ (٢٠٠ (٢) أي من الملكة والشافعة والحالمة الشرح النقيع الص ١٩٩٨) والنعرة (١٩٢٤).

اشرح الكوكب (١٤٦/٤).

⁽٣) عاله حهور الخنمية . افراتح الرحوت (٢/ ٥٢٧).

الدنج (ومِن طُرق الإسطال) معتد الوصف (بهانّ أنّ الوصف طُردٌ) أن أي س حسر ما عُلُم مِن الشّارع إلغالهُ (ولو في ظلك الحكم) كما يكون في حميم لأحكام (كالدكورة والأنوثة في العِنقي) عالمها م يُعمر عبد علا يُعمل بهي شيء من احكامه مان عشرا في المعهدة، والقصام، ولا ثن، وولانة للكام والطردُ في حميم لأحكام كالمول و تقصر عالمي لم تُعمر في عصاص ولا الكفار، ولا الكفار، ولا الكفار، ولا الكفار، ولا عبر ما، ولا تُعمر عالمي شُكة أصلا

للشه قوله (أن الوصف طردً) يُقال مه 'نص عصرديَّه، وسأن مع ربادة عوله (كالطُولِ والقصر) نظروا فيهم للأشخاص، وإلا فقد يعتبر با في المرخص وعدمه في السفر.

موله (ولا الكمارة) اي ويو بعد عيق كأسوة، وصوم، وفدية حمَّ يحيوني، فلا يميرُ طَولُ أو يُصرُّ في المبق، ولا فنمن يُعطى الْكسوة، ولا في نهار الصوم، ولا في حيواني القديمة.

قوله (وَلاَ الْعِنْقِ) أي ولو في غيرِ الكفارةِ كالوصــه عمل عمدِ وعدره

الِتَنَاقِ (ولا يَتَقَطَّعُ المُستَدَلُ) بِإِبدائِهِ (حتى يُعجِرَ عن إبطالِهِ) فان عامه إبدائه معُ للقَدْمَةِ مِن الدليل، والمُستذلُّ لا يَتقطعُ بالمع، وكن بد نَهُ دفعَةُ ستم دسلة فيلزمَه بعدل لا فيت لمد عن ريكون سدون عجد عن بصابه نقطع

(وَقد بِتُفَفَاب) في سناط با (على إنقدال ما عد وصفين) من أوضاف الأصل وغِتَلُمانِ في أَيِّهَا الْعِلَّةُ (فَيَكَفِي الْمُسْتَدِلُّ النَّرْهِيلُّ بِينَهُمًا) من عم احساح إلى ضَمَّ ما عداهما إليهما في النَّرْهَيد لاتَفَاقهما على إنطاله، فيقولُ : العنةُ ما هد أو ذاك، لا حائزُ أن تكون داك لكذا، فتعبَّن أن تكون هذ

قوله (ولكن يلزمُه دفعُه) أي دفعُ منع مقدمه بدلس يُنظُلُ علله الوصفية المدي

⁽۱) شرع مصنف في سان طُن في لانعال، وهي ثلاثه، لاول بدأ أن لوصف الذي يدعيه اممه من طردًا ما مطلعا أي في جنع لا لاحكامه كانطيل دامصه في القصاص، وإنه في ذلك الحكم كالذي ، و لأنبوله في العين (المواتح) (۲۲/۶)، (النسر ۲۶/۶۱)، اعتصر اس خانجانه (۲/۲۸)، و لاحكامه (۲/۲۵)، مترح الكوك (۲/۲۵)

 ⁽۱) قالد حیامتر (بعدانج (۲ ۵۲۵)، (عتصر آن (خاحب)(۲۲۹/۲)، (بتشف)
 (۱)، (۸۰)، (شرح دیکوک (۱ (۱ (۱ (۱))))

⁽٢) أي فشرح هم حوامم ٢١٠ (٨٠)

للَّتُ ومنها: أنَّ لا تظهرَ مناسبةُ المحذوفِ، ويكفي قولُ المستدلِ: المحثثُ فلم أجِدُ موهمَ مناسبة ا

ابترى (ومِمهَا) اي من طرق الإنطال (أن لا تطهر صاسةً) موصف (المحدُّوفِي) المحدُّوفِي) المحدُّوفِي) المحدُّوفِي) عن الاعتبار سلحُم بعد سحت عها لاستاء منسا العليه محلاله في الإسرار (وَيْكُفِي) في عدد صهور شاسمه (قولُ المستبلُّ المحدُّثُ فلم أَجِدًا) فيه (مُوهِم مُناسبةٍ) أي ما يا فع في ما هم إلى المقر مدال معالم عدد مع همه المقلِّم المناسبةِ) أي ما يا فع في ما هم إلى المقر مدال معالم عدد مع همه المقلِم المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة عدد مع همه المناسبة ال

للعشبه قوله (لِلمُحُكمِ) صِنْ مناسبه الانهاء أُسّت الجَلْيَة) إن وهو صُهور المناسبة .

قوله (مخلافيه في الإيهاء) و مد مراك لا بدر عدفه فلهد المناسه و الما الشائرط ها لا مدال تصاحبه معلمها للعملة الشائرط ها لا مدال عدم الما المناسبة فيه العدم على عدال على الما المناسبة فيه العدم عدم عدال على الما المناسبة فيه العدم عدال على المناسبة فيه المائية المناسبة فيه المائية على المناسبة فيه المائية على المناسبة فيها المناسبة في المناسبة فيها المناسبة فيها المناسبة في المناسبة فيها المناسبة في المناسبة ف

لِئِنَ فَإِنْ ادَّعَىٰ المُعتَرِصُ أَنَّ المُستبقىٰ كذلك عليس للمستذِلِّ بيانٌ مناسبته . لأنه انتقالُ ، ولكن يُرجُع سره بِمُوافقةِ التعديةِ

الين (هإن المُعنى المُعترضُ أنَ) الموصف (المُستبقن كعلف) أي له معهرُ ماسيةُ (عليس لِلمُستغلُ بيانُ مُناصِيةٍ الأَنْهُ التقالُ) مِن طريق الشير إلى طريق المُناصَيّةِ و و لاسمالُ يُودي بي لاستار محدور - (ولكن يُرخُعُ صرهُ) عن سر عد ص اساف عدم مُستعى كعده (بمُوافقةِ التعلية) حدث تحولُ المُستعى مُتعدياً ، ول عدم حكم حدة عدم فيد من قصوره عدم

لدانيه فوله (ونکن پُرخُح) أي ونکن للمسلدل لرجيخ سبره فوله (ګغيره) أي عبر المسلمه

قوله (سُو فقة التعدية) بسبر المستدرُ قوله (محدَّةُ) معمولُ (تعدِية الحُكم)

۱) هدر هو الصالم اللي الراحي في الأنصاب و هو الإنجاب الداخة و ما الله و الداخة المواجه المراحية المراحية و المراحية و الأنجاب في الداخة المراحية و الأنجاب المراجة المراحية و الإنجاب المراحة ال

about the self as a first

و ما بالث الدلاماء الدارشية بسيال حكم بالوصف أنافي فقط، فيظهر السلالة بالعلم، فعلم الدارجية في لأالمانه المدارجية (١٢٦٢)، المحصر الل الحاجبة! (١٤٣٥ / ٢١٨)، لأحكم ٢١١٠ (٢٣٤)، الدالج الخراشية (١٤٦٤)

⁽۲) انظر (الأحكامات 1771)، امحمص من خاجب(۲۲۱)، الشرع الكوكب((ل. 184))، الشرع الكوكب((ل. 184))، الشرع الكوكب((ل. 184))، المتعاد 184)، المتعاد 184)،

⁽١) قاله خياهم (٥ لاخكره (٣٠٤)) اعتصر من نفاخت (٣٤٤) اللحرة (٥ ١٣٤٨). اشرح الكركسة (٤ ١٤)

النَّةَ (الحَامِسُ) مِن مَسَالِكِ العِلَّةِ : (المُنَاسَبَةُ والإِخَالَةُ)(١)

سُميت مناسبه به صف بالأحالة لأن بها حس أي بطن أن الوصف علّه. (ويُستَّحُن السَّيْخُراجُها) بان سسجرج الدصف ساسب (تجريعُ المُناطِ) لأن إبداءً ما سط به احكه (وهو) بي خريعُ الناط (تعييلُ الجلّة المواداءِ مناشيّةٍ) بان لمعين واخْتُكه (مع الاقتراب) سبيا (والسلامة) للمعن (عن القوادح) في بعبة (كالإسكار) في حديث مسباء كُلُّ مُسكرٍ حرامٌ أن عهد الإرابة لعقل لمطلوب جمعه شاست بمجرمة وقد قبل به سنة عن خوادج

عنه: الخامسُ مِن مسالك العِلَّة : المُناسبةُ

وهي أعة الملاسة " ، والاحابة وهي نعد عص الما ، هم اسهال للمعلى الاصطلاحي ، وهي ملاسة برصف أمين للخكم قوله (تخريع الماط) قد فسرة لمصلف عقبة ، قاله قسد الحريج بالنعين ، ، ساط بالعله التي ليط ٣ الحكم ، وأصل المناط مُوصعُ النوط آي التعلق (٥) .

قوله (مع الاقتران) حرح به بداه بياسه في المُستَقَىٰ في السعر،

يه و باعبدر المدسمة في هذا المنطق عن الدرست من الإلهاء، ثم السلامة عن يمو لاح كالها فلد في شبسه بحسب يوقع ، وإلا فكن مسلم لا شم بدويه وهي الا لام رابا الريادان على الن الحاجب التي حدد لكمة حدالة المستقدة ومستاها تحريج المناطء وما صنعه المصنيف أقمدًا.

الديهة قديد (ينفصلُ عن الترتيب من الإيهاء) أي نمنا اعلى برأت حكم على الدينة قديمة السامة السامة السامة السامة في بينارُ من عنه أصدمه بالسامة أن ياليه من يورد من مسمى هذا تسلك أن ياليه أن يدير حرد من مسمى هذا تسلك أن أن من السامة أن أن عن مسهد عن المصلف لا تذكرُها في حدّ السامة عن المائدة في الديرة التي حد السامة المائدة المائدة المائدة المائدة المسلمة حدالته المائدة الما

قوله (لكنّه حدّ به) بن باحد وهو بعيل بعله بريد، مناسبه بين معنى الحدّيم

قوله (وما صنعهٔ المصنف أقعلًا) بي لأن لاد، با سان با مدسه معبد أق الملاح، لا سان حصيها، ولان سنمه لاستحاج بحرجا السنا من سنمه المداعة عراجا، ولان بي حرجت جدايات في حد شاسه

فورد عليه أنه بعريف علي منها فاحتج في حوب بأن محدود المسمد بالمعنى الاصطلاحي، و للأحود في حد تباسيه بالمعنى بلغون، و نصف أحدها في بعراض بعراض عربيح بناط فسعم من لاعتراض

 ⁽¹⁾ قال به الجهادير. (التسعيره (۲۰/۵)، اغتصر ابن الحجيه (۲۳۹/۲)، (التشيف)
 (۲)، دشرح الكوكبه (۱۹۲/۶).

 ⁽۲) و . صلم في الأشربة . بلب بيان أن كل مكر خر . وإن كل خر حرام . (۱۸۲ ، ۱۸۵ - ۱۸۵ - ۱۸۵ - ۱۸۵ - ۱۸۵)

⁽٣) التعاموس المحطة (١/ ١٧٩) ، اللهباح المثيرة (٢/ ١٢) -

⁽٤) العاموس محصه (٣ - ١١٥)

⁽a) التعاموس(لحصة (٢ - ١٩٩)

۱) عد آن در حد به بعدل في المنطقة ، و ۱۰ (۲۳۶) ، در به المنطق و الأخاه كالإسخار في المنطقة و الأخاه كالإسخار في المنطقة المنطقة و الأخاه كالإسخار في المنطقة المنطقة المنطقة و الأخاه كالإسخار في المنطقة الم

النَّاتَ ويتحقن الاستقلالُ بعدمٍ ما سواه بالسَّبرِ.

الشرق (ويتخفُّقُ الاستِقلالُ) ي سفلال برصف لماسب في العمد (معَدم ما سواهُ بالشير) ، لا تقول لمسدل " محلتُ فيم احد عدد ، والأصلُ عدمًا كما تقدم في الشير لأنَّ المقصود هذا الإثباتُ، وهناك النفيُّ.

لْخَشَيَةُ قَوْلُهُ (وَيُحَقُّقُ) مِنْنَ تَسْمَوْتِ أَنْزِيهِ (تَعَدُّمُ مَا سُواءً) مُعْشَلُ _ الْحَدْرِةِ وَقُولُهُ (بالسير) متعلقٌ بـ ٤عدم ٩ . .

وقديفان أي الناب لمشدل سفلان بإصب بعدم ما مشب به بالسم متقالُ من صريق ساب ي عديق السعر، وهو محموعٌ للاششار المحذور كما تشم الشارخ بصره فيل هذا يسبث

ويُعاتُ بَالَا لِيسَوْعِ فِيهِ الأَسْتَالُ مِنْ مِنْتِكَ فِي حَدَاثِمَ مِنْ وَهُمَا وَسَمَالٍ منه ، بل تمكم دليلة بمسلكِ آخر .

قولُه (والأصلُ عدمُهُ) بعصفُ بالمراو هذا وي تحلاف بالدينة في السير لأنا المعتبر هنا رُثابُ عرضف الصالح سعية ، ولم يعيُّ ما لا يصبحُ ها كي بنه عليه الشارحُ . فإذا لم يتكف هذا الأمرانُ فأحدهُما أولى .

النِّنُ والمناسبُ : الملائمُ لأفعالِ العقلاءِ عادةً ، وقيل : ام نجيبُ نفعًا أو يَلفَعُ صَرَّكَ يَلفَعُ صَرَّكَ ...

الدين (والماستُ) المأحود من لماسة لتقدمة (الملائِمُ لأمال العُقلامِ) ' 'عادة كم مَقَالَ عَدَهُ اللَّهُ مِنْ مَاسِمُ عَدَهُ النَّولَةِ ، يَمْعَيَ أَلَ جَمْهَا مِعْهَا فِي سَلَكُ مُو فقَّ بعادة المقلاء في فعل مشه فساسة الوصف عنحكم المرتب عليه موافعة بعادة العُفلاء في فلمهم الشيء في ما يُلائمُهُ

(وقيل): اهم (مَا يَجِلبُ) للإنسانِ (نَقَعًا أُو يَدَفُّمُ) عَنهُ (صررًا) الله تان في محصول (ه هذا قول من أيعلُو أحكام الله مامصالح، و لأوَّلُ قولُ عن بالناف و سقم سده والصرار لأوا

تعتبه فونه (والنمعُ لَنْدَةُ، والضُّرُّ لَأَلُمُ) بِي أو سنَّهِ

⁽١) عد بعريف من لا يعمل فعال الله بعال بالعرض ، وهم جمهور الأستعرب المحصوبة (د ۱۵۸ میرا(د ۲۰۸ م)

⁽٢) حدة والمصاري في السهام (ص ١٤٤) والعربي في المصيم (ص ١٩٩١)

⁽٣) المحمورات إلى ١٥٧) ومالمد بعريف لمع والعالم الولموك عدي الم لأجور عيستاهما

النِئَةُ (وقال أبو زيد) الدَّبُوسي ' من الحمه : هو (ما لو عُرض على العُمُول لتلف مالقَبولِ) (٢) مِن حيثُ التعبيرُ به وهذا مع الأوَّلِ مُتقاربانِ (٣). وقولُ المنصم فيها هو كذلك : «لا يتلقاهُ عني بالقبول» غيرُ قادح (١).

للهشه قوله (الديوسي) سحشف سوحدة بسنة إن ديه سي دالله بحر أحرى وسمرييد

قوله (وهذا مع الأول متقارباتِ) عنان في لثني والرابع وهو ما علمه! الأمدي و بنُ حاجب، وعبرُهما كديث، بن تنُ صهي ومن الثالثِ عبد التحقيق⁽⁰⁾ إيضاحً للأوَّل.

قس و قبصاً هم في برابع على بالبيف حري، على بعابت بداير إلى بعله قد تكونُ لحكم ثد عند فيد البدود السامعداء، كان ولي الدلاول بدفاله الشارع في الترجيحات الذال حكم وصف ، لابه اصف المعلو البدواها الله

(1) هو هيد الله بن همر من حسن الدبوسي الحمي، العلامة القاضي، طرحه به المثل في النظر واستخراج الحجج، وهو أول من أبرر علم الحلاف إلى الوجود، وكان به مناظرات في البحاري وسمرقد مع المعول، واجل تصابعه الأسرار، وتقويم الأدلة، ثوفي ببخارات سنة 200هـ. «الهواك المهنة» (ص ت ١٨٤)

(۲) ولو مع برخوب (۲ ۲۱) و (المنافرة ۳ ۱۳۲۷) عنف - حجب (۲ ۲)

(٣) بال معدال ١٠ حلاف عصي ، في الرحد على لأنصد ي في الوابع للمول ١٠١٠ ١٥١١)

(3) هذا دعن عد في لأمدي عن بعد بعد بدستي و هو حماً بصدي بمريف بصله المعني ثالا الرد هم منجد الحسن بدر المعني ثالا الأحكام منجد الحسن بدر المعني ثالا أمكن بالأحدة على مقدم البعد لأمكن أمكن بالمعنية في مقدم البعد لأمكن بالمعالم السبح في وزن بنقاه عمل المعالم بالمعالم بالمعا

(ه) ي اح التحصيا

يهنده وقد يفات الرصف في مثل هد صارعتها على ما بيطاله الحكم سوء أكان وصف أله دكرة لوهم إحراج عبره احبار التعريف الأول .

التعريف الأول -

قربه (وقولُ خَصم المع) وحهُهُ أنَّ لمره عندي نَعْقُونِ لسليمة بالشولِ، قلا يقدحُ فيه عدمُ تُلقي عقلِ لمعرض، وهد ب دنهُ بعض من اعتنى كالشارح بكلام اللهومي، والذي جرئل هليه المصمد كالعصد وغيرهِ: أنَّ الدبوسي قائلٌ بامتناعِ التمسُّكِ بقلك في مقام الساهرة دود مقام اسطر لار بعادر لا بكانا بسبة في بعضي به عقبةً

⁽١) في اشرح معصر ١٠١ ، ٢٣٩ ، ارفع معرجت (٢/ ٢٣٢) ، وهو أول ، والله بعثل أعدم

لمت وقيل: «وصف طاهر منضبط نحصل عقلًا من ترتيب الحكم عليه ما يَصلُحُ كونُهُ مقصودًا للشارع مِن حصولِ مصلحةٍ أو دفعِ مفسدةٍه. فإنْ كان خفيًا أو غير منضبطِ أعتبر ملازمه، وهو المطنة

منكى (وقيل) هو (وصفٌ ظاهرٌ مُصبطُ يحصُل عقلًا من تُرتب الحُكم عليه بن يُصلُحُ كونُه مقصودًا للشرعِ) ن شَد عه دنت حكه (من خُصول مصلحةِ، أو دَفِع معسدَةِ (١)

فإن كان) يوضف (حميًا، أو غير مُنصطِ عَبْر مُلارمُهُ) بدي هو طاهر مُنصطُ (وهو ططّة) أن به فكه يا عبد كالسند مصد بسلمه المراث عليها به خطّي في لاصل كنها بالداليف لاحالاتها لحسب لاشجاديا. والاحوال، والا مان، يقد له حصل للصله

لعشبة قوله (ما يصلح كونه مقصودًا ومن حصل مد ، سعباد هو حكم المحرج بدا عضل عملا مع مصلف سستى في سد ، بدر في ندور با وعرضه من لأوصاف من بعشبة ولا يعلم ولا يعلم من دلك حشو عليها المنع المدكر من خصول مصلحه و دفع معسدد، ولا يدم من دلك حشو هذه الأوصاف عن اشتها لها على جكمة

قوله (مِن حُصولِ مصلحةِ أو دفع/ مصدةٍ) الصلحةُ اللهُ أو سنّها، والمفسلةُ الألمُ أوسيهُ وكلّ منها دُنيويٌ وأُخزويٌ .

النج (وقد يحصلُ المقصودُ من شرع الحكم يقيناً أو طنّا كالبيع) جمس المعصودُ من لدعه ، هم عند الله (والقصاص) بحصر المعسودُ من شرعه وهو لا يرج عن عنن صدرال لمستعن عنه كار من تُعدين عنيه

يويه دريه (كالسفر - دح) مثال نصه عبر المصعد، ومثالًا مظلمًا التقي الوطاء الدياء بقياء السعاد الدحم الديب عليه وحوب المدواق الأصار حملاً السبب الكتاب حيل للدواج مها للقلبة

این به او هو الامرحارًا) حمل هما حکمه با لب ه حوات انقصاص علی علیه الایا جات ، محملها فی شاوعد العمه احمط المعرس، ولا سامه لأن شور المصادار با بدایا داد کا باید صل یکی به طرفتا بشانی

⁽۱) قال لأسان في الأحكام (۳ (۱۳۵)) و بأ خاجب في المحتصد (۲ (۲۳۹)) والمعتد في المرحد (۱ (۱۳۳)) والمعتد في المرحد (الربع) خبر أن لا المركد (۳ (۱۳۳)) المختصر الما خاجت (۲ (۲ (۲۳۹)) المرح المقتدار (۲ (۲۳۹))

۱۹ د در المستقد در الدن الماست في المصافح المدياة مدح في المان الدائمة الم المستهدات الماثلة المدافرة المستقد والمرافقة المستقد والمستقد والمستقد

لأول باعث خصال بمصورتين بدرع تبك وهو عن همة فيده كان دكر لصف وعرفه الأحكام (٢٢٨ / ٢٢٨) ومخطر بن عمامية (٢٠٤٤) لشرع بكوكت ١٤٤ (١٥٢)

لمائِل وقد يكون محتملاً سواة كحدِ الخمرِ، أو نفيُّه أرحح كنكام الإيسة للتوالُّدِ ، والأصحُّ جوازُ التعليلِ بالنالثِ والرابعِ كجوارِ القصرِ لَلْمترفِهِ .

البيري (وقديكونُ) خُصولُ المفصّود من شرح حكم اعْتَملًا) كاحبال سفامه (سواة كَخَدُ الحُمْرِ) فإن حصول متصود من شرعه وهم لاناحاً عن شرب والمتفاؤُهُ متساويانِ بتساوي الممتنعين عن شربها والمُقدمين علَّيه فيه يعهر. (أو) يكونُ (مفيَّةُ. تي ستاء سمصود من النبي سنيءَ" الساء عضاعل، ابي تنفي (أرجع) من حصَّا به (كيكاح الآيسة للتوالد) بدي هو المتصودُ من الكاح فإن انتفاءه في مكاجها أرحعُ من حصولِهِ .

(والأصعُّ جوارُ التعليل بالثانثِ والرابع) ٪ ب منصاد مساوي حصولُ

اللهيئية قوله (فإن الممتعين عنهُ أكثرُ من المقدمين عليه الان للدلب من حال لكلف أنه إذا علِم : أنه إذا فين فين ، كف عن بنس

قويه (قيها يطهر) تي لناء لا في نعس لاند سعد الاصلاح عنمها فهو نفرسي لا تحقيقي .

النخ) بنه به على ب النمي، كن يستعمل معديا قوله (من نفي شيء يستعثل لازناء

قوله (والأصعُّ حوارُ التعميلِ مالثالثِ والرُّ مع أي المقصود . . الح) فقصيتُهُ حوارً التعلم باخكمة، ومحمة إد الصنطب بفرينة قوله قبل: اقال كان الرصف حدياً . أو غير منضجلٍ ... النحه وإن كان محالِفًا لمَّا اقتضاهُ كلامُهُ في أوائر/ شروط العلة

علائبه والرحدُ من دلك مع ما مر أن حكمه إد عُلَق بها يكول دليلا ها (حُكمة

الله (كجوار القصر لِلمُترقِقِ) بطيرٌ بلدين قبيةً فكونًا أن دبيلا له كم صنع بن حاجب ١٠ و لمعني كحور الفصر لمن ذكر حثُّ اعتبر فيه السفر مع اللماء عشمه فيه طلم و شكاء و لحامع للمه وليل دلك النماء لمعصود وإليام

ه به الما لأوَّلُ والذي فيجورُ التعليلُ سها قطفًا) هذ منبدُ سحن الخلاف لمقدم في حوار النعسل باحكمه، الدهو بالسنة إن القويا بحوار النعليل سي إن يصبعت لأن تصاهر أن لكلام عنا ممرع عليه

٠٠٠٠٠ . نازل

⁽١) فال لأسبي في الأحكام (٣ ١٣٩) الاعتبال لأو لاباعث عن صحدالعلم بها عند القائد بالمرسلة ، و ما علما " ثرات ، إلى قال على و ما في على صحية التعمل بهي أفا كان ديك في حاد العلم الشادوي. علمه و ما م وصف في عالب صور حسر و لا فلاه (عصم)

١١) درين معكدي سافطاني ١١

⁽۲) عال به ارجمه الله بعدل، في اعتبقير الشبهي: (۲) (وولد تحصّل المصودُ من شرع حکم نف وجه دسم و عصاص ، وقد یکی انجمی ، ویما فساه یی کنید خیر ، وقد بكرد عن حج ليكام لأسه بعيده البود ولا شكر بدر والثالث ومد الداليع مصة العالمية إلى العاوض وقد أعبر وأن اللي نصل في يعلق الطوراء والسفر عصه السلعة وقد اعتبر وال سعى معن في النالث مدعها

لَمَانُكُ فَإِنَّ كَانَ قَائِمًا قَطْعًا فَقَالَتِ الْحَنْفَيةِ : ﴿ يُعْتَبَرُ ۗ ، وَالْأَصِحُ لَا يُعْتَبِرُ سُواءً كَانَ مَا لَا تَعْبُدُ فَيه كَلْحُوقِ نَسْبِ المُشْرِقِي بِالْمُغْرِينِ ، وَمَا فَيه نَعْدُرُ كَاسْتِبراءِ جَارِيةِ اشْتَرَاها بِالنَّهُمَا فِي الْمُجْلُسِ .

الناق (فإن كان) المقصود من شرع الحكم (فاتنا قطفا) في بعض الصور (فقالت الحنفية (: المعترا) بتصور أبه حمى بنب قد حكم و ما يديث عده كل سيقلهر. (والأصبح لا يُعترا) للقطع بالسائيد. (سَوَاهُ) في الاعتبار وعدمه (ما) أي خكم لدي (لا تعلّد فيه كلُخُوق بسب المشرقي بالمعربية) عدد الحنفية (، ويته قد من بروح بليد في مر و بالعاب فائت بولد للعالم، في ما مراجع بالمدافق من الدوح و وهو منافق المنافق المراجع في مدول بالموق وعرامه الله عند في المراجع المدافق المراجع في المراجع المنافق المعابرة والمائة في المراجع في مدول مصله وهي بدوج حتى نسب للحوق وعرامه المائيس المعابرة وقول . لا عاد بالمصلة مع علمه بالمناب فلا خُذاف

الْمُؤَيِّةُ قُولُهُ (يُعْتَبُر المُقصودُ فيه) أي في بعضِ الصُّورِ .

النبري (وَمَا) اى وَالْحُكُمُ لَذَى (فَيه تُعَلَّمُ كَامَتْرَاهِ حَارِيةِ اشْتَرَاهَا بَالِعُهَا) برخُو مَهُ (في المحلس) ثى تعسن السع عادقصودُ من استراء احبر به شده من وخويه وهو معرفةُ براءهِ وجِهه منه بلسبة قه باخهن بها- فالنَّ قفعه في هذه الصورة لانتفاه الجهل فيها قطعًا، وقلد اعبرهُ حدمهُ فيها بقدر حتى ينك فيها الاستبراءُ (أ). وغيرُهم لم يعتبره، وقال بالاستبراء فيها تعداكي في هشتراه من مراه لأن لاستبراء فيها تعداكي في هشتراه من

لْلَائِنَةُ قُولِهِ (لِرِجُلِ) متعلقٌ بـ (بائِعُها) . وقولُه (منهُ) متعلقٌ بـ (اشهراها) قوله (المسبُوقةُ) نحتٌ لِـ (معرِفةُه .

⁽¹⁾ اور سے یہ جو سا (۲) ۱۲۲۲

⁽۱) افواسع برحم سا (۲/ ۲۷۲-۲۷۶). (۲) فالله الديمة ، و شافعة ، الخيالية ، الأحكام (۲/ ۲۶۰) ، الخصير ابن الملجب (۲/ ۲۶)،

عشرج الكوكب (١٩١١)

⁽۱۱) افوانج الرحوب (۲۰) (۱۹۹۲

المنَّلُ والمناسبُ: ضروريٌّ، فحاجِيٌّ، فتحسيبيٌّ. والضروريُّ كحفظٍ الدين، فالنفس، فالعقل، فالنسب، فالمال، والعرص.

يَنَا ﴿ وَالْمُنَاسِمُ } من حيثُ شرعُ احْكَمْ لَهُ 'قَسَمُ' ﴿ (صروريُّ، فَحَاجِيٌّ، فَتَحِينِينَ) عَطَفَهُمَا بِ الفاء النِّقيد أنْ كُلًا منها دُون ما صدَّ في الرِّنم

(والضروريُّ) وهو ما نصلُ حاحةُ الله ي حد عصرو ه (كجفطِ الدين) المشروع لهُ فتلُ الكُف ، وغُدوبهُ بدعه إلى بدع. (فالنفس) أي حفظها المشروع به الفصاص ، (قالعقل) بي حققه بشروح به حد بشكر ، (فالبسب) أي حفظيه الشروع به حد برياء (فالمال) ي حفقه الشروع له حد سيرقه وحد

الللكيَّة قوله (دون ما قبله في الرُّنبةِ) أي بأعدا ما دماً عبيه عبد سعارض وقد اجتمعت أقسامُ المُناسِبِ في السفة - فنفقة سفس صرورته، و تروحه خاخيةً. والأقارب تحسينية .

ويُعبُّرُ عن الحاحي بـ اللصلحي اكم اصنع اليضاوي (٢)

الح) الكافُّ ف ستقصائيةً لأنَّ الكلياب المرده ها قوله (كحفظ الدين عصورةً فيها ذكرهُ.

قوله (وعقوبةُ الدعينَ إلى البذعِ) لأولى حملُها من تكمن الصروري (⁻⁻⁾ الأتي سياله في كلامه

📸 (والعِرض)(۱) أي حنصه شروع به حدُّ عدف وقد رادة عصف ي بصوفي 🍐 وعصله بـ ا نو و الله و بن أنه في أنية بنان وحصل گلا من لاربعه فيمة بدار عامه لافاده الذؤة بالمرفيلة في لوب

ليمنيه موله (المشروع لهُ حدُّ القدب) أي از المعدارُ لأنهُ الوحث في قدف عبر المحصل وفي لأبداء في معرض معتر فدف

مَوْلُهُ ﴿ إِشَارِةً إِلَىٰ أَنَّهُ فِي مُوتِيةِ الْمَالِيُّ قَالَ الْوَرِكُشِّيَّ: قَوَالظَّاهُرُ أَنَّ الأعراض تتفاوت فمنها ما هو مِن الكُليَّات وهو الأنسابُ وهو أرفعُ من الأموالِ فينُّ حَمْطِهَا تَارَةٌ بِشَحْرِيمِ الزِّنَاءِ وَتَاءَ سَحْرَتُ اللَّذِي لِللَّهِ إِنَّا وَتَاءَ سَحْرِتُ اللَّهِ لِ لأسياب وخريث لأبساب أعدةعني لأموال ومنهاما هواؤه يهاوهواما عدا لأستات (٣٠) - فقوله - الرمنها ما هو فأونها؛ أي ومن الأعراض ما هو فوق الكليات فهو دُول لأموال، لأقي اللهاكم عنه الصعب ال

⁽¹⁾ هند مو انتصاب الثاني من بقسيهات سامسيا الثلاثة ، وهو باعسار الفصود من شرع حكم ا وهر العباعق بلائه صام كيا ذكر الصف وعرم ١ للحصري؛ (١٦٠). «عنصر س اخدمت (۲ ۲۵۰) ، البحرة (۱۸/۵ ۲۲۲۲) ، اشرح الكوكبة (۱۹۹۶) .

⁽١) أي ق داليه ١٠٠٠ (سن : ١٥٤).

⁽۳) کیا معل امر کشی فی اسحرا (۱۹۰۵)

⁽١) عند المالكية والحنابلة ، وطأخري الشافعية ، ١ - ١٠ (١٧٨ ٢١٠ - ١٠٠٠). اشرح الكوكية (١٦٢/٤).

٢) هو سيبيان بن عبد عون بن عبد لكايد، بحم بدين، بطوق حبي، الهمة لأصوبي، متمس ووكان ميلغد صحد ق ال الأعلماد على السنة وله مصنفات كثيرة في فيونا ليبي أن مجلعير وصه الباط ديه مرحه في عبدس وعد هما يوفي سه ١٦٧هـ الشير ب الدهية ١٦٥٠

⁽۳) الشبق بيامع برزكتي (۲)

⁽¹⁾ ويدها , أنصا لسفيعي في أسر سردعن ترافي سمودا (١٧٨-١٧٨)

والحاحِي كالبيع فالإحارةِ. وقد يكون ضروريًا كالإحارةِ لتربيةِ الطفلِ. ومكمَّلُهُ كخيارِ المحلِسِ. والتحسينيُّ: عبرُ مُعارِضِ القواعدِ كسلبِ العبدِ أهلية الشهادةِ، والمعارِضُ كالكتابةِ.

الِيَّافِيُّ (وَيُلْخَقُ مِهِ) أَي بِالصرورِي لِيكون في الله (مُكَمِنَّهُ كَحَدُّ قَلِيلِ الْسَكِرِ) لِلَّ قليلُه بدعو إلى كثيره للعوال حقط العقل فأنالج في حقطه باللج من القدل والحَدُّ عليه كالكثير

(والحاجئ) وهو مرخمخ المه ولا تصلُ إلى حد عدم ه (كالبيع، قالإجازة) الشروعين تنمنك عجاج المه، ولا تُقدت بند به به ما حد عد شيءٌ من الضرورياتِ السابقةِ.

وعطف لإخارة إلى العامة لأن حاجه النها دان الحاجه أن لسع

(وقد يكونُ) حاجي في لأصل (صروريًا) في بعض الضو (كالإجارةِ لِتُرْبِيةِ الطِّفلِ) فِأَنْ مَنْكُ مُنْفَعَ فَنَهَا، وهي ترسلهُ، نَفَاتُ بَفُو لَهُ لُومُ تُشْرَعَ لإجارةُ-حَفَدُ نَفِسَ لَصَعَلَا

للاشة قوله (فإن ملك المتمعة فيها) أي في لإحارة فوله (جِعطُ نفس لطِمسٍ) فعل المغوث المي معوث حقطه لعوب ملك المعمة و عقرص بأبه قد مقوث المعمة ولا يموث حقط على الصفو بأن شوحد المتراع، أو من يُرتبه خعب، أو يُسَرَّر بولي تربيه، أو سشري به مه تُرتبه و وعدت بأن المرافظم أن هوات ملك المنعمة مطة لعوات حفظ بقس الطفل لو لم تشرع الإحارة، واعسار المطة لا يُؤثر فيه مع وجودها قواتُ المئية.

(والتحبيقُ) أن وهو ما سنحس عاده من عواحب به قسين (عيرُ معارِض القُوَاعِدِ تُعَلَّمُ اللهِ العَلِيةُ الشهادة) فإنَّهُ عَنْ عام الله إلا والمستحسن لله عاده يقصي مرفين عن هدر شصب الشريف المُواية .

(والممارش كالكِتابِة) وإنها غيرُ مُتاج إليها إذ لو مُبِعث ما فَمْ كَمها مُستحسه في بعدد بندس به بن ففُ لرفه من برق ، وهي خاوقة بدعدو «امساح سع بستحص بعض مايه بنعص حراء اداما تحصله لكاست في فوة بنيف بنيد لذات بعجد بنيسة (٢٠)

عاتبه قربه (اللُّيرم) أي بدي هم سنة لامر ماحقوق لأهلها على بشهود عليه

المن

⁽١) و لأحكم (٢/ ٢٤١)، فقرح العضف (٢/ ٢٤١)، فالبحر (٥/ ٢١١)، فقرح الكوكب، (١) و لا ٢١٥)، فقرح الكوكب، (١) و (١) (١) والمواتح (٢/ ٤٧١)

⁽۱) الأحكام (۲۱۱ مع مصد ۲۱ معره و ۱۳۱۱ مسع الكوكسة (۱۲ معره و ۱۳۱۱ مسع الكوكسة (۱۲ معره و ۱۳۱۱ مسع الكوكسة (۱۲ معرف الم

د ۱۲ و لاسکارد (۲ د ۲۶۱ وشرح سندها (ص ۱۳۹۱) وشرح مصدور ۱۳۱۱ وشرح د ۱۳۱۱ و لاسکارد (۲ د ۱۳۶۱) وشرح سندها (۲ د ۱۳۹۱)

CALL SHOWS CALL

⁽TIT 5) + ponto (T)

للنَّلْ ثُمُّ المناسبُ : إنْ اعتبُر بنَصِ أو إجماعٍ عِينُ الوصفِ في عينِ الحكمِ فالمؤثِّر،

النظى (ثمم المناسث) من حبث اعتبرة أفسام أن الأنه (إن اعتبر بنص أو إجماع عين المؤسف في عين الحكم فالمؤثر) أن سفهور بالنبرة ب عشر به مثل الأعت بالبطن: تعليل بقص الوصوء بمثل الدكر أن، فإنه مُستفاد من حديث النرمذي وعيره: امن مَشَ فَكَرَهُ فليتَوْشَاهُ أنّا

للهنئية قوله (شم/ المباسبُ مِن حيثُ اعتبارُهُ) أي وُحود وعدما أفسامُ أي اربعةً مُؤثَرُ، ومُلائمٌ، وعربتُ، ومُرسَلُ، وكنه ناقٍ في كلامه عولُه (عينُ لوصفِ في عين الحكم) المرادُ بعينِهِ نوعُهُ، لا شخصُهُ.

(١) هدا هو المسبب بالمستب ده هو المستبدات المستبر به دوها عن حمله السام دادي المائية.
 العرب دلالهي دائر من الالمستبدى (٢٨٦/٣) والمستبدل (١٦٦/٥) والأسكام (١٦٢/٣).
 المستبد إلى الحاجب (٢/٢٤٧) والمستبدى (٢١٢/٥) والمستبد (٢٤٢/٥).

(۲) هو مقبر ل وفاقا «المستصمن» (۲۸۲/۲) ، «التيمير» (۵/۵») ، ارفع الحاجب» (٤/ ۲۲۲)
 اشرح الكوكب» (٤/ ۲۷۸) .

(٣) حسب لأثيم في بعض يوضيه بمين ديدك على مدهب أحداد الأيمض بعضاء فله حسبه دائاتها المصل معينا، فالمحاسمة أنائها المممن سحر الكف وللطالحة الأصابح وجوابيها، قاله المالكية والأصابح وجوابيها، قاله المالكية والمداية (١/٩/١) والمنتية (١/٩/١) والمنتية (١/٩/١) والمنتية (١/٩/١) .

(2) وهو حديث صحبح سن حاحة في كان عبده، منائد عند لمنل بحر الواحد،
 وقالت الحتمة: لا يجب فيها تعمُّ به الطوئة،

اليغ ومثالُ الاعشار بالإجماع تعسُ ولاية لمان عن لصعر بالصعر فيه محمَّ صه

عثية

٠٠٠٠٠٠ نيا

م ثابها المدن عن الرائعة عد صبحت و الرائد عالم ميل و هذا الم المعلمة الال المحلمة الاسترائد في المحلمة الله المحلمة في المحلمة على المحلمة و المحلمة و المحلمة و المحلمة و المحلمة و المحلمة و المحلمة المحلم

ثالثها ؛ هذم مقل كبار الصحابة لا يضرُّ الحديث، ولا يشدعُ في صحيح حق وقو ثالا فيها يُمثّلُ وجُورَمُ، كم من حديث صحيح لم يعلَّع هليه خضلًا هم مقله كبارُ الصحابة ضهم حديد، والمستدان المحديث المحداد في مرات الحدد، وحديث أن المحداد ولا الاستدان، وهيرهما

و لكمها الأحدد في بيان فالأسكامة الشرعية ولأن الله الايستعيام الملقى وعندان الساب الله الله من المراجعية المراجعية

حاسها الدرى الدراه بشرة دوني لقاعها عير صححه داده عدد الا 12 الا 12 الدري الطابعين حدد الا 12 الا 12 الطابعين حدد الا 12 الا 12

مادسها دعوی - حدیث لکوره حا حدل عموم سوی ما صحیح لانا با حسه م یکس علی هدر عاعده دی شمل عمار و لا شکل با بحل عمیها و بعیها عم ماند لانا با حبیده ها خرم راحدیث عصفیت ویُعدنه علی برای کم بی سم (عارده ۱۹۰۱)، فکمت

يفش نصحف دو بدان مصحبح؟ و بدي آرده آن عموم بدي وعده نما يدكّ و البردوي في آصد به دوس بما آن حد الأحد الرد نسبه المديد مرشح من مرجعات عند بما صراعر الاحد الأعد المرد نسبه الى داهد احديث لا يصح نصعه عمد ما بنوى على فرص صحبي والا حديث الشرد مشهور وبيس باحدد والهديمان عمد واحل

الين (وإن لم يكتبر) عين الوصف في على حكم العاد (مهم) في النص و لاحل (الله) اعتبر (وترقيب الحكم على وقفه) في المصد حلت الله حكم العاد (ولو) في الاعتبار المعتبر حلمه في حليله) في حلل الاعتبار المعتبر حلمه في حليله) في حليل المحكم المحتبر كي الله المدال في المعارف المحكم المحتبر المحكم المحتبر المحتبر المحكم المحتبر المحكم المحتبر المحتبر

لطنبه قوله (كذلك) بي معن ، حمل ، حمل محمل سنب باحد لافساء شلاله بالمعن ، لاحمل ما يا بعد بالمداولة حسد سنمي حرب لا أملاس كم ذكرة لعضدً⁽¹⁾ ثبغا لامن الخاجب، قوله (الأولى) أي كلّ مِن القسمين أول في برسب حكم علمه من مدت ، والاول ول ما من شي لاما لإجام في العلم الكثر محدًوزامنه في المعدّول.

(١) قال الإمامُ في «المحصول»(٥/ ٢٦٦)، والأحدي في «الأحكام»(٢٤٧/٣) «هذا متفق عن ف، ه به يه المقايسين»، ولكن وقد أنظف قتل الإمر الماجب، فقال في اشرح المحتصر» (٢/ ٣٤٧) «وال كان هاست علائمًا فقد صوح الإمام والمرالي يقبوله، وقد ذكر أنه مروي عن الشائعي ومالك، وعلام عجد، به مرده به .

البينية أولها رقداعكم في حسن لولانه حيث علم في ولايه مان المرجمع كي تقدم ومثالُ لثاني ي اعتداً عمل في نعب وقد عمر حسل في نعس تعليل جوادٍ اجمع ياحصر حاله للصواعي الفولي بها ياعرج وقد اعتُر جنه في الحوادِ في السفرِ بالإجماع .

اللَّذِيةِ قُولُه (في جنسِ الولايَةِ) أي لأنَّهُ جامعٌ لِولايَةِ النَّكَاحِ وَوِلايَةِ مِنْ قُولُهُ (حيث اعتُبرَ. . المنح) بيانٌ لاعتبار الصِفر في جنسِ الولايَةِ بدَاهم دُنْ الإجماعِ على اعتبارِهِ في ولايَةِ المَالِ إجماعٌ على اعتبارِهِ في جِنسٍ 'وِلايةِ كَمْ فَاللَّهُ السَّمَادُ التَفْتَازَانِ (1).

قوله (باخرح) ك أن يقول لا يقل عفية (حَلَثُ لنب معة كنظرية السابق واللاحق.

قوله (وقد اعتُر جنشه الع) حن عنُ حرحُ لسفر في حور حمع فيه بالاهماج في فال المعتبر بي "أل لأن لاهماع عن اعسار دنك إهماعُ عن عشار حسن حرج في حوار حمع في السفر ، فحار حمعُ بالمفر محرج

⁽٣) عدد في الساح المحتفد (١٠ ٢٤٣ الوال المسال في اعتباد الحكم) لا يهيا [أي نقعي أو الحرام المحتمد] المراب المعني أو إيماع اعتباد عينه المحدد المحتمد المحتمد

⁽۱) حیاسا عقها، فی حود همه فی خصاطل مدهای ، فایان حداً امر کا یتحده فاده ، فایه حماس و لایمه منهم حراسه بین و اللها عقاب شالی فراس مدر و الله عام حود الافی حربه عظر شروع مدکوره فی عمله ، ویاه اختیام و ساکه و سامیه واحدالله فشرح سالم ۱۹۵۰ کاراناته با بی ۲۱۲ و ۱۳۱۲ کاراناته با بی ۲۱ ۲۱ ۲

⁽۱) حاب بعد نظار برعل اسرح بعصدا ۱۹۶۳

⁽٣) خاشية بالمد العاراي على اشرح المصدر (٣)

السري ومولَّه (عالاجماع) أي عند، وعند كثر العدي، والأفنية خلاف للتُصهير . فلو عبر بـ ١ النص ٤ كان أول .

ومثالُ الثالث أن عدا أحد في العبلي، وقد اعتُبر الجنسُ في الحنس ' بعداً الفصاصي في تسي مشتمي ما مسي العمد العُدوان حيثُ ثبت معةً وقد اعتُر جنسُهُ في جنس القصاص حيث اعتبر في القتل ممُحدَّد بالإحماع (*)

لعشبة فوله (وقد اعتُر حسُّهُ) أن تسن تعلمُ عده بالالهُ حسن حامعُ للسن بالمثقل وللقتل بالمحذدِ.

فوله (وفي حسن القصاص) ر فيه حسن بتنصاص في عبل بمجدد والمثقل وفدادكاء بكرامل حكياه باصف حاسا عالله وفريله ومتوسطه فاحسل لعالي بملكم خاص هو حكم، واحص منه الوجوت ملاه، لم وجُوبُ العِباده. تم ، حاث عصلاه ثم لك به ، وحسن بعاني توصف الحاص كوله وصله لناط به حكمًا. وأحص منه ساسةً. لم الصبحة مصرورية، ثم حفظ ينفس وهكد ومعيوة با يص خاصل باعبار حصوص الوصف في حصوص حكم لكثره ما به الاشتراك افدي من نظلُ خاصل باعسار العموم في كان الأشهر لذافيه باحسن السافل فهو أقوى طاء ودوية ما كان الاشتراك فيه بالتوسط، ثم ما كان الاشتران فيه بالعالي

الديج (وإن لم يُعتَمر) ي أست (فإن دَلُ لللبُرُ عِن العاته فلا يُعلَلُ به) كه في مواقعه لمنك ، المنك ، قال حالة تُساسَلُ شكفه المدد العدوم بدين به فول الأعدى د يسهن عنه يدل لمال في شهود يدرج

للينية فويه (وإن لم يُعتر) بن لا نبص، ولا احمج، ولا ترسب حكم عن وقعه

ا فالله (فإن دَلُ الدليلُ على إلغاله فلا يُعللُ به) ويُسمى ما « تعريب، * كي دکرہ کے ج بعد، ویسٹ کہ مع جعل بصف یہ فینے بیٹانس ہو المنقول، لا ما اقتصاء كلاة العصد " العد لاس حاجب من أنه فسيم للاثم، والعريب بمعسين حديبي، ومِن أنَّ الثلاثة أقسامُ المُرسَل.

علته فوله (فإنَّ حالةً) إلى من طبعوله الصوم وسهولة الاعباق علمه يُناسبُ الكلمير ابتداة بالصوم . فالوصف اللعن حاله كيا أشار إليه بمدٍّ . وبحور أن يكوب موقعه

١١) على بعدي، عن مسروغية جمع في بعوقة والمردعة، والجملي في عيرهما وأحارة حياهبرا وصعم حسم المقداية (١٤٣/١) ، الشرح الكبير (١٤٨/١) ، المعنى المحتاج! 1277 F July 1

⁽T) (I) (I) (T)

⁽١) هَلَا هُوَ النَّاسِيةِ اللَّهُيُّ أَيْ مَنْدَ عَمَدًا لَا عِنْهُ مَنْدُ دَوْدُ وَفِقَ فِي الْمُسَوِّقِ الأحكام، (٢/ ٢٤٧) . ، ير حجب إلى انحص الم ١٩٤١ و بعصد مدر إلى شرحه

⁽٢) على هو لللعن كيافي الأحكام ١٤٤٩/٢)، واللبتصعراد ٢٠٠٤، المحصور، (٥ ١٠٦٥). والبعر ١٥/٥/٥) والعريب أدكرُ إن شاء الله ثمن بعد صو

⁽٢) عبادتُه في اشرع للخصرة (٢٤٣/٢) او بدست بعب بندع المعاهدة الأو ومالاتم و وغريب والرمثل ١٠٠ وإن أشدًا. ساسه] لا ميانًا اي سف و يرحن من بديب المتكم على وفقية فقط ، فذلك لا يُخلوا إما أن _ مصي ، حرج عد عد في حس حكم او حد في عن حكم ، و حب في حس حكم ، و لا ، فيان بالم اللائد ، و يا دالم الله العرب وأماعد المعد الاسطان والهاياء والإنترنيب عكدعل ولليه فهوا مرسل والمعطايل فا عدم رسادًا وال مام يعد دو كان مصدًا بن ملاك بد فيد عبد عبد لي حس حكم و حمله في عين الحكم، أو حسم في حسن خكم، وأن مام يعدد مه بنك وهو العربية الله فكر شملاف لأمينه شلاق في بقلها عنا بشارع هنا ا

ينشيه وأنى قباه بديك قبل به بعد يا حرج من عبية "ماء أنمه بمدهب مايك (وهو التحييرُ من لإعتاق والصوم والإطعام) ؟ فقال بو فنحا هد أناب سهل عليه أن يطأ كُل بوم ويُعتِق رقبةً، ولكن حملتُه على أصيبٍ لأمور علا

أبيري وفدأفتي نجبي سأنحبى لمعربي ملك حامع في بهار رمصاب نصوم شهوس متتابعين نظرًا إلى ذلك (١١) ، لكن الشارعُ ألغاهُ بإيجابِهِ الإعتاق ابتداة مِن عير تفرم بين ميكِ وغيرو. ويُستى هذا القِسمُ ١ الغريب (١) لمُعروعن الاعتبار

لخشبه قوله (يحين س يجيي لمعربي)" هم من صحاب لامام مانت ، ودن مام الع الأندلس، والمُلِكُ الذي أفتاءُ هو صاحبُها، واسمُه عند الرحمن بن احكم الأموي المعروف بالمرتصي (١)

١١ در يدي واستميلي " در در در در در يور الدر عيمه، وقبع ف الديان الإلك الأخوال وتُقبوضها للب يعيُّر الأخوال وثيرونا غرف منت من سبيع العلياء لا تحصُّق الثلثةُ للملوكِ اعتواهب، وظَّوا أن كلُّ ما يُعتون يوفهو تحريف بين حهتهم بالرأي، ومثنه في المحصول (٦٦٣/١)

١٧٠ بو نسي ۽ منم نے سو أن ديديت لها نے دا ديدي ل الأخلاف ٣ ١٤١٠ - يادي ك إلى الله المصوفي المصوفين المكتواني بال يظهر اهتبارٌ عينه في حسن ذلك الحكم في أصد الم المنه المال حسم في على دعم الحكم، ولا حبيه في جبيه ، ولا ذلَّ على كوبه عبد عني ، لا حاج . لا عبد حه ؛ لا يبيه ، وذلك كمعنى الإسكار فإنه يناسب غريم بناول السدار السياسي عبدان مان للجرالم ل حد ور عليا درا مال حد ديا جيروولا جي ل جيم ولا هرم علم لد فدان بنفاء للصوص والدامر عان لأنتك الميدان كون ممد اللصل بقيد وهو صاحب للا بنا الراسية في المجتبون الداكات الاستطفى (٢٠ ١٩٩٨) والألحاء (+ 1 - 4) ... (1) ... (1) ... (1) ... (1) ... (1)

⁽٣) هما علي بن علي بن الله النسيء ما لأهب الأندسي، عاطبي، به عمله العلمة ، في عي ماعت عوض إلا سياحه صل في مني مه فرا و عن إلا در الجيد الله منطور عن مايك وعادت ليه الألفليني إليه بمد فيسق بن دينش، وانتهن السلطان والمامةً بن . به ، و كان حس بر ي ، عات بدعوة، وحالف مالكُنْ في مسائل، وكان يقال له: عاقل الأندس، مات سنة ٢٣٦هـ. ١ سهديسه (14-/1)+, -- 1

⁽³⁾ هو عدال جرار الحك براضاء لأندي، يا عصاف الماميون بيان لأيماس، وتديع بعد ودد بيه سنه ١٠٠ كاهد بعرضه و جديد الله المدلت إن فرضه ، و بني المساحد في الأساس، واحد السكة بقرطة، وضرب الدراهم باسبه، وبظم الحبش والسكت من لأحمحه والعُلبد، وكان عالي الهمة كثير المفزوات، مطلعًا على علوم الشراعه، مات سه ١٢٨هـ بدعة الأعلامة للركل (٣٠٥ ١٠٠)

١١) بند نصل بدسو في إل احتشبته ١١ -١٥٣ على حفا فتوى نجي س عبي هنا

النائل وإلاَّ فهو المرسَلُ.

اللَّجِ (وإلا) أي وإن له بدُل بدلل عني إنعانه كي له بدُلَ عن اعتباره (فهؤ المُرسُّل) الإرسالة أي إصلافه عني بدُل عني عتباره أو العالم، وتُعدُّ عنه بـ المصالح المرسلة ، ويد الاستصلاح ».

لخشبه قوله (وإلاً) أي وإن لم يلى قوله: فهو المرسلُ) محمه لمحرب فيه خلاف لأن بدا عُلِم عشارٌ عب في جنس الحكم أو غكيهِ ، أو جنسِه في جنس الحكم ، وإلاً قهو مُردودً اتفاقًا كها ذكرهُ العصدُّ تبعًا لابن الحاجب (

(۱) شرح العصد عن العصد ال العامل (۱)

وقد قَيلَهُ الإمام (مالكُ (١) مُطلَقًا) (١) وعلية للمصلحة حتى حور صرب التّهم بالسرقة ليقر (١) ، وعورض بأنه قد يكونُ بريئًا وتؤك الضّرب للنيب أهونُ مِن ضرب بريء .

(وكاد إمامُ الحرمين يُوفقُهُ مع مُداتِهِ عليه بالنكبِرِ) أي له ب من من فنه و: يُوافِقهُ (٢).

للنبه قوله (أي قراب مِن مُوافقته) بن من جهه أن كُلا منهم عند عصابح أياسته وهي ما لم بعديه عند عندا عبرة وهي ما لم بعديه من سرح عندا و لا العاؤه، لأ أن ماء خرمن قدما عبرة منها بكه به مشبهة لم عُديه اعتبا لا شرعا ، ومالك ، تُقالد به أو بدي أبكرة المام الحرمين عليه هو عدم التقييل.

١٩٠ لأعصاء بنياض ٢٥ ١٠٤١٠١١ ع سمح بلدافي فاص ١٤٤٦

(7) قرله المصدر را می با دریک علی صدیده دو کارت فی مدید عبوم نصی م اصلامه در سر کندنگ کی عقال فی سال دیگ به بادیا اینکار محمد انصاف تدخی احمده عدیدی وقع جدد عضایات در اینکا عبر دایکه فی کاره چیا بط نصاحه (ص) (۲۹۱-۲۹۱)

(٣) تم الشارع في عزو هذه السالة لمالك الإمام بدي في المستمر ١١٠ (١٤٠) يكي في هد بدر توخ تسائل ، قال الفوقهر اسائل في المسرد و تدري الدي ١١٥ (١٤٠) المائل ساله الواقع المسرد و تدري بالمسرد و تدري المسرد و تدري المسرد و تدري بالمسرد و تدري بالمسرد و تدري بالمسرد بدر المسرد و تدري بالمستم بالمستمر المسرد و تدري مسرد و تدري بالمستم بالمستمر بالمسرد و تدري بالمستمر المستمر بالمستمر ب

مح بشدیدو الإنک عن مایت ف دسته

لدَّنْ وردَّه الأكثرُ مطلقًا؛ وقومٌ في العباداتِ، وليس منه مصلحةٌ ضروريةٌ كليةٌ قطعيةٌ، واشترطها العزالي للقطع بالقولِ به، قال: ﴿والطنُّ القريبُ من القطع كالقطعِ».

البري (ورقةُ الأكثرُ) من بعدي، (مُصْنَفُ) بعده بديد على حد د

(و) ده (قوم في العادت أن لابه لا يقد حمد مستصبحه بحااف عد ها كالبيع والحد .

(وَلَيْسَ مِنهُ مَصِيحَةً صَرَورِيةً كَلَيْهُ فَطَعِيةً ﴾ ﴿ بِ مِنْ مِنْ مِنْ مِنْ مِنْ مِنْ هِا فَهِي خُقُّ لَطَعًا

عاشيه فوله (وليس منة) في من الدائد الله الذي عن ذلَّ بدليلٌ على اعتبارها الدليلُ هو : أنَّ جِفط الكُلْنِ أهمُّ في بطر الشرع من حفظ الحرَّثي.

(1) ثيم المستث، رحم الله بعيل في عرو ردّ المستجه المرسة إن الآك الأصدي في الأحدام المستج المرسة إن الآك الأصدي في الأحد المستج الدين الله المستج الدين الله المستج المستح المستح

(٢) كد دد . . كسي في اليسرة (٢١٩/٥) ولم يعزه إلى أحد.

النظ (واشتراطها الغزائي للقطع بالقولي بوء لا لأصل القولي بها فيضلها منه مع عصم منهود، قال المراد المراد القرائم من القطع كالمعم ديا مناه مي كله المد سن المسرى المستدر في حراد المؤدي بن فال أن معهد و فعم أو ص طاوريا من المتعم المراد المراد المساعدة المستمن المتال بداس وعيا أهوا وبالمهم إن وراد من المناه غير الترس فيجوز رميهم لجفط الوراد المناه عبر الترس فيجوز رميهم لجفط الوراد المناه المناه عبر الترس فيجوز رميهم لجفط الوراد المناه الترس فيجوز رميهم لجفط الوراد المناه الترس في المناه الترس في ا

.... بى

المحلاف مي قبل فتعد دا مع الشيمين، فإنا فيجها بسر صاء الدوا في المقس السيمين من السيمة في المجر النجاء النافي، فإن لجائها بسر كُلد في المعيف لكن المدد، أمن عبد سال في حالت لا لا عقم الأيض ها فيات في القطع بالسيفيافية السيمين فلا حداً الدمي في هذه الطو الثلاث، إن ألاع في الشابية لأن الدالية لا فين ها في كاح في ذلك؟ أ

للنه فرله (واشترطها بعرالي) ي شبرط نبث لأمو الثلاثه في الصنحة فوله (فِهِ) أي بالمُرسل.

قوله (فَجَعَلُها مِنهُ الله) أي وسع قول عبره الله ما در بدليلُ على العسره، ولريدًا بالله على بدليل العاص

وتوله (استأصلو المسلمين) اي احاصرين، ومن بديك لإقسم، وعليه عشل كلائه بعد كتوبه ١ (حفظ بافي الأمة) وكور لاحد بطاهر دلك لآل ستصال النعص قد يستدعي استنصاب خمج

ا السختي . ١ ٢٠) . د يحده . ١٩ الا عام يحدي الا ١٩ المحادة الا المحدد الله المحدد المحدد الله المحدد الله المحدد المحد

1

THE REAL PROPERTY.

مَسْأَلَة : [فيها تنخرمُ به المناسبةُ]

المُاسةُ تبحرهُ : عند المفسدو بدرة حكم الرحجة عن مصلحه (أو مساويةً)(١) لها . (حلافا للإمام) الراري (١٠ الد مسلم مع فعته عن التفاع الحكم ، فهو عبدةُ لُوحود المابع ، وعلى ١٠ ـ ١٠ بند السعى

مسألة : المُنَاسَبَةُ تُنخرمُ بِمفسَدَةٍ

مثالمًا: مساهرٌ سبك الطريق البعبد لا لغرضي لعير القصر لم يقصِر على Year " . I'm mome o to - we we as a moment o to short of an القريب [الذي لا قصر فيه](1) لا لِعرصِ لعير القصر حتى كأنه حصر قصده في تركير ويعتين من الرباعية

ل له المع بالموافقة على متفاء الحُكم، له سنة على إلى حامل للصي للرحع بال أراهد الوصف هن سني فيه مع ديك ماسيه ، ما لا مع الأساق بين ذلك

(1) اتعق الأصوبور، عن أن لناسم إذا عُورِص، بها ينكُ عن انتفاء الصلحة فهو قادح بهم، الكبيد حمد من مد من من الله على من د مدمة أه قدات مصلحة تساوي الصمحة أو - حج I describe to form the the the the second of the first second of the sec المحيدة ود والمصور و ١٠٠١ و وكروا مرود والإيام (١٩٥٥)، الرام الحاجب (۲۲۹/۱) ، الشرح (اكوكب (۱۷۲/۱).

(17) - 174/0) - May (0/AFF-FVF)

(٣) كم إن ١ . وصده (١/ ٩٩٤)، والمفتي المعتاجة (١/ ٣٩٥)، والحكمة المعتاجة (٢٣٧/٢).

(1) مايين معكوفين ساقط من ١٦٠

(٥) ولنَّا قال في حاية الوصول (ص: ١٢٥) بعد ذكر المنسين: الفاغُلُفُ عضيَّ؛

ين السادسُ ؛ الشبةُ : مُرِلَّةُ مِن الماسب والطرو

و الساديل عن مسالك أعدد داكسي باشد ودويت بد تعول عويد (الشيهُ مُبرَلة بين الساسب والطرَّد) إن دو ميرية بن مسبهي ، فأنه أشيه العدد من حت به در مست وبدال واشه ماست بالديام وحث بين شارع في حييه ديده ده لأعاثه في عصاء " م شهاده "

الدنية السادس من مسالك الجلَّة : ما يُسمى داسم

قوله (كالوصّف فيه) أي كالوصّف الكائن فيها يُسمى بالشه ب هد روحت وهم العلم للسمى مشها الصادراعية الله أن الداياتيمة مشعث الدائل على العديَّة فهو أصم مضَّمَع في سنة عالى الدماء في الدام عنه فهو وصيب للتعلى السبه أدفرا بالمعلى لأدن لا بدنه من مشبه ومبيله به لكون هو بيهها، وبالمعني لثاني هو المشه.

(1) احتلف العدياء في حواز تولية الرأة التشاء على ثلاثة طاهب، حدف الأخر عصد وقد الْمُالِكِيةَ ، وَالشَّافِعِيةِ وَاخْتَابِلُهُ ؟ تَابِيهِا : يُجِورُ مِطْلَقًا ، فَأَنَّهِ لَنِي حَر عند ي منحه حور في خير الحصوف قاله الحصية القطايةة (١٣٢/٤)، حاسب مصاحر الله ١٠٢٤ والمعين المصبح (١١١/١٢)، اللمي ١٣٠٠٠٠

٧٠ منه رة على أربعة أنواع ، الأوَّلُ: الشهادة على الرباء لا عمر فيه لا الله حريا هم الثالي: الشهادة عن ما لا يطلعُ عليه إلا الساء ، عب مهدد ... و مده حمد عمد الثالث: الشهادةُ على الأموال وما يؤول إليها، عس فها سهده علم وحد وده الرابع سيد نے مدات أن وعد باعات حداف عقد ب وجي جدود المتصاصي فأشمس فيه الأسهادة باحبان وقابه حياها أأو أأي هي قطا وجاداته يقعي فيهيها رجل وامرأشان.

السوي ما سد المعديات كالكام ، والعامل منا ليه ديب الاطعواف عن مدهين م لا و الأنكاب الدامليان بالساء، في العليان الدائلي المعرفية المهادي والحي وم در ، دید جنب ، شعبی و شوای، (سیدی ۱۹۳۶) و ۱۹۳۱ و احتیه A 1876 Mary Property (188) (188) State of the Control of the Contr

لئٹ

ينه قال المصيفُ ؛ فوقد تكاثر التشاخر في بعريف هذه الدرَّة ولم حد لأحد بعريف صحيحًا فيها! .

طنتية فراله (المعرف بقوله: الشبه الع) بنه به عن با تعرف هو انشبه بمعنى الوصف بدى نشمر عنبه بسبت لا شبه بمعنى بسبت وكان الأول أن يقول: المعرف بيا تضمُّهُ قولُه: «الشبه . . . الغ» الأنّ لفظ «الشبه» ليس من التعريف .

قوله (بين المناسب والطرد) عثر كإمام الحرمين(١) وغيرو(١) بـ الطروه ، وعبر الأمدى " وعد حس ، بإد الطرد للا الداد الله عد الداد الله عد الداد الله عد المناسبة عد الوصف الطرد للا الداد الله يُوقع في أبس. . الله عد الوصف وعل المسلك يُوقع في أبس. .

إلى وقال القاضي: "هو المناسئُ بالتَّع، ولا بُصارُ إليه مع إمكانِ قباسِ العلة إجماعًا، فإنَّ تعلَّر قال الشافعي: احجة، وقال الصبرفي والشيرازي: المردودُ،

وأعلاه قياسُ غلبةِ الأشاءِ في الحكم والصعةِ ،

یچ (وقال الفاضي) به یک سافلان ۱ (هو الماستُ بالشع اکامها و لائمه ط اینه ف په فاس باسته ان سفته این عاده بخلاف بیاست باید یا کالاسک. ایک مه حدم ۱

(ولا يُصارُ إليه) بانه عند إلى قامه (مع إمكان قياسِ الْجَلَةِ) الشمال على ماست بالداب بالله ماست بالداب بالله على ماست بالداب بالله على ماست بالله بالله وقال الشاهيم الله ماسة (حُجَةً) عدا مسهم بالماسبة (11) ، (وقالَ) أبو بكر (الصَيْرُفِيكَها، و) أبو المحال الشاري المراري المردودًا نظرًا إلشهم بالطّرود (11) .

(وأغلامًا) عن سدل بحجه (قياش علمة الأشباه في الحكم والصفق) وهو حاق فرح شردد سن صدن باحدهما بعالمه شهة به في خكم والصفه على شبهه بالأخرافيها

بعثيه في به (وأغلاء قياسُ عبية/ الأشاه) جعبة بوعا من قاس لشه [الدي من منالك عبية رافع من قاسم لله و الشهر بال حاصلة عبير في مسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابقة المس

⁽١) الرهادة لإمام الخرمين (١/ ٥٣)

⁽٢) كلامام في المحصول (٥/ ٢٠٢) ، واليصاوي في المهاج، (ص 102)

⁽٣) ، لأحكام الكرَّمدي (٢/ ٢٥٨).

^(\$) كان الخاجب في «المختصر» (٢/ ٣٤٤) ، والعضد في «شرح المختصر» (٢/ ٢٥٥)

⁽٥) وبه دار عصف ها في ((باع ٢٦) و حدره أيضًا شيخ الإسلام في ابت لأصول وف حه (ص ١٥٥)

⁽¹⁾ ويعث أهامع للعرافي (٢) (١)

⁽۱) ويا دار سالك د سالغه د حالله (المحقول: ۲۰۳)، د سيره (۱۳۹ المرح

⁽¹⁾ ويدون بصد حمد المدامه (1) \$723,6 سم يه الحر \$633,9 الميمالص (1)

⁽T) 11- -- -- -- (T)

الِيِّنِيُّ مِثَالَةً : إلحَاقُ العِبِدِ بِالمَالَ فِي إيجابِ القيمةِ مِنسه بِالعَلْةِ مَا بِلغت لأنّ شبهه بالمال في الحكم والصغة أكثرُ مِن شبهِهِ بالخُرِّ فيهياً(١).

للهشية وحالف أيضا في الأحاق فجعل إحاق الفيد ناجر شبه منه بالمال!" . ولا يجعي أن شبه الوصف بمناسس لا أباق شبهة بالصرفي بصرافي فعل الصلف أقعدُ لكن يرد علمه ب على فناس شبه تصنيا ما لهُ فيان، حد كلامه صله مع معارضه صور حربه معد حاسا بالرسك منهدة بالأمل محادك لألمام قوله (الغالب) صعةً لـ «أحدِهما» أي بأحدهما الذي يعلَثُ شبة الفرع بو.

النج (ثم) القاسُ (الصُّورِي) كتاس حير عن أعدا، حمد في عدد وحوب اركه أستبه نصوي سهي (وقال الإمامُ) ددي ١٠ لمُعترُ) في فياس الشمه لكان صحيح الحُصولُ المشاميةِ من بنسم الِعلَّةِ الحكيم، أو مُستدرِمِها) ٥. وعبارتُه : افيها يظنُّ كونُّهُ جلَّة الحكم أو مستلزمًا لها سواةً كانَّ ذلك في الصورةِ أم في الحكم الما

لذبه بوله (ثم القياسُ الصوري) أي فياسُ بشبه في عبورة وعبلُ بائشه الصوري ابن عليَّة (٣٠ كما قالهُ في المخصولِ (٤٠ ونقل من مرها وعن، ١٠٠٠ الشافعي لا يتول به ، وهو كديك وال فال به بقص أصحابه في صورٍ ! منها عن الاصلح حاق هره بوحشة في التحريم بالإنسية (١٠٠ م...

⁽١) جمع هو عند دال في هد ندي لا يناع فيمه دنه حد فيمه ، ، يكنهم حيفر في ندي سام فلمه دیه څر و د بد علیه علی مدهان، لأبران فله فیلمه، باله حمهدر استانی الاسلم له دیه خر د بن ينعمل عنها ديد ؟ د غشاه بر هي ، قاية احتقاد ١٥٠ ينه (٥١ ت. ١٨٥) , أحاشية يسترفي (١٤ ٢٣٩)، ١٠ بنجمه (١١ ٢٥)، للمني ١١١ ٢٦١، ١٥٥)

⁽۲) دل م المصدور ۲۱ ۱۹۵۵ (۲۵۰ سالي في الحاشيمة (۲ ۱۹۵۵) لمده و الكر ما مشي عليه الشارخ هو المو في ما مسي عليه العمهاء من إحاق العبد في تصليان بالأموانا؟

⁽¹⁾ أجمع المسلمون على بران علمه مستدمر حس يربوب، وحمل لأعاب واستعهد فلمها لاركاة فيها سواء كاتب سائمةً أم معلوفة ، وكذا حمد د عد عده معلى وحرب على م متها التنجارة وجوع هده وحبية في الملونة طول بعاء والناء ويكبهم حمد في حين الساعة أني عشيها للسديقة مسائية دراجها عل مدهن الأبدها الأنجب الأبع حيف الكانبي المنذ د ياسادند الإنابادية المدينة المدينة (١٠١٠). الماشية للمسوفي (١٩٥٠) والمعلى للعالج (١٩٥٠) لعلي (١٩٥٠) والمعلى للعالج ()

⁽١٤) لمحصول کاماء عراق (١٤)

۲۶) هم اسهاعدم بال با الله بال سهم الأسدن الوالمود بهدى، يو يسر المعروف بالل عُندًا ، وهي مد وي يكراً الا يسبب الهوا، والفلوا على حلالمه و ووليده والمعمدة ه مانته . د کان ورغا بکتا شپاه معم رغاله علمها، وسيد عملتان ادي صدفات النظاري. نافي بن عُيه سنة ١٩٥ هـ (التهديب الموادي - ١٣١

⁽١٤) عبارية ، حياته بعني في التحقيق (١٥٥ ع) . وعن س عبية اليه كان يعب النبه في نصو د کار خیسه بناسه ای مصلادین جیسه لأون از عدد نوخوس)

⁽١٥) كم في العياس ٢١١). اعمل مصحح (١٤ -١٠١١) لكنه مصحح (١٥)

وهو أنْ يوجَدْ الحكمُ عند وجودِ وصفي ويتعدمُ هند عديه.

(السابعُ) مِن مسالِكِ العِلْةِ : (الدُّورَانُ

وهو أن يوحد لحُكمُ عندوحودِ وصفيه وينعدم عنا عدمه قبو : الا يُقيدُ) للحصير صدف بالراد معيده جرداء عدما بالرابصة احاكم والسي علمة

السابعُ مِن مسالِكِ العِلْمِ : الدُّورِانُ ، تحاشية

سهدُ لاسبي * و س حاجب "ا الله دوالعكس،

قوله (ويُنعَدِمُ) لحنّ ، إذ لا علاج ولا تأثيرَ . ولو قال كفيره الله ، وبعده، لسلِمَ من ذلك ثول الا يُشيدُه، هو همتازُ الأمدي^(٥) والغزبُ^{1 .} واس الحاجب ^(٧) ، وغيرهم ^(٨) .

قوله (فإنهًا دائرةً مُعَةً) يعني مع إسكارِ المسكر وإن كان صعيرُ الصرَّ، بعدةً عائدًا إلى المسكرِ؟، وتوضيحُ كلامِهِ : أنَّ الرائحة إد دارت مع ﴿ سُكَّارِ وحود وعدَمًا ودار الحكمُ معها كذلك مع أنها يُسب عنه لهُ للالثانة لكن يحتملُ أن يكون التحريمُ فيها ليْسَ للإلحَاقِ (١٠٠.

ومنها على وجُهِ : إعطاءُ الخلِّ عِوضًا عن الخمرِ في صُداقِ(٢) ولحوِهِ، / والبقر عن الحنزير .

فيقل مصيف عن بسائعي أن فياس سية حيجة ، عجب أن على فياس م الصُّورِيُّ " مَا كَانَ لَا إِلَى أَنَّا يَقُولُ قِبَلَ قُولُهِ النَّمِ الصُّورِي" اللَّهِ في حُكم،

فوله (يعلَّةِ الحُكم) في تعليه معلى بالث يدره الله تسمى الله كها شا إليه الشارحُ

١) ويد حيمة (دائح الرطونية (٢/٥٢٩).

⁽۲) الأحكام الكيدي (۲/ ۲۱۰).

⁽٣) القصر التهن لأس الحاجب (١/ ١١٥).

⁽¹⁾ كالعضدق اشرح للخصرة (٢٤٦/٢)

⁽ق) (وحكام المالمدي ۴ ، ۱۲)

^{(1) + &}lt;u>Linas</u> (1) + <u>Linas</u> (1)

⁽٧) اعتم المهي الألم العاجب (٢ ع)؟)

⁽٨) كالعصادي (شرح للجنمبر (١٠ ٢٤٦)

⁽١) أي يكونُ تحريفُها للعدوِ لا للإلحاق، قال الشارخُ ق - ج - منه - ١٢٦ ، حسب في فمغتي المعتاح؛ (٤/ ٢٧١) ، وابنَّ حجر إن التحميُّه (٢١/ ٣١١) ؛ فويِّد برهـ د، حس في لاصح لابها عدد سايو فيسنا الأسد الدام، عبد أبها حيد أأسلسنا إن هي ووعسي، فيحلُ الوحثيُّ منه وبحرُّمُ الأهنُّ كالحيار؟

و عُن ، و معصوب دخت مها صلى دال قدر الصيمة الواملية في اللووظية؛ (٥٨٨/٥). grand & com a may may my company and the stand وغيرها والعلب أناعم بالمعطاء حراعه صاعد الحمد أق يصدون والأصحية بة

⁽٣) وهم أي ما حصوبيت عبد الشامه في حك دان علم 5 كم فانه الإسام في المحصدال؛ (ه ۲۰۲)،) مصادي في المهاج، التي ١٥٥٥)، ويصفُ في «الإيهاج»(٣٠)،

و در کشی فی البحد ۱ (۵ ۳۳۱)

⁽٤) فيكون صارً عنمه لانسه عن حمر د حاب، الأولى: قباش ما له أصلُ واحدًا؛ الثانية ا وباس عدم الساء في حك والصفة الذائدة قياس غلية الأشباه في المحكم؛ الرابعة: قياس عبه الأشاءي بصعه خاسه غيس نصوري فعاية الرصول (ص: ١٢٥).

رينَةِ (وَقَيلَ). وهو (قَطعيُّ) في إفاده العلبَّة وكأنَّ قاملُ ذلك قالمُ عندُ ماسه الوصف كالإسكار حرمة خمرا

(والمحتارُ وِهَاقًا لِلأَكْثَرِ)' ` * بـ (ظنيُّ) لا قصعيُ سنام لاحسال لساس

لمعتبة قوله (وكأنَّ قائلَ دلك قاله عند مناسبةِ الوصفي) أي فعند عدمها أن كان فاسهُ عن لا يشترطهم) قهو عنده غير قطعي، وإلا فليس معلَّةٍ .

النُّن ولا يلزمُ المستدلُ بيانٌ نفي ما هو أولى منه .

فإنْ أبدئ المعترضُ وصفًا آخرِ تُرحَّعَ جانبُ المستدلِ بالتعديةِ ، وإن كان متعديًا إلى المرع صرُّ عند مانع العلتين، أو إلى فرع آخرَ طُلِب

الندنج (ولا يُلرمُ المستدلُ) به (ميانُ مهي) أي سفاء (ما هو أولي مِنهُ) بوده العنيُّه، ال صع السيلان مع مكان المسالان بها في الديام بعلاف ما تقلم

(فإن أبدئ لمعترضُ وصفًا آخرًا أي غير عدرِ النُرجُع حايثُ المستليل بالتعدية) بوصفه عني حاب المعرض حيث يكولُ وصفَّةً قاصر

(وإن كان) وحيمتُ لمُعترض (مُتعدِّيًّا إلى الفرع) مُسَاع فيه (هنرًا) بعد الله (عند مابع العِلْتين) دور نخورهما، (أو إلى فرع حو طيب الترحيح) من حادث لتعاثل بوصفين حسد

عاشبه موله (دون محوَّرهما) ي فلا نصَّر، ومحمة إذا أتحد مقتص توصفين، وإلا فنصت المرحيخ ، قويه (أو إلى فرع / أحر طلك الترجيع) هذ أيضًا عد مامع التعليل بعلس، أمّا عبد المُحوّر فلا نُصِبُ للرحيخ

⁽١) قاله تعمَى عمرت ﴿ وَحَكَامًا (٣/ ٢٥٠) والمصولة (٥/ ٢٠٧) و البحرة (٥/ ٢٤٣)

⁽٢) أبي من فانكه و شامعة واحديد ، اعتصر ابن الخليدة (٢/ ٢٤٣) ، والأحكام (٢/ ٢٢٠) : وشرح السفيح (ص ٢٩٦) ، (سحو (٥ ٢٤٣) ، وشرح الكوكس (٣٩٣/٤)

النُّنُّ وقيل : " إنَّ قارنه فيها عدا صورةِ النُّراعِ أفده، وعليه الإمامُ وكثيرُ ! وقيل : النَّكُمي المقارنةُ في صورةِ ؛ وقال الكرَّي : اليُّهيدُ لماطر دون

البيج (وقيل: قال قارمةً) إن قارب حكم الحلف الهيم عنا صورةِ النُّرعِ أَفَادًا العليَّة مينُدِدُ الحَكُم في صورةِ النَّزاعِ ، (وعَلَيْهِ الإمامُ) الواذي . . اوكنيرٌ) من

(وقيل ١ فتكفي المقاربةُ في صورةٍ)؛ حمد لأداده عمله،

(وقان الكرجي: ايُفيدُ) عددًا لماطِر دون الناظرِ) علمه، لأنا لأونافي مهام با فع ، و شان شرعناء لاشات؟ "

عشبه عوله (في صورةٍ واحدةٍ) أي عبر صورة سرخ

(١) «المصول» للرازي (١٥/ ٢٢١).

لأينفت عن عليه العراء

وهو مقارنةُ الحكم للوصف .

والأكثرُ على ردُّه، قال علماؤنا: اقياسٌ المعين مناسبٌ، والشبه تقريبٌ ، والطردِ تحاكمٌ .

(الثامِنُ) مِن مسالِكِ العِلَّةِ: (الطَّردُ. E ...

وهو مقاربةً الحكم للوصف) براء الناسب بنول بلشبيم في حل النابه لا بُنِي القطرةُ على جسم فلا تُرال بهِ المحاسة كالدهر . ي بخلافِ الماء فتُبي القنطرةُ على حنيهِ فتُرال به السجاسةُ . فيهاءُ القنطرة وعدمُه لا مناسبة فيه للحكم أصلًا وإن كان مُطرِدًا لا يقص عليه

(والأكثرُ) أَ مَن تُعْمَدُ (على ردُّهُ) لا يَعْمَدُ مَنْ مَنْهُ (قَالَ عُلْمَاؤُمَا : فقياش المعنى مناسبً ؛ لانسب، عني ياصف ساسب، (و) فياش (الشبه تَقريبٌ ، و) قباسُ (الطردِ تَحَكُّم) ١٠٠ أعد

الثامِنُ من مسالِكِ العِلَّةِ : الطَّردُ. الماشية

هو مشيريةُ من ما ذكرةً هم ويون كوب العبه غير المنفضة المفادل بتعكس عن

قويه (مِن عير صاصية) أي لا بالداب و لا بالنبع ، فحرح بتيهُ السالك مرده (لا مناسبة فيه) الأولى: ﴿ فيها ٩ .

⁽٢١) د جي ۽ سعباري في د شير – درمن - (١١)

⁽٣) مده عند در سي «البحراء و ٣٥٠) ند قال اين جالاف يي هذه حساله المعليُّ ول أحد لأبكرة واعلب عن نصل، واحد لا يسع كل «صعب لا بصب على الص وإن حالم حراقاً

⁽١) أي من حقم و بديكم ، سافقه و حديثه (ديستره(ع ٥٩)), دالنجره (٥ ١٩٤٩). الشاح کوک ۱۹۱ (۱۹۹

⁽۲) انفر مح ۲۰۱ (۱۵ داند ج بکرکت (۱۹۸ (۲)

(التاسعُ) مِن مسالِكِ العِلَّةِ: (تَنقيحُ المناط.

وهو أن يدُلُ) بصُر (طاهِرٌ عن التعبين بوصفٍ فيُحدفُ خصوصُهُ عن الاعتبارِ بالاجتهادِ ويُناطُّ) حَكَمَ (بالأعمُ، أو نكون أوصافٌ) في عَمْ خُكُمُ (فَيُحلَفُ بعضُها) عن لاعب بالاجتهاد (ويُناطُ) حكمَ (بالناقي) وحاصلُه : أنه الاجتهادُ في الحَذْفِ والتعيين (١١

التاسِعُ مِن مسالِكِ العلَّةِ: تنقيحُ المناطِ.

وأجيبَ بأنَّ السر حدُّ فه حصرُ الأوصاف الصاحة بلعية . ثم يعاوُّها ما عدا ما ادُّعيّ عليَّتُهُ وتـغـحُ المناط بالمعنى المذكور إنها يُلاخظ فيه الأوصافُ التي ذلُّ علمها ظاهرُ النصُّ وفي تقييدها ذَكْر بـ الاجتهادة ردُّ على مَن زعم أنَّ الحدف في دلك قد مكونُ بإلغاءِ الفارقِ الحاصِلِ بالاجتهاد ، وقد يكونُ بدليلِ آخر .

حلاف لعطى

احمهاد المحمهد في الرصف عدى شاط مه حكم

الن الله و مُثلُ لدنك بحديث الصحيحين في المواقعة في بهار رمصان ، فإن أنه حسفة مملك حدفا حصوصها عن الاعتبار وأباطا الكفاره بمعلق

الإفطار " . كم حدف شافعي عبرها من أوصاف منحل ككون لواهده أعرابياء ﴿ كَوِيدُ خَوْطُوءُ رُوحُهُ ﴿ وَكُونَ الْوَطَّةِ فِي الْقُتُلُ عَنِ الْأَعْتَارِ وَأَيْاطُ

للتبه فوله (ويُمثّل لدلث لحديث الصحيحين في لمُوقعة في تهار رمصال) لا بُناق

التمثيل/ بو فيها مر للإيهاء لأن المشن له لدلك باعسر التران قوله عليه،

وأعيق وقيةًا ، يقول السائل - واقعتُ اهلي في جار -مصابه، ولما هنا مخسار

فرنه (فإنَّ أنا حنيفة الح) بُؤخد منه أن أن حسمه يستعمل تنقيح عاظِ في الكفارة، وإنْ مَنعَ القياسُ فيها لكنه لا يُسميهِ قباشا، من سندلا (وفرق

الحنفيةُ بينهما بأنَّ القباس ما ألجِن فيه حُكمٌ بآغَوْ سعمعٍ نُمدُ عمة العنَّ. والاستدلال ما ألجق فيه دلث بإلعاء بدارق لُمند سقعه (1). وهد في خفيفة

(۲۰۲/٤) و الكركب (۲۰۲/۲)

(١) قال له الجياهير. التيسيرة (٤/ ٤٤)، الشرح التقيعة (ص: ٣٨٩)، الأحكامة

١٠ سن جرعه في منت الله الربيما

⁽T) (dec 301 (T (TYS)), (4) (E)

⁽P) المعروف (1 (P) (1 (P))

⁽¹⁾ دی دالاسم و د محصول ۱۹۰ ، در ترریخی فی فاسم دود ۱۹۵۰)

لَلنَّلْ أَمَّ تَحْقَيقُ المُناطِ: وإثباتُ العلةِ في آحادِ صُورِها كتحقيقِ أنَّ الساشِ سارقٌ. وتخريجُه مرَّ.

اليزي (أمّا تحقيقُ المُناط فإثباتُ لَعِلَة في أحادِ صورِها كتحقيقِ أنْ السَّاش)، هو من يستُش عَسُور وباحدُ الاكمان (شارِقُ) منه وحد منه حدُ عال خُنبِه وهو يسترفة فيقصعُ * حلافًا للتحقيةِ (*).

(وتخریجهٔ) ی حریح ساد (مزً) فی سحت ساسه ۱۹۰۰ سر ۱۸۵ کا کادة الجدلین

لماشية قوله (فإثناتُ الجلَّة في آحادِ صُورِها) على ساس علمه في صداد حلي أخرالد فيها .

قوله (وقول میں الثلاثة كعادةِ الحدلیم) سه سه من كنه عاده مصلت دكر اتخریج المناطِه بغولِه : اوتحریجة مرّه.

العَاشُرُ) مِن مسالِكِ العِلَّةِ: (إلغاءُ الفارِقِ).

مان أمن عدم مان و فشت حكم ما شركا فيه اكولخاق الأمة بالعدق الميراية المدنة محديث الصحيحين المن أعتق شركا لله في عيد فكان لله مالل يلكم شمن العبد أوم عليه قيمة عدل فأعلى شركاؤه حصصهم وأعتق عليه العبد، وإلا عقد عُتن عليه ما عُتن المان في مان لاما والعد المولة والا الدر مان منع بدرات في مان شارك فيه المشارك فيه "

العاشرُ من مسالكِ العِلَّةِ: إلغاءُ الفارِقِ.

وقد حمدهٔ استمناه ی " مصل سمت شاهده والصنف عابد سنهی دوهو الأوحهٔ وإن و بسعام معاید کان د سنهی عموم مصل لان العاد الفاری یقم الفطعی! واقصی ده سفح ساط حاصل بالطی قد حقی بی ابه فسید من بعاد معارف

⁽١) أي عبد تالكم و شامعه و حديد (أهبه لمجاح)(١١) (٢١٧)، المعني (٩ إ١١)

^{(224 21} Was + (Y)

ب محاري في المنش، باب إذا أحتى هذا بين سر ، مه س سد د، (٣٥٣٠) وسمم في المنش، باب من أعنى ثير قال في ميد، (٣٧٤٩).

⁽۲) المثل خرص عن آل هست تأميز ألفي علم الأهابي و و با نفست سريب فاجلو في المتعلم المريب فاجلو في المتعلم في تحديد ما المدار الم

داده و کار نصر احدان واعدی فسطه ایدن فی نعیب انتشان فقط عند ادادک والشافعیه و جماعه و بیستانی اعدادی حصر اسرانگاهی اعداد اعداد ۲۰۷۷ :

و طاعد (بستندی عد فی طف سر از ۱۵۰ کی دیده (نام کی اعتصاد) در ۱۳۰۰) و بعراق فی السعره (نام کی اعتصاد) و اورکشی فی السعره (نام کی در ۱۳۵۰) و اورکشی فی السعره (نام ۱۳۵۰) و نام ۱۳۵۰) و نام ۱۳۵۰ کی در ۱۳۵۰ کی السعره (نام ۱۳۵۰)

ليس تأتي القياس بعليَّة وصفي ، ولا العجز عن إقسادِه دلير علبُّه على

الأصح فيهما .

الله (وهو) أي إلعاءً لمدرى (والدوران، والطّرة) عن نفول به (ترجعُ) ثلاثُه (إلى ضَرِبِ شَنّو، إذْ تُحَصَّلُ الطنّ في الحملةِ) لا مُعلند، (ولا تُعيّنُ جهة المصلحة) المفصوده من شرع الحكم لآب لا تدرك بو حدمها بحلاف الماسة

للهشة قبوله (لما اشتركا فيه) ي لاحل وصف شد كافيه لاصل ، سرغ

قوله (كإلحاق الأمة بالعبد مثال بنصي لاية قد ينجيل فيه حيال اعبار الشارع في عني بعد استثلاث في حياد و خمعه وعد هما عما لا دخل بلاش فيه

ومثالُ القطعي عاسر صب سوري له الما كالعن له يا صدى الكراهة الم

قوله (ترجع ثلاثتُها إلى ضرب شبه) أي أنها تفيدُ شبها سعدة لا عنه حقيقة لما ذكرة يخلاف بقية المسالِك المرادة بقوله: بحلاف السبة. وقوله (تحميل الظن) أي للعلية.

رخاتمة): في نفي مسلكين ضعيفين

(لبس تأتي القباس معلبة وصف، ولا العجر عن إفسادهِ دليل عيَّهِ عن الأصغ فيهيا).

وقين ' بعد فسهم ، ما لأولُ فلأن نفاس ماموز به بعوله بعني ﴿ لَمَا عُتَبِرُوا ﴾ () ﴿ وعلى تقدير عليَّةِ الوصفِ يَرَّحُ بَقِيامِهِ عَنْ عُهدَةِ الأمر بكونُ عوصت عنه `

مشه خاتجة:

قوله (بِعِليَّةِ وصف) أي سبها بأن يقال: إدا كان هذا الوصفُ علَّة يتأتى بِهَا القياسُ على النص .

قوله (عن إفسادِهِ) بن تُوصف محمول عله . وجو قال (إفسادهاء أي العلمة كان السبث

⁽۱) سوره خسر کابد (۲)

⁽٢) ديد لأساد يو الساق مر اصعاب ٥ لرياح١ (٣ ١٤)

النَّيُّ وَأُجِيبُ بَامِهِ إِنْهِ مِنْهِبِنُ عَلَيْتُهُ أَنْ نُو لَهُ بَحَرْجِ عَنْ غُهْمَهُ الأَمْرِ إِلَّا تَصَامُهُ وَلِيسَ كَذَلِكُ(١).

وأما الثاني فكي في المعجرة فإنها إلى دلت على صدق الرسول للعجر عن مُعارَضتها.

وأُجِيبٌ بِالفرقِ فإنَّ المجَّرَ مُّناكِ مِن اخْلَقِ وهنا من الخَصْمِ (١٠).

للهشية قوله (وأُجِيتَ مَانَهُ إِنَّمَا يَتَعَيِّنُ عِلَيْتُهُ ﴿ الْحِ) أَحَنَبَ عَنْهُ نَصَا نَذُومَ نَدُورَ فَإِن صِيحَةُ القِياسِ تَنْوَقَفُ عَنْ عَنْهُ أَوْصِفِ، قَنْوَ نَتْتَ خَنِيةً نَّهُ النَّورُ

قسوادح العسلة

⁽۱) انظر المحصور (د ۱۹۳۳)، و لاب ما (۱۳ ۱۸)، والشيم، و (۲ د ۱۰)، دعالة الوصول! (م. ۱۲۲)

⁽٢) عظر والمصاد (٢/ ١٩٠١)، الماية الرصولة (ص: ١٣٧١).

(القَـوَادِحُ)

الفرق

أي هذا ممحثُها ، وهي ما يفُدخُ في للدين من حبث العنة أو عبرها

البدية

(الْقَـوَادِحُ)

قوله (مِن حيثُ العِلَةُ أو عَيْرُها) الأوصعُ. عَلَّهُ كان لنسلُ أو عرف

المثل منها: تَخَلُّفُ الحُكمِ عن العِلَّة وِفاقًا لِلشَافِعي وَسَيَّاهِ النَّفْضَ، وقالت النَّلُ ٢٠٠٠٠٠٠ الحنفية : الايقدح؟، وسَمُّوهُ تُخصيص العلّةِ ؛ وقيل : الآثي المستبطةِ ؛

النَّا (منها: تُخلُفُ الحَكم عن العِلْة) يَالَ رُجِدَت في صدره منه داري حكم (وعلَفُ الحَكم عن العِلْة) (وسيًّا النقُص وقالتُ الحمية: الايقَدِحُ) فيها الوسيُّرة تقصيص لملَّة (٢١)

له نه المنها تخلُفُ/ لحثكم عن العِلْمَ) صافه المحسب يصدُقُ بوخُودِ مانع، وفَقَدِ شَرْطٍ، وغيرها، وإطلاقُه : ﴿العِلْمَةِ يَشَدُقُ بِالمنصوصةِ قَطْفَ، والمصوصة صاء، نستسعه و حاصلُ من دلك سمعة أنسام لا به حارضً مِن ضَرْبِ ثلاثةٍ في ثلاثةٍ ، ولكن النقضُ يأتِي فيها أمْكن فيه مِنْها.

قوله (وقاقًا لتشافعي) هو شهراً حدد وقال عدان إن شياء العسل ١٩٥٠ لا يُعرفُ لتشافعي قد نصل ٥ ريدً - د فسراحاء و في صبح عند ، ورلا فسافو شا لشافعي مع خصومه صفحه بدلك ، ذك أد علامةً لد ساوي ١٠ - د في سانه

الله وقبل: (الله العداء (في) العداء (المُستَبطة) الذا دليد عدال حكم ب ولا وُجُود لهُ في صوره المحلف قلا يذل على العدة فيها محلاف المصاصه فيان دليد المصل مشامل بطوره التحدف والثقاة حكم فيها بلطة مان بوقعة على العمل به الوحدة تقول المُخطيطية (١٤).

ويُجَاتُ عن دلس لمستعة بأنَّ اقد ل حُكم لاءِ صف بدُّر عن عليته في همج طورة كدس سفنوصه

علية وقوله (وقالت الحمليةُ) ي اكثرُهُم، كم صرح به في شرح معتصرًا ""

 ⁽۱) سياة الأكثرون انتشاء المحصول (٥/ ٢٢٧)، الأسكام، (٢٣٨/٤)، المحصر ابن الماجية (٢١٨/٢).

 ⁽٣) قاله جمعٌ من الشائعية مشايعٌ ما وراه النهر من الحينمية، واعتباره الإمام. «المواتح»
 (٣) محمد ١٠(١٥٩٣)

⁽٣) وبه قال المالكية والحناطة على حسيد العن (٣٩٩) والشرح الكوكية (٥٧/٥) والم الكوكية (٥٧/٥) والم المنطقة المدينة المسيدة في المدينة المسيدة في المدينة المسيدة الإمهاء والمركشي في المدينة المسيدة (٥/٢٢) والمرابع المركشي في المدينة والمركشي في المدينة والمركشي في المدينة والمركشي والمساري صفي المحادث المدينة والمدينة والمدينة

⁽١) حكاة الله رحال في الشرح عصر جه الرحوال على الشرح

⁽٢) أي حمّ منهم الدامج برحوت(٢ (٢)

⁽٣) (رفع خاجب، (٤ ١٩٢))

الناج وقيل: (لا) بتداع (في) العدة (المستنطق) (الان دستها قد الأحكم به ولا وُخُود بهُ في صواد المنحلف فلا بذي عن العلمة فيها بحلاف سعيم فيه ول دستها النصل المدامل تطاوره شخلف والنفاء احكم فيها لنصلهُ بال بوقعهُ عن العمل له الاحتمام شدال المحطيف الا

ويُجَابُ عن دليل المستنبطة بأنَّ اقترانَ خُكم داوصف بدُلُ عن حسِم في حميع صُم ، دليل المصوصةِ

عديه ، دريه (وقالت حلقيةً) بي كثرهُم، كي صرح به في شرح للحصر (٢٠)

المَّذُ مِنْهَا: تَخَلُّفُ الحُكمِ عَنِ العِلَّةِ وِفَاقًا لِلشَّافِعِي وَسَمَّاهِ الْمُقْضِ، وَقَالَتَ الحَنْفَيْةُ: ﴿لاَ يَقَدَحُ ، وَسَمُّوهُ تَحْصِيصِ الْعَلَّةِ ؛ وَفَيْلٍ : ﴿لاَ فِي الْمُسْتَطِيّةِ ،

الدين (منها عُمَلُفُ الحُكم عن العِلْة) من محد ال صدد الله مدول خكد (وظافًا لِلشَّاقِعي) هُوي أَنْهُ قَادِحُ في عده (وسيَّاهُ النَّقُص وفائتُ الحقية العالم العَلَّة على العَلْم العَلَّة على العَلْم العَلَّة على العَلْم العَلْمُ العَلْم العَلْمُ العَلَم العَلْم العَلَم العَلَم العَلْم العَلْمُ العَلْم العَلْمُ العَلْمُ

للتنبئة الوله (منها تخلُفُ / الحكم عن البيئة صافه المبحنف عسدُنَّ واحدد باليم. وقد شرطٍ وغيرها والحلاقة العمل على المستدور بالمصافية العمل والمصوف صدره المستدة المحاجمة المراجمة المستدورة المراجمة المستدورة المحاجمة المراجمة المستدورة المحاجمة المراجمة المحاجمة ا

فرية (وقاق للشافعي) هو تشهد المه ، وقال العراق سدم لعدل الالمام لأ يُعرف عشافعي فيه تصرف لا يدار المام عدار في عليه ، والا فيناط تُ الشافعي مع تُحصومِهِ طافحةً بذلك ، ذكرة العلامةُ البرماوي ، وراد في بيايهِ .

⁽١) سياة الأكبرون منقصاه - «المحصول» (٣٣٧/٥)، «الأحكام» (٣٣٨/٤)، «غتصر اس خدسية (٢٦٨/٢)،

⁽٣) ويه قال الملاكه واحتايفة عشرج عبج دين ١٩٩٠ من حاك الد ١٤٠٤ (٥) ده همه أي الد عد عند الله ١٩٠٤ من حيد عبد عبد الله ١٩٠٤ (١٩٠٤ من حيد عبد الله ١٩٠٤) و لا يسح ١٩٠١ من من حيد الله ١٩٥٤ (١٩٠٠ من الله عبد الله ١٩٠٤) و من الله عبد الله ١٩٠٤ (١٩٠٤ من الله عبد الله ١٩٠٤) و الله عبد الله ١٩٠٤ (١٩٠٤ من الله عبد الله ١٩٠٤) وعبد الله ١٩٠٤ (١٩٠٤ من الله عبد الله ١٩٠٤ (١٩٠٤ من الله عبد الله ١٩٠٤ من الله عبد الله ١٩٠٤ (١٩٠٤ من الله عبد الله ١٩٠٤ من الله عبد الله ١٩٠٤ (١٩٠٤ من الله من الله عبد الله ١٩٠٤ من الله من الله من الله عبد الله ١٩٠٤ (١٩٠٤ من الله من الله ١٩٠٤ من الله عبد الله ١٩٠٤ (١٩٠٤ من الله من ال

عند مشايح ما وراء النهر ٠٠٠ وقال الاكتراء يجوراً النفش بانيم ، وهو للمحتار ، وهله القاضي أبو وعد من مضايخ ما وراه المهر ، وحمية العراقي وسع ، ، هو أسميخ من مدهب عميات الثلاثة الإمام أبي حبيعة ، وصاحبية ، وقط تعاق أعلى .

 ⁽۱) حکال بن حال ق دار به عدم ۱۹ سعر ۱۹ (۲۹۳)
 (۲) آی حمق سهید دور به درخید ۱۹۱۵

⁽۳) اردم عاجب (۱۹ ۱۹۲)

ين (وقيل: اعكمه) ى لا بعدج في للنصوصة ويقدح في المستبطة ، لأنَّ الشارع له إنَّ يُعنس امعام ولم بد معمد مد بيانة إلى وقَّتِ الحاجةِ ، يخلافِ عيرِه إذا علَّل سي، ويُعمل عمد بسر مدن عدن: أردَتُ غير دلك، إسادًه بات إبطال العلة، (11).

(وقیل: ایشدخ) فیم (رالاً آن یکون) حجب المانع، أو فقد شرط، محکم فلا بندخ، (وعلیه اکثر فقهات)

(وقيل: فيقَدَّخُ إِلاَّ أَنْ يَرِدُ عَلَى حَمِيعَ لَمَدَاهِبُ كَالْعَرِينَ وَهُو مِيغٌ الرَّطَبُ وَالْعَبُ فَمَنَ نَفْقَعُ سَمَرَ مَنْ سَبَ فَانَ حَدَّ دَاهُ وَمَنْ لِللَّا قَالَ فَيْ عَلَّهُ خُرَفَةَ الرَّيَاعُ أَنَ الطَّعْمُ أَنَّ مَا شَافِعَ مِنْ حَدَّدُ مِنْ وَمَنْ وَأَسَامُ عَلَى الْمُعَالِّقُ الْمُعَالِّمُ الْمُعَالِّق الرِيْلُ * وَمِثْلُ الْاَحْمَامِ مِنْ حَدَّمَ مِنْ لاَئْمِنْ لاَنْحَدُهُ لَا مَا لاَنْعُمُ الْمُعَالِّقِيمًا ال

لحشية فوله (غير دلث ا ب عار سموص به

الل وقين: وفي المصوصة إلا نظاهر عامَّ ، والمستطة إلا لمامع أو فقد شرطيا ،

البه (وقيل): (مدن (ق المصوصة إلاً) اد ست (نظاهر عالم) غبرته بمنحصص ، محلاف الماض (و) مندخ في (المستشطة) عند (إلاً) أن يكون التحلف (لمانِع ، أو فقَدِ شرَطٍ) خكم فلا يقدخ فيها! "

برای کو به دیجلاف بقاطع می و بخلاف بصافر خاص به بحل سفور ، أو بعیره سو به خوا ساطع سخان ام حصل سخان أنتصل أو بعیره فاقد أم العصل حسد ادا ساحات بال عد برهم لایا العلم داشت بشیء من دیك فلا بعض لاجل به الخدميان الدفيم بعدم رأي حاص و به طاهر المحل بنقص ، وعدم بعیر دین این حاصل بعیروه و جیسی فلا عدم فی شمیروسی معنف کے دن عین دیك تا ادام اللہ حتی المستمال اللہ ج المحصر ، فقدم أن بعدج عن هدار به هو في المستمد الداخان المحتمال به اور فقد شرط، وهو به حارة الله خاصر الله وهو به حارة الله المحتمال ، في بهم أسواءًا

⁽١) عام مام خرمان إلى الدر ٢٠١١) ، لامامي المحصور - ١٩٣٧) لاكت الأصواري

۲) وقد ۱۰ حقید این نج رحمات ۱۹۳۰

⁽۳) کے لاں ، لید معنی بہد ہے ۲ ۳ ۱۳

⁽۱۵) شرف با بالکید حاسم بالدوم ۲۵ (۱۵) (۵) شرف حاصمت، حاسم العمارة (۲۱/۶) باللمورة (۲۲۵/۱)

⁽¹⁾ بعضا أما يا يحري با عن بياً الإستاد ، واليحري التي يم يمامي التي دد ما المنظمة والشخار في الأول عند الجيامير بيا فهم الإمام والمسطة عملة عملة المحركة (١٩٨٣) ، والمسالة (١٩٨٣) ، والتي المحركة (١٩٨٣) ، والتي التي المحركة (١٩٨٣) ، والتي المحركة (١

فكان بسمى أن يُصَمَّل بينهيا كيا قمل في «الإيهام»(١٢) 99 تينا للإمام في «المحصولة» 20 - ١٩٥٨، مصاوي في اللهام» (ص: ١٥٦)، ولله ثمان أعلم.

⁽٧) ب لا عدل في لا بد خلفًا ، ويقدم في الثاني طلقًا مند الإمام. «المحمول» (٥/ ٢٥٨) ،

⁽۱۱) ويديان بي جاجياني ليجهر (۲۰۱۸ ۲۰۱۸

⁽۲ دیجی از حاجب ۲ ۱۳۹۸)

⁽٣) كالمصدل الدام بحمد ١٣١٨ (٣)

⁽²⁾ قال في اعلم لا هيد رو (هي ١٩٧٧) وعنه تعبل طلاق بشافعي عدمُ بالتحقيدة

الين (وقال الأمدي (١) وإن كان التحلُّفُ لما يع ، أو عقد شرَط ، أو ق معرص الاستفاد، مصوصة كاس و مستعد اأو كالث معنوصة ما لا يقبل التأويل لم يقدم . وإلا للح الأفي المصرف على عبل الدويل في الاسجيع من يديين " أ وقول تصفياعه في للصوفية بها لا ينشُ لدا بل مايدج هو لارتماول هيها ال كال الحلف لدين فلي، فالصي لا أنَّا في المطعي، أد فطعي فَتُعَارُّضُ قطعينِ مُحَالٌ .

للشبة قوله (منصّوصة كانت أو مُستبعةً) أي مع أنّ من لاحد ما شلاتة عدكو ، قوله (أو كانت مصوصةً مها لا يقلُ التأويل) أي الما لذر شيءٌ من الأحوال التلاثة . وقوله (بيهًا) أي بيمل .

فوله (إلاَّ في المصوصة ليها يقبلُ التأويلِ) فيه الله محسد إلى أن للمند الأمدي بـ اما لا يقبلُ التأريل؛ مُتقدُّ (٣).

فويه (هو لايم قوله فيها - اللح) أشا بهذا أن بنان با دلث لارة فيا الأمدي . لا أنَّه نفسُّ قوله ، ووجَّهُ لزومِهِ له أنَّ القدح بالنقض فرَّعُ التعارضِ فإدا انتفى التعارضُ لزِم انتفاءً المدح.

(١١) الأحكام للأمدي (٣/ ١٩٤)

الع فال المصلف ١١٠ ل يكون حدَّهما باستحام

بين وبه اقال المصنفة. إلا أن يكون أحدهم نابِيتُ العصبية الله تسدركُ من المصنف على الأمدي، وأن الأمدي و يذكره وليس كفيث، بن هو من كلام لامدي علمه صرح به في لاحكام(٢)

ف الميدالعقير غمر الله له ولوالديه: الموات في قول مصاب ١٠٠ كات مصرصه بي لا عال الناء ما معدم الريدي والأراب والمتعلقة في معم الناديد ما معدم والعالمالي علم (١٤) ي له المايل المعادل المعادلة المايل (١٤)

 ⁽٣) هد عدر عن د عنه عصف در لاصدي ما عن الدي في الأحكام؛ بالأمدى حقيقة لا يا أ

همة النفد الأنه بريتمد فرادلاً يعن ساوله (دانل ساما بضل ساويل (والله لعلل أعلم

⁽A) T) - 2 - 44 1 - 47 1 1 (1)

^{(*) «}لأملن (* £19)

للنُّ والحَلافُ معنويٌ، لا لفطيٌ خلاقًا لابنِ الحاجب، ومن فروعِه: التعليلُ بعلنَيْنِ، والامقطاعُ، وانخرامُ المناسةِ بِمصدةِ، وغيرُها.

الِيْنِيُّ (وَالْخَلَافُ) فِي الْقَدْحِ (مَعْوِيُّ '، لا لَفَظِيَّ جِلافَ لابنِ الحاجب) في مولد النَّهُ لَفَظِيَّ مَنْنِيَّ عَلَى سَمَّ العله إن تُسِرِثُ مِهَا يَسَمْزُمُ وَجُودُهُ وُجُودِ الحُكم، وهو معنى المؤثرِ، فالتحلفُ قادحٌ، أو مالباعثِ وكذا بالمعرفِ علاه (٢).

(ویس فروعِهِ) ی درج با حلاف معالیٰ (التعلقُ بعلتُنَی) فلسنغ با قَدَحَ التَّخَلَفُ، وإلا فلا.

وهد التعربعُ ثنا عن سهد فاله الله الديل في حلَّما العد عن حكم. كلام في عكس ذلك .

(والانْقِطاعُ) للمسلمان فتحصل إلى فلاح التحلف، والا فاداء السلم فالله فأردت العلية في غير ما حصل فيه التحلف و

للعثمه قوله (وهدا التعريغ مشآ عن منهو) أن ما صرح به مصنف في شرح محصر^(۳)، فلا يُردُّعلِ الشارح بهِ .

قوله (قوله إليا يتأتى في تحلف العلة عن الحكم) صحيح نه بأهم من قوم المصيف في مبحث العكس : قرتماله أنه عند مانيع علتين. أ

قوله (ويُسمع) (معرع عن حوات بشرط أعني قوله: ١٥٥٧ فهو [الم عصفُ عن ١٧١ مع مدحوها ، والتقديل وإلا م يقدل للحائف فلا يُعصلُ لالقفاع، ويُسمع قوله (أردت بع)

(١) وبه فال حالمة عدد عد الداح لكوكب عد الأس النبي (١ ١٣)

(۱) محت المهي لاير حرجت (۲۱۹ ۲۱۹)، (بعده بالميرف)

(٣) رفع خاخت على الخنص بن تجاجب (١٩١١) -

(3) ما بين معكومان سابط من سبيح شلاك ، وأثبتُ من فسائلت السان (4)

إيري (والبجرامُ المناسنة للمُستوّل فلحضَّلُ إِن فلحَ لتحلفُ وإِلاّ فلا ، ولكن للتعليم للكُمْ مَا حَوْدَ النّامِ * (وعيرُها) للرفع إلى عبرُ لللكو الله تخصيص العلة فيمثيمُ إِلَّ قَلْمَ التَّحَلُفُ ، وإلاَّ قَلاً .

(وحواله) ي بحدث على نفوا بأنه قادخ (ممغ وُجودِ العلة) مع عد صلى به (أو منعُ متفاه الحكم) على دنك (إلى لم يكل متفاؤهُ مدهب المُستذِلُ) وإلاّ ملا يَتأتِي الحوالةُ بِمُنْهِه .

للائمة قوله (وانخرامُ المناسَبةِ) أي طلائها .

قوله (منتعُ وُجودِ العلَّةِ) أي كإمد، قبد نُعمه في حكم موجودٍ في محلُ التعليلِ منقُولِ في صورةِ النقضِ.

للنان وعندَ مَن يرئ المواتع بيامًا . وليس للمعترض الاستدلالُ على وجودِ العلمُ عند الأكثرِ للانتقالِ ، وقال الآمدي : اما لم يكن دليل أولى بالقدح ؛ . . .

ا پیره (وهند من پری الموانع) بی بعداها باستنی فی قدح استنف حتی ادا، جدب او واحد منها لا عدم عدد (ابیائه) فنحصن حراب عن انه ندا به ما بدر واحد منها.

(وللبس للمعتمر ص المحدث الاستذلال عن وُجود العدة العدة عد ص به (علد الأكثري (١) من النَّمَار ولو بعد شع المستدل وحودها (اللانتقالي) من الاعتراض إلى الاستذلال المؤدي إلى الانتشار ، وقبل : له دلك ليتم مطلوبة من إسطاله العلة .

(وقال الأمدي) لذ دلك (ما لم يكُن دليلُ أَوْلَى من للحلك (بالقلاح). فإنْ كان فلاه (١٤٠).

حشة قوله (وعبد من يوي القوابع بيالها) برعد الأسند بـ حسب دانسل ۱۰ بيال الموابع عبد من بالعد دانلا بوهم عصله على اوجدد العلماء

وقوله (بيائها) خبرًا مُتداً عدُوف ، أي وجوابُهُ عند من يرئ الموابع بيانَّها

اليهينج وليو صرّح مصنب منصه الله السند من مهاد عليه . أي تقاعد في موهد مي الله يقوم والمراح ما الله يقوم والمراح ما الله يقوم والمراحك المراحك المراح

"يته وراد (لم يُوجد بعيرو) صحيح، لانه ساه على حديد عصيري ايكُن على حديد بميور و ايكُن على بعدو ديك لانه فد وُجد بعد و تصاحب بناح في منصب بدوي " سوحده و معلوجين جيت في الله منظم حريد من الله بالمنظم الله المنظم حديد و من الله بالمنظم على حديد بالله بالله في حديد في الله الله بالله بالله

1974 T was a series of the ser

(٧) ورفع الخاجية للسعيد (1941)
 (٣) هو المنظم المنظم القروي وقبو عمله والطوشي الشائم ، صاحب العاطة التطلقة .
 (١) مان مان عمل المنظم على المنظم على المنظم والمنظم على العاطقة .
 (١) مان مان المنظم المنظم على المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم على المنظم المنظم

على حلى طبيعت بين المدالية مهامة المفادة والرأي بي سنة 17 دهر (فيعان المدهمة) الماسية (* * *) الأسان (* * * *)

(۱۵) حدمت بعدر فی مصنف و تاسیخی فی علیها و علی کردش مد همید آخیکاه هم و حدال فی ماهند و بخت الدیم خایده کامپها هما سندیالی با فیوه و بخت با بده ایا با دید و اسالهم المالیها هما و خایالی باختیالی مدد داده فی ماهند خایده از ۱۵ م اید الدید الدید الدید الدی اید الدید الدید

الا سلف لأما في ملك به عوض لأجوعل فلكم المنافقة بالمستكه بالمعلمان بالماقلة والمتعلم بالمعلم المتعلم المتعلم

⁽۱) يدمن الشافعية والحنابلة اللحصول؛ (٥/ ٢٥٢)، فالبحر؛ (١/ ٢٧٢)، اشرح الكوكب؟ (ع ٢٨٣)

^{(17 +} E - 22) - 17 1

لين ولو دلَّ على وحودِها بِموجودِ في محلُ النقضِ، ثُمَّ منعَ وجودُها. فقال: قينتقضُ دليلُك، فالصواتُ أنه لا يُسمعُ لانتقالِه من نقضِ العلةِ إلى نقض دليلِها.

بسرى (ولؤ دلًا) مسمر (على وُجودها) من حسة ب المؤخود في محل التقصي، ثُمَّ مع وُجودها) و ديك محل (فقال ما معه صلى المبتعض دليلُث) على معله حب وُحد في محل محل محد دد ديه، (فالصوابُ اللهُ لا يُسمعُ) في مد صلى الالتفائه من تقصي العله إلى تقص دليها الالاستان محل

لوديه بأب عند عن سنعه فلا بمنتُ عاضما بالمد بالمدالة فالا لعص بالكاح (**) منع وروده هاي المنفعة وحينتذ فله إثباثه بالدليل

قوله (لحوار أن يكون) بي سحنت في من فيها كان في محل الدي غير كمة بها

قوله (بِمَوْخُودِ) أَنِ دَا بَادِينَ مَا حَدِدُ قُولُه (لَّهُمْ مِنِع) أَنَ مُسَدِياً فَيْ مُنْكِ أَنِي مُسَدِي قُولُه (لاَنْتِقَالِهِ مِن نَقْضِ الْمِلَّةِ إِلَى نَقْضِ دَلَيْلَهِا) فَيْهُ مَانِ كَلاَمْ فَيْهِ إِذَا ذَعْنَى مِنْفُونَ دَمَانَ مِنْهُ مُنِياً فِيوْ دَعْنَ حَدَّالِمُ مِنْ فَيْفُ الْمِنْهُ فَيْ الْمُنْفُوعا انتقاضَ العِنَهُ أَنِّ التَّقَاضُ دَلَيْلُهَا ، وَكَفْ كَالَ فَلاَ مُثَلَّتُ الْعَنْمُ اللَّهُ كَانَ مُشْفُوعا الْمُفَاقًا (**) لِطَهُورِ عَدْمَ الاَنتقالِ حَسِيدِ

اليري وأن الدائمة من الرافع قال بن حاجب فوقيه - ورقي عدم سيع بط الله أن الأن عدم في مدار قدمُ في للدور قلا بكولُ لايقالُ إنه غُليفًا .

يسيه عنه (لأنَّ المدح في الدليل قدعٌ في المُذُلول) أي لا سمعى لهُ يدرهُ من تُصلابه بطلانُ المُذُلُولِ لِظهور قسادِهِ ، بل معمَّق أنه عُمُوجٌ إلى الانتقالِ إلى الدسه مدين آخر وإلاّ كان قولا بلا دليل فهو باطل .

⁽۱) فالد الشابعية والحديث وعد هذا الأخرك وه (۲ ۳۳۹) والبعد وولا ۱۹۴۳ و شرح الكوكسة (۱ ۲۸۳) و شرح الكوكسة (۱ ۲۸۳)

 ⁽٣٤ ما در حرارة المعد العقد المعدد الفضح النف عقد مهرها عند الحيامة والحيدة والمرارة (٣٠٠ ما المدروة (٣٠٠ معني محتاج ١٩٥٠) والمهروة (٣٠٠ ما الكيروة (٣٠٠ معني محتاج ١٩٥١) والمهر الكيروة (٣٠٠ معني محتاج ١٩٥١) والمهروة (٣٠٠ ما ١٠)

 ⁽۳) مثله في «الب ۱۱۰ (۱۳۹) ، ۱۰۱ رأحكاره (۲ (۱۳۳۸) ، و اعتصد اس اختاجب (۲ (۱۳۹۸) و است. ۱۵۰ (۱۳۸۸) و اشرح الكوك، (۱ (۱۳۸۸)

⁽١) اعتصر المهرالاس حاجب (١)

للنن وليس له الاستدلالُ على تَخلُّف الحكم، وثالثُها: "إنْ لم يكُن دلين اولي،

النبري (وليس لهُ) أي بصعيرص (الاستدلالُ على تحلُّف الحُكم) فيه عد ص بدويه بعد مع يستدن خنفه لما يقدم من الاستال من الاعداص الى الاستدلال المؤدي إلى الاست

وقيل افتاه ديك سيرمطيو أوامل الطان العيادة أأأ

(وقائقُها) (له دلك ، أن م يكُن دليلٌ أولى أمن للحلف بالملح فيل دل علام (١٠٠).

فاشية

المِمَّلُ ويحب الاحترازُ منه على المَاظِرِ مطلقًا وعلى الناظرِ إلاَّ فيها اشتهر س المُستثنياتِ فصار كالمذكورِ، وقبل. • بجب مطلقًا، ، وقبل: • إلاَّ في المستثنياتِ مطلقًاه.

اله الله (ويجث الاحترارُ منهُ) في من سحنف مان مدكر في مدين ما حرج محمله يسمم عن الاعد عن (على المُساهِرِ (١) مُطلقًا، وعلى الناظر) تَمَسَم، (إلاَّ فيها اشتهر من المستثنياتِ) فاعر ما (فضار كالمذكورِ) فلا حاجه بن الأحدار عنها "

(وقيل فيجث) عنه لاحد أمه (مُطلقًا) وسن عد مندكور كشدور و " (وقيل) عمد لاحد أمه الإلآقي المششيات مُطلق أن مشهو وك ب أو غير مشهورةٍ قلا يجبُ الاحترازُ عنها للعلم بأنها فيرًا مراوةً (18).

عشه فوله (ويجب/ الاحبرارُ منه) هو عكس عبار اس خاجب للحكي على الأكثرين، لكن الذي حكاه البرماوي عتهم الوجوبية.

وبه في شن (وقبل يجدً) أي على المستبدلُ مناظرًا كان أو باصر حصه بأوافق ما في شرج بمحص فكونُّ الراجعُ مفصلًا بين المناظر والناطر، والمولان الأخيرانِ بعدهُ عامل فيهي وال فيد بأمرٍ أحرا، وكلامُ تشارح بوهمُ أنهي في المناظر⁽¹⁾ فقط.

 ⁽۲) فاید شریعت این در ۲۷۱ را ۲۷۱ را ۱۹۷۰ و ۱۹۷۸ و ۱۹۷۸ و ۱۹۹۸ و ۱۹۸ و ۱۹

⁽¹⁾ قاله بعض الأصولين واعتاره العرالي يشفاه الدس الحرادة ٢٠٠٠)

⁽⁰⁾ قال الميد (عدا الله) بدون بدية أن عند دالمدم وحيات الأحد المعلم فعال في المحديد ((١/١٨) مهايد أن الأحداث أخرا العجر الأحداث ال

^{(374 2) (124} PAL)

⁽١٦) لي السام الاستطرام

⁽١) قالدالشاعية واخبايلة البحرة (٢٧٣)، فشرح الكوكب (٢٨٦).

 ⁽٢) قاله بعض الأصوليين «الأحكام» (٢٣٨/٤)

 ⁽٣) بايد حشد د د د د د (بايد د بيسه (ع ١٣٩) ، فصفره بي حاجت (٢ ٢٤٨) ، (حكم (ع ١٣٩))

للنن ودعوى صورةٍ معيِّنةٍ أو مبهمةٍ أو نفيُّها ينتقضُ بالإثباتِ أو النفي

عَدَى (وَدَغُوى صَوْرَةِ مُعَيِّنَةٍ أَوْ مُنْهِمَةٍ) لانسال لَلْ أَلَّمَ الْوَالْعَيْهَا يَنْتَقَشّ مالإثباتِ أو النعي العامَّيْنِ)، بد بالأثباب با حع بن بندي سندمه عبيه طبعا. (وبالعكس) ي لائدت لعام، و سفي عام فسنشر عبيد د معنه ، ميهمد بحو فريدً كالتباء والسياما كالك التعليم لأشيء من الأسبار بكالسام ونحو ازيدٌ ليس بكاتب، أو إنسانٌ ما ليس بكاتب، يُناقضُه اكل إنسانُ كاتبُ،

العامين، وبالعكس.

عليه فوله (ولاعوي صورة معينة الح لم لله ما سحام السناص مسلحن الحواث وهو مثتمل على ثباب صورٍ ، لأن دعوى الحكم قد يكون في صورةٍ معينةٍ ، أو مبهمةٍ ، أو جميع الصُّورِ ، وهو المفادُ بقو . - اومالعكُس، ، وعلى كُلُّ منها فالمدعى إما إثباتُ احكم م عميه ، وعلى كلُّ من الإثباتِ والنَّفي في الثالثة فالنقضُ إما بصورةِ معت د يدِ كاتب ، أو منهمةِ كإنسابِ ما كاتب،

والباء في قوله : ابالإثباتِ؛ للملابسةِ ، أي دعوى صورة ملتسةِ بإثباتها .

قوله (مدأ بالإثبات الراجع إلى البقص) به به على يا ق كلام مصف علم وتشرّا معكوشا مع توجيه ارتكابه .

فلوله (لِتَقَلُّمُهُ عَلَيْهُ طُلعًا) يَ سَعَدُمُ ﴿ لَنَّاتَ عَلَى شَعِي ﴿ قَ لَانَا لِعِي اللَّهِ * إلى مكول بعد شائه، وقد صرَّح بذلك في الكلام الآي على عدم التأخير حيث قال: او بدايه ستنَّمه على التفيه .

قادحٌ عن الصحيح لأنه نقضُ المعي، وهو إسقاطُ وصفٍ من العلة إِمَّا مِمَ إِبِدَالِهِ كَمَا يَقَالَ فِي الْحَوْفِ: اصْلَاةً يَجِتُ قَصَاؤُهِ، فَيَجِبُ أَدَازُهَا كَالْأَمْنَ ، فيُعرضُ بـ قَانُ خصوص الصلاةِ مُلْغَىٰ ، فليُنذل خصوص الصلاة بـ العبادة :

(ومِنْهَا) أي مِن القُوَادح (الكَشُرُ):

هِ (قَادِحُ عَنِ الصَّحِيحِ - لأَنَّهُ بَقُفُنِ اللَّمْيِ) فِي مَعَمُونِهِ بَابِعَاءَ بَعْضِهِ كَيّ ول ا وهو إسقاطُ وطَهْي مِن العِلَّةِ) أي بأنَّ يُسِلُ أنه مُلعقَ بوجود الحكم عمد التقائد. ومقاس الصحيح بقول: إن ذلك غيرٌ قادح (٢٠).

ومنها: الكسرُ

قولُه (الأنَّةُ يقص المعني) فيه مع ما يان شارةً بي أن لكسر قسمٌ من أفساء القادح السابق وهو تخلُّعُ الحكم عن العِلْةِ.

قوله (وهو إسقاطُ وَصْفِيهِ مِن العِلَّةِ) أي ونقضُ بالنب كم له حد في صوره الدل مِن قوله الآي: فتم يَتقُضُه، وفي غيرها من قوم (وليس لع، وقيها قاله تنبية على أنَّه إنَّها يُعتَرضُ بهِ على العلَّةِ المركم "

١٥ موله ١٠ بي النابية بالرفع نفسية لمنادلوي في وقوله داو تعيُّها؟ عطفُ على الدهوى! ا C117 11 (JUL)

المال في عبد جنيه و سافيته الانتواط ١١٩ - البحر ١١٥ - ١٧٨

الما المالك والمناس والمناس المالك المالك المراح الموسط الموسالة المالة

⁽٣) والمدخوع به في البيلو (3- ١٩٧٨) والبيلو سلان 21- ١٦- والمواسط الوطوسا(* 144.4)

الين وصرّح بـ قادِح اليتعلق به الجارُ والمحرورُ ، فونه (إنَّ مع إنداله) ال الأنبان بدل الوصف بغيرة، أو لا المعلومُ مِن ذِكر مُعالله بالله على مدكر .

(كما يُقال في) ثاب صلاد (الحؤف) على اصلاةً بجثُ قصاؤها) م م تُعمل (فيجتُ أدوُها كالأمُن) ول علاد فيه في حدُ فعلل يحدُ أدوُها (فيعترض بال حصوص الصلاة مُلعن)، ما يال حج ، حال يحدُ دوُها (فيعترض بال حصوص الصلاة مُلعن)، ما يال حج ، حالله المادة المعلقاء (فلبُمُل) حصاص علاد المعادة السدي الله في .

للتنبة قوله (ليتعنق به الجار والمجرور) أي فلا نجتاحُ إلى تقدير متعلق وإلا فالكلامُ بدويه صحيحُ وإن احتاح إلى تقديره للإبضاح كيا نَهُ على ذلك بقوله: "وصرح سفطة فادح" مع لالدكرة فالده مع دلك فهي دفعُ بهم بعش حر والمجرورية الكشرة.

قوله (أولا) ي أو لا مع الديه المعلوم دلك من ذكر التعاليد. إي وهو الما فع إيداله.

فقوله (المعلوم) بالرفع صفة تفويد فأو لا مع إلىد يده، وصاهر بالديد معلوم من دكرد نفسه أنصافي شال وصريني كسر أن يقدل للمسدل بالمعلوم من دكرد نفسه لمحدوغ برنصح لإنعاء توصف بقلاني، وإن عبد أن العلم ما سوى الملكي بربصح بنفض

الي الثمّ ينقُصُ) هد من را مصوم الحائِص) " وره عادة حدُ قصارُه، ولا تعث الداؤها ، بل يُعرم ،

(أَوْ لاَ يُبَدُّلُ) حصوص عبد (فلا ينفن) عبه بنسب (إبلاً) فويه (يبُ فَعَنَّ عِنْهِ الْمُسَانُ (إبلاً) فويه (يبُ فَعَنَّ قصادُهُ يُؤَدِّى، دَلِيلُهُ الْمُعَنَّ عَنْهِ الْمُلْهُ الْمُؤْمِّ ، دَلِيلُهُ الْمُلْفِقِ عَنْهِ اللّهِ عَلَيْهَا تَصَادُهُ الصوم دونُ أَدَائِهِ كَيَا تَقَدَمُهُ .

وقد عرّف البيصاوي^(؟) كالإمام الرازي^(؟) االكسرَه بـ «هَدم تأثير ^{آحد} خُرْتي العدة ونقص الأخرِ»، وهو منطبقٌ علن ما تقدّم بصورتيّهِ .

للسبه فوله (وهو أي تعريفُ اليصاوي مُتطنَّ على ما تُقدَّم بصُورتَيْهِ) اي الإندل وعدمه عد بعال بعويث مال تعريف المُصنف عدُّ سطن عنه لاقتصاره على إسقاط بوصف؟

ويجاتُ بابه مصلي عبيه أنصابها لوحدُ من كلامه، كها بيته فيلُ

 ⁽۱) انفن نعنيه عن صدوعه صلاة حوف في عهده \$\$. وكهد احتفو في مشروعية بعده على ملفه على مشروعية بعده على مدهم د الأول مشروع داله الموليسة والدي الصابحة مدهم الكبر داله (۱۵۸ / ۳۱۵ (۳۵ / ۳۱۸)) والشرح الكبر داله (۳۱۸ / ۱۹۸۸)

أهم السلمول على أن المائض والتُساه لاحث عمها الصلاء لا نعده إن خال ١٠٠ لا يُجبُ عليها قضاة الصلاق وأنه يجيدُ هميها عماره حال مودي إن الدح مساره (٢٠) عليها قضاة الصلاق وأنه يجيدُ هميها عماره (٢٠)

⁽۲) دسهاسه السعباري (ب ۱۹۷۰)

⁽T) Hammed La. (C)

إإلى

وهو التفاءُ الحكم لالتفاءِ العلةِ الأثبت مُقابِلُه عالمعُ

و (ومنها) أي من القوادِح : (العكُسُ)

ي حديد كي سدن (وهو) بن المكمل (التِفاةُ الحُكم لالتِفاءُ العَلَمُ فإلى المُكمِ لالتِفاءُ العَلَمُ فإلى المُكملُ والتِفاءُ العَلَمُ وهو المدن الحدد (عالملغُ) في المكتبة عن المدن العدد في معص العدر لائة في المن مدالة العدد في معمل العدر لائة في المن المناء العدد في معمل العدر لائة في المناء العدد في معمل العدر المناء العدد في معمل العدر المناء العدد في المعملة العدل المناء العدد في المناء العدد في العدد في

مِنْها : العَكْس

فريه (كم سيأتي، بن في فريد (وحدة فادعٌ)، فالمادغ عنف لعكس، لا هو قائلةً شرطً الملّةِ عند مانع المددها لا قادعً، وقد عار النيصاوي وغيرة (٢) يـ اعدم العكس!،

قوله (وهو) أي المكس، فيه مع ما قبلةُ شبةُ استخدامٍ ﴿ محمى

قوله (بأن ثبت الحكم ، الح) بالدُّ لاسعاء ثنُوب مُعامل أعكس

فوله (فأتلغُ في العكسية) أي في حصوب شرط بعده من كويا شعكسة عند من يصعُ بعدد بعس

> (۱) المهاج الشطاري (فق (۱۵۷) (۲) کائر کئي و ۱ شد ۱(۵ (۲۸۳)

لخشية قوله (وعثر عنه) إن عم بندم إلى حاجب دلامدي ـــــــــــاليقصي المكسورة، هم كم قال المصنف محدة التسمية لا يعرفها الجدليون(١٦).

فوله (وعرَّفا الكسر الع) عرف بن حاجب عند بأنَّه على يعلى أيَّ لُعَلَّنَ به تممي احتب حكم من عنه فتنكس عدد تعييات حصًّا حكم والعله عن حكسها ، وعنَّف حكم عن عنه

فقول الشارح (أي الجكمة) احترز يه عن مقض المعنى بمعنى نقض العابة قوله (والراجعُ أنهُ لا يقدعُ) أنه لا يقدعُ ، هو ما رجَّحهُ الأمدي (٢٠ و سُ الحاجب(٨٠ على تعريفها المدكور .

⁽١) الانصر ابن الجاحب (٢/٢٢٢)

⁽٢) الأحكام للأمدي (٣/ ٢٠١)

⁽٣) في الأمديُّ في الأحكام (٢/٣٠٢)، وإبنَّ الحاجب في اللحصر ا(٢/ ٢٢).

⁽²⁾ وبه قال الخيامير ، دالمواتح (٤٩٨/٢)، ۱هتصر ابي الخاجب (٢/٢٢)، اشرح نكياب (٤) ٢٠

 ⁽⁶⁾ لا ماح "حصد منتد في صد معصد عند حرفد خالاه منحيد ۱۹۵۰ (۱۹۳) (الشرح الكيدو) لا بين (۱۳۵۸) (الشرح الكيدو) لا بين (۱۳۵۸) (۱۳۵۸)

⁽٦) رفع خاصدع الحصراين المايت (٢١٦/٤)

⁽٢) أي في الأحكم (٣ ٣٠٠)

⁽٨) اي لي المحمد ١١٨ ٢١١)

لـنَّل وشاهدُه قوله سج : ﴿ أَ رَأَيْتُم لُو وَصَعْهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ وِرَرُّ ۗ فكذلك إدا وضعها في الحلالِ كان له أحرًا في حُوَّات اليأتِي أَحدُنا شهوته وله فيها أجرٌ ؟١

الله (وشاهده) أي بعضر في صحه لاستدلال به از بالبيدة عنه على سياد الحكم (قوله عد) بعص صحب الرأينة لو وصعه في حرام أكان عليه وِرْزُ ١١ . فك بهٰم ق م عم ، فقال ١ فكذلك إذا وضعها في الحَلال كال لهُ أجرًا) ، في (حوات) د مه - (أياني أحدُن شهُونَهُ ولهُ فيها أحرًا؟ . بي الدعي بتدفرت عدر وجادات والمتصبع حسب فتنافه احديث وال مسلم است من بنات حکم ای با این با قدر خالد بناه این با قداد خلال تصادق بحصيان لأجر الحيث بالاران النبع السيدد من حاماق العلان، وهذا لاستناخ تسمي و من تفكس لأن في تلايات خامس وياد المصنف بإقادتِه هنا مع العكس وإن كان المبحثُ في القدح سحيمه بن وان

الله قبله (أي الداعي إليه) تي ال لاهم الدكر - لويَّه (وفي تُصَبِّع أُحدِكم) اي وطئه أهيه

هويه (استُشخ) دين الممتعُون، والتفاعل، هو النبي يتميز والمجتهدُ قوله (عُدِل) بالبناه للمفعول، أو للفاعِل وهو الواطئ.

مع ا وحدُ مناد به سك كونُ عدم بعكس ديدي الكلامُ في القدح به مُته فيما على معافه العكس وكولُ قياسه شاهدا له

محوًّا هما شع دلا د

رين وتخلَّفُه قادعُ عند مابع عنتين وبعني بانتفائه بنده لعلمٍ أو الطي. إذْ لا يَلزمُ من عدم الدليلِ عدمُ المدلولِ .

ارج (وتحلُّمهُ) ج عكسِ بأنْ يُوجد الحُكمُ بِدُونِ العلَّهِ (قادِعٌ) فيه اعد مابع

عيشي، المحاف تُحد هما " حوال بكدان وحود حكم بنعيد لأحدى

(وبطني بالتفائد) أن بنهاء حكم في قرب لتقدم ، الندأ حكم لابلغاء

العدم المثقاء العلم، أو الطنَّ) به . لا عقاء، حكم في نفسه . (إذ لا يلزم في

عدم الدبيل، عدن في حميه العنه (عدم الملول) لتقصم بال الله بعالي لواء علم في

المالم الدالُ على وحودهِ لم ينتف وجُودُه ، وإنها ينتقي العِلمُ بهِ (٢٠٠٠ .

الديه موله (وتحلُّفُ - أي ولو في صورةٍ- قادِحٌ) أي كيا يقدحُ تخلُّفُ الأطراد، إذ

شرط بعدد الرابات والمصادة منعكسة ، كم غرف ، قول عارض بأنها عم مطرقو

فهو المصارة ، ما المعكمة فيواحلف بعكس، فتقدح عبد مانع عمين لأول

⁽١) أي كالمصنف كيا تقدُّم في شروط العاق

⁽٢) أي الحياهير كيا تقالم في شروط العلق،

⁽٣) الخصر اين الخاجب (٢/ ٢٢٢)، ومرح المصد (٢ - ١،١٢٣٣)، وشرح الكوشية (١٦٨ - ١٦٨)

⁽١٤) رو ه مسدم ي الركاء، باب بيان أنَّ اسم الصفقة يقعُ على كلَّ موع من المعروف، (٢٣٢٦)، مي ب د 🕝 مالنعط المدكور ، ورواه البخاري في الآذان ، باب الليكر بعد الصلاة (٨٤٣) ،

ومسلم في سناحة بالما السحاب اللك العد الصلاة وبنانا صفية (١٣٤١) كالأهما روام

(وَمِنهَا) أي مِن القَوادِحِ: (عَدمُ التأشيرِ · اي أَنْ الرَّصِفَ لا شَاسَةً فِيهِ) لِلْتُكمِ (وين ثَمَّ) أي مِن هنا،

اللِّلِيَّة وَمِنهَا: عَدَمُ التأثير.

قوله (أي أنَّ الوصّف لا مُناسة فيه) لا نُدن مِ مَنْ يُدَ دَنِ فِي مُعَسَمُ الطّرَديَّةِ أَنْ يَزِيدِ قَوْلا شَبِهِ فِي الآنَا تَقُولُ: الكلام هنا في تَفْسَيرِ عَمْدُمُ التَّاثِيرِ فِي وَتُمْ فِي تَفْسِيرِ قَالطَرْديَّ / فلاجامع بِيهُيا .

وقد يقال: تفسيرُ عدم التأثير بـ اعدم المناسة الايصدُقُ عن القِسم الثاني الأنّ المناسبة فيه وفي وضعب المستدلّ موخودة لا أنّه مستغنى عنهُ كيا يُعلم مما بأني فيه عمر صرة را اعداد حكم مدون الموصف في الأفسر اكم فسرة مه البيضاوي(١) تبعًا للإمام الرازي(٢) لمليم من ذلك؟

ويُحَاثُ بَالَهُ لَى سَعَى عَهُ في لِثَانِي غُدَ عَرَ مَامِنَتَ بَعَيْنِ ، بَنِ لاَ شَيْدُمُ لَهُ مُناسِتُ إِذَا لَمْ دَنِّ الْمُناسِبِ فَا دَرَ مِعَهُ حَكُمُ وَهُو مَعْتُودٌ فِي اثنانِ كَي يُؤْجِدُ فِي قُونَ الشَّارِجُ فِنهَ : أَوْعَدَمُهِا مُوجُودُ مِعِ الرَّوْيَةُ مِعِ أَنْ تَعْسَرَهُ بِي قَالُهُ هُو الأنسِيْنِ عَفِيلَةً أَوْمِن ثُهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللّ

اريج وهو بعي المناسة فيه بي من حل ديث (احتُصَلُ مقياسِ المغني) لاشبهاء على لمناسب محلاف عبرة كالشية قلا يتأتن فيه ، (وبالمُنشيطةِ لمحتلفِ فيها) فلا بياسي في سصاء صه والمستنبطة المجنم عليها .

الهديد قوله (احتُصُل بالقباس المعلى) وهم الدي ثب فيه عليةٌ بوصف بالماسة الدلية فلا تلدج لا فله ما حود لماسة فله تحلاف فياس شبه أي وهو بدي ثب فله عليه بالعباب بالماسة و تطرف قال: داخلةً على لمقصود عليه، و متصودٌ فدم سال

قوله (وبالمُستنبطةِ . . . الخ) أي في قياس المعنيي .

⁽١) أي في المهاج (ص) (١٥٧)

⁽۲۱ ي ي ۱۹ محمير ۱۱ (۲۲۱) -

وهو أربعةٌ : في الوصف بكونِه طرديًا ؛ وفي الأصلِ مثل المبيعُ عيرٍه مرثى فلا يصح كالطير في الهواء، فيقول : الا أثر لكوبه غير مرئي,

الليكي (وهو أزايعةً) 🔧 غسم لاه أراضه سائم (في الوصف بكونه طرديًا) بيان الجنفية في تطبيح الصلاة لأسعف فالأسدم لانها أا لابعاب فعدم القفير في عدم تقديم الأدانِ طرْديُّ لا مُناسبة ولا سُنه، وعدمُ التقديم موجودُ فيم يقصر ، وحاصلُ هذا القسم طلتُ الدليل على عليَّة الوصف(٢٠)

عنمه قوله (الأوَّلُ عدمُ التَّأثير/ في الوصَّفِ) قد يقال: حاصلهُ عدمُ عنه عدم عند في معيدٍ ، وليس مرادًا؟

ويجابُ بأنَّ المراد هنا أنَّ لا تأثير له أصلًا، فلو قال كالعصد: اعدمُ تأثير الوصف مُطلقاً (٤٠) . كان أوضح . قوله (بكونيه) متعلقٌ بـ اعدم التأثير ا

قوله (طروية) أن أو شها عبدي عدم ساسة الدامة مع عراسهم الإن قلت الجما مستكان بنعية فكيف بكوانان فادخيل هم ٢ قلتُ الجما مستكان بنعية مصنف ، وقادحانِ لِعلةِ خاصةٍ في قياس المعنى فلا محذور .

قوله (لا مُتاسبة فيه ولا تُسَة) سَانُ لَكُنْ تَ طَرْدُنَا - قوله (وغدمُ التقديم) سَهُ بهِ على أنَّ في الحَالِ مع عدم اللَّذُ خسبُ عكس ومثله يَأْتِي في قوله الآتي؟

يل فإنَّ العجز عن التسليم كافيها ، وحاصلُه معارضةٌ في الأصل

الدي (وَ) النَّاس عدم مد (في الأصلي) المنداء عنة حكمه (مثلُ) أن نعال في ب العائب " ﴿ ﴿ أُمْلِعُ عَيْرٌ مُرْتَي فَلَا يَضِيعُ كَالْطَيْرِ فِي الْهُواهِ ﴿ فِيقُولَ ﴾ بعد ضُن ١١٠ أثر لكويه عير مؤثي) في لأصور. (فإنَّ العجُّر عن التشليم) نيه (كافي) في عدم الصحة ، وعدمُها موجُودٌ مع الرُّؤيةِ ، .

(وحاصلُهُ مُعارضةً في الأصل) بإبده عار ما علمت به بناء على جوار ليمسن للعبيان

السبه قوله (ساءًا على حوار التعليل معلَّتين) أي قبر، المعارضة مسيٌّ على حوار التعديل بعلتين . وهدا قد انقلب على الشارح سهَّرًا فإنَّ المبني على ذلك بع هو عدمٌ فلوها كي ف ح الأمدي " ، عداءًا أ فكان يسعي أن يقول الماه على منع التعليل بعس

١٠ - ... ، (١٣٣/٤) ، (الأحكام (٣٣٥) ، فضمر ابن الجاحب (٣٦١/٢) ، فشح £34,2)1,55%

٤٠٠) - بعن العلميَّة، على هدم مشروعيةِ الأداب ثبل الوقتِ في غير انمح ، و حديد - به عن مدهم، الأول: يُشرع فيه أدانان. قال الحمهور؛ الثاني: لا يد عُن فانه حمله (فد ١٠٠٠ 11 124 - - يا الله (192) معني محت دا (194) ، المعني ١١٠ (195)

⁽٣) اغریخ ۱۱ د د د د در در ۱۱ د ۱۳۳۰ معمر بن خاصیا ۲۰ د ۱۲۹۵ د اشرح (100 E 105 S.

⁽YYY *) make (make 5) \$1 (\$)

⁽١) الموانح (١/ ٥٧٥)، الأحكام (١/ ٢٣٥)، الخصر ابن الماح ١٠٠٠ (٢١٥ مح (277/2114)

⁽٣) انتخلف الأثمة في بيع الفائد على ملمين واحدُهما: لا بصل عديد شدمه مديهم معم. (٣ چ ل الأحكام (3/ TT).

الله كاستضاوي في الكنهاج المدر ١٥٧٥)، والرركسي في اسحه (١٣٨٦)، و مر البحاق اشرح بكوشباء ١١٠ ٢٦٧)

النبيج و لمناسب عدم عدمه شو سفى نها اقتصاعبه عبرة . وراد هو شي الإثبات تقوية للاعتراص، ويدأ بو لِتقليم على النقي .

يب وربه اعدهم، ي و حدد عب بكته فضر عمهم لأثهم المستدلون قويه (و لمناسبُ نقوله: «عندهُم» شقُّ النقي) أي بانقول، إد من بقى بصيان بقاة وإن لم يكن في دار الحرب للنَّلُ وفي الحكم، وهو أضربُ لأنه إمَّا أَنَّ لا يكونَ لذكرِه فائدةً كقولهم في المرتدين: فمشركون أثلموا مالًا في دار الحربِ فلا ضان كالحرب، و دار الحرب، عندهم طرديٌ فلا فائدةَ لذكرِه، إذْ من أوجب الضان أوجبَه وإنَّ لم يكُن في دار الحربِ وكذا من نصه، فيرجع إلى الأولِ لانه يُطالِبُ بتأثيرِ كونه في دار الحربِ وكذا من نصه، فيرجع إلى الأولِ لانه يُطالِبُ بتأثيرِ كونه في دار الحربِ وكذا من نصه، نيرجع إلى الأولِ لانه

للاشه قوله (ودارًا الحرب) لأون اقدارُ احرب بالداء كنصره فلي لعدة

⁽۱) دنیت د ۱ ۱۳۱۱ د مربع نجازی (۱۵)

⁽٢) وكد عالكند، وحديد فحدث النصوفي، (٣٠٧/٤)، فيفتي للمخلج، (٤/ ١٧٥)، فيمين المخلج، (٤/ ١٧٥)،

⁽١) كالأمدي في والأحكام (٤/ ٣٣٥)، وإين حاجب في المنصر، ١٥٠٥، والهمد في شرح المحصر و (٢/ ٢٦١).

⁽۲) الکتیسیرة (۱۳۲۶) ، و لاحکاره و ۲۳۱ (۱۳۳۶) اعتصر اس خاخب (۲ د ۱۳۲۵) اشرح مکوکسه (۲ ۲ م)

الله أو يكون له) ي بدار بوصف المسموعية العدة (فائدة صرورية الكول معتبر العدّد في الاستيجيار بالأحجار: عبادة متعلقة بالأحجار لم يتقدّمها معصية العدّد (*) فقوله: (لم يتمدّمها معصية ، عديم التأثير في الأصلي والفرع لكنة القسطة إلى فِكْره لئلا يُستقص، ما عمل بداء ، يدُكُر فيه بالرحم بالمحصى، وبه عمادة معمد بالاحجار ، ما معمر فيها بعدة

اللَّهُ قُولُهُ (أُو يكونُ لَهُ فائدةً) فَسِمُ تَقُولُهُ ١٠٠ لَا لا يكونُه لدكره فائدةًا قوله (في الأصل والفرع) أي في حكيمها

ين أو غيرُ صروريةِ ، فإن لم تعتفر الصرورية لم تعتفر ، وإلاَ فتردُّدٌ مثاله : «الجمعة صلاة معروصة فلم تفتقر إلى إدب الإمام كالطهرِ » فإنْ «مفروصة » حشو ، إذ لو حدف لم ينتقص بشيء ، لكنه ذكر لتقريب العرع من الأصل بتقوية الشبه بيسها ، إد الفرض بالعرص أشبة

اله (أو عبرُ صُرُورِ بَنِهُ ` ، فإن لم تعتبُرُ الضَّرُورِيَّةُ) بِاذَ صَحْ الاعترَاضُ بِمَحَلَّهَا (لم تُعَتفُرُ هَدَهُ عَدَ مِنْ لَاوِي ، (وَإِلاَّ فَتَرَفُّدُ)(*) أي وإن اغتَفَرَتُ الضروريَّةُ فَمَانَ * مَنْدَ هَا مَا عَدَا ، وَمَانَ * لا اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ

(مثالة : قاجمعة صلاة مفروصة منم تعتقل في رقاسها (إلى إدب الإمام) الأعطم (كالظّهرة ، فإنّ قامفروضة حشو، إذ لو خُدف) عامل له (ألم يُتعفَّس) في سادي منه (شيء لكة ذكر لتقريب العلَّم من الأصل لتقوية للبديسية ، إذ القرض بالقرض أشبة) به من غيره .

التنبه فويه (وإن اعتمرتُ الصروريةُ) إن بان م يصح الاعمر في بمحلُّها.

 ⁽¹⁾ هذا هو الضربُ الثاني من الأصرف الثارثة للقسم الثان السف (١/ ١١٢) است الكوكيه (٢٦٩/٤)

⁽۲) حسف العلمياه في اهتيار العدد في الاستنجاء عن بالله مد من أحدد عدمً عبد دايمه الحدد فا العددة فانها العدد فانها العددة فانها العددة فانها العددة فانها العددة فانها العددة فانها العددة فانه الملكية «المعالية» (١/ ٩٥٥) و فلاهيره (١/ ٩٠٥) و و ١٩٣٥) و فنهي العددة فانه الملكية «المعرد» ١٩٣١) و فنهي العددة فانه المعرد ١٩٣١) و فنهي العددة فانه المعرد ١٩٣١).

 ⁽٣) تعن العميم عن عب عمدي حي . وهو سنة حصيات بكو من حمرات (٢٤٤٠ وهماله؟
 (٨٤ /٢٥) والمشرح الكبير (١/ ٤٤) ، ويغي المحتاج (١/ ٢٧٤) والمشنى ((٨٢ .٤٣ /٥))

⁽۱) هد هو نصر ب الثابت من أصراب نصب نقالت بثلاثه و نشبط ۱۹۰۶ (۱۹۰۰) و فشرح كوكب اوغ (۷۷)

١١٠ والأصبح صدد لأجا صيابها و بشيف ١١٠١ والمرح يكوكب (١١١ عام)

لَيْنَ الرابعُ فِي العرعِ، مثلُ وزَوَّجت نَفْسُها بغيرِ كَفْءِ فلا يصح كَي لو رُوِّجت، وهو كالثاني إذْ لا أثرَ للتقييدِ بـــاغير الكفء، .

الين (الراسع): عدد المائل (في العرع) مثر بالدال بدين لم مسبه وروّجت المستعدل بي الروّجة تُفتها معرف كما و لا يصبح أكما و رُوّجت الساء ممتعدل بي وروّجها الولي يغير كفيو أن (وهو) أي الرابع (كالثاني أن إذ لا أثر) في مثاله (للتقييد يعلّم الكُماء) وإن المدعن أن تزويجها مفسها لا يصبح المطلق كما لا أثر للتقسد في مدن بدي الدان بير الأداد ما سسم إن عبر وهناك بالتسبة إلى الأصل ا

(۱) فالقوانج (۷/۱/۲)، «تلتصر اس اتحاجب» (۲۲۲۲)، «السعر» (۷۸۲/۵)، اشرخ «لكوكب» (۷۷۱/۶)

له ويرجع إلى الماقشةِ في الفرضِ، وهو تخصيصُ معض صورِ النَّرعِ مالحجاجِ والأصحُ جوارُه، وثالثُها: البشرط الباء أي ننه عير عولِ الفرص عليهِ.

يج (ويرجع) هد (إي المناقشةِ في العرصِ، وهو) بن عد صُّ (تخصيصُ تعصي صُورِ ديراعِ مالحُحاحِ) كم فعل في نئال مدتمر إد ساعى فيه منعُ دويج مرأة تفسها مُعلقًا والاستدلالُ على منْهِه مغير كُفْءُو.

(والأصلحُ حوارُهُ) في بدرص مصند وقبل (لا الله (وثالِثُها) خورُ (بشرط الباء أي بناء غير محلَّ تفرضي عليُّو) " كان تُعني عبيه بجامع ، أو بعال الاست حجيد في بعض عصر عبير المشتَّ في نافتها ,د لا قائل بالفرق؟ ، وقد قال به حداد في سال بدكه الحيث حورو بروجها بفسها من تُعامِ

لختبه قوله (وقد قال به جمهية اللغ) صفاء بهم بمنظول لروجها لفليها مل عمر كفاو، و للشهوا من مدهمهم حلاقه وهو اله يصبح الكافح واللولياء فطأ التدريل من حاكم الحكم له لأن للصاء لمرط عندهم في تفليع أ

۲۱ لا نفست راح من عمد حميد را بنسخ منها حداد كراد ح كدام، عد حمد الفائدة (۲/ ۱۹۲۷) و الفائدة (۲/ ۱۹۲۷) و الفائدة (۲/ ۱۹۲۷) و الفائدة (۲/ ۱۹۲۸)

 ⁽٣) بصح تزويجها بغير الكتب برضاها ، وكذا بغير وضاها عند الحنفية والحابلة خلافًا لعيرهم مدخة (٢٤٧/٣) ، العاشية الدسوقي (٢٤٨/٢) ، المعتى المعتاج (٢١١/٣) العس (١٠ ١٠ معنى المعتاج (٢٤٨/٣) .

 ⁽٤) ئابة حياها (١٠ - ١٠ - ١٢٥/٤١) والمقتصرة (بر ١٢٥) والمؤسرة (١٢٥/٤)، البيارة (٥/٢٨٠)، البيارة (٥/٢٨٠)، المراجعة ا

داران ساسه حرب المحرة د ۱۱٬۲۲۸ م کاکستان ۱۲۷۳ ا

٣١) وله خاعد من الأصالية الشرح لكوك ١١٠ ١٧٣

ا الأمراريخ الديم أن كان لدخيف للجعود في تفرض حرثاً والأقبل الفاله بالكنام المختصر الن حاجب ٢١٥ - ٢١٥

ومنها)أي من القوادح (القلبُ)

وهو دغوی است فر (أنَّ ما استدلَّ به) سست (في المسألة) لم ح ديد (على دلك الوخه) في دعمه الاستدار (عليه) بي عن سست (الاله إن صغ) دلك المشدلُّ به .

ومنها القلبُ

وقوله (وهو دعوى لمفترض لح) منه مست سعد، لأعم، وهو الذي يعترض يه على القياس وغيره بين الأدلة (٢٠). وإما يمعناه الأحص وهو قلبُ القياس، وعليه اقتصر البيصاوي (٢٠) وعيره (٣٠) منا، فهو أن يربط المعترض خلاف قرل المستدل على علته (٤٠)

قوله (إلَّ صحَّ) من سمه حد د با به يصح لا بكن الصحح لدهب عجراض و لا أنصلا مدهب معترض و لا لا صحته في الواقع أو عد معارض و لا لا لديه عدم سميم عد ص به كن سان، لأنا معتنى هذه السليم طلبُ الدليل على صحته

قوله (على ظلك الوجه) لم أرة لغيره (٥٠) والا حاجة إليه ، فقول / يعضهم الها احتراب عن الدين العدد دين الوحه كان تكون السندلال لمستداعي المسالة تطريق حسمه مسدلال المسالة تطريق حسمه مسدلال العمرض عسها تطريق محار

OF 11

الهديم فيمثل دلك لا تستجي فلل مردوك ويلود مثاله المكور أسميا لي مثل هو به كعيره المقلب من حد الآن، الا المستدل السدال له من حهه الحقيقة، والمعتم فلي السدال يه من جهة المحار

وقد اعترض كلام المصنف بأنه كان يسعي ال ترجد فرم افي ساله عن دلك الوجه عن قوله اعده الأن للقصود لتسد كوله علمه لللك للدك الوجه عن قوله الاستمال للدك وبالله كان سعي سفاط وبدلك العرام الاستمال على المسال مدال المسال مدال المال حث فال: اقلف لديل بالدال بالداد لا مسلل بناك مدال الماك حدة وله الاسترال!"

وقد يقال قوله: الاله اله أي قدر، بيمم سوعين، بال لأسبي او لوغ الأولُ قُلُ أَنْ يَتَهِنَّ لَهُ مَالُ فِي الأقيسة الومثالُه من النصوصي مسدلال جعي في توريثِ الخالِ مخبر : الخالُ وارثُ مَن لا وارثُ له ("") ، معول عمد عن هم يلد عليك لا لك ، إذ معناه نعي توريثِ الخالِ مطريّ المصاحب في حال لا برثُ كي مول حدة . دُمن لا زاذله ، والصبرُ حيلةً مَن لا حدد له . أي سي الجوعُ زادًا ولا الصبرُ حيلةً مَن لا حدد له . أي سي الجوعُ زادًا ولا الصبرُ حيلةً مَن الاحدد له . أي سي

١١ ويسعر بسد الدليل اشرح الكوكت (٢٢٨/٤)

١٦ - والمسهود (ص: ١٥٧).

٢٠١ كا لأماد في المحتبال والأراب المالي في المناسع المالي)

⁽¹⁾ دیستی فلت عدد اسام کردستا (1)

 ⁽¹⁾ در دنه علي آمني کم عا عه از ضي في (بيدا(۵ ۱۲۸۹)، وسعة لحمله لي ((پاچان) ۲۸) ، منا

⁽١) قالة النالي في احاشيه (٤٨٠ /٣) بعد سعمه في الأجراء ٢٧)

 ⁽٣٥٣/٤) (الأحكام) الأحدي : (١/ ٣٥٣) (اعمد)

⁽٣) رواه أيو تاود في البرائض، ياب ميراثُ قوي الأرحد (٢٨٩١ - ٢٨٩١) و حصي في المرافض، باب ما بعاد في ميراثُ الكال (٢٠٤١) و لا حسن صحح الدين منح في المرافض، باب ما بعاد في ميراث الكرافض، و ١٩٣٧) و من حدد في صحح في المدافق، (٢٠٢٧) و المرافض، (٢٠٣٣ - ٢٠٨١) و المحج عن استخد المحجد عن الم

شسخين وير فر حدود ووقف بدهني الاصفوار الأرجام عبد اللميهور خلاد بشامه فصر بعود (۸۵ م) ، فنفه الأخونور (۱۱ ۱۹۳۳) (۱) فالأحكام؛ بلاندس (۲ ۵ ۲۰۳)

المَنْ وَمِن ثُمَّ أَمَكَنَ مِعِهِ تَسَلَيمُ صَحَيَّهِ ، وقيل : "هو تَسَلَيمُ للصَحَةِ مطلقًا ، وقيل : فإفسادُ مطلقًا » .

النَيْنَ (وَمِن ثُمُّ) أي من هنا وهو قولنا : الله صلح الي من أجل ذلك (أمْكُنَ شَعَهُ) أي مع القلب (تسليمُ وسخيه) أي صحةِ ما استدل بِها الله

(وقيل: هو) ي المنك التسليم للصحة مُطَلَقًا، أن صحه أن سنان له سواه كان صحيحًا أم الأ^(١)

(وقیل): هو (إفسادًا) به (معطّاً) لان بدات من حلت جملة على لمسلل مُسلمُ لصحه وال د لكن فلجلجا، ومن حلت د حمله به متسد لهُ وال كان صحيحًا)(")

وعلى كلا عوس لا لدكر في حداثونه ١٠ صبح

طاشية قوله (لأنّ القالب الح) بعللُ للمولين للقرائل للمنّ و للنام قوله (من يمكن السلم) عدل أنه من مدومه وهم العدي للعداص الحالم اللذي هو المتبادرُ ليحشُن ترتيبُ ما يعلمُ عليه .

يبل وعلى المختار فهو مقبولٌ ، معارضةٌ ، عبد التسليم ، قادحٌ عند عديم.

النه (وعنى المحتار ا من امكان لسلم مع نقب (فهو مَقْبُولُ 'معارضةً' عد التشليم قادعُ " عنا علمو) .

يونيه المعارضة ، حامد عليوب الي وهو مُعارِضُهُ عبد نسيم صحه دين المسدل المعاد الله صه عام قادح ، بال خُاتُ عنها بالمرجع ؟

وريه (قادمُ) حراصد محدوف و حافيل أن انقلب مقول وهو معارضهٔ عبد التسديم، قالا يكول فادحاء وفادمُ عبد عدم السبيم و لمدرضه للالله أفسام، لايا دس يعارض يا ذا عين دين بسيدل شبي فليا، ويُسجى معارضه على سبيل سبب او عاد دايان كان فليوريه كصورته سبي معارضه باطل ووللاً منعا فليه بايد الله و فلحث ديك في افتح يوهات بشرح الأدنيا

وقد يقال: جعلُهُ القلب إدا كان معارضة لا يكون عدم شاب لإصلام أنهُ ن القوادح؟

ويُجَابُ بِأَنَّ المُراد في الأوَّلِ بـ القادحِ عما يَعُمُّ مُمسد تلدير و لُوقف عن العمَلِ بهِ ، وفي الثاني بـ انفي القادح فيه نفيٌ كُوْتِيهِ مُفسِدًا لا شُرف

۱۱) وهد عب الأسواق الأحكام (٢ ٢٥٤)، واس احت في التنظيم (٢ ٢٧٨)

 ⁽۲) ي عبد لاكثر بن المعصوب (۵ (۲۶) واشرح بكوك (۱۳۶۹)
 (۳) بال بر كشيء حداثه بعدي و بنجره (۵ (۲۹۱) ووليجداز عبد جمهور أبه خده فادخ
 الدين المدين المحدد ا

⁽¹⁾ غرم نشيخ ابو استعاق في «النبع» (ص ١٣٥٠) إلى بعض اصتحاب الشاهية

⁽١) قال له كني في النجاء في ١٤٩٩ حملها على امكانها

۲۱) فالم تعفل تعليم أحير لع يجر فينا (١٤) ٣٣٣

⁽٣) وهو عدد نشيخ يا سحاق في المنع (في)

سي (وقيل) ده (شهدُ رورٍ) شهدُ (لك وعديك) مه مد سد حث سدي و. الدليل واستدللُ أن الإيكمال ((1)

(وهو قسهُو، الأوّلُ * لتضحيح مدهب المعترض في المسألة إمّا مع إسال مدهب المستولُ) في المدرية عدرية العضولي : «عقدً) أن حل عدرية « لانه عليه الفلا يصبحُ كالشراء الى دند ، المشتولي قلا يُصبحُ لمن مسهام (٣٠) .

(قيقان) من حسب معرض دحنني ١٠ عقدٌ مصحُ كالشراء) ي كش ٠ الفضولي قيصحُ له وتلفُو تسميتُه لغيروه (٤٠) . وهو أحدو حهيْن عندتا (٤٠) .

لحشبه قوله (وقيل: هو شاهدً رودٍ) مترض بان هذا عبر عبر التمان الله إفساد معلقه وقد من التمان الله إدام ما معلقه وقد الراء المامر مقبول قادحًا لإقساد دليل المستدل.

34

٠ ٠٠٠ . ناي

ولئه قوله (حيث سلمت الح) بالالحجي تشهدة به، وعلمه، نصرين للفت والنشر المعكوس،

يوالية (صبر محلاً) حال من مدهب السندن و لا من النصابة في حاله كول مدهب منتدل النصر حالمة و ال الاستبالا ل و و هد أثر حدّ من كلام الشواح بعدًا

ورد (وهو احدُ وجهين عبدنا) عدة د ما نشر بعن مان من عدد له ولم تصف المصف المصف

⁽¹⁾ قاله يعقن أصحابنا، (البحرة (١٥/ ١٩٩١).

 ⁽٣) وهو أيضًا على ضربين كيا ذكره للصبتُ «الأحكام» (٤/ ٣٥٣)، «للحصول» (٥/ ٢٦١)،
 المحره (٥/ ٢٩٤)، قشرح (لكوكية» (٤/ ٣٣٧)، فوراتع الرجوت» (٢/ ٨٩٨)، فشرح السفة (٤/ ٤٨٩)

⁽٣) الحد المجتاع (٩/ ٢٩) ، المغي للمجتاج (٢/ ٢١) ، الأوراب (٣٠ .٢١ .

⁽¹²⁾ ويدفال بعيا بالحد . هذاله (2) (47 كار يحي يكير (47 كار)

⁽٥) بالدي در وجيمه (٩٠ ٣٠) والمجتمعة (٥ ١٥٤) اوهو لدي من حلك بدنيل

^() المستقرق بدهب بيم ي (٣ ٢٢ ٢٣)

اللب أو لا مثلُ اللتُ فلا يكون سفيه قربةً كوفوف عرفة، فيقال: فلا يُشترطُ فيه الصومُ كعرفة.

الفظ (از لا) مع الانطال صرح (مثل) لا غيال حيثي المشيرط عصده في لاعكف و الكثّ فلا يكون بعيمة قربة كوقوب عرفة) فابد و به تصميمه لإحرام، فكدلت الاعكف يكون فربه تصميمه عدده المدووة هي عصوم و مو المشارع فيه . (فيقال) من جانب المعترض كالشافعي: والاعتكاف ليث فلا يُشترط فيو الصوم كمرفق) لا نشد طا تصوم في الدفيه المن في هذا إيطال عدمت حصم بدي مرفع عربي بدس وهر شد طأ تصوم

الحاشيه

يَانَ الثَانِي لِإِنطَالِ مَذَهِبِ المُستَدَلِ بِالصَرَاحَةِ: اعضُو وضور فلا يكفي أَقُلُ مَا يُطلقُ عليه الاسمُ كالوجهِ، فيقالُ: افلا يُقذَرُ عسلُه بالربع كالوجها؛

اليج (الثاني) من فلسبي نفلت نقلت (الإنطال مذهب المستدل بالمسراحة) كان يقول احتمى في مسح برأس أن الأعصر وصور فلا يكفي، في مسح (اقل ما يُقلقُ عبه الاسمُ كالوجه) لا يكفي في عسله دلك، (فيُقالُ) من حالت الله على كالدخه) لا يُقلقُ غشلَةُ بالرابع كالوجه) لا يُقلقُ غشلَةُ بالرابع،

التاب فويه (الثاني لإنطال مناهب المستدلُّ) أي من غير بعرض بندهب المعترض. في به (بالعبر (حدًا) " منعش بـ (إنصال)

 ⁽۱) رد باست بایی داد. بیما علی صدیحی کی دکر عصف ۱ (حکاره ۱۹ ۴۳۲).
 اانجمال (۲۱ ۲۲) به پیواده ۲۹۱ دست یکوکی(۳۳۳ ۱۳۳) (نفریحه ۲۷۱ ۲۷۸).
 (۱۵۸۹ ۳) به بیما سی ۲۰(۱) دکتیمد نیز خاصد ۲۷۸ (۱۸۹۳).

⁽٧) خدف لامه في بعد الواحد في منح الراس في توخيره على المدمدها وحداث وجوث السمات الراس المدين في ملا بدخان في سناء الديمة الآلية الأنساب الحداث حجم الراحق و ويمكن الديران المديم المدير النهال فاله حيالية «الآلي» وجود منح الم الراس طحم و الألا حديدة المجهد الحجم الوحداث النهال منح المحمد و فأله النافعة القدائمة (١٩٥٠) والشرح الكرد (٨١١) والراس (٨١١) والشرح الكرد (٨١١) والراس (٨١١) والراس (٨١١) والراس (٨١١) والراس (١١٥٥) والراسة المحمد المدينة (١٩٥١) والشرح الكرد (٨١١) والراسة المحمد ا

⁽٣) قال السامي في حاشمه (٢ ٤٨٦) " و مر دُ يابعمر حده الله الطابعة كما يشعر اب المعاملة المالك م،

⁽۱) سس حديد عن مدم اشتراط السوم لهدمة الوقوف بعرفة، ولكتهم الصعوفي شعرف لي لأعلكو عن مدمد و أحدها: يشترط، قالم الشقية والحالكية؛ تانبهي لا بشعرف فله شدمه ، حديد (عديد (عديد) (۱۳۲۹) و فالشرح الكبيرة ((/ 821) ، فحمه المحاج! () ((/ 821) ، دمير ((۲۲۹))

اليزي (أو بالأليزام) كان بقول احملي في سع بعاب العقد مُعاوضة فيضغُ مع الحفيل بالمُعوَّض كالمكاح) عسع مع حها بالدوجه، في عدم رؤيبها (فيقالُ) من حاسد لمعد من دائلته ي (فلا يُشترطُ) فيه (حيارُ الرُؤيةِ كالمكاح) ونفى لاشر طائرمه على علمجه لا عامل بي تدان بالاشد ط

الماشية القولة (علا يُشترطُ فيه حيارُ الرُّؤية) الرافان المداد (علا النشأة كان الن لأنَّ اللازمُ لِلصحةِ عند الدامل بالنوثُ ما ذكر لا شد الله

قوله (وتَغُيُّ الاشتراط بلرمَهُ معيُّ الصِحةِ) بي و الصح مدرمُه الشرط كما أشار إليه عقب دلك وإذا انتفى اللازمُ استفى الملزومُ .

ومنه خلافًا للقاصي قلتُ المساواة مثل اطهارةً بالماثع فلا تجب فيها النيةُ كالنجاسة؛ ، فنقول: افيستوي حامدُها وماثقُها كالسجاسةِ،

اليهي (ومنة) بي من سبب فلنس (حلاقًا للقاصي) بي لكر حافلاتي في أن (قلْتُ المساولة، مثلُ) قدال حدي ثن له صوء و للمسل ا (طهارةً العالم فلا تجتُ فيها النَّهُ * كالمحاسة) لا حدث عليه، عنها حد لحلاقية سمم جد بيد سه،

يه وإله (أي من القلب) إن الملك لأنصار ملاهب للسنان بالمرام

فونه (فیگنس قد ه نسته به علی با خلافته عناصتی از فنول فلب نستاو ۱۰۵٪ فیه نظیمو.

الربه (قلتُ المساواة) هم ير بكور في جهه لامني خكون ، أحدهُما أشعب عن جهة الفرع اتفاقاً والآخرُ مختلفٌ فيه ، فيُشِتُ للمستولُ المحدم فه في سرح رحاف به بالأصل فيقول المفترض صحت بسرية بن احكمين في جهه لفرع كم وحب سهي في جهه الاحسر فهي مثال بصحت أحدُ حكمين في جهه لأصل عدمُ وحوب البه في بعهاره بالحدم وهو منعي على جهه المرا العاف و لأخرُ عدمُ لرحوب البه في بعهارة بالمانع وهو محتلف فيه فك المسالُ في الفرع فيقول للمرض فيحال في الفرع كم وحب بهما في علم وحب بيهما في جهه المراحد للمان في الفرع فيقول المحرف في في حهه المراح كما وحب بيهما في جهه المراح

ا ای عبر حید (۱۳۱۰) و این یع (۱۳۱۶) (بنده (۱۳۱۶) (۱۳۵۶) (اعتدا و ۱۳۵۳) (۱۳۵۳) (اعتدا ۱۳۵۳) (۱۳۵۳) (۱۳۵۳) (۱۳۵۳) (۱۳۵۳) (۱۳۵۳)

⁽۱۹۳ منتخار مستندانی (ص) ۱۹۳ (۱۹۳ مارد (۱۹۳ م)) (۲) د هدیده مساحد رز (۱۹۳ (۱۹۳))

٣) ١ المسود ، ١٠ ١٠٠ (١٠٠٠)

⁽١) كالأسم في المحصد بالاد تا ٢٦٧ . و مصاوي في الهيهاجة (ص ١٥٧). والصف بفية في الأباحة (٢٤)

وشاهدُه ﴿ وَبُّهُ ٱلْعَرَّةُ وَلَرْسُولُه ـ ﴾ في جواب ﴿ يُحْرَجِ عِنْ ٱلْأَعَرُّ لِمَّاكُّ ﴾

(ومِنهَا) أي مِن القوادح (القولُ بالمُوجُبِ"

(كالنجاسةِ) بسبري حامدُها ومائعُها في حُكمها بساس وعده وقد وحسا

وَوَجَّهُ السَّمِيَّةِ مِـ اللَّسَاوِلَةِ وَاضَّعُّ مِنَ النَّالِ، وَالقَاضِي يَقُولُ فِي رَدُّو : • حما استِدلاكِ القالِب فيه خبرُ وجْدِ استِدُلاكِ المستدِلُ الله على (٢٠).

هنته فوله (فيستوي حامدها الربأ بأن السمم ومائعُها) ال مام بالحداء العسل

فوله (والقاضي يقولُ في ردُّه: اوحةُ استدلان لقاب فيه غيرٌ وخه استدلالِ المستهلُّه) أي لأنَّ النسوية * حيد حدهما عبرُهما في جهةِ الأخر . وأجاب لأكثر بالأهداء لأحلاف لأبطم في تساس لأنه غير مناف لأصل لأسراء في الوصف الذي حمله جامدًا وهو الطهارة ،

اليرى (فنقولُ) بحن ' معترضين ا(فيستوي جامدُها ومائعُها) ي طهرة النيةُ في التيمُم فتجبُ في الوضومِ".

وشاهلُهُ) دربه على (فاويئة أنقرَّةُ وبرسُوله، فا في حو ب أَ فالبخرجيّ الإعرُّ منها الأدلُّ ف أ) محكي على لمنافض أ أي فسحيح ديث لكن همُ الأذلَّ واللهُ ورسولُه الأعزُّ وقد أخرجاهُم. ومنها: القولَ بالموجب.

هو بقُتُح الحَيم، أي ما اقتضاءُ الدسلُ ولا خلصُ بالقباس كي يُعمم من قول المصلف الأوائد مدد المحاد

1822 21 NOVER 1882 Common 1881 From 1881 CO القيف بالديد الله الأفرار والقيم في الأولود في يكونه ولا ١٩٩٩ T we shall de 17.)

(٣٠٠) خالف برزاليا في الفسرا (١٠٤٠) النافق رخلان في غروه مريسع خدام من عها حرابي ، د لا حراب الرهب الجمعيات الاستعلى براحل على من التها حراب على النهري فعال بنهاي بالمعمر لأنصا وقنصاه خال من لأنصاء وقاء مهاجرين به معلم الهاجراني المطارة الجارامي عهاجاتي جيي كاراب وبطيا بالجاراض فهاجرين و ما من الأعلى مني من على والما صحد لسهد، فالكف في منافق و حو في فلم مرض این عبد عمد سے این اس سموت، فعدال افدا کلب براجی دیدفع فاقسیجت لا بطار و لا سقع ، قد نباصہ بند علی اخلابیٹ وکانہ بدعیان کل حدیث ہیں، خلابیت عمال عدالله براي عدد الله أو يله بنا أحصا في تقليم سحاحي الأعراضية الأنا الدين الله عر محدر ٥ هُمُ اللَّذِينِ يَقُولُون لا تُنقِقُوا عَلَى مِنْ عَندَ رَسُونَ أَنَّهُ حَيْثُ يَنقَطُوا إِلَى قَوْم ىدان يقُولُون بِسُرِّحِمَّنَا إِلَى ٱلْمِدِينَةِ ﴾ وأنه ا

ا و الحد المحال في علم ، بات ﴿ يَقُولُونَ لِينَ رَحَقَنَا فِي الْعَدِينَا ﴾ (١٩٩٧). ومسدق لأدب بالديف الأجمال والقويار (١٥٥١) و ترمدي في المنتج المات ا اس سوره ساليس (۲۳۱۵)

(2) وكي صرح به في ۽ لاب ۽ (٦/ ١٣٢)، وفقو سے انز هي ١١٠٠ (٥٩٠)

⁽٢) ذكر مامُ العرامان في دان عاليه (١٣١ -١٣١) أديه العاصي ثمر دها، فليراجع هناك

اليرى (وهو تسبيمُ الدليلِ مع مقاءِ ليرع) بر عهدُ عدمُ سندِ م مدّس لحن بدع (كما يُقال في) غصاص عسر (المثقل) من حديث سند، كالسافعي الاقتلَّ مِيًا يُقتَلُ عانا فلا يُنافي القصاص كالإحراق) ، بدا لدى سماعي

العشبة قوله الوهو تسليمُ الدليل؛ را مستعدد كرا الله الله على العالم على القوادح لا يُبافي تسليمُ لآنةُ ليس المراد تسليمُ الدسل على مدعى مسلمان الراسسية صحبة على حلاقة في داخ في العلم أن ورود القول بالموجب على ثلاثة أمواع (**):

الأوّل: لا تسبح من عدس مدال من هم مد محل الله و مده ما مده المحكال المحكم المعاملة المحكم ال

الثاني: أنَّ يُستَسَج إبطالُ أمرٍ يُتُوهمُ أنْهُمُ مَأْخَذُ مَذَهبِ الحَصْمِ والحَصْمُ معنعُ كونهُ ماحدةً ، ولا يعرهُ من الصابه إيصلُ مدهنه الومثن به يعونه الوكم يُقال: التَّفَاوُتُ ... الحَه .

الثالث: أن سنكُ عن معدمه ضعرى عبر مشهُوده وهو ما ذكرهُ نعونه فورْت سكب الحا

اله (مِثْقَالَ) من حاسب عنه صر دخمي الأسليما عدم الماعاة) من غش بالمُثنار الله المستحص (ولكن لم قُست) به اللمثال بالشعل (يقتصِه) أي القِصاص وذلك محلَّ النزاع ولم يستلزمه الدليل».

(وكيا يقال) ثم منصاص المسل المنتاع أبضا: ﴿ (التعاوت في الوسيلة) من الاسالمان منا و ﴿ لا يسم القصاص كالمتوسل إليه) تناير وقع وعيرهم ﴿ لَا يَعْمُ اللَّهُ الللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الل

لائيه قوله (من منافاة القتن بالمثقل للقصاص) فئر به فون لمصنف هند فحمده و حمد إلى عثان الأون، ولو فسره نفونه "من منع النفاوت في الوسندة) مرجع إن الثان الذي كان "قرب" وموافق بكلام عبرة"

⁽۱) وکند بایک و حمد و نید پرسفت و همد از بندج ایک و از ۲۶۳)، وبغیل محتی ا (۱) دی) و تغیی ۱۱۱ (۳۲۲)

⁽۲) انحصہ من جاسمہ (۲ ۲۹۹) ، بہت ، (۲ ۱۹۹۱) ، غواتیجا (۲ ۱۹۹۹)، اشدح کارکسا(۱۶ ۱۶۹)

⁽١) وكانا قال في دغاية الوصول؛ (ص: ١٣١)، ولكن اختار هيد برحم بشرسي في معريزت. (١/٩٩/٣) قول الشارح.

⁽٢) كيافي الأحكام، (١/ ٢٥٦) ، وقافتهم من حاجب، (٢٠٩٠) ، را عو بح (٢٠٩٠). والنيسية (٢١٦) ، رغدها

للنُّن والمختارُ تصديقُ المعرِّضِ في قولِه : اليس هذا مأخذي ٤.

اللي (والمحتار تصديق المعترض في قوله) المسلسان (اليس هذا) أن المدي دهند باستدلالك بعريضا في من منافقة المدن بالمصاصر (مأحدي) في بعي القصاص به الان عديه تنعه من تكدي في دلك وقبل ١٠١ بصدق الا بييان مأخل آخر لأنه قد يُعانِد في قاله .

(وربي سكت المستدر عن مقدمة عبر مشهورة محافة المم) ها مو صبح ، به (فيردً) سكر به عمه (لقولُ بالموحب) ته بعال في سر بد سه في توصره والغسل: قما هو قربة يشترط قيه النيةُ كالصلاة، ويسكتُ عن الصعرى، (وهي والوصوء والعسل قربة) ، فندال عمد صلى مستديد بالمنه والعسل قربة المناه عنه في بالمنه المدة ، ولا بداء ساحها في بالمنها قربة ورد عليه منع فلك ، وحرج عن القول بالموجب ،

و حدر بعديه (غير مشهورة) من نسبه عبي كالمديد و فلا ساني فيها القول بالموجية.

اللئب قوله (ولا يلزم شتراطها في الوصوء والعسل) أب لان لتدمه بو حدة لا سح

وره (وحرح عن القول بالموحد) أن لأنه الله كان بلفاد حكوت عن الصعرى وقد الله مدارها، ثم بعد لاعة اصل القول بالموحد عن المسال أن ثبين أن يدي الله في الدي على الله في الثاني مأخذ الخصيم، وأن يدين في الثالث أن الصغرى حق، المان قام مدلك تقطع الحصية، وإذا المعمد هو

(۱) بناء حياما - المدال-(۲۹۲)، الأحكام؛ (۲۵۹/٤)، المختصر ابن الخاجياً
 (۲) بناء حياما - لمدال-(۲/۱ ۲۵۳).

في الماسبةِ، وفي صلاحيةِ إفصاءِ الحكمِ إلى المقصودِ، وفي الانضباطِ، والظهورِ، جوابُها بالبيانِ.

ومنها) أي من القوادح (القدحُ

ق. الماسة على ساسه مرست لمعدر به ، (وق صلاحية إفضاء الحكم بالى المقصود) من ساسه مدر و (والطهور) له مأن ينفى كلا من الأربعة (١) .

ومنها: القدح في المناسبة

فوله دوقي صلاحية إفضاء الحكم إلى لمقصود) أبي بن مصلحه المصودة من شرع الحكم،

هوله (مأن ينفي كلا من الأربعة) في بان بندى في لأول مها مفتنده راحجه أو مساوله ، ويُنهر في شاني عدم عصلاحيه للإقصاء ، وفي أشات عدم لانصباط. وفي الرابع عدم الظهور ، والأولان يختصان بالمناسبة، والأخيران بعُمّها . وعد ها⁽¹⁾

رب ذكر المصف الفدح في المناسبة هنا مع أنه قدمه في فوله . أو ساسبة سجرم بمصدد بدرم ... النجة تشبيم بالأفساء ومشاركته ها في حواب

۱۹۱۱ سند (۱۹۱۹ - ۱۹۱۹) نفر نج ۱۹۱۷ (۱۵۷۱ - ۱۹۶۹) الاحکام! (۱۹۳۷ - ۱۹۱۹) الله حالکوکت (۱۹۷۱ - ۱۹۷۱) اعاده ادر مدید به (صن ۱۳۳۷)

^(*) خلاف تنجمه في جنبهم هذه الأربعة خاجه بالناسم (١٠٠٠) ١٥٠٠) ، « تقواليم» (*) ٢٧٥)

التلكي و (جوائها) أي حوب عدح منه (بالبيان) عن مثال عند حد مد بن البيان أن يقال: اتحريم المحرم بالمصاهرة مؤيدًا صالح لأن يقصي إلى عدم الفنجور بها المقصود من شرع التحريم، فيعترض بداأنه ليس صالحا لذلك، بل للإفضاء إلى الفجور فإن النفس مائلة إلى المسوع، فيجاب بدأن تحريمه المؤيد يشدً باب الطمع فيها بحيث تصير غير مشتهاة كالأم،

لعنية قوله (بالبيال قا) في بدن سلامه الرصف فيه حل ديث عدم ، دد خوات القدم في طلسته مساب رحما بنك المصلحة على للك المساب ، دا في صلاحية إنصاء حكم في مقصود فسال الاقصاء الله في أن شال بدي دورد، وأما في الانتهاط فييان أنه منضيط ينصله أو يوصفي معه يصبطه كالمعر المستفقة ، وأما في عهو افسال فيهو الانتسامة للصلة فاهراد كصبط برصا بعميم العقود.

وهو راجعٌ إلى المعارضةِ في الأصلِ أو الفرع ، وقيل : اليهما معُه

الع (وَمِنْهَا) أي من القوادح : (الغرُّقُ) ' بَيْنَ الأَصْلُ والفرع.

(وهو راحعٌ إلى المعارصةِ في الأصلِ أو الفرّعِ' ``

وقبل: الليهيم، بن بن معا صمر في الأصور و أعرع (مقا)، لأمه على الأن يده حصه صله أن الاصل حفل شرف سيخكم بأن نحفل من علته، أو إمداءً حصوصيه أن عدج حفل ما بعا من حكم، وعني الذي إبداءً حصوصتفي مقاة (٢)،

النبة ومِنْهَا الْفَرْقُ

قولُه (وقيل: إليهم) تغميفُهُ بالنظر إلى حصر العرق مه ورلاً ماهرقُ حاصلٌ برُجوعِهِ إليهما كحشولِهِ برجُوعِهِ إلى أحدهِما بالأوْلَى، مـ •أوْء في كلامه مانعة عِلْمِ⁽¹⁾.

 ⁽١) عبر ١٠٠ المعترض معتن ليصلل به العبرق بين الأصير والعرع حلى لا لنحو له في حكمه .
 شرح الحدكت (١٠ / ٣٤٠) والبعر ١٥٤٠)

⁽۲ داره خور و در و المراح المراح (ص ۱۹۰۳)، و مع حاصا (۱ ۱۵۲)، و مع حاصا (۱ ۱۵۲)، و معرو

الفَرْقُ مثالهُ على الأولِ يشفيه أن غور ندفعي عبية في الوصوء ورحمه كالسمه محمد الطهارة عن حدث، ويعرض احمي بدأن العلم في لأصر الصهارة الله الله وأن يقول الحنفي: اليقاد المسلم باللّمي كغير المسلم بجامع القال العند العلم العلم العراد، (1) ويعترض الشافعي أن الاسلام في المرع مامع من القودة.

وقد دكر لأمديُّ " بدكرُ مُرْخُوع بقدق إلى ما نشده با من مسمى المعارضة في الأصل إلياء قيد في المله، ومن مسمى معا صه في سرح المد، مامع من حكم، ولم يذكرُ دلك لصفُ فأحال معنى للدق عني ما ما لدكرُ وُ لحلاف الأمالي

لماشية قوله (تجعلُهُ مايِعًا من الحُكم) أن فك أن دلك معاصد في ندح لأن ندم من لذي، وضف منتصل سنصه فيكونُ ذلك معارضةً في الفرْع . قوله (مثالُه على الأوْلِ بشِقْيَهِ) أي لكُلُ شِقُ مثالً .

اليافي (والصحيحُ أنَّهُ) أي الدوق (قادحٌ `` وإنَّ قبل: المِنَّهُ سُوالانِ) • ب. اعلى القول شار والمحيد أنَّهُ الله الذي وحم المستدلَّ وقبل: ١٠ يُؤثرُ فِيها ``

وقيل: الا بُؤثر على القُولِ بأنَّهُ سؤالانِ لأنَّ جَعَ الأسئِلةِ المختلفة غيرُ نتبُرُله(٢٠).

وسكب مصنف عن حد ب عرق ، وتما لحاف به سع كوب المُندي في الأصل . جُزةً امن العلَّة ، وفي العرَّع مايعًا مِن الحكم (1).

النموع، ومعنى كوب سوالا واحدًا التمان ألم معارضة في الأصل ومعارضة في المعرع، ومعنى كوب سوالا واحدًا التمان المقصود منة وهو قلم الجمع، ومعنى كوب سواله عنى معارضة عنة الأصل بعلّه، وعلى معارضة العرع بعلّة مستنطة في حاليه لأل بعارف لما ألى باعالم اعتبر في علة المستدل قيد أبعر كالمكافأة في مثال بشاره، وعلى سالعة عده عبر العله عبد المستدل، ولو قال بدل ما قالة : امناه على وجوع الفرق إليهماه كان أولى لتلا توهم أنه مسي على صعف (وهو حصر إحوا العرق إليهماه كان أولى لتلا توهم أنه مسي على صعف (وهو حصر إحوا العرق إليهما) وليس مر ذا كها مرت الإشارة إليه

⁽۱) فأنه الحياهبر المارية (۲ ۱۲۸)، والأحكام؛ (۲۲۹/۶)، الخسعر ابن الحاسبة (۲۲ ۲۷)، «شرح الكوك» (۲۲۱/۶)

⁽٢) قال الرركشي في والتشبيف و (١٣٢/٢) والم مدهث ساقطه

⁽٣) فايداس شريح والأسباد الوالسجاق الالاحكام (١٤٩/٤)

⁽٤) قاله صعب الدين الأصدي في د، لأحكام ١ (٤/ ٢٤٩)

⁽١) ((مدينة للمرحيناني (٨٦/٨))،

⁽٢) وكدا اطالك والختايلة ، فالشرح الكبيرة (١٤/٢٢)، فمغلي للمحاجة (١٩/٤)، السمي

^(70- 11)

⁽٣) والأحكام الأعدي (٤ ١٤٣)

النان قال المجيزون: اثنمُ لو فُرق بين الفرعِ وأصلِ منها كفي،، وثالثها: وإنْ تُصد الإلحاقُ بِمتجموعِها، .

اليه (قال المُجِيرُون) سعدد (ثُمُمُ) عنى عدير وْخُوده (لو فُرق بين الفرْع واصَلِ منها كفئ) في سدح عنه لانهُ يُسفُر عمله المنصودا و وبين الأيكمي لاسيملالِ في سبب (وثالِتُها). (يكمي (إنْ قصد الإلحاق يممغنُوجها) لأنهُ يُبطِلُهُ بيخلافِ ما إذا قصد بكُلُ منهاه (*).

لهذه الرأة (الأنّة يُنطُلُ خَمَها) على حملها مع السروع في العلم الآلَ مقصود المستعلّ جملها معه في العلمة وهو يُنظل بالفرق بينن أصْلٍ مِنها والفرّع - النظى ومهد المصنف السالة سعل دانعرق . (و) عصحة (أنة يعتبعُ تعدُّدُ الأصول) لعرع وحد بأن يُعاس على كل مها (لِلانْتِشَارِ) بي بنت البحث في دلك (وإنَّ جُورُزُ مِلْتَانِ) لِملولِ واحدٍ .

وقيل: اغِبُوزُ التّعدُّدُ مُطلقًا وقد لا مِحمُّل انتشارُه (١١).

للعشبة فويه (والصحيحُ: أنَّه يُمشعُ تعدُّدُ الأصول لِفرَّعِ واحدٍ) ما نم لأسمع معدد العقل^{(٢١})، وأندي صححهُ من حاجبُ " وعددً أحد العادد موه الص يه وهو المعتمد.

قوله (مان يُقاس على كلُّ سها) لأسسَّ بالقول للنصل لذي ذكرهُ ال يقول: بأن يُقاسَ هليها، الصادق لكلُّ منها وبِمجْمُوهِها.

⁽۱) ما ماك والشامعية والحابلة. الخصر ابن الحاجب، (۲/۱۷۱)، اشرح المصدا (۲ ۲۷۲)، اعام دصول، (ص ۱۳۱۰)، اشرح الكوكب، (۲۱ ۱۳۱۰)

 ⁽٢) وهو الدي حازه الصنفُ و واليمهور على جواره ، وقد سيل في اشروط العلقه .

⁽۳) اعتصال خاجب (۴ کا۲)

⁽¹⁾ Susancy (a) (2)

⁽۱) قاله احیافت اعتصر می حاجب (۱/ ۱۳۷۶، ۱ الاحکار، ۱ ۱۳۴۳) البحرا (۱۳۳۱ مار م کردسه (۱۳۱۰)

٢) فالدالعبلي هدي مر السافية (الشيف ١١٥ ١٩٣٠)

(30)

التَّنَيُّ (ثم في اقتضار المُستدِلُ على جوابِ أصلِ واحدٍ) منها حسنُ فرق المعدَّ ضُ مِن حَمِعَها (قُولانِ). قبل (كمي خَضُوب لمُصدد المدفع عن و حد منهاه (). وقبل: 3 لا يكفي لأنَّهُ التزَّم الحميع فلزَمةُ الدفعُ عنهُا (?).

لعشية قوله (وقيل: لا يكمي لأنة الترم الع) فاش برجح خصوب لمدح بالعرف بين المرح واصل و حد برجيخ هذا، وقياس بديا منصل السابق في كلايد أن بأي بصرة هذا فقال إن قصد الاحاق بمحموج لأصول ما تكف الاقتصار، وإلا كمن .

ومنها : فسادُ الوضع

بأنَّ لا يكون الدليلُ على الهيئةِ الصالحةِ لاعتبارِه في ترتيبِ الحكمِ كتلقي التخفيفِ من التعليظِ، والتوسيع من التصييقِ، والإثباتِ من النفي مثلُ: (القتلُ حنايةٌ عظيمةٌ فلا يُكفَّر كالردة).

(ومها) أي من القوادح (فسادُ الوَضعِ

بأن لا يكون الدليلُ على الهيئة الصالحة لاعتباره في ترتيب الحكم) عليه كأن بكون صاحد نصد حكم ، منصه (كتلقي التحقيف مِن التَقليطِ، والتوسيع مِن التفسيق، و لإثبات من النفي)، وعكسه الأول (ومثلُ) قول الحقية: ا(القتلُ) عمد ، حدية عطيمةً فلا يُكفرُ) (أي لا تحتُ له كفارة (كالرَّفة))، فعصم حديد شدت منص حكم لا نحته معدم وحود بكفاره

وَمِنها: فسادُ الوَضعِ

قوله (كأن يكون صاحمًا لِفِيدُ ذلك الحكم أو نقيصه) الكاف استعصائيه قوله (وحكيه) أي وهو تلقي النقي مِن الإثباتِ.

أي بناي سجمها من سعيم (ديشها (۱۲۳) داشر ح الكوكسا (۱۴٤).

⁽٣) أحم العديء عن ان عن الدخل حصا كدائة ، والكنيم خديد في وحرب الكمارة على تعديل همد عن اللائه مد من ما أجدها الاعباد و ولا البداء الديمة حصه و خدامه الماليمة الديمة فالماليك و البشي العياد واله وشاومة الديمة (١٤٥٥) و فالشرح الكيم الكلم الالمالية (١٤٨٦) و فالشرح الكلم المالية (١٤٨٦)

⁽۱) فالماحديث أثاح كماكت (١)

⁽٣) فالدالشافية أعاية بأصورة (في ١٣٣)

2

الديه وأما مثالُ الثالثِ فكان يقال في معاصاه في عير المُحمر الديوحد فيها مع الرصى صبيعة في معددُ به البيع كم في المحمر عن القول بالعقادة بها فيدا ، فعدمُ الصبيعة أساسًا عدم الالعماد الالعماد

وقد یقال عدد فدخ می ساسة فهو داخل می اندلاح فیها وقد مر ؟ ویگرد اس ما هما فدح می و څو دها ، وما مر قداع فیها بالحرامها سمصدو اليري والثاني ' مثر فرهم البركة وحب عن وحه لارساق لدفع حاجه فكالب عنى لتراخي (" كالدلة عنى العاقلة ("")، قالم حي شاسع لا لماست دفع الحاجه للصيتي

والرابع' كار عال في غير المحقّر؟، فالرضئ الذي هو مناطّ البيع يناسِبُ علا سععدُ ب سِم كيا في غير المحقّر؟، فالرضئ الذي هو مناطّ البيع يناسِبُ الاسعقاد لاعدمهُ

لطائمة قوله (والرابع الع) بنه به عن يا سين براكشي ومرابعة هدا بثال للثابث-وهو بنقي لاثنات من بني مردّه دُالان لان سيني هذا به هو عدم الانعقاد وهو بني سيني من وحود الاعباء وهو الناب ، با صبي كم قال- إثم يتاسب الانعقاد.

⁽¹⁾ أي تنقي الترسيع في التضييق ، «التشيم» (١٩٣/٢) ، «شرح الكوكب» (٢٤٤/٤)

⁽۲) قاله يعض الحمقية، أما الحياهير على أنَّ وجوبها على الدور . افتح القديرة (۲/ ۱۵۵)، (مسلم سـ حد به (۲ ۱۵۵) (ساسة اس عامديرة (۱۹۹۳)، احماشية الدسوامية (۲ ۲۰۰) (ممر حسح (۱ ۱۵۵)، المصرية (۱۹۲۲)

⁽٣) أي علاماح (صدعة (٣٠٩/٥)، فخاشية النسوقي، (٣/ ٢٥٤)، فعلمي للمعاج؛ (٤) ١١١، ، معنى ١١١ ٢٥٥)

⁽٤) أي تقلي بلي من (يبات اعلم عاصورية (ض ١٣٢٠)

⁽۵) احظت بعدم دیدا تلائد مدهد با حداها الا نصح تعدید باید اشاهید تایید اصح تعدید باید اشاهید تایید است. تعدید با تایید از تایید از تایید از تایید از تایید با در در در در ماند با تایید از تایید تایید از تایید ا

⁽٦) الشيف لسامع بد كشي (٦) (١٣)

⁽١) وسامي لاثبات من بعي اعيبه الرصول؛ (هي ١٣٣٠)

الكافئ (ومنه) أي من فساد أوضع: (كونُ الحامِع) في قياس المسدلُ (ثبت اعتبارُهُ بنَصُّ أو إهاع في تقيمي الحكم) في دلك أعاس المثانُ الحامع في النصل في أ احتفة (١٠): فأهرَ قُاسَعٌ دو ياب فيكونُ شؤرة بحيا كالكنب، فيقال السلعة عشرها الشارعُ عنه للطهارة حيث دُعي إلى در فيه كلتُ فاصلع، وإلى احرى فيه سؤرٌ فأجابَ، فقيل له ؟ فقال: البينؤرُ (١٠) شبعٌ ، رواه الإمامُ أهدُ (١٠) وعد وه ا

لللثبية قولُه (ومنهُ. الح) به بسهٔ على با فساد موضع حمَّ من دنت، لا تُه هو بن يُوهمُهُ تُقسيرُ ابن الحاجبِ⁽¹⁾ وغيرِو⁽⁰⁾ لَهُ بنو

وقولُه (شت اعتراهُ معلَّى أو إهماع في نقيص الحَكْم) بي فللمع شداً حكم له لأن توصف مواحد لا نشَتُ به أسفيصان و لا ، يكن شوال في أحدهم لان ثبوت كلَّ منها يُستلزمُ النقاء الأخر .

اليه ويثالُ فِي الإهماع: قبلَ الشافعية في مسح برأس في الوصوء. أيستحثُ تكراره كالاستنجاء محجر حيثُ يُستحثُ لايتار فيها، فيهان: المسخ في على لا يُستحب بكر (1) المحاجا فيها قبل وإن حكى ابنُ كح " المه يُستحبُ تثليثُه كمسح الرأس.

للنه بوله (يُستحثُ تكر رُهُ) بي مسح، فيستحث بكرارُه لأن احامع هو المسخ كه تُعلم من بوله في بدن ال حقية حامقا فاسد الوصع : "فيقان : المسع. اللح قوله (حيث يُستحبُّ الإيتارُ فيه) أي بأنُّ زادَ على الثلاثِ فالدفع به الاعتراضُ بـ أنَّ تاليث الاستنجاءِ عندفاً (٢) واجدًا ولا مستحبُّه

⁽۱) بل يكرة مل الصحيح. «الروضة» (۲۶۳/۱)» (صحباه (۲۶۱۰) «مني مصح» (۲۷/۱)

⁽۲) هو پُرست پن آطلد پن کچ الهپوري، او اعالت الدخي، اعقه على ان الفقال، و هج الاسه الديار د بدارا و کال عمرات به الله في جعف بدهت، و رغاو اله الدال رغه في الاسه و حادد الها و يا الدياو الله السالج والفشريان من شهر إمضاف الله ١٩٤٨. الشفات السافحة اللاستوى (١٩٦٠،)

⁽٣) أي وكد عبد حيايية (معيى (١٩٣١)

 ⁽¹⁾ سؤر الحرة البيتية ظاهر إحماط، وكذا سؤر البرية عند الحمهور خلامًا للحقية الحاشية الله عليه والمراجعة الشرح الكبيرة (1/31)، دروسه (1/31) . دهمي (1/31)
 (1) المان عن المصاح ((1/31)) : اللهور هر در لاش رسند أنه

 ⁽٣) واد آخد(٣ / ٣١٤)، والد العلي في الطهارة، باب الأسار (١٠ / ١١)، و حاكم في الطهارة (١٤٩) وفال الصحيح و يجرحه دولكم صميف كي في التطبيعين (١٥٨)

⁽٤) وعما أنه حماله بعن في المحتمد (٢٦٠) الثالثُ فسادُ بوضع، وهو كونُ الحامع الت-اعسارُه بعش و حماع في بعض الحكوا

⁽۵) کیا ای فشرح انکرکت:(۲۲۰ ۲۶۲)، وفشرح المعید:(۲۲۰ ۲۳۶)، وفلیستره(۱۲۵۰۶) وفالعوالیم:(۲۳ ۸۸)

النظ (وجَوائهُم) أي فسمي فساد الوضع (متقريق كوتيه كذلك) " فقرر كون الدين صالحًا لاعتباره في نربيب خكم عدم كأن يكون به حهان سطر المستدن فيه من

إحداهما ، والمعترض من الأحرى كالارتفاق ودفع الحاحة في مسأنة الركاة

لفشیة فونه (وجوائمیا أي قِسميٰ فسادِ الوطيع) رد فسام فساد موضع و علي المدين تخفيف من تعليف و بوضع من تصبيق و شاب من نفي و عكست و درا الحامع شت اعتبارهٔ بنصل و إجماع في نقيص الحكم بن فسمين المعني شيء من صِيلُه أو نقيضه ، وكون الحامع شب عنه ه بنصل و الحمام في تقيص الحكم ، فقير عن ديك نفونه فوجو شها ، و لا فلاون الايفان المحوشه الي أفسام فساد الوضع ، وأون منه أن نفون الوحائم المحار يوضع

قوله (كون الدليل) سه به مرجع تصمير في دريد وبراء (صالحتا الخ) بين به المشار إليه في اكذلك.

النظمية ويجابُ عن الكفارة في خس بان علمه فيه بانفياس فلا تُعلَمُ فيه بالكفارة. وعن المُعاطّة بان عدم الانعقادي شربتَ على عدم تصبيعه لا عن برصا وتقررُ كون خامع مُعمد في ديك حكم وتكونُ تحتّمهُ عنهُ بأن وُحد مع تعيضه لما مع كيا في مسج الحقّة فإن تكوارَهُ يُقْعِيدُهُ كغسلِهِ.

٠٠٠٠، الله

للنه قرأه (ويجاتُ الح) سارُ عَوله: (فيُعَرُّر...الخَّهُ بِالنَّسِةِ إِلَى الْمُثَالُ الأُولُ و لر مع

قويه (وعن المعاطاة . الح) هم كم برى حوث عنه في المثال الرابع ، وأما الجواب عنها في المثالي الثالث الدي قدمتُهُ : صأر الانعقاد به طرنت عن برصد الاعلى عدم الصبعة

قوله (ويُقرِّرُ) معطَّوفٌ على قوله : افتراء لا عن اوغات،

واعلَم أنَّ البسم بنان يُشبهُ النقض من حيث عنف خَكم عن توصعه إلا أن الوصف هذا نسب بنصر احتكم ، وفي النقص لا يتعرض لذلك ، مل نقع فيه بشُوب بقيص احتكم مع توصف ، ويُشبهُ القلب من حيث إنهُ إثناتُ بنص الحكم بعدة لمستدلُ إلا أنّهُ بعدرفهُ بأن في القلب إنباتُ النقص بأصل المسدلُ وهنا بأصل آخر ، ويُشبهُ القلاح في الماسه من حيث إنهُ ينفي ماستهُ للحكم لماست بنقصه إلا أنّه لا بقضدُ هنا بنان عدم ساسة الوصف للحُكم ، طريق في أصل آخر

⁽۱) دانست (۱/ ۱۹۱۵) و مصدر این الحاجب (۲/ ۲۲۹) و المشتقد (۲/ ۲۲۹) و المرح (۲/ ۲۲۹) و المرح

الدري

الماشية

(ومنها) أي من القوادِحِ : (فسادُ الاعتبار

بأن يُحَالِفَ) بديل (بطّا) من كنات أو شده (أو إحماعًا) (كان بقان في الشبيت في الأداء الصورة مفروض فلا يصبح سنة من النهار كالقصادة، فيُعترض بدائم عالف بمونه بعالى ﴿ وَالطَّهِمِينِ وَالطَّيْمِينَ - (بح) (أن فيه الأحر المصبه على يصوره تعاره من عبر يعوض مسلب فيه وديك مسلمة عصوبة دُولَةً .

ومنها: فَسَادُ الاعتبار

قوله (ودلك مُستلزِمُ لِصِحْتِهِ دُونَةً) أندان في دفعه . ال الدائمسدرُمُ للماحة دوله في حُملة كي في المقال فلسنَّمُ ولا أيضاً له ، و الله الله المسلمِرُمُ لله دولة دائم فلمسوعُ لمُحالِمته حبر . اللهم لمُنيت الصيام فلل المحر فلا فلسام الها أنّا ، وحاصل هذا حواث بالمعارضة كي يُعلم عاليًا

ري وكأن يقال الا بسيح بقرض في حيوب لعدم بصاحه كالمحتفات ، ويُعدّرض به الله عديث حديث مسيد عن أبي رقع الله يجه استسلف بكرّه ورد رُباعيًا ، وقال : إن حيار الناس أحستُهم قصة ا ` ، و بكرُ - بعنج الله بصحة من الابار " ، والمعنى "لفيح بره ما فحل في السنة بساء علمه أن وكأن يقال الاحر برخن بالمعنى "لفيح بره ما فحر في السنة به كالم بيا كالاحسه " ، ولعترض بالله عالف للإجماع المكون في تعسس عني فاطمه أ ، رضى لله عنها ا

فاشية

⁽۱) «العوامع»(۲/۵۸)، «اليسير»(٤/٥))، «غتصر ابن الماجب»(۲/۲۵۹)، «شرح الكرامية»(۲/۲۵۹)، «شرح

⁽۲) آب کامیه ۵ أن المتسوت والمتسبت و آشوسی والشوست والمنوسی والشوست و المستور والمستور والمستور و المستور و المس

⁽٣) وإذا له عاد في عدم ما ساست في أعد م (٢٥٥١)، في مدى في المسرم، باب ما حاد لا صدم من ما يحدم من سال (١٣٥٠)، والسائي في الهيام (١٣٥٠-٣٣٤٣)، وإين ماجه في العدم، بالساما حاد في فاصل المسرم من البين (١٧٠٠)، المتناف، الأقمة في رقوم الوقاء؟؟ والرف ألف «السجمار» (٣٠٠).

 ⁽۱) عبر فرس مختر با در در دوی با کنا حد فرق عدها می شده فی مده فی هیاب عبد احدید استان محتقد الحدیده این عامدین (۳۸۸ ۸۱) افغیلی محد چ (۳ ۳۱۳ ۶) فیمین ۲ ۸ ۸)

⁽٢) وواه مسلم في المساقاة، ياب من استسلف شيئًا فقطي حد مد ، ١٤٠٨٠ (٢٠٨٥)

⁽٣) المصياح النيرة (٥٩/١) وشرح صبلية (٣٨/١١)

⁽۱) دالتهديب، للبرري (۲/ ۱۱۰)، دالمياح سه ۱۱۰ (۲۱۷)

⁽۵) كالور قسل المرأة روجها إحامًا ، وكمّا مر أعسلُ د من المحه عند حيهم حلاق معجمه. اللو المحتاره (۹۰/۴) ، والمشدح الك (۱۱/۸۱) مممي حجدح (۱۰٬۲۵۱ معي). (۳۰/۴)

⁽٦) روه السهدي في حمائر. باب الرحل يُعمل الدائه (٣٩٣)، وحاكم في المستعرف. وسك عليه (١٧٩) وفي سندها مك، وهـ بكارة الاستعيال (٣٠٠).

وقوله (أي مسدُّ البطَّنِ) أي إن م بكن كب أو سنه متو تره، ودكرُه بنطي مثالا فالإحماع مثله مان بكون عبد كان بكون منقولا بالأحدد فيصعلُّ في سنده بضعفي الناقِلِ أو يغيرِهِ.

قوله (ويسلمُ الأوّل) أي دليلُ المسدلُ من قاس أ، عبره وبو عارض المعبرضُ القياس بنص احر بر أعداً لأن بنص بواحد يعارضُ النصيين فأكثر كشهادة الله بأن قبل شهادة للاله فأكثر

معہ ان آل الأمر إن سرحيح لكثرة الرواة رخع بها على الأصلح كے يُعلم محا ليأتي "

وسي فرَر عُدي أن النص لا يعارض النص و نشاس لإهاع بصحابه على أنهم كانوا عند تعارض النصوص برحكون إلى العياس، وهد معنى قول كثير " الساطر بنو الناطرة أي بابعً له

قوله (أو التأويلُ لهُ لدليلٍ) أي حمَّه على عبر صاهره مدليلٍ

الدي (وهو أعمَّ مِن قداد الوضع) " بصدفه حث بكوب كدس على هسه مصاحة الترتيب الحكم عليه (وله) أي الممعم صل عساد لاعس (تقديمهُ على لموعات) في لمقدمات (وتأخيرُه) عنها محامعته ها من عدر مانع في تصالبه، ساحد

(وَجَوَابُهُ الطَّعَنُ فِي صَدِيقٍ) * أَنْ صَابَدَ الْحَقِّ لِنَا الطَّهُورِ) * اللهُ الطَّهُورِ) * اللهُ الطَهُورِ) * اللهُ الطَّهُورِ) * اللهُورِ الطَّهُورِ الطَّهُورِ) * اللهُورِ الطَّهُورِ الطَّهُورِ الطَّهُورِ الطَّهُورِ اللهُورِ الطَّهُورِ اللهُورِ الطَّهُورِ) * اللهُورِ الطَّهُورِ اللهُورِ ال

لللقية أوله (وهو أعم بين فساد الوضيم) ظاهرة الله أعم منه الصند ، و وسنة بدينها للقية أوله (وهو أعم بين فساد الله على مده مر وجه عمده و وقد سرد كاله بين و وصدى هساد الوسع وقط بال لا يكول بدين على هنه الصاحه لاعسره في بر بسب حكم ، ولا يعرف على ولا احرى ، وصدويها معا بأن لا يكول بدين على اهلة بدكو و مع معارضه بطل و حرم أنا ، في قبل من يا فساد أد فسع أعيال الروس بها مساسات وفي بها شحدال سهر

⁽۱) قالدهی تا واحکاره (۱۱ ۱۳۲۹)، واعتصر این اختاجیه (۲ ۱۳۵۹، واالیجرا (۵ ۱۳۹۹، واشماح یکوکیه (۱ ۱۶۰۶) (۱) کیکتاب (سعادی، در جیجا

⁽۱) ایس از دور در گرکه (۱) (۳۲) راهند این جایب (۱ (۳۶) میمود) (۱) (۱) (۱) این این کرد (۱) (۱)

۱۲۷ کرسکان از ۱۳۹۰ کلفت در خاصیه ۲۱ ۱۳۵۹ در در ۱۳۹۹ استان استان از ۱۳۹۹ میلاد. مکترست وی ۱۳۹۹

 ⁽۳) د لأحكام (۲۲۹/۵) و فقصر ابن الفاجية (۲۵۹/۲) و البعرة (۲۱۹/۵) و اشرح
 تكوكسة (۲۱۱/۵)

^{(2) ؛} لأحكام: (٢٤٦/٤)، فالمنصر ابن الحاجب،(٢/٢٥٩)، الليعرة(١٩١٩/٥)، فشرح كم كنه (٢٤٠/٤)

۱۲ - ۱۰ الميسر اور ۱۳۹۱ مفتصر اور ۱۳۱۹ (۱۳۹۳) ، الليسرا (۱۳۱۹/۵) ، فشرح الكرك ۱۳۱۹ ما الكرك ۱۳۱۹ مفتصر اور ۱۳۱۹ الكرك ۱۳۹۸ مفتصر اور ۱۳۱۹ مفتصر الكرك الله ۱۳۱۹ مفتصر اور ۱۳۱۹ مفتصر الكرك الله ۱۳۱۹ مفتصر اور ۱۳ مفتصر اور اور ۱۳ مفتصر اور ۱۳ مفتصر اور ۱۳ مفتصر اور ۱۳ مفتصر اور

⁽١) وبديال علا: بدر الحساس حس ساق ١٧٨هـ. (شرح الكوك، (٤/ ٣٤٣).

ويُسمِّن المطالبة متصحيح العلة. والأصح قولُه. وجواله بإثباتِه ومنهُ منعُ وصف العلة كقولِها في إفساد الصوم بعير لحياع: «الكفارةُ للزحرِ عن الجياع المحذور في الصومِ فوجب احتصاصُها به كالحدِه، فيقال: «بل عن الإفطارِ المحذورِ فيه».

ع (وَمِنْهَا) أي مِن القوادِح: (منْع عِلْيَةَ الوصفِ)

أي منع كونه العدد (ويُستَّى المطالبةُ بتصحيح العلَّة والأصعُّ قولُه)! وإلاَّ لأدي حالَ إِن تنسب سندر لم ساء من الارصاف لامه مع وقبل الايتقبل لأداتِه إلى الانتشارِ بِمنعِ كلَّ ما يُلْتَعَىٰ عليْتُهُه

(وجُوْلَةُ بالنَّالَةِ) في بالنَّابُ لَدَانَ عَلَمْ لَلَّمِينَاكُ مِنْ لِمَسْلِكُمِ مَقْدُمُهُ * أَ

وَمِنهَا : مَنعُ عليةِ الوَصِفِ

قولُه (ويسمن الطالبة بتصحيح المِلْق) قال الزركشي(") وهَرِّه أَنْ اللهِ هُو المهرمُ من اطلاعهم الطالبة الله عالم وأنَّ بداعيرَهُ فَيْدُ فَعَالَ الطَّالِيةُ لَكُذَا؟

المحلُّورِ فيه) أي في الصوم يجاع أو غيروا .

قوله (بذلك) أي بالحياع زنًا .

إلىٰ (وينهُ) أي س مع مُصنا ((مَنعَ وَصَغَبِ الْعِلَّةِ) أي مَنعُ أنه مُعتَبرُ فيها وهو

مهولُ حرم " ، (كقولنا في إفسادِ الصوم بغير الحياع) كالأكن س عد كما ه

ه (الكمارةُ) شُه عب (للرحرِ عن اخياع المحدور في الصوم فوحب احتصاصُها

يه كالحلةً) وبه شُرخ عدج عن حيح إنا وهو تحيض بديث، (فيقال): الأ أسهر أن الكناء شرعت بدرجر عن حيح بحصوصة (بل عن الإف**عار**

للمنه قوله (مُطَلقًا) أي عن المستد بإصافه بنج إلى العلة بدنين أن منع وصف لعلة

لأصل كم سنان ديك الأنه قال بدل المقلقية المنطقية كالأوي أ

مفلول حرب و فيدل مع المليد عن حلاف و ولدليل أنه حمل منه منع حكم

⁽۱۱ فالرهال ۲۱ ماليم المحرارة ۲۲۳)

⁽٣) وعدد عدره سبعة السلام في اعليه الوصولة (ص ١٣٤) وعدان الوص المع المصلوات

⁽۱) عاله حيم ، عداته (۲/ ۵۷۱) ، اغتصر ابن الحليمية (۲/ ۲۹۳) ، (الأسكام (٤/ ۲۳۳) ، (الأسكام (٤/ ۲۳۳) ، الاسكام (٤/ ۲۳۳) ، الاسكام (٤/ ۲۳۷) .

⁽۲) • لمد ب ۲۰۰ (۲۷)، فقصر این اشاجیه (۲۱٬۹۲۶)، فقرح الکوکسه (۲۵۷/۵). (۳) • بشبه در دنز (۲۲۲/۱) • فلیمره للرزکشی (۲۲۵/۵)

⁽⁴⁾ كانل للجاري (شاح الخريسة (11 10) -

لدَّنْ وجوابُه بتسين اعتبارِ الخصوصية، وكَأَنَّ المعترِصُ يُنقُحُ الماط، والمستدلُ يُحقُقُه؛ ومنعُ حكم الأصلِ، وفي كوبه قطعًا للمستدلِ ملاهبُ، ثالثُها: قال الأستاذ: (إنْ كان ظاهرًا؛، . . .

الي (وجوالة تتيين اعتبار الخصوصية) أن حصوصة بوصف في العدد كان ليس عتبار لحيح في لكمارد بال للسرح رتبها عبيه حلك أحاب بها من مداعد كما تقدم (وكأن المعترض) بهد الاعتراض (بنقح المناط) بحدف حصوص الوصف عن الاعتبار (والمستدل يُجْفِقُهُ) عبيه عباره حصوصه الرصف

(و) من المع (ميغ محكم الأصل) وهو للمنصوع أن كأن يقول خلي الاطارة عمد عمد على منعمه صحل للموت كالكرم أن وصال أن مد المكام لا يبطُلُ بالموت أي بل ينتهي به أ.

لللَّمْيَّةَ قُولُه (كما تقدُّمُ) أي في الثالثِ من مسالك العلةِ

عوله (وكان معارض أنفح ماما والمستدل أعقفه) ي فاعدم المسدل الرحمان جميرة المسدل الرحمان جميرة المسدل الرحمان جميرة المحلف الماع كل سه عنه باركشي أن عمارة المحلف المستدل المحلف الموال عالى عدم المعلم، ووحمة الأحد المدكور آالاً أن التماريع على أحد الوالي محكية دون غيره منها يُؤذِذُ برُجمانية .

(۱) (الأحكاء : ۱/۲۳۲)، المحتصر ابن المحاصمة (۲/۲۲۲)، الليمرة (۱/۳۲۷)، (شرح
الك كماء : ۱۳۳

(۲) بانه حاهد اللوزندخ (۲۱ ۱۹۵۸)، فقتسر این الخاجیا، (۲ (۲۱۲)، والأحكام،
 (۲) باشرح الكوكیا، (۲۲۲/۱۶)

(۳) موشیه در عامدی (۹ ۱۹۱۱)

(1) المعلود (- ح لک ۲۰۱۱ تا) ۱۰ (۱۳۷۹ تا) ۱۰ (۱۳۱۹ تا) ۱۰ تصور (۲۷۳ تا)

(۵) التعم سام الركتي (۱ ۱۹۲۷)

(٩٦) ما دين معكوفان سافط من السبح اللهام، فائللهُ من فحاسم الساني (٩٠٤-٢٥)

إيج (وفي كونيه قطعًا للمُستيلُ مداهتُ) أرحافها أحدا من أعديع الآن ، لا سوأم الفيس على شوت أحكم الأصل والثاني : العد للاسمال عن إثنات أحكم الفرع الذي هو بعدد إلى غيرها .

..... in

(ثَالِتُهَا: قَالَ الأَسْتَادُ) أَمْ إِسْحَقَ لَاسْمَارِ سَيَّ * كَدِنَّ فَطَعَا بَهُ (إِنْ كَانْ ظَاهِرًا) بَعْرِفُهُ 'كَنَّ التِنْهَا، بَخَلَاف مَلا يَعْدَفُهُ إِلا حَوْضُهُمْ!

لدية بوله (لا) أي ليس مع خُكم الأصل ممحرده قطعا للمستدَّ. و مها يكول قطقًا لهُ إذا صغرَّ عن إثباتِه بالفليل.

قوله (لتوقف القياس على ثنُوتِ حُكمِ الأصلِ) أي فلا يصرُ لاسعالُ إلله عن إثباتِ حُكم الغرع .

قوله (قال الأستادُ . الح) بقر ابنُ برهان في الأوسع، عنه أنهُ استثنى منهُ ما إذا قال المستدِلُ في استدلالِهِ: «إن سلمتَ حكمُ الأصل وإلا بغلثُ الكلام إليهه.

⁽۱) قالم خياهد (سبب ((۱۲۸)) وعلصم من العاجب (۳۱ ۳)، والبعر و (۱۳۲۷). المام كوشيا (۱ ۲۶۳)

للنَّلُ وقال الغزالي: ايُعتَبَرُ عرفُ المُكانِ، وقال أبو إسحاق الشيراري: ﴿ لا يُسمَعِهِ . فإنْ دَلَّ عليه لَمْ يَنقطِع المُعتَرِضُ على المُختَارِ، بن له أَنْ يعودُ ويعترضَ.

الين (وقال الغزالي: المعتبَرُ عُرفُ المكانِ) الدي قيه البحثُ في القطع به أو الااله (وقال) الشبخ (أبو إسحق الشهراري: الا بُسمعُ) لابه منعه من منصه والمحكاة عنه ابن الخاجب (" كالأمدي (" عنا أنْ الموحود في المُلحُمن المناع (قالمُمونة المشبخ - كما قاله المسنف - الساع (قالم.

ثم عن المسيح ، عدم المقطع فال المصنف (فإن ذلّ الى المسلم (عليه) بي عن حُكم الأصل أي الى سالس علم الله يقطع المُعة صُل المحداد الدائم (على المختار ، بل لهُ أن يعود ويَمتَرَضَ) الدليل الأنّة قد الا يكونَّ صحيحًا (1) وقيل : الينقطعُ فليسَ له أن يعترضهُ لجزوجِهِ باعتراضِه عن المقصودِ (1)

للهشهة [قوله (مل له أن يعود ويعترض الدلين) ي د√ بنتسع الا دالعجد كالمشيدل](٢).

قوله (لم لا يكونُ ثمَّا حَتُلُف في حوار القياس فيه) أي و مستدَّد لا ير أ

(١) الشعول؛ لنعراقي: (من: ١٠٤٠)

(٢) اغتصر ابن اخاحب (٢/ ٢٦١)، وشعه العصدُ في اشرح المتصر ((٢/ ٢٦٢)،

(٣) الأحكام، (٣٤٩/٤)، وتبعه ابن الهيام في «التحرير» (١٣٨/٢)، وأبن النجار في السرح
 بكركب» (٢٤٦/٤)

(1) قامة الزركشي وحدالة تعالى في البحرة (٢٠٨/٥) ، والتشيف (٢٨/١) .

 (a) قالد الجهامير، التيسيم (١٢٨/٤)، اعتصر ابن الحاجب، (٢٦١/٢)، البحرا (٥/٣٢٨)، اشرح الكوكب، (٨/٣٤٨).

(1) قاله بعصر العديم اللاحكام؛ (٤/ ٢٢٩) ، البحرة (٥/ ٣٢٨)

(۷) ما يې ممکوفان سافقا دي (ج)

النظ (وقد يُقال) في الانباب سمّع مُربع : (لا تُسلم حكم الأصل وسلمنا) ولك (وقد يُقال) في الانباب الله على الم المنا وحور المساس فله الله (ولا تُسلمُ أنَّهُ تُحالِقاً الله مُعلَّلًا لا بكون عالم تعدي (سلمنا) دلك (ولا تُسلمُ أنَّ هذا الوصف عِلْتُهُ) لا لا بقال العنه عرد (سلمنا) دلك (ولا تُسلم وجوده فيه) أي وجود الوصف في الأصل واسلمنا) دلك (ولا تسلم أنَّه) أي الوصف (مُعدًّ) إلا يقال : انه فاصر السلمنا) دلك (ولا تسلم وجودة في الفرع) . فهذه سبع منوع تتعلَّق الملائة الأولى منه بحكم الأصل والفرع في بعضها .

لللُّنَّةِ قوله (في بعضها) متملقٌ بمعيَّةِ الأصلِ والفرع، فالربع واحامسُ متعلقاتِ بالعلَّةِ مع الأصلِ ، والسادسُ بالعلَّةِ علت ، والسابعُ جا مع العرع

⁽۱) أي كلُّ مهي مريب عن سند ما فيه ١٠ سي، (٢)

الذل فيُجابُ بالدفع بِما عُرف من الطرق، ومن ثُمَّ عُرف جوازُ إيرادِ المعارضاتِ من نوع، وكدا من أنواعٍ وإنْ كانت مُترثبةً لأنَّ تسليمه تقديريٌّ، وثالثها: االتقصيلُ؛

الين (فيهجات) عنه (بالدفع) ها (ب عُرف من لطُرفي) في دفعها با أربد دلك و رقم في الله ولا على بعد المعار على بعد لاحد منها (ومن ثبتًا) من ها وهو حو أها المعلوم من حواب عنها . ي من حوابك (عُرف حوالً يبرادُ المُعارضات مِن لاعن و بعد على الله لوع) " كاست و بعد على المعارضة (وكدا) حداً الله المعارضة (من أبواع) داست من عدم بنائر ، و لمعارضة (وإن كاست منزينةً بن يسدعي بالمها بسدة مناوه (لأن تسليمة تقليريًّ) " وقال الاحواس بوح بلاست

عليه قوله (المعارضات من نوع اللح) لا عان . فيه وقي خصف عليه للمستم لشيء إلى لشمه وحرد حبث فسم فيها المعارضات إلى معارضات وعمرها، وهذا فاسدًا لأنا للمول السن فيها دلك لان المعارضات لل أوليب لكر الراء قد لا ، أو شبحها فالمراذ به بقرينة المبياق الاعتراضات كها عبر بها غيرًاه وهي تُنقيبة إلى المعارضات [[] وغيرها .

٠٠٠٠٠٠ كيا

الله (وثالِقُها: التفصيلُ) فيحد في حد مرتبة دون مرسه لأن ما قبو الأحد في المرسة مستم قدد د صابع الله ودفع مان تسليمه تقديري كن قال مصفف الانجماعي

مثالُ النوع لل بدل عما ذُكر أنَّهُ علةٌ مَقُوضُ بكد ومقوضُ بكدا، أو معارضُ بكدا، معاص بكدا!

ومثالُ الأنواع عير المترتبة إلى بقال اهد الوصف سقوصُ لكد ، وعيرُه مُوثر كدا

ومثالُ الأمواع للترثية إن يعال أما ذكر من الباصف عيرُ موجود في الأصل، وشر سند فهر مُعارض بكد ا

الله فويه (مثالُ النوع الله) مثالُ سوح في لمعا فيات عبر المرسة، ومثاله في المرسة أن ن يفان الداء وكل أنه عبدُ مفوض بكدا، وعن شده فهو مفوض يكذا،

⁽١) ما يد الم ١٠٠ تات ، المتصراين الخاصية (٢/ ٢٨٠)، الأحكام (٣٥٩/٤)، المرح

 ⁽۳) ی ، در ، احکام (۲۹۹۶)، «النسیر» (۱۹۹۶)، فانصر این الخاجب»
 (۳) ، قایمر» (۲۶۱۰)

 ⁽٣) من الجهاهير «المواتح» (٣٤/٢)، اغتصر ابن الحاجب» (٢/ ٢٨٠)، الأحكام!
 (٣) ما الحرارة (٣٥٠).

^(\$) قاله حدیدی در هار سعیافید و لاحکادا (\$ ۳۵۹)، انختصد اس خاصیه (* ۱۹۸۰)، در مهر ۱۹۹۳)

⁽۵) ما بين ممکنا فين سرفط من (ج)

⁽۱) بائه خالبه ک خدس (غو به ۱۹۶۱)، (۱۱ نام ۱۳۶۱) اشرح لکوکسه (۱۹۶۱)

⁽٣) قي اساده و احدي بدهمين اعترسه ا

النظ (وجَوَانَهُ بَأَنَهُ) اي احامه (القلر المُشتركُ) لي لصابعين كاتب في القتل فيها بعده من مصبعاً غرف (أو بأن الإفضاء سوء) أي يصاء الصابط في أندع ان المقصود مساو الإفضاء عصابط في لأصل أن لمقصود كحفظ بندر في عدد (الا إلهاء التعاويب) كان بالصابطين بأن بقال التعاويب بنها بنعى في اخكم، فيه لا تحصل حواب به لأن المعاوت فيه

اللَّتَهُ أَوْلُهُ (أَوْ بِأَنَّ الإِفْضَاءُ سُواءٌ) أي/ أَوْ بَأَتُهُ فِي الفَّرِعِ أَرْجِعُ (*) كيما فُهم بالأولى، و الوا المتدريع لا سنحير ، و لمدى الله أن عدَّرْص بعدم وجود حمع أحست بالأولِ أو بعدم المساواةِ، فبالثاني أو بِيها فيهما بأن تجمل الوقا مائمة حلم .

الْمُعَى كُمُ فِي الْعَامُ عَمَانِ بَاحَاهُنَّ ﴿ وَقَدَلَا يُنْعَى كُمُ فَي حُرَّا لَا يُعْشُرُ بَاعِيدُ * *

لَذَ: ومنها: انحتلافُ الضابطِ في الأصلِ والفرعِ لعدمِ الثقةِ مالجامعِ. وجوابهُ بأنَّه القدرُ المشتركُ، أو بأنَّ الإفضاءَ سواءً، لا إلغاءُ التفاوتِ.

السج (وَمنْها) أي من القوادح: (اختلافُ الضابط في الأَصْلِ والفَرْعِ

لِعدم الثقة) فيه (بالجامم) (" وُجُودًا ومساواة كما يُعلم من الجواب كأن يُقال في شهود الرور بالقتل: النسبوا في القتل في القتل فيجب عليهم القصاص (") كالمُكْرِو") غيرة على القتل، فيمترض بد أن الصابط في الأصل الإكراء في لم ع شهده دامل حرم سهال، عالم كان النصاء مي تنصود فإين مساواة ضابط الفرع لضابط الأصل في ذلك؟

وَمِنها : اختِلافُ الضابِطِ

والمرادُّ بالضابطِ هذا الوصفُ المشتملُ على الحكمةِ المقصودة .

⁽١) الأحكام؛ (٣٤٩/٤)، المنتصر ابن الحاجب؛ (٢٧٦/٢)، السعر، (٥ ٣٣٣، اشرح الكوكب؛ (٢٢٦/٤).

⁽۲) فالأحكام (۲۱۹/۶)، فغصر ابن الهاجيه (۲۷۱/۳)، اسم ۱ د (۳۳۳ ، درج الكوك. (۲۷۲/۲)

^{(811/11) - 100 (07 11)}

⁽ه) کې يې ۱۹ لاحکام (۲۱۹۱۶) ، وانعتصر اس خانجت (۱۹۷۲) ، و الليمر ((۵/ ۳۲۳). واشرح الکوکت (۲۲۷)

 ⁽١) الأسكام، (٣٤٩/٤)، فانتصر ابن الحاجيمة (٢/ ٢٧٦)، االيمرة (٥/ ٣٣٢)، فشرح الكريمة (٤/ ٣٣٢)، فشرح الكريمة (٤/ ٢٣٠).

 ⁽٣) أي هذه الحمهور خلاقًا للمشهّة في إنهاجم الذية دون القصاص. «المداية» (١٨٨/٤).
 «الشرح الكبير» (١/٣٦/١) «الروضة» (١/ ١/٥)» «المثني» (١/١/٣٨).

⁽٣) أي عد احياهم بحلاقًا لأبي يومقه في إيجابِه الليهَ عليه. تالمِداية؛ (٢/ ٣٨٣)؛ الأروضة! (١١/٧) : تابس (١١١ /٣٣)

من والاعتراصاتُ راجعةً إلى المبع . ومقدِّمُها الاستفسارُ وهو طلتُ دكرٍ معنى اللفظِ حيث عرابةٌ أو إجمالٌ . والأصعُ أنَّ بينها على المعترضِ ؛

السري (والاعتراضاتُ) كنه (راحعة إلى المع) قال من معاجب كاكثر حديين داو المعارضة الآن عرض المستيلُ من إشاتِ المدّعاء بدليله يكونُ لصحة مدسانه لصنح مشهده به وسلامه من عدد على سند نهدد به وعاص المعترضي من عدم دلك يكول بالقدح في صحة الدليل مِمنع مقدمة منه، أو معارضة بيا يكاوله.

وقال عصمتُ تمعص حديد ل م به حمةً بن سع وحدود بي صفير عبيه هذا لأن العارضة منعُ العلة عن الحريانِ.

عشیه فوله (والاعترضات) هی لعد عینے فیر در در بنو دح استامته با باق می التعسیم، دیک علی استاسته کی فعل البرساوی کان آولی(۲) ۔ فعل البرساوی کان آولی(۲) ۔

قوله (لتصلح لنشهادة) أي فسدم الأعد صُ بالمج فوله (ولسلامته عن المعارض) معصوف عن الصحه الفوله (لتنفذ شهادتُه) أي فلمنهُ لاعد ضُ للمارضة.

النهيج (والمقذَّمُها) بكسر بدال، وحور فبخها كي نقده واتل لكتاب ، أي لمتعدَّم، أو المتعدة عديه (الاستقسارُ) "، فهو صنعة فد كطلبعه حش،

(وهو طلتُ دِكْرِ مَعْمَىٰ اللَّفْطِ حَيْثُ عَرَابَةُ أَوْ إِحَالًا) فَهُ * ﴿ أَوَالْأَصْمُ إِلَّا

بيتها على المعترض) أن لأن لأصل عدمها وقس أعلى مست بيان عدمها

للديد يونه (وتقدُّمها الاستفسال: بن كان لاستفسارُ مُعدَّمها لأنه دا لا تُعرِف

فويه الأن الأصل عليمها، لاصل هناه فنم بعده تمعني تراجع أي بعالت

قوله (وقيل. على لمستدِل بيالاً عدمها أن بعد سنف المعه ص وقبل

مدول بينط سنجارات بوجة لمع وهواماد لاعتراضات كلها

.. 64

ليطهر دليله

ابيائه لمياه .

 ⁽۱) هناد شرح قول المصنف او منصفر [أي حم الجوامع] في معدمات و سعة شده.
 (۲) قاد الماص من المصنف و منطق من منطق المحمد مناطق على منطق منطق.

 ⁽۲) قاله الأكثرون والبيسرة (٤/ ١١٤)، والأحكام (٤/ ٣١٠ • حد ١٥٠ • ٢٠٠ ، اشرح الكوكية (٢٥ / ٢٥١)

⁽۳) میسید ((۱۹۱۶) و واحکام ((۱۳۳۶) انجمط این احتاجی (۱۹۱۹) انجمط این احتاجی (۱۹۱۹) افتاح استان اختاجی (۱۳۵۰) افتاح استان از ۱۳۵۸ (۱۳۵۸) افتاح استان اختاجی (۱۳۵۱) افتاح استان از ۱۳۵۸ (۱۳۵۸) افتاح استان از ۱۳۵۸ (۱۳۸۸) افتاح استان از ۱۳۸۸ (۱۳۸۸) افتاح استان از ۱۳۸ (۱۳۸۸) افتاح استان از ۱۳۸ (۱۳۸) افتاح استان از ۱۳۸ (۱۳۸) افتاح استان از ۱۳۸ (۱۳۸) افتا

 ⁽۱) فايد حياهبر (ديستار) (ع) (۲۴۱)، (عنصر بن حاجب) (۲۵۸)، (الأحكام)
 (۱) ديد باي كان كان (۲۴۱)، (۱۹۲۵)

د، د، و اعد ، ۲۱/ ۱۹۷۲)، وتبعد المشدق المرح المنتصرة (۲/ ۲۵۷).

⁽٢) كي في الحدم (٣٦٩) ، التحت الى الخاصية (١٦/ ١٨٦)، والتوح العقيقة (١٢/ ١٨٦) والمحادد ١٠٠٠)

بين ولا يُكلّف بيان تساوي المحامل، ويكفيه «أنَّ الأصل عدمُ تفاوتها». فيُبيّنُ المستدلُ عدمُهما، أو يُفسّرُ اللفظ بِمُحتمل، قيل: «أو معبرِ محتمل».

النظافي المعترض بالإجال (بيان تساوي المحامل) مدون بحدن المحرف المحلف) المعترض بالإجال (بيان تساوي المحامل) المحلف الأصل عدم المحروفية) إلى بيان دلك حيث تبرع به (أن الأصل عدم تفاويها) أن عدم لد مد الأحراب عدم مع عدم المحروفية المحروفية المحمودة كي در عدم على عدم المحمودة كي در عدم على عدم الوصوة قربة فلتجب فيه البية المحمودة المحمودة

للتنبة قوله (ويكفيه في ليان دلك العزم بي لكسه في سال لماء بي لمحاس حلث أراد التبرغ به أن يقول : «الأصلُ عدمُ تماوُتها».

هويد او**ين غورص**) اي عاصية لمستان بان لاصل عدم لاحمان. ١٧٠٠ أ. هي<mark>ه وصلية</mark> .

قوله (حيث ثم الاعتراض عليه سها) أي سنسه قوله (مأن يُثيَّن طهود/ اللفظ في مقصوده) أي لنقل عن لغة أو عرف آو يقرينة .

فون (بأن قبل: الوُصوة يُطلقُ على النظافة) أي بعد، فان الجوري (الوضاءةُ: الحُسن والنظافة، نقول: منه وُضوهُ الرجلِ: أي صار وصننا، وتوضآتُ للصلاقِه (٤٠٠).

المث وفي قبولِ دعواه الطهور في مقصِده دفعًا للإجمالِ لعدمِ الطهورِ في الآخرِ خلافٌ .

الياج (قيل: قال معبر مُحتمل منه ادعامه لام مه سُعه حديده ولا محدور في ديك بدء على أنّ اللّغة أصطلاحيّة ، ورُدُ بأنّ فيه فتح باب لا ينسلاً .

(وفي قبول دعواة الطُهور في مَقصِدِو) بكسر بصد (دفقا للإحمال لِعدم المُعُهور في ولاَّحر حلافً) في م و في حسيدً المعموس بالإحمال على عدم عبد را بنيس دفقا عبد را بنيس دفقا للإحمال الذي هو خلاف الأصلِ^(٣)، وقبل : * لا يُقبل لأن دعوى عبهور بعد بيانِ المعترض الإحمال لا أثر ها وإن كانت على وقق الأصل؛ (٣).

لدنه موله (دهغا للإخمال) سار به بي أن دسن دعواله بصهور كأن بقول (همو عمرُ عاهم ال عد مقصدي بداد ، فلم أم يكن طاهرا ال مقصدي برم الأحمال (أما إداجعل دليلها النقل أو القرينة فتُقبُلُ جزمًا كيا يُعلم مِمَا قَدْمَتُهُ .

قرہ (وقبل، لایکشر) هو حق کے قال شبطُ الکہال بن هے م^{ا2)}وعمام²¹

 ⁽۱) والد سرعد (۱ (۲۳۳) و (خوکنه (۱ (۲۳۳) داخصر بن عدجت (۲(۲۵۸)).
 ۱۵ م یکوکنه (۲(۲۳۳)).

⁽٢) ا لأحكما (٢٢١/٤) والمتصر ابن المقاحب (٢٨/٢٦) والشرح الكوكبية (٤/٢٢٤).

⁽٣) الأحكم (١) ١٣٠٠) ، عند ابن الخاجم (١/ ١٥٨) و اشرح الكوكس الأغ/ ١٧٧) . (١) العدد المعدد (١٠ ١٩٥).

⁽١) قالديدلش الماخرين «الأحكام» (٢٣٣/٤).

⁽T) قاله المالكية والحنايلة. الخصير اين الحاجب، (٢٥٨/٢)، تد ح كوك. ١١٠ ٢٣٥)

⁽٣) فالداختية والشاهمية . د سبب (١١٥ - ١١٥) - اسرع العصد ١٤٥٠ - ١٩٥١) ، اعاب الوحول؛ (ص: ١٢٥٥) ,

^{(110 1 100 -) (20- 1 (2)}

ا و) كالساني في احسب ١٠٠ ١٥ (٥)

製

قوله (على السواه) فخرج به ما لو كال ظاهرًا في أحدهما فينزلُ عليه.

قوله (الآخر المُوادِ) صادقُ بال يسكب عنه . و ل يُصرح للسليمة . ولديك صرّح العصدة () وعيرُه .

وفي وصف بشرح الأحراء أي بسيم، بالدرادة اشارة إلى رد قول الركتي الم ومن سعة الله عن رد قول المركتي الما ومن سعة الله المركة المركة المركة المركة المركة على أن العلم عن المستدل من واحواث لا تصنيف من المستدل من واحواث لا تصنيف من الله الميلة،

(ومنها) أي من القوادح: (التقسيمُ

وهو كولُ اللفطِ) المورد في الدسل (متردِدًا مين أمرين) مثلا على السواء (احدُهما محدُوعٌ) (احلاف لأحر لمر دا والمحتارُ ورُدُوهُ) (المعدم تدم الدسل معة، وقيلَ: الا يَرِدُ لائنُهُ لم يعترض المرادة (١٣)

ومِنها : التَقسِيمُ

هو رابعة إلى لاستما مع مع وجود العلم في احد حيين للمط مثابة -أن يُقال في مثل الاسمار للإإمال في مر الالواصوا اللطاعة أو الأفعال للخصوصة والأولُ محتوعً إنّه قُرِيقًا.

وقال جماعة (18 وشائمة في الترقير بين أمرين: أن يستدل على ثيوتِ الملكِ لمشهري في رس حرر الشرط الوحود سنه وهو سبغ الصادر س همه في محله، هغول المعارض (السنة مطنق سبع) أو السغ الذي لا شرط فيه، والاول عموعً والثان شمعة كما معقود في عمل تبرع لانة لس سعاملا شرط، مل مشرط اخمار

وهو كونُ اللَّفظِ مترددًا بين أمزين أحدُهما ممنوعٌ . والمختارُ ورودُه .

 ⁽١) والأحكام (٤/ ٢٣٩)، الخصر بن الحاجب (٢/ ٢٦٣)، فالبحرة (٥/ ٢٣٢)، اشرح
 لك كب (٤/ ٢٥٠).

⁽۲) باده بالکندو سافیدو حدید (۱۹۵ می حجی) (۲ ۱۹۳) دسرخ یکوکی، (۱۹ کاری) (۳) ویدفان لأمدی فی (لاحک، (۱ ۳۶۰)

⁽¹⁾ مهم لأمدي لي الأحكام (1 ٢٣٩)، و بر كثبي لي النجر (٢٣٢)

⁽۱) اشرح محصد معصدا (۲ ۲۰۲) (۱۲) استیف مسامع د مار کسی (۲ ۱۳۳۰)

慧訓

(ومنها) أي من القوادح : (التقسيمُ

وهو كونُ اللفطِ) غُررد في بدس (متردةًا بين أمرين) مثلاً على بسوء (أحدُهما مُمُوعٌ) 'بحلاف لأحر غُر د (والمحتارُ ورُدُوهُ) ' بعده تماه بدس معه وقيل الايردُ لأنهُ لم يعترض المرادة (٢)

الله ومنها: التقسيم

هو راجع بن لاستبدار مع منع وجود العدد في حد حليان النصا مثاله . أن يُقال في مثال الاستنسام اللاحمال فيها ما الد توصير والمصافية أو الافعال المحصوصة والأول عموم الداد الم

وفان جماعة المحاطئة في المترفد بين مرين أن تستدن عن لدوت منك بمشته ي في أمن حيا الشرط تؤخود سنة وهو المع لصادر من هنه في محده فيقول معترفين السبب مطلق البيع، أن تبع لدي لا شرط فيه، والأول محومًا والتي شمة لكم معتودي محل البرح لأنة بيس بما بلا شرط فيه، والرشاط حيار

اللائة ويثاله في أكثر مِن أمرين: لو قبل في حرأه المكلمه: عاقلة فيصح ملها للكاح كالرحل، فلمول المعاطل المدفقة إما للمعلى الأحاد عوله أو ها خسل والي وللدير ، أو ها عللا عالم لاه و لأه لان ممتوعات، و شي مسلم ولا يكفي لأل الصعرة ها عمل عالم يك ، ولا لصبح ملها الكاح، وعشيتهم لديث إلى الماسك جعلهم الممتوع في كالام المصيفي، هو المراق، ومياتي زدّاً.

توله (على السواء) فخرج بوما لوكان ظاهرًا في أحدهما منر ل عبيه

فوله (الأحرِ المُرافِ صادق بأن يسكب عنه، وأن تُصرُح يستقيمه، ويديث صرَّح العصيدُ(١) وعيرُه.

⁽¹⁾

⁽۱) اش معد معدد ۲) (۱۲) (۲) مشید المسامع اندرکشی (۲ ۱۲۳)

⁽۱) د (سیکرد : ۴۴۹)، انتخبیل می خواجیدا (۲۲۲)، (سیجرد (۳۳۷)، اشرح الیک تیب د ۶ (۱۹۶

 ⁽۲) دره داراند و سدد و حد ماله فخصر این الحلجیه (۲/ ۱۹۲) و شرح الکوکیه (۴/ ۱۹۱).
 (۳) و به مال کندی ف ۱ کامکام (۱/ ۱۳۵).

⁽٤)مهم لامدي في الأحكام (٤ ٣٩٩) بر بركثي في النجرا (٥ ٣٣٢)

لمنْ وجواله أنَّ اللفظ موصوعٌ ولو عرفًا أو ظاهرٌ ولو تقريبةٍ في المراد

يه (وجوابُه أنَّ اللفظ طَوضُوعٌ) في هر د (ولو عُرفًا) كم حكونُ عنه، (أو) ره (ظاهرٌ ولو بقرينةٍ في المرادي) كما يكونُ ظاهرٌ ابغيرها، وسن ، صح و لصه

اللَّبُيَّةُ فقوله (المراد) أي للمستدِلُ لا للمعترض.

لين ثُمَّ المنعُ لا يعترض الحكاية، من الدليلَ إمَّا قبل تمامه لِقلمةِ أو معله. والأول إمَّا مُحُرِّدٌ أو مع المستندِ كَ الا نُسلم كذا، ولج لا يكونُ كداه أو (إنها يلزمُ كدا لو كان كذاه، وهو المناقصةُ. فإنَّ احتجُ لا متفاء المقلمةِ ففصتُ لا يسمعه المحققون.

اليهي (شم المنعُ لا يعترض الحكاية) في حكامه المستدل للأقوال في السامة المنحوث فيها حتى سبد فد لا وسندل عدم (الل) معترض (الدليل إما قبل تمامه لمُقدَّمةً أو يُعدَّمُ أي معد تمامه

(والأولُ عند سع دار سيه لمندمه (إمّا) منعُ (عرُدُه أو) منعُ (مع دمع المستدي) ، سع مع سسد (ك الأسدمُ كداء ولم لا يكونُ) لأمرُ (كذاء أو) لا أسدمُ كداء (إنّه يلزمُ كدا أو كان) لأمرُ (كذاء وهو) بي لأولُ بهسمه من المنع للحدد و سع مع سسد (المُنقصةُ) أي يُسمى بدلت (هان احتمعُ) بديغُ (لانتفاء المُقدّمةِ) بي منعها (فعصتُ) أي فاحتجاجُه بدلك يُسمى عصد لأنهُ عصت بنصب بسيدًا (لا يسمعُهُ المحقِقون) من شعر فلا يستحق جوابًا وقيل: المُسمع فيستحيّه،

للنه قوله (ثمّ المتعُ) أي الاعتراض بمنع أو غيري . ففاعل اليعترض الأي اسعُ هدا المعنن الد المعنى المصطلح عليه فقط لئلا يؤول المعنى في قوله الأتي الوائدي إما مع سع الدلس ، أو مع سلسه إن أن بكون الشيءُ مع بعسه أو مع صدّه ، ولا معنى له ، وبديث سقط قولُ العراقي : اكان بسعي الاعتصارُ على فوله امع بديو الإلمله إلى وحة بقعه (مع) الا

فوله (أي يسمَّي مدلك) و بـ (القص التفصيل) أيضا

١١١ المت هامه بيد في (٢٠ ٢١)

لان والثان إمَّا مع منع الدليلِ بناءً على تخلُّفٍ.

الين (وَالثَانِ) وهو مع عد تدم الديل (إمَّا مع صع الدُّليلِ بِماءًا على تحلُّفٍ حُكمِهِ

الفشة قوله (الذي . الع) طاهره احصاص التفصيه - السع بعد عام الدسورة وليس مرادًا ، بن هو حار في المع فعداً المعلم المعلمين المعالمة المعالمة المعلمين المعالمة المعالم

إِنْ حُكْمِه فالنقضُ الإحمالي، أو مع تسليمِه والاستدلالِ بِهَا يُسَافِي ثبوت المدلولِ فالمعارضة. فيقول: •ما ذكرت وإنْ دلٌ، فعمدي ما ينفيه، وينقلب مستدلًا

البرق فالنَقَصُ الإحمالي) وصورتُه: أن بُقان: اما ذكرتُهُ من الدين عير صحيح تتحقُّ دحكم عنهُ في كداء

ووصف بــ * لاحمل؛ لأنَّ جهة شع فه عبرٌ مُعَنَّةٍ بخلاف النفضيلي الذي هو منعٌ بعدُ تمام الدليل لمقدمةٍ معينةٍ منه .

(أو مع تسليبه) ي اسانس (والاستدلال بها يُساق شوت المُدَلُولِ فالمعارضة ، فيقول) في صُورتها المعترضُ للمستَدِلُ : ﴿ (ما ذَكْرتُ) مِن الدَلس (وإن دلُ) على ما قُلتَ (فَيندِي ما يَنفِيهِ) أي ينفي ما قُلتَ ويَذكُرهُ . (ويمقلبُ) لمعترضُ بها (مُستَدِلًا) والمكس .

خَنه وقوله (لمقدمة معينة منه) أشار به إلى لا ما عارض به على المصيف في تقييفه دالاهمان، ووجه برد أن طاهر كلام المصنف إنها هو في منع الدليل نسبع المقدمة المهممة منه وهو لا يسمئ نقضًا تقصيليًا.

فوله (أو مع تسليمو) لا يقال : كيف جَعَل هذا قسم من دنك ، س من مطلق الاعتراضي؟ وهو هنا واردّعلى المدلول لا على الدلول

لمنَّذَ وعلى الممنوع الدفعُ لدليلِ، فإنْ منعَ ثانيًا فكما مرَّ، وهكذا إلى إفحامِ المعلَّلِ إنْ انقطع مالمنوعِ أو إلزامِ المانعِ إنْ انتهىٰ إلى ضروري أو يقيني

اليري (وعن المموع) وهو مستدر (الدفع) ما عبرص به حديد (بدليل) بسلم درية الأصلي، ولا تكلمه شنخ العلامع ثانيًا فكهامرًا من سنع قبل ماه المسر والعد عامه. الح (وهكذا) بي سعُ بـت وراعا مع الدفع ، وهذه (إلى إفحام المُعلِّل) وهم سنند. (إن انقطع بالمنوع، أو إلزام المانع، وهم المعد فين (إن التهن إلى صروري أو يقييُّ مشهورٍ) من حالب للسنال فلا سكه الأعما في

الْمُلْئِنَةُ قُولُهُ (ولا يَكْفَيُهِ المُنعُ) أي بمَثِلاف المُعْرِض

قوبه (أو يقيلُ مشهورٍ) بشهر ب قصاب حكم العملُ بها با سفه عداف خمع بناس بها مصبحه عامه وارافه واخبه فتلوهم البعث حسر والصير فسترفسخ ال وهوهم أمراعاة الصعناء محلياتة الرهوهم الكشبك بعوا ومدموه أأأ

 ۱۱ ما ئت ما ينتهي إلى ضروري : أن يقول المستدل : «العالم حادث وكل حادث له صانع». معدل المعترض: ١٧ أسلم الصُّعرى»، فيعفرُ المُستدلُ ولك المتعرِ بالدليلُ على حدوثِ العالم فعول التعليميما وشرامها خرديه المعول عماطي الأستها عيمري والمعادلة للسفال أقشب بالطباع والمعد العالم أوديك لأن العبار فينهان العاطن وأحرامه أتنا لأعراص فنعا فنا مساهدا دابعه ابالسكون والحركة وقبرهما فدرم كترأب حادثه أأدام الأحد مالويدملا مه هدوملا م حددث حالدت فشب جدوث المالية م ساس، (١٥٣٠ ما

خاتِمة [في حكم القياس، وأقسامِه] القياسُ من الدِّيسِ، ثالثها: احيث يتعيُّنا،، ومن أصولِ الفقهِ خلاقًا

خَائِنة [في خُكم القياس، وأقسامِه]

(القياسُ من الدس) * لامة مأمورٌ به لقوله تعلى ﴿ فَأَعْتَمِرُوا يَتَأْوِلُ الانصرة ١٠ وقال السرامة، لأنا سم الدُّنَّ بْلَّمْ يَتْمُ عَلَى مَا هُوَ تُاسُّ السماء، ساس سال كانات لأنه فلد لا تحاج بنه " (وثالثها) فيمه (حيث يِتُعَيِّلُ النَّالِمَ لَكُ النَّمَا اللهِ فَاللَّمِ عَلَا فُلِحَلًا فِي مَا إِذِا مَا يَلْعَيْنِ لَعَلَم خاجه إليه (4)

(و) عماس (من أصول البقه) في غرف من تعريفه (جلافًا لإمام الحرمين) في نومه الحسن سماء والم سمنُ في كُتبهِ لِتوقُّفِ غَرْضَ الْأَصُولِيُّ مِن إِثباتِ حجسه سراس عليها العقة على بيازيو.

القياس في حُكمِهِ وتقسيمِهِ وحُكم المقيس

فوله اكيا غُرِف مِن تعريفون أن تعريف أصول نعقه بأنَّه أَدَلَةُ تعمه الإجالية ، والقياسُ منها كما مرَّ بيانُه .

قومه (حلافًا لإمام اخرمين في قوله : ليس منه) أي لأن الدليل إسها يُطلعو على القعمي، والقاس صلى اورد باله فديكون قطع وقد بكون صله، سلما ولا أَسُلُمُ أَنْ أَصُولُ الْفِقِهِ أَدِينُهُ فِقِعِيهُ فِقَطَ مِسْمِنا وِلاَ لُسُمَّةُ أَنْ لَدَيْنِ لا يُعينى إلا

⁽١) االأحكام (٢/٣/١)، اشرح الكوكيه (٢/ ٢٩٥)

⁽٢) سورة الحشر الأية : (٢).

⁽٣) قاله عمد بن الحاليل المفترقي. (معلام تشوق سنه ٢٦٦هـ ؛ لأحكام (٢ (٣٧٣). وتسرع الكركب، در ١٢٢٦)

⁽ فَ) قال عنامي من المعد به ١١ عكده (في ٢٣٢٣). السرح مكو قد ا (في ٢٣٦٦)

النه (وهو جل وخفي ، فالجل : ما قُطِع فيه بنقي الفارق) أي بإلغايه ، (أو كان) ثبوتُ الفارق أي تأثيرُه فيه (احتهالاً ضعيقاً) ، الأوّل : كقياس الأمة على الغيد في ي تقويم حصة الشريك على شريكيه المُعيق المُوسر ، وعتقها عليه كها تقدم في حديث الصحيحين في الغارق الفارق والثاني : كقياس الغمياء على العوراء في المنع من التضحية (١) الثابت بحديث الشني الأربع : قاريع لا تجورُ في الأضاحي العوراة البينُ عورُها... الغ المُعارف)

للنَّهُ قوله (وهو جلِّ . . . الخ) تفسيمٌ للقياس باعتبار قُويِّهِ وضعفِهِ^(٣). وقوله (ضَعيفًا) زاد في شرح المختصر ابعيدًا كُلُّ البُّعدِه⁽¹⁾. فَالْجِلِّ : مَا قُطِعَ قِيهِ بِنَقْمِي الفَادِقِ أو مَا قُرُبَ منه .

وقوله (كفياس القمياء على العوراء في المنع من التضمية) أي احتيال تأثير الفرق بيتهما بأنّ العمياء تُرشَدُ إلى المرعى الجيد فترعى فتسمّن، والعوراء يُوكَلُ أمرُها إلى نفيها، وهي ناقصة البصر فلا ترعى حقّ المرعى فيكونُ العورُ مظنة العلاك. وبهذا سقط قولُ العراقي: «وفيه نظرٌ، فالذي يَظهر أنّ هذا مِن قسم القطعي، (٥٠).

(١) وِتَانًا . وَحَالَتُهَ أَبِنَ عَامِلِينَ ﴾ (٩/ ٢٦٤) ، والتحقلة (٢١٢ /٢٢) ، والقني و (١٤١ /١٤١) .

للنت وحكمُ المقيس قال السمعاني: "يقال: إنه دينُ الله، ولا يجوز أنْ يقال: قاله الله».

ثُم القياسُ فرضٌ كفايةٍ يتعبَّنُ على كلِّ مجتهدٍ احتاجَ إليهِ .

النَّذِيِّ (وحُكمُ المقيس قال السمّعاني: «يُقال: إنّهُ دينُ الله) وشرعُهُ (ولا يجوزُ أن يُقالَ: قَالَهُ اللهُ) ولا رسولُه، لأنّهُ مُستَنبِطٌ لا منصوصٌ،

(ثُمَّ القياسُ قَرضُ كفايةٍ) على المجتهدِينَ (أ) (يَتَعيَّنُ على مجتهدِ احتاجُ إليهِ) بأن لم يُجِد غيرَهُ في الواقعةِ أي يُصيرُ فرضَ عينِ عليه .

للنشخة قوله (يقال: إنَّهُ دينٌ/ الله) أي وإن قبل : إنَّ القباسُ ليسَ مِن الدينِ.

⁽⁷⁾ رواه أبو عاود في الضحايا ، ياب عا يكرد من الضحايا ، (٢٧٩٩) ، والترمذي في الأضاحي ، ياب ما لا يجوز من الأضاحي ، (٢٩٩٩) وقال : قحسر صحيح ، وابن ماجه في الأضاحي ، ياب ما يكره ان يضمي يه (١٤٤٣) ، وصححه ابن حيان (٩٩٩ ، ٢٩٥ ، ٩٩٢) ، والماكم في المالك ، (٧١٨) والنحي في المالخيس (١/ - ٤٤) وابن حجر للكي في فاتحقة (٢١ / ، ٢٠) . (٣) ، الأحكام (٢٧ / ٥) ، «البحر ١٤ (٢٠ / ٢٠) ، «شرح

الكوكية (٢٠٩/٤). (٤) اوقع الحاجب اللعنف (٢٥٤/٤).

⁽⁰⁾ اللقيث المامع و للعراقي : (٣/ ٢٩٣).

 ⁽١) نحلُّ كونِه فرض كفاية على المجتهدين بالنبة للمقلّدين إذا تعلَق بواجب، وأما بالنبة لهم فبتهي أن يكون قرض هيز على كُلُّ عنهم الامتناع تقليد بعضهم بعضا. «البنان؟
 (٢٣/٣)

الله قبل: الجليُّ هذا، والخفيُّ الشَّبَهُ، والواضحُ بينهما، ؛ وقبل: الجليُّ الأولَى، والواضحُ المساوِي، والخفيُّ الأدونُ،.

إلى و(قيلُ: ١٥لِملِيُ هذا) أي الذي ذكر ، (والحَقِيُّ الشبهُ ، والواضحُ بَيْتَهُمَّا ،

وَقِيلَ : ﴿ الْجَيْلُ ﴾ القياسُ (الأَوْلَى) كفياسِ الضَّرْبِ على التأقيفِ في التحريم ، (والواضِحُ المُسَاوِي) كفياسِ إحراقِ مال البتيمِ على أكْلِهِ في النحريم ، (والحفيُ : الأَذُونُ) كفياسِ النُقُاحِ على البُرُّ في بابِ الرباكم تقدَّمَ ، شمَّ الجليُ على الأَوْلِ يَصْدُق بالأَوْلَ كالمساوي فَلْيَامُلُ .

الله (أي الذي ذكر) أي في تعريف الجليُّ .

قوله (ثمّ الجليُّ على الأوَّلِ. . الخ) قضيتُهُ : أنَّ الجَليُّ على الثاني والثالث لا يصدُّق بها قاله وهو كذلك في الثالث/ لأنَّ الجليُّ على الأول آعمُّ منه على الثالث لأنه يتناوله ويتناول الواضح فيه . وآما في الثاني فممنوعٌ لاتحاد ثعريف الجلي فيه وفي الأول ؛ وعليه فالمراد بالحقي فيهها والواضح في الثاني قياسُ الأَدُون ، لكنه في الحقي في الثاني أدونٌ منه في الواضِع .

قوله (كالمساوي) نبة به حيث لم يَقُلُ: أوالمساوي؛ على أن المساواة هي المعتبرة في ركن القياس كما مَرَّ، فالمساوي مَقيسٌ عليه، والأولى مقيسٌ، ولمَّا كان في ذلك دِقَةً قال: فَفَايَتَامَلُه.

واعلم أن تفسير المصنف لِلْجلِّ بِهَا رجْحَهُ أقعدُ من تقسير المَصُّد له تبعًا لابن الحاجب بداما يُقطعُ فيه بتغي الفارقِ، (١) فقط.

(١) اعتصر ابن الحاجب (٢/ ٢٤٧)، واشرح العضدة (٢/ ٢٤٧).

للنَّهُ قُولَه (وهو مَا كَانَ احتمالُ تَأْثَير الفارقِ فيه قويًا) أي وكان احتمالُ نفي الفارقِ أَقْوَى مَهُ لِيَضِحُ القِياسُ ، وقياسُ ما زادهُ في شرح المختصرِ^(٣) في الجلي أنْ يُرُادَ هنا : قأو ما كانَ احتمالُ تأثير الفارقِ فيه ضعيفًا وليسَ بعيدًا كُلُ البُعدة .

قوله (وقد قال أبو حنيفة بعدم وُجوبِه في المثقل) حِمَلَه كَشِيهِ العمد، وقرَّقُ بِينَهُ وبِينَ المحدَّدِ بأن المحدَّدِ (وهو المُقرَّقُ للاجزاء) آلة موضوعةً للفتلِ، والمثقل كالعَضَا آلةً موضوعةً للتآديب بالأصالة لِعدم تفريق الأجزاء، ورُدَّ بأنَّ المرادَ بد المُثمَّلِ اللَّحق بالمحدَّدة ما يَقتُل خاليًا كالحَجْرِ والدُبُوس الكبيريَّن والتَّحريف، وتَحدِ هَدْم الجَدَادِ.

⁽١) تَقَدَّت مَدَّاهُ إِلَائِمة فِي رجود القصاصي ، وعدمه في القتل بالمنظل في القول بالموجِّب ،

⁽٢) رفع الحاجب عن اعتصر ابن الحاجب؛ (١/ ٢٥٤).

النَّا (وقياسُ العِلة (١): ما صُرْحَ فيه بها) كأنه يُقال: يُحرُمُ السَّيدُ كالحسر للإسكار.

(وقياشُ الدّلالةِ^(١): ما جَمَع فيه بلاّزِهها فأثرِها فحُكِمَها) الضائر للعلة، وكلُّ من الثلاثة يَدُلُ عليْها، وكلٌ من الأخيرين منها دونَ ما قبلهُ كها دلتْ عليه القاهُ.

مثال الأول: أن يقال: النبيذُ حرام كالخشرِ بجامع الراتحة المشتدة وهي لازمة للإسكار.

ومثالُ الثاني: أن يقال: القتلُ بمئتل يُوجبُ القصاص كالقتل بِمُحدّد بجامع الإثم، وهو أثرُ العلةِ التي هي القتلُ العمدُ العدوان.

اللَّهُ قُولُه (وقياس العِلة . . الخ) تقسيم للقياس باعتبار عليه ، وهو قياسُ علته ، وقياسُ علته ، وقياسُ العلة منا وقياسُ دلالة ، وقياس العلة منا شاملٌ لِما إذا كانت المناسبةُ في علته ذاتية ، وغير ذاتية . فهو أعمُّ من قياس العلة في قولهم : •ولا يصارُ إلى القياس الشبه مع إمكانه قياسِ العلقِه .

وقوله (وكلٌ من الثلاثة يُدلُّ عليها) أي على العلة . فيه إشارةً إلى وَجُهِ تسمية كُلُّ من الثلاثة بقياس الدلالة وهو كونُ الجامع بينهما دليل العلة لا نفسها .

النافي ومثالُ الثالث : أن يقال : "تقطع الجماعة بالواحد(1) كما يُقتلونَ بو(1) بجامع، وجوب الدية عليهم في ذلك حيث كان غير عمدٍ وهو حُكمُ العلق التي هي القطعُ منهم في الصورة الأولى، والقتلُ منهم في الثانية، وحاصلُ ذلك استِذلالُ يأحدِ موجي الجناية من القصاص والدية والفارق بينهما العمدُ على الآخر،

·····

عانية مستعددية

⁽١) اللواتع (٧/ ٥٥٦) ، الأحكام (٧/ ٧٧) ، التصر ابن الحاجب، (٧/ ٧٤٧) ، المرح الكرك (٤/ ٧٤٧) ، المرح

⁽٢) القوائح؛ (٢/٥٥١)، الأحكام؛ (٤/ ٢٧٠)، المختصر ابن الحاجب؛ (٢/ ٢٤٧)، المرح الكوكب؛ (٤/٩/٤).

⁽١) عند الجسهور خلافًا للحنقية . الفلاية > (٥/ ١١٣) ، والشرح الكير ا(١/ ١٩٧) ، والروضة »

⁽۱۲/۷۶) ، «المفتري» (۱۱/ (۳۹)). (۲) أي وفاقاً، «المفداية» (۱/۱۱)، «الشرح الكبير» (۱/۱۸۹)، «الروضة» (۲۷/۷)، «المفني» (۲۸/۱۱).

للنُّكُ وقياسٌ في معنى الأصل: الجمعُ بِنفي الفارقِ.

اليِّنِيُّ (والقياسُ في معنى الأصل) هو (الجمع بنغي الفارق) ويُسمن بالجلي كها تقدَّمَ كقياس البَوْلِ في إناء وصبهِ في الماء الراكد على البَوْلِ فيه في المنّم (١٠) يجامع أنْ لافارق بينهما في مقصودِ المنع الثابتِ يحديث مسلم عن جابر : «أنه يَشِيْرُ تهن أن يُبال في الماء الراكِدة (١٠).

لللثنيّة قوله (والقياص في معنى الأصل) هو المسمى بـ الغاء الفارق، و بـ اتنقيح المناط، كها ذَكْره العضد (٢)، و بـ الجلي، كها ذَكْرة الشارح، وتعبيرة في القسم الثالث كابن الحاجب (١) وغيره (٥) بـ القياس في معنى الأصل، مقسرًا له بـ الجمع بنفي الفارق، خالف لتعبير إمام الحرمين (١) عنه بـ اقياس الشبه، مفيرًا له بـ الفرع المتردّ ويين أصلين، وكأنّ ذلك اصطلاح ولا مشاحة فيه.

وقوله (في مقصود المنع) هو تنجُّسُ الماه أو استقذارهُ.

65.0

⁽¹⁾ تقدُّمت ممألة اليول في الإناه ثُمَّ صِبُّ في الماه في المسلك الماشر المِلفاء الفارق ا.

⁽٣) رواه مسلم في الطهارة، باب النهى عن البول في الماء الراكد، (٦٥٣-١٥٥).
ورواه البخاري في الرضوء، باب البول في الماء الدائم، (٣٣٩)، ومسلم في الطهارة، باب النهى عن البول في الماء الراكد(٢٥٤) عن أي هريرة خداأن رسول الله على قال: الا يتُولَّنُ أحدَّكُم في الماء الراكد ثم يَعتَسِلُ منه.

⁽٣) اشرح المختصرة للعضد (٢٤٨/٢).

⁽١) اغتصرابن الحاجب؛ (٢/٧٤٢).

 ⁽۵) كالأمدي في «الأحكام» (۲۷۰/2)، والعضد في «شرح المختصر» (۲۲۷/۲)، وابن النجار في
 مشرح الكوكب، (۲۰-۲۰۹)، وعبد العني الأنصاري في «قوانح الرحوت» (۲/۵۵۲).

⁽٦) الورقات في اأصول الفاته الإمام الحرمين (ص: ٣٨-٢٩).